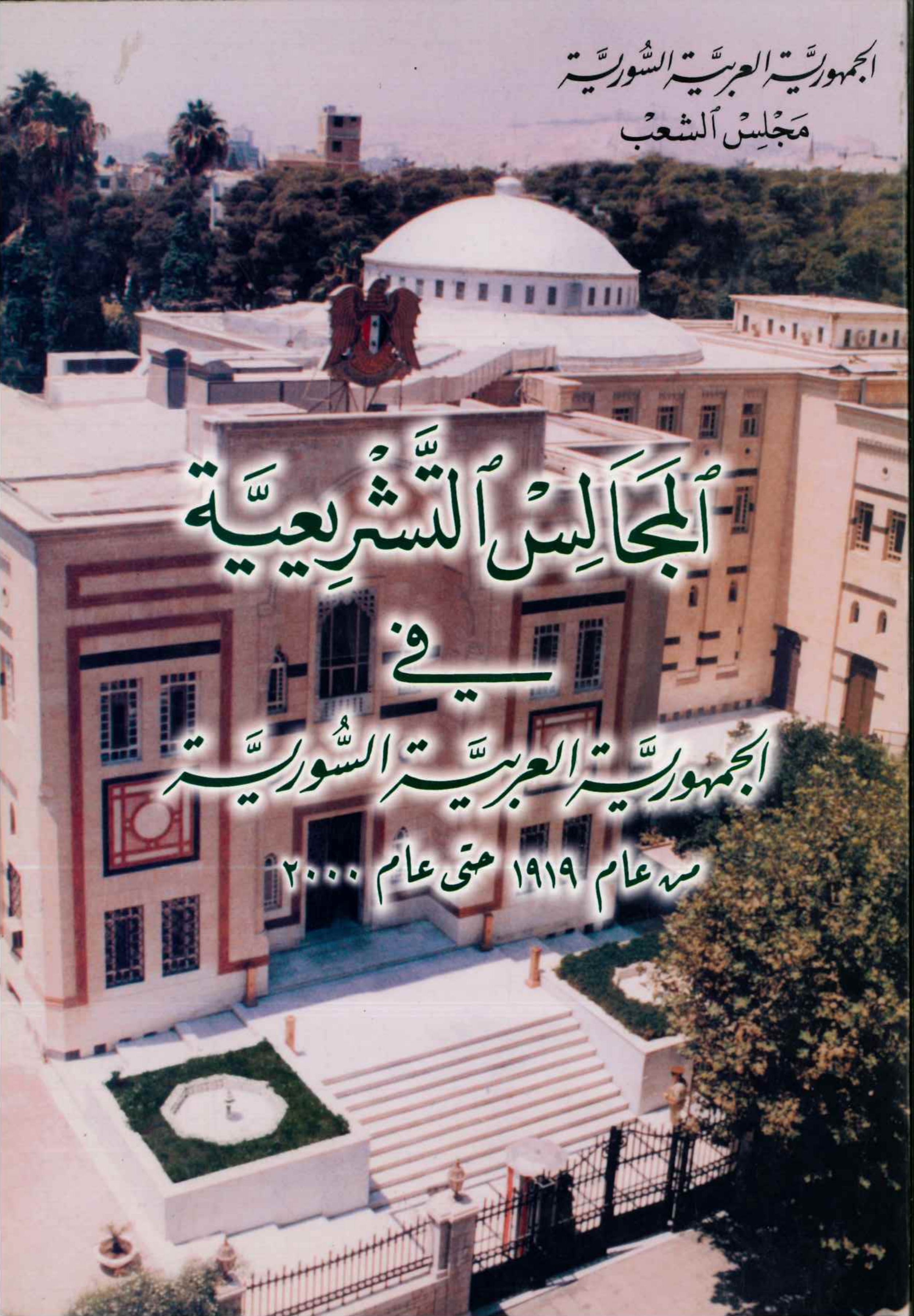
الجمهوريّة العربيّة السُّوريّة
مَجْلِسُ الشعب

المجالس التّشريعيّة في الجمهوريّة العربيّة السُّوريّة

من عام ١٩١٩ حتى عام ٢٠٠٠

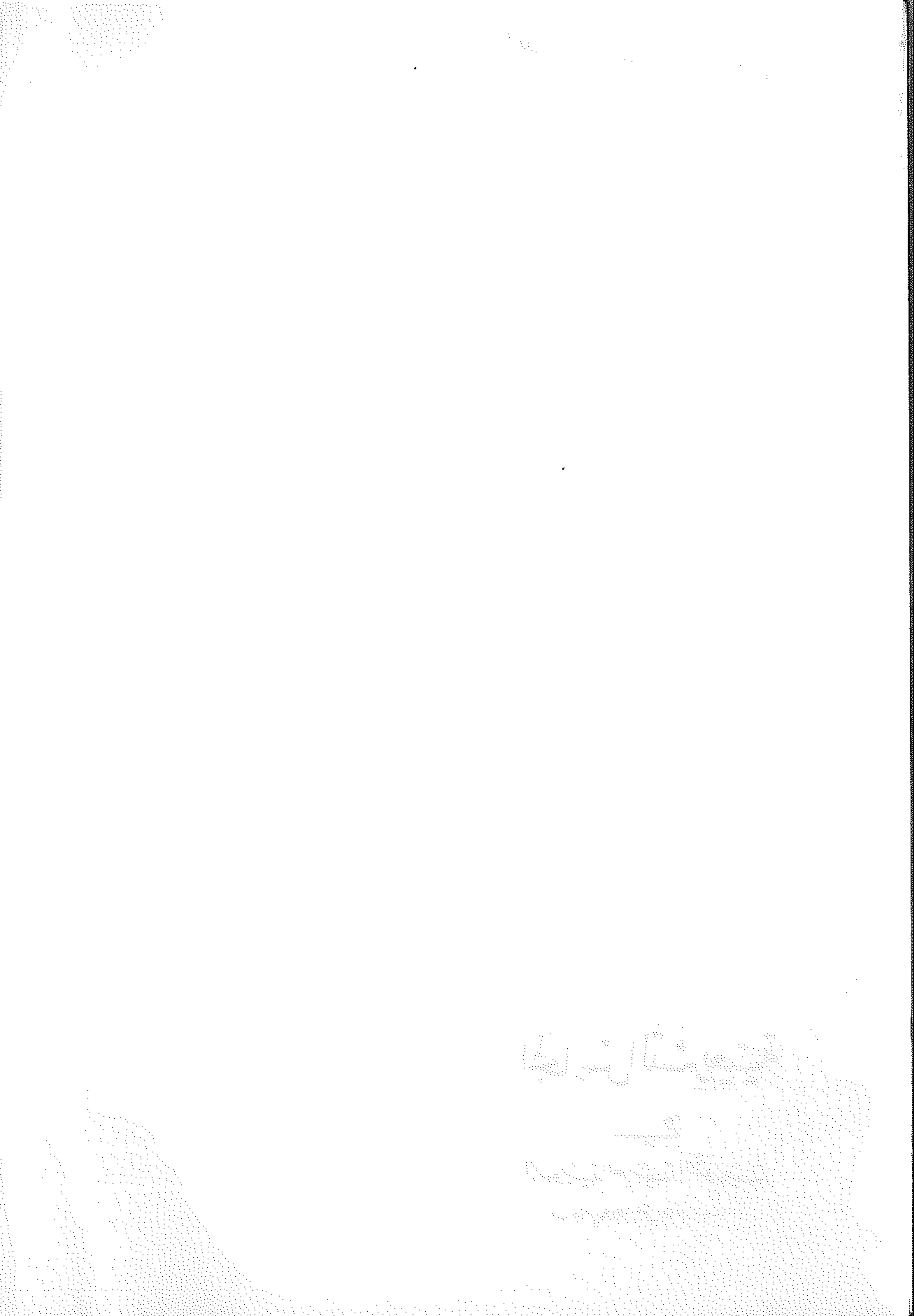


المجالس التشريعية

في

الجمهورية العربية السورية

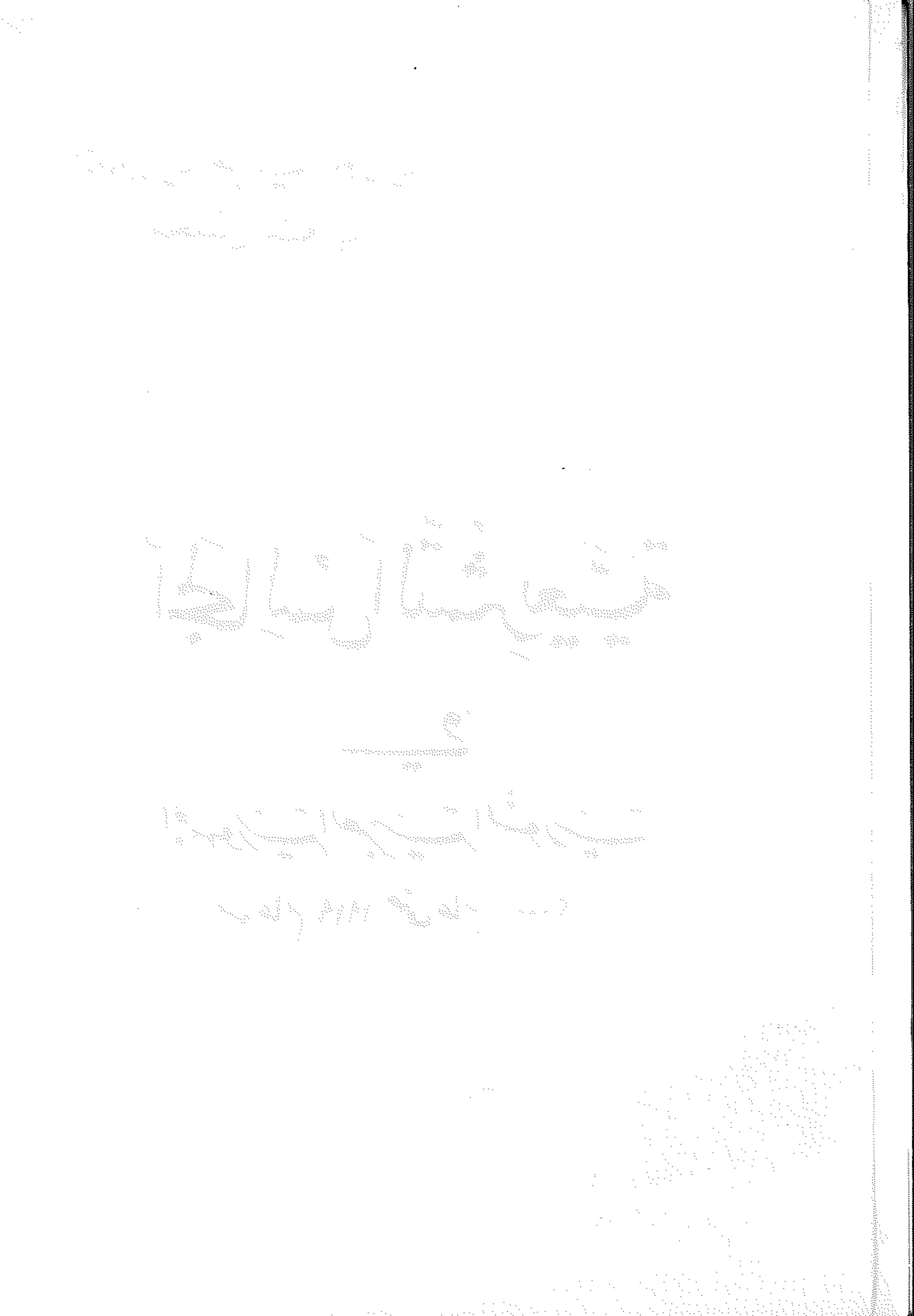
من عام ١٩١٩ حتى عام ٢٠٠٠



الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

المجالس التشريعية
في
الجمهورية العربية السورية

من عام ١٩١٩ حتى عام ٢٠٠٠



الجمهورية العربية السورية

مجلس الشعب

المجالس التشريعية
في
الجمهورية العربية السورية
من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٩٩

منشورات مجلس الشعب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

« في حرم هذا المجلس يشع نور الحرية ليملأ أرجاء القطر، وبه تتأكد ممارسة الحرية بمفهومها الصحيح والسليم »

دمشق ١٩٧١/٢/٢٢

من الكلمة التي ألقاها السيد الرئيس

في افتتاح مجلس الشعب / دور التعيين/

بتكليف من السيد عبد القادر قدوره / رئيس مجلس الشعب/ واستناداً لقراره رقم ١٣١ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ فقد قام باعداد هذا الكتاب كل من السادة:

١- الدكتور مروان شيخو	مراقب مجلس الشعب
٢- سمير رفعت	مستشار في مجلس الشعب
٣- صالح شاهين	مدير الدراسات في مجلس الشعب
٤- رياض نوفل	مدير العلاقات العامة في مجلس الشعب
٥- مأمون النابلسي	أمين مكتبة مجلس الشعب


وأمرهم شورى بينهم
الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

تقديم

على اعتبار أن الكتب التي تؤرخ للحياة التشريعية في سورية قليلة وحتى نادرة، وإن ماتناولته في معظمها يقتصر على فترات تاريخية بعينها، فإن هذا الكتاب - رغم أهمية ماكتب سابقاً - يعتبر شاملاً، ويغطي فترة زمنية تمتد حتى يومنا هذا، وتبدأ مع انطلاق الحياة التشريعية في العشرينات من هذا القرن، وتحديداً في ١٩١٩/١١/١٢، أي مع انعقاد المؤتمر السوري الأول بدمشق، والذي ضم شخصيات من بلاد الشام كافة واتخذ قرارات تدعو للاستقلال والتحرر. وقد كان انعقاد هذا المؤتمر - وهو بمثابة أول مجلس تشريعي في بلاد الشام - الحدث الأهم عقب رحيل الاحتلال العثماني عن هذه البلاد وقبيل بدء مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان تنفيذاً لاتفاقية سايكس - بيكو الاستعمارية. وقد اتسمت مرحلة الانتداب الفرنسي بالصراع العنيف والمستمر مابين الجماهير الشعبية وقوى الاحتلال. هذا الصراع الذي تلخص بجانبه الشعبي بالثورات التي قامت في كل مكان، وبجانبه التمثيلي بالمواجهات بين المندوب السامي والمجالس التمثيلية المنتخبة، التي ما أن كانت تنتخب وتباشر ممارسة مهامها حتى يقوم المندوب السامي بتجميدها أو تعطيلها أو حلها، وهكذا بقي الحال بين مد وجزر طوال فترة الانتداب.

بعد استقلال سورية، استمرت المواجهة، ولكن بشكل مختلف هذه المرة، أي بين المجالس المنتخبة من جهة وبين قادة الانقلابات العسكرية من جهة ثانية. ولذلك نادراً ما أكمل مجلس تشريعي مدته، أو أتيح له تأدية مهامه بأسلوب ديموقراطي سليم وبقي الأمر كذلك حتى قامت الحركة التصحيحية المجيدة بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية، فأقر الدستور الدائم عام/١٩٧٣/ وقانون انتخاب جديد في العام نفسه، وانتخب أول مجلس تشريعي

باسم مجلس الشعب الذي مازالت دوراته تتالى بانتظام ودون انقطاع حتى وصلنا الآن إلى الدور التشريعي السابع.

إن الحياة الديموقراطية، بجانبيها التمثيلي والسياسي، والتي عاشتها بلادنا في الحقبة المعاصرة من تاريخ أمتنا، هي جزء هام من حياة شعبنا وتستحق أن يؤرخ لها لما تحمله في ثناياها من تعبير عن قيم شعبنا وولاءه الدائم لوطنه وأمته. كما وأن التأريخ للحياة الديموقراطية إنما ينبع من الأهمية التي لعبتها هذه الحياة في التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية وانعكاساتها على مختلف مناحي الحياة لشعبنا.

هذا، ويجدر بنا ملاحظة أن موقف الشعب العربي السوري من وجود مجلس تشريعي كان موقفاً ثابتاً، شديد الحرص على وجود المجالس التشريعية واستمرارها، مؤمناً بضرورة هذه المجالس، وبأنها تمثله وتساهم في تطوير حياته وتحقيق أهدافه. ولذلك تمسك بها واعتبرها جزءاً لايتجزأ من حياته، ووسيلة أساس للتطور والتقدم. وللسبب نفسه كانت هذه المجالس تلقى الهجوم والأذى والعدوان من المحتلين الأجانب، ومن حكومات الانقلابات العسكرية التي لم تكن ترغب بأي صيغة تمثيلية للشعب، تتحدث باسمه وتدافع عنه رغم أن علاقة الشعب العربي السوري بالحرية والديمقراطية كانت ولاتزال علاقة عضوية ولم تضعف يوماً.

من خلال توثيق هذا الكتاب لتاريخ المجالس التشريعية السورية، يمكن تلمس التاريخ السياسي لبلاد الشام والصراعات التي جرت طوال هذا القرن بين القوى الديمقراطية والقوى المعادية لها. ويوضح بما لايقبل الجدل انتصار الديمقراطية والمجالس التشريعية في نهاية المطاف، بدليل استمرارها بلا انقطاع منذ أكثر من ربع قرن وتحديداً بعد قيام الحركة التصحيحية المجيدة.

رئيس مجلس الشعب

عبد القادر قدوره

مقدمـــة

انطلاقاً من حرص مجلس الشعب على توثيق الحياة التشريعية في سورية، فقد تم إصدار عدة كتب تتناول هذا الجانب ومايتصل به، منها: كتاب «**التشريع في ظل التصحيح**»، وأكثر من كتيب توثيقي وإعلامي، بالإضافة إلى المجلة الفصلية التي ترصد نشاطات المجلس المختلفة. وهذا الكتاب «**المجالس التشريعية في الجمهورية العربية السورية**» هو، جهدٌ متميز يوثق لأول مرة الحياة البرلمانية منذ بداياتها عام/١٩١٩/، مروراً بالمراحل التشريعية المختلفة التي تنوعت وفقاً للظروف التي عاشتها سورية وحتى اليوم.

وللإحاطة بهذه الظروف والأوضاع المتباينة للعديد من المراحل لابد من عرض مايلي:

قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، عمل رواد النهضة والثقافة، وقادة الرأي في بلاد الشام على بث روح التحرر والاستقلال في بلادالعرب. فكان الصراع بين عرب بلاد الشام والسلطات العثمانية التركية على أشده. ولم تكن طموحات الشعب وآماله وتوقه للحرية تعني شيئاً للمتشددين الاتحاديين في تركيا، حيث قابلوا النشاطات الثقافية والسياسية للعرب في بلاد الشام بالقمع، والسجن، والتشرد.

فتنادى ممثلو الجمعيات السياسيةالعربية، وزعماء النهضة، وقادة التيارات السياسية، والثقافية في بلاد الشام إلى باريس عام/١٩١٣/، وعقدوا مؤتمراً كان

هدفه المطالبة بإصلاح أحوال بلاد الشام على أساس الحكم اللامركزي، والقيام بإصلاحات إدارية ومالية وسياسية، وتطوير البلاد في مختلف المجالات، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الدولة.

وما أن وضعت الحرب أوزارها، ورحل الاحتلال العثماني عن بلادنا، حتى قامت المؤسسة التشريعية بشق طريقها باسم جماهير الشعب، حيث انعقد المؤتمر السوري الأول عام /١٩١٩/ فكان أول صيغة تشريعية تمثيلية للشعب عرفتها بلادنا. وفي /٨/ آذار /١٩٢٠/ أعلن المؤتمر السوري استقلال سورية بحدودها الطبيعية، تعبيراً عن إرادة الشعب والحركة القومية العربية، ورفض المؤتمر التدخل الأجنبي، ووعد بلفور، والانتداب، ووضع دستوراً مؤقتاً لسورية سمي (القانون الأساسي).

ولكن فرنسا وبريطانيا اقتسمتا بلاد الشام بموجب اتفاقية سايكس - بيكو. فهاجمت الجيوش الفرنسية لبنان وسورية، ودخلت دمشق بعد معركة ميسلون في ١٤ تموز/١٩٢٠/. وبالطبع تم إجهاض تلك التجربة التشريعية الأولى، وحلّ المؤتمر السوري.

وبدأ الفصل الدامي للصراع بين الشعب العربي السوري وسلطات الانتداب، فاندلعت الثورات الشعبية في كل أنحاء سورية. وتحت ضربات قوات الثورة، وعنف المقاومة سنة/١٩٢٥/ اضطرت السلطة الفرنسية المحتلة للاستجابة لمطالب الشعب باجراء انتخابات عامة في نيسان /١٩٢٨/ وإنشاء المجلس التأسيسي الذي انعقد في حزيران /١٩٢٨/، وقام بوضع دستور للبلاد. لكن المندوب الفرنسي اعترض على مضمون هذا الدستور وعطل المجلس. وفي عام/١٩٣١/ جرت انتخابات لتشكيل مجلس نيابي، ثم ألغيت بسبب تدخل سلطة الانتداب في حرية الانتخاب. وفي سنة /١٩٣٢/ أجريت انتخابات أخرى، وعقد المجلس النيابي، فعرضت عليه فرنسا معاهدة سياسية، رفضها المجلس فعطله المندوب السامي سنة /١٩٣٣/.

وجرت انتخابات سنة /١٩٣٦/، ولكن لم يدم المجلس المنبثق عنها إلا إلى سنة/١٩٣٩/. حيث عطله المندوب السامي، بسبب رفض واحتجاج المجلس على

سلخ لواء اسكندرون وتسليمه لتركيا. وفي سنة /١٩٤٣/ جرت انتخابات تشريعية نتج عنها مجلس نيابي دام حتى /٢٩/ أيار /١٩٤٥/، حيث هاجم الفرنسيون مبنى المجلس النيابي السوري بدمشق، وقتلوا حاميته بوحشية، وقصفوا دمشق والمدن السورية بالمدافع.

ومع استمرار الغليان والثورة الشعبية ضد سلطات الاحتلال الفرنسي، وازدياد القمع الوحشي، فقد عقد مجلس الأمن جلسة قرر فيها وجوب جلاء القوات الفرنسية عن سورية. وقد تم فعلاً جلاء آخر جندي فرنسي في /١٧/ نيسان /١٩٤٦/، مما مكن سورية في نهاية المطاف من تحقيق الاستقلال الناجز وأن تمارس حياتها الطبيعية. فكانت الانتخابات العامة سنة /١٩٤٧/ وتشكل المجلس النيابي، وبدأ عهد الحرية .. والسيادة الوطنية، وبناء مؤسسات الشعب. ولكن انقلاب حسني الزعيم عام /١٩٤٩/ جعل الحياة الديمقراطية في خطر وقلق دائم، وتتابعت الانقلابات العسكرية، واستمرت المواجهة بين المجالس المنتخبة، وبين قادة الانقلابات، ونادراً ما أكمل مجلس تشريعي مدته، أو اتيح له تأدية مهماته بأسلوب ديمقراطي سليم.

وبين عامي /١٩٥١/ - /١٩٥٤/ حكم الانقلابيون البلاد حكماً مباشراً.

ثم أجريت انتخابات، وتشكل مجلس نيابي دام ثلاث سنوات، وهو المجلس الذي أقر الوحدة العربية بين مصر وسورية عام /١٩٥٨/. وفي عام /١٩٦٠/ جرت انتخابات لمجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة، ولم يعمر هذا المجلس طويلاً بسبب الانفصال وسقوط دولة الوحدة في أيلول /١٩٦١/.

وأجرى الانفصاليون في سورية انتخابات عامة في كانون الأول /١٩٦١/، وتشكل المجلس النيابي الذي مارس عمله حتى قيام ثورة /٨/ آذار المجيدة عام /١٩٦٣/ حيث انتقل التشريع في البلاد إلى المجلس الوطني للثورة عام /١٩٦٥/

ومنذ بداية الحركة التصحيحية المجيدة عام /١٩٧٠/، التي قادها الرئيس المناضل **حافظ الأسد** رئيس الجمهورية، أصبح مفهوم الديمقراطية في سورية

لايأخذ بالصيغة التمثيلية القديمة، بل بمفهوم الديمقراطية الشعبية حيث يمارس الشعب الحكم بمختلف فئاته. وقد قال الرئيس المناضل حافظ الأسد:

«منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠م وضعنا الديمقراطية الشعبية نصب أعيننا هدفاً رئيساً».

وقال أيضاً:

«الغاية النهائية لتطبيق الديمقراطية الشعبية هي أن يكون الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة».

لقد كان موقف الشعب العربي السوري من المجلس التشريعي ثابتاً ومتطابقاً مع موقف القائد والقيادة، بضرورة وجود السلطة التشريعية في بلدنا الذي ينشد الحرية والتقدم، لأنها تمثل الشعب وتساهم في تطوير حياته وتحقيق أهدافه.

إن علاقة الشعب العربي السوري بالحرية والديمقراطية علاقة عضوية لم تضعف يوماً، وكانت دائماً متينة وصلبة وقوية. سيما وأن مجلس الشعب هو من أعلى المؤسسات الدستورية، وقمة مؤسسات الديمقراطية الشعبية.

بعد قيام الحركة التصحيحية، قال السيد الرئيس حافظ الأسد:

«إن مجلس الشعب تقع على عاتقه الآن مسؤوليتان رئيستان: مسؤولية التشريع، ومسؤولية وضع دستور دائم للبلاد يؤكد مبادىء الثورة، ويرسي الأسس المتينة للمستقبل».

وقد قام مجلس الشعب فعلاً بانجاز الدستور الدائم وأقره عام /١٩٧٣/، إضافة إلى اقراره لقانون الانتخابات في العام نفسه. كما انجز مجلس الشعب في دوراته التشريعية المتتالية وصولاً إلى الدور السابع، العديد من القوانين الهامة، كقانون الادارة المحلية وغيره من القوانين التي تخدم مصلحة الشعب والوطن.

ولما كانت المجالس التشريعية في كل أنحاء العالم تمثل حضارة الشعوب، ونحن أمة عريقة لها جذورها في عمق التاريخ، ومعالم حضارتها ما زالت شاهدة عليها في أرجاء وطننا العزيز، فقد حرصت على إبراز نضال الشعب العربي

السوري منذ بداية هذا القرن، من أجل الحرية والديمقراطية ممثلة بالمجلس التشريعي الذي كان يمثل طموحات وآمال الشعب. وكم لاقت المجالس من الأذى والعدوان من المحتلين الأجانب، ومن حكومات الانقلابات العسكرية التي لم تكن ترغب بأي صيغة تمثيلية للشعب. وكم عانى شعبنا من القهر حتى نعم بالوصول الى حقوقه واستقراره عندما انتصرت الديمقراطية والمجالس التشريعية في بلده، بعد كفاح طويل استمر حتى عام /١٩٧٠/، وبزوغ فجر التصحيح.

وقد أعلن قائد التصحيح سنة /١٩٧١/ في مجلس الشعب تقديره العالي للمؤسسة التشريعية حين قال:

« في حرم هذا المجلس يشع نور الحرية ليملأ أرجاء القطر، وبه تتأكد ممارسة الحرية بمفهومها الصحيح والسليم».

وكان أول مجلس تشريعي منتخب انتخاباً مباشراً من الشعب في عام /١٩٧٣/ انجازاً، ونصراً كبيراً على طريق الديمقراطية الشعبية.

وجاء في مقدمة الدستور الدائم: **« الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً».**

بناء على ما تقدم، من المؤمل ان يكون هذا الكتاب قد نجح في اعطاء الصورة المرجوة - ولو بشكل غير مباشر - لنضال شعبنا لنيل الحرية والاستقلال وتحقيق الديمقراطية، فوصل الى الغاية المنشودة (**الديمقراطية الشعبية**).

والله الموفق

لجنة إعداد الكتاب

المؤتمر السوري

١٩١٩/٦/٧ - ١٩٢٠/٧/١٧

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

المؤتمر السوري المنعقد عام ١٩١٩
(لمحة تاريخية)

من المعلوم ان بلادنا قد بقيت خاضعة للاحتلال العثماني وللقوانين التي كان يفرضها الباب العالي طيلة أربعة قرون .

و ما أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها ، حتى كانت المؤسسة التشريعية في بلادنا من أولى المؤسسات التي أخذت تشق طريقها إلى الوجود ، ومنذ اللحظة التي غادرت فيها الجيوش العثمانية هذه الديار .

وقدكان المؤتمر السوري الذي انعقد بدمشق عام ١٩١٩ في السابع من حزيران ، والذي ضم ٨٥ عضواً حضر منهم الجلسة الافتتاحية تسعة وستون ، هو أول صيغة تشريعية تمثيلية عرفتها بلادنا في الفترة الزمنية القصيرة التي فصلت بين نهاية الاحتلال العثماني والانتداب الفرنسي .

والجدير بالذكر أن أعضاء هذا المؤتمر كانوا يمثلون كافة مناطق بلاد الشام من طرطوس شمالاً حتى خليج العقبة جنوباً ، ومن البحر الابيض المتوسط غرباً حتى نهاية حدود البادية شرقاً .

وقد صدر عن هذا المؤتمر عدة قرارات بصفته التمثيلية هذه نورد فيما يلي بعضاً منها بايجاز :

١ - اعلان استقلال سورية والاعتراف بها دولة موحدة . والمطالبة برفع الحواجز الجمركية بين الدولتين .

٢- رفض اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور ، وكل المشاريع الهادفة الى تقسيم البلاد .

٣- رفض الوصاية السياسية التي ينطوي عليها نظام الانتداب .

٤- مد يد الصداقة لكل دولة ، وقبول المعونة منها شريطة ان لا تنتقص هذه

المعونة من استقلال البلاد واستقلال قرارها، وألا تؤثر على الوحدة الوطنية للشعب مع رفض اية معونة فرنسية مهما كان شكلها.

لقد اعتبر هذا المجلس نفسه بحالة انعقاد دائم لمراقبة أعمال الحكومة التي هي مسؤولة أمامه، بعد أن تم تعيين فيصل ملكاً على سورية، وذلك حتى يتم انجاز الدستور والذي سماه المؤتمر: (القانون الاساسي) ومن ثم يتم انتخاب مجلس تمثيلي جديد وفقاً لما سيتضمنه الدستور.

وفي الوقت الذي كان المؤتمر يناقش فيه مواد مشروع الدستور، عاجل غورو دمشق بالغزو حيث جرت معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠ التي استشهد فيها القائد يوسف العظمة وزير الحربية آنئذٍ، ودخلت على إثرها الجيوش الفرنسية مدينة دمشق واحتلت البلاد.

لقد كانت هذه المعركة خاتمة الحكم الفيصلي القصير لسورية، وقد غادر الملك فيصل وحاشيته العاصمة دمشق في الثامن والعشرين من تموز بذات العام الى خارج سورية ،وفتح التاريخ صفحة مريرة وقاسية في حياة هذه البلاد وكفاحها، من أجل استقلالها وعزتها دامت ربع قرن من الزمان ونيف.

وتشكلت في هذه الفترة مجموعة من الاحزاب في سورية أهمها:

١- حزب العهد الذي قام على أنقاض جمعية العهد السرية (إبّان الحكم العثماني).

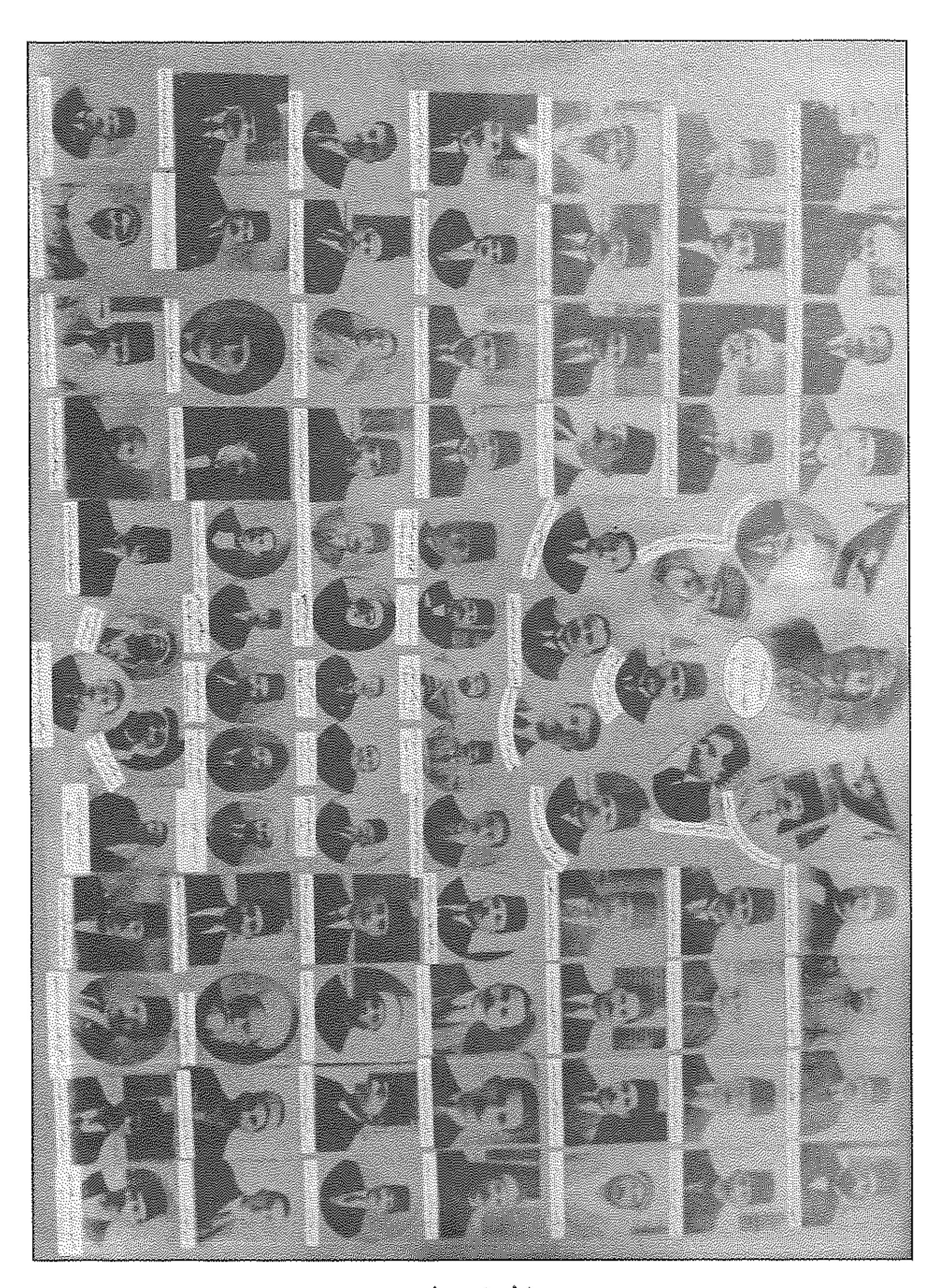
٢- حزب الاستقلال العربي الذي انبثق عن الجمعية العربية الفتاة، وكان لهذين الحزبين فروع في كل من بلاد الشام والعراق.

٣- النادي العربي (الذي انعقد المؤتمر في قاعته) حيث تحول فيما بعد إلى حزب سياسي اتخذ دمشق مقراً له.

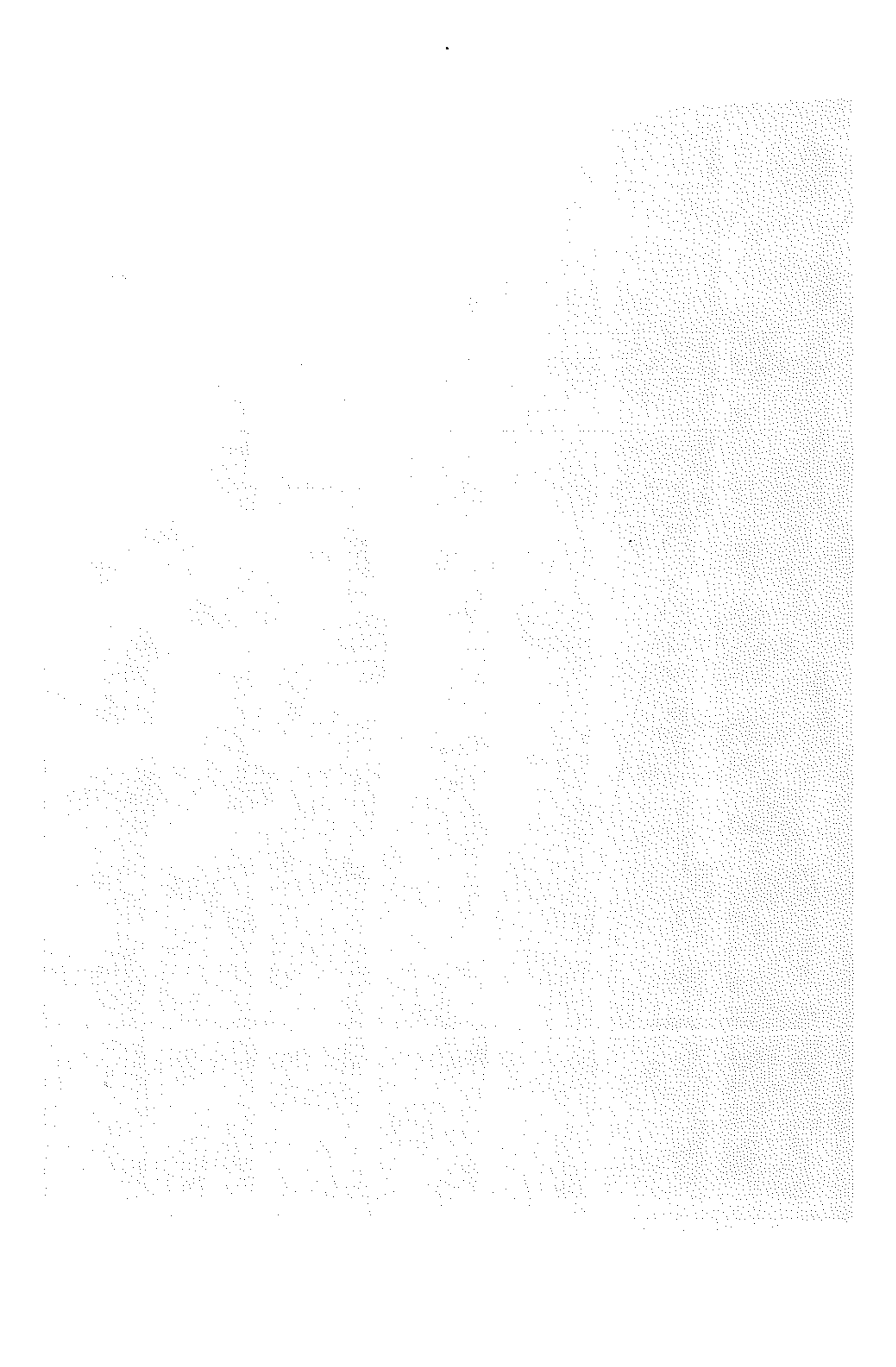
٤- حزب التقدم.

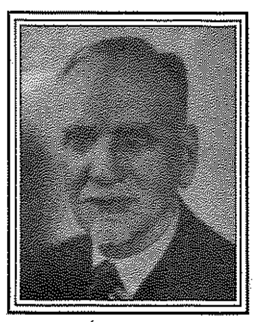
٥- الحزب الحر المعتدل.

وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدها المؤتمر تم انتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيساً له، أما أعضاء المؤتمر فهم:



صورة المؤتمر السوري




السيد هاشم الأتاسي

لجنة المؤتمر السوري

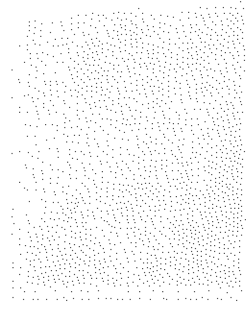
١٩١٩/١١/١٢

السيد هاشم الاتاسي	رئيساً للَجنة
السيد سعيد حيدر	محرراً للمضبطة
السيد عبد القادر الخطيب	عضواً
السيد فوزي البكري	عضواً
السيد وصفي الاتاسي	عضواً
السيد ابراهيم هنانو	عضواً
السيد علي الكايد	عضواً
السيد دعاس جرجس	عضواً
السيد رياض الصلح	عضواً
السيد سعد الله الجابري	عضواً

ملاحظة: ١- بتاريخ ١٩٢٠/٣/٧ اتخذ الموتمر السوري قراره التاريخي باستقلال سورية.

٢- عقدت آخر جلسة للمؤتمر السوري في ١٩٢٠/٧/١٧ ، وهي الجلسة التي تعطلت نظراً لفقدان الأكثرية.





هيئة مكتب المؤتمر السوري
المنتخب بتاريخ ١٠ أذار ١٩٢٠

السيد هاشم الأتاسي	الرئاسة الأولى
السيد مرعي باشا	للرئاسة الثانية
السيد يوسف الحكيم	للرئاسة الثالثة
السيد عزة دروزه	كاتباً
السيد صلاح الدين الحاج يوسف	كاتباً
السيد سعيد طليع	كاتباً
السيد مراد غلميه	كاتباً

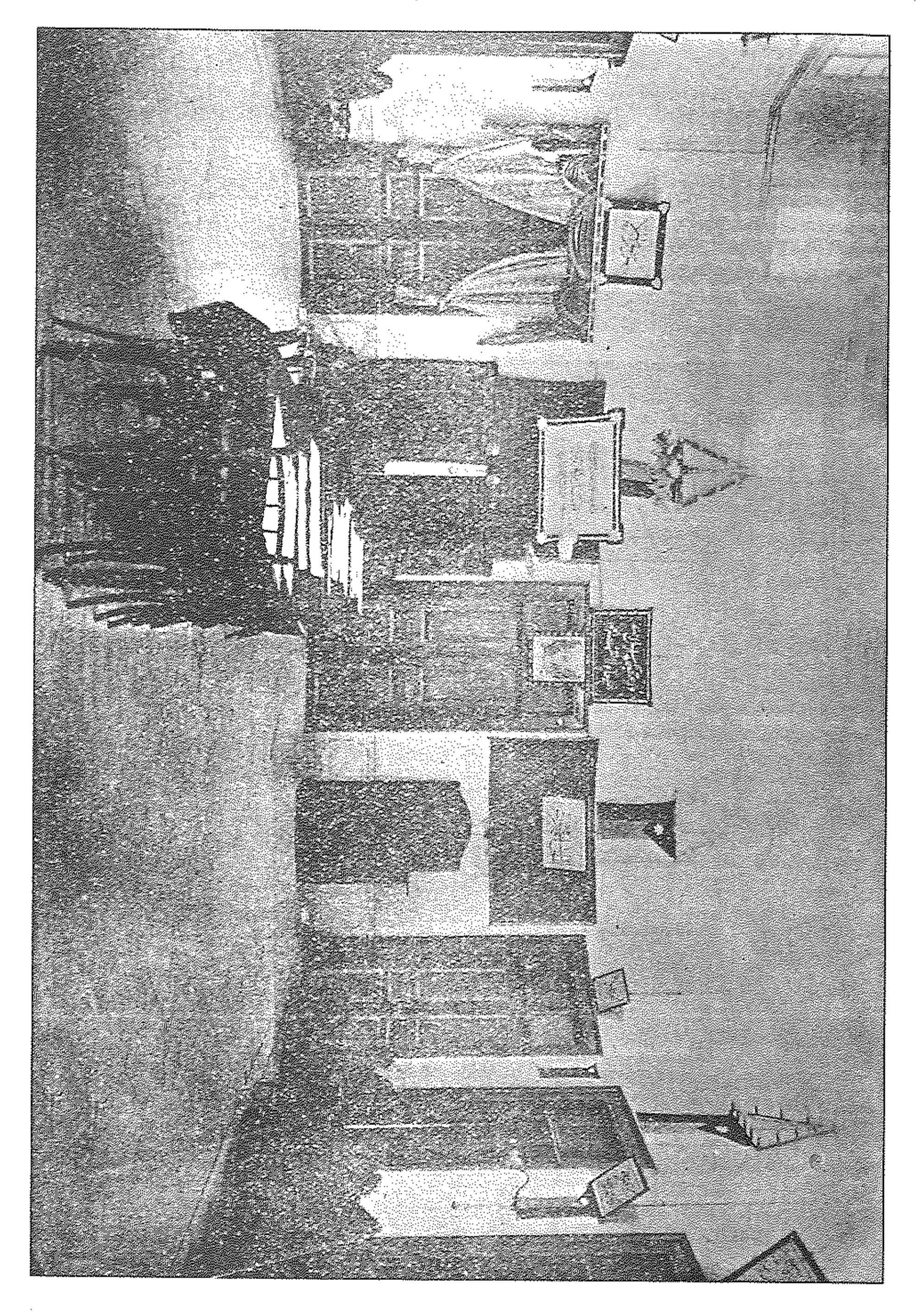
السيد وصفي الأتاسي	الهيئة الإدارية
السيد محمد شريقي	
السيد تيودور انطاكي	
السيد عبد الرحمن رشيدات	
السيد سعد الله الجابري	
السيد حكمة الحراكي	

السادة أعضاء المؤتمر السوري:

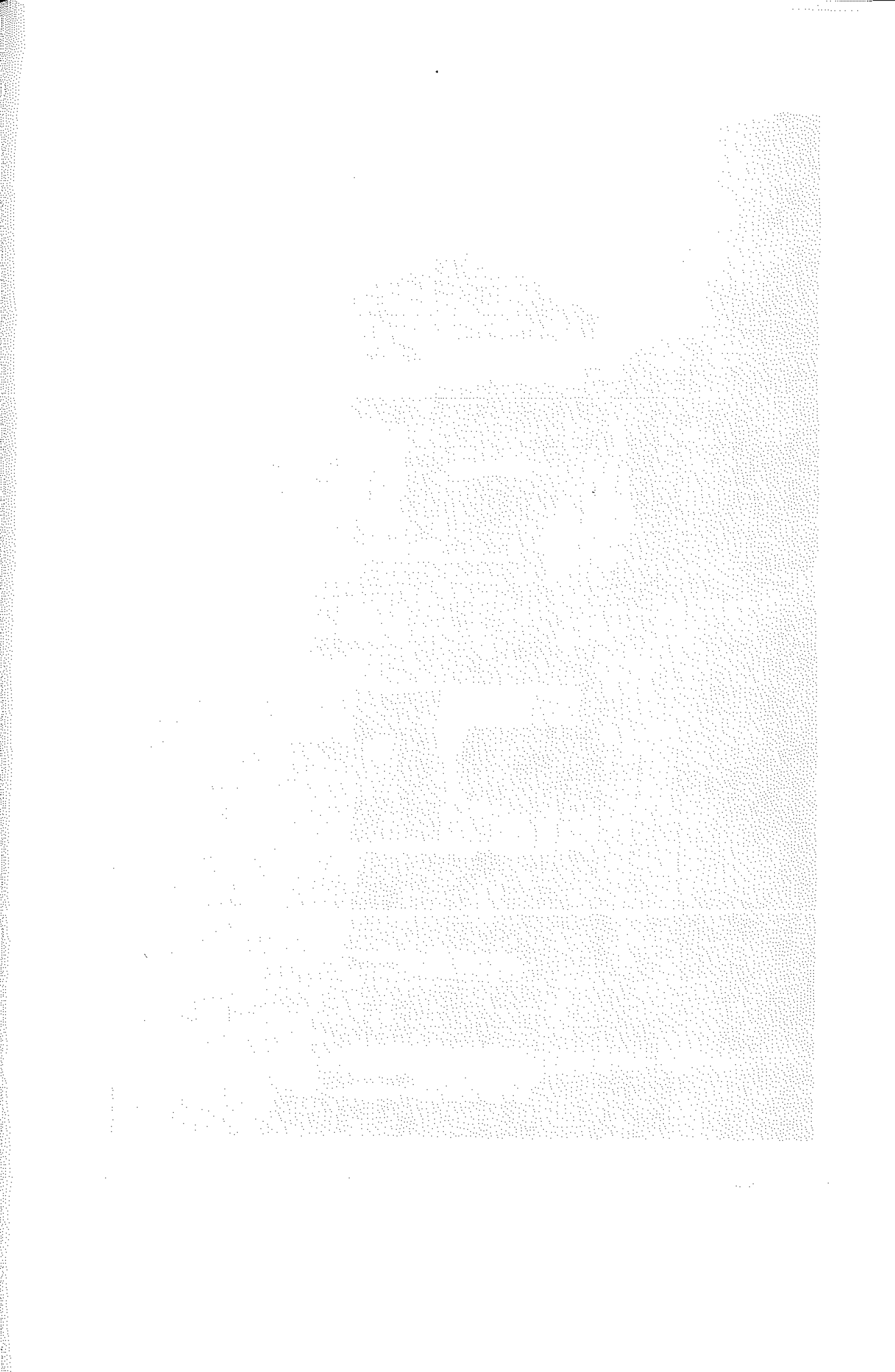
١- فيصل الأول	ملك سورية	٢٤- عبد الرحمن اليوسف	الشام
٢- هاشم الأتاسي	حمص	٢٥- جلال القدسي	اعزاز
٣- فاتح المرعشي	حلب	٢٦- تامر حماده	الهرمل
٤- ابراهيم عبد الهادي	نابلس	٢٧- عثمان سلطان	طرابلس
٥- عيسى المدانات	الكرك	٢٨- ابراهيم هنانو	حارم
٦- يوسف الكيالي	حلب	٢٩- سعيد الصليبي	السلط
٧- خالد البرازي	حماه	٣٠- يوسف العاقل	طبريا
٨- أمين بيهم	بيروت	٣١- معين الماضي	حيفا
٩- سعيد رمضان	الزبداني	٣٢- عفيف الصلح	صور
١٠- تيودروي انطاكي	حلب	٣٣- ناجي أديب	جبله
١١- توفيق بيسار	طرابلس	٣٤- اسماعيل أبو الريش	السلط
١٢- عبد الرحمن النحوي	صفد	٣٥- فائز الشهابي	حاصبيا
١٣- جميل بيهم	بيروت	٣٦- محمد المجتهد	دمشق
١٤- رشيد نفاع	المتن	٣٧- منح هارون	اللاذقية
١٥- فؤاد عبد الكريم	ادلب	٣٨- محمود أبو رومية	حوران
١٦- ناصر فواز	حوران	٣٩- أحمد مريود	قطنا
١٧- رشيد رضا	بيروت	٤٠-سليمان السودي	عجلون
١٨- شريف درويش	الباب	٤١- يوسف لنيادو	دمشق
١٩- ابراهيم الخطيب	لبنان	٤٢- محمود الفاعور	القنيطرة
٢٠- عارف النعماني	بيروت	٤٣- صبحي بركات	انطاكيه
٢١- نوري الجسر	حلب	٤٤- رشيد المدرس	حلب
٢٢- ابراهيم العكي	عكا	٤٥ - فوزي البكري	دمشق
٢٣- صبحي الطويل	اللاذقية	٤٦- مسلم الحصني	دمشق

٤٧- لطفي الرفاعي انطاكية
٤٨- سعيد حيدر بعلبك
٤٩- زكي يحيى ادلب
٥٠- محمد حيدر بعلبك
٥١- سليم علي سلام بيروت
٥٢- حكمت النيال حلب
٥٣- عبد الفتاح الشريف
٥٤- الياس العويشق دمشق
٥٥- أحمد القضماني الشام
٥٦- توفيق مفرج الكورة
٥٧- طاهر الطبري طبريا
٥٨- رفيق التميمي الخليل
٥٩- أحمد العياش إدلب
٦٠- عبد الرحمن رشيدات عجلون
٦١- عبد المهدي محمود الطفيلة
٦٢- سليم عبد الرحمن طول كرم
٦٣- عبد الفتاح السعدي عكا
٦٤- عادل زعيتر نابلس
٦٥- عبد القادر الكيلاني حماه
٦٦- حسين الزعبي الناصرة
٦٧- محمود نديم منبج
٦٨- دعاس الجرجش حصن الأكراد
٦٩- جورج حرفوش بيروت
٧٠- عبد الحميد البارودي حماه
٧١- سعيد أبو تامر السلط
٧٢- عبد القادر الخطيب الشام
٧٣- أمين التميمي نابلس
٧٤- خليل التلهوني معان
٧٥- محمد الشريقي اللاذقية
٧٦- رشيد الحاج ابراهيم حيفا
٧٧- عزت الشاوي الشام
٧٨- حكمت الحراكي المعرة
٧٩- صلاح الدين الحاج يوسف صفد
٨٠- سعيد طليع طرابلس
٨١- وصفي الأتاسي حمص
٨٢- سعد الله الجابري حلب
٨٣- أحمد قدري الخليل
٨٤- رياض الصلح صيدا
٨٥- عزت دروزه نابلس
٨٦- فؤاد غلميه راشيا

وغيرهم من الوطنيين. . .



رسم قاعة النادي العربي في العاصمة، المكان الذي قرر فيه المؤتمر السوري استقلال سوريا



المَجلِسُ التّمثِيليّ والنّيابيُ لِسلطَة دَوْلَة دِمَشق

المنتخب بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٢٣



السيد بديع المؤيد

هيئة مكتب المجلس التمثيلي والنيابي

لعـــام ١٢ /١١/١٩٢٣

السيد بديع المؤيد	رئيساً
السيد شاكر الحنبلي	نائباً للرئيس
السيد فيضي الأتاسي	كاتباً
السيد حبيب كحاله	كاتباً

أعضاء المجلس التمثيلي والنيابي لسلطة دولة دمشق المنتخب بتاريخ ١٩٢٣/١١/١٢ والمنعقد بموجب قرار المفوض السامي رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٢٣:

الاسم	المنطقة	الاسم	المنطقة
بديع المؤيد	دمشق	أسعد أغا النقري	حمص
أحمد بك اليوسف	دمشق	أحمد أفندي الفياض	القريتين
عبد الحميد أفندي العطار	دمشق	سعد الدين أفندي المقداد	درعا
شاكر بك الحنبلي	دمشق	أحمد جمعة الحريري	ازرع
عبد الحميد باشا القلطجي	دمشق	فارس الزعبي	ازرع
عطا أفندي العجلاني	دمشق	عبد القادر أفندي الكيلاني	حماه
سامي باشا مردم بك	دمشق	محمود أفندي الجيكلي	حماه
حسين أفندي الأليسن	دمشق	راشد أفندي البرازي	حماه
رشدي أفندي السكري	دمشق	الأمير تامر مصطفى	السلمية
شاكر بك العظم	دمشق	عبد النبي بك الجيرودي	جيرود
حبيب أفندي كحالة	دمشق	خير أفندي عقيل	النبك
نجم الدين بك الدروبي	حمص	الشيخ علي أفندي الخطيب	وادي الفرات
فيض بك الأتاسي	حمص	محمد سعيد بك رمضان	الزبداني
أبو الخير الحنبلي	حمص	ارسلان بك	القنيطرة
أنيس أفندي السرياني	حمص	محمد سعدو أفندي الخجيكلي	دوما

المجلس التأسيسي

١٩٢٨/٦/٩ - ١٩٢٨/٨/١١



الجمهورية العربية السورية

مجلس الشعب

المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨

(لمحة تاريخية)

مع تطور الفكر السياسي في سورية بفضل الجمعيات والاحزاب السياسية، ومع بدء التأثر برياح الحضارة الغربية، اصبحت الحاجة ماسة لانشاء مجلس نيابي في سورية في فترة العشرينيات من هذا القرن.

ولكن هل كانت فرنسا (الدولة المنتدبة على سورية) لتوافق على قيام مجلس تأسيسي وطني في البلاد استجابة لرقي الفكر السياسي، أو لرغبة الوطنيين فيها؟ بالطبع لا، ولكن ضربات رجال الثورة السورية الكبرى التي انطلقت عام ١٩٢٥ هي التي جعلت المسيو هنري بونسو المندوب السامي الفرنسي يستجيب لمطالب الوطنيين بانشاء جمعية تأسيسية، فضلاً عن إصدار القرارات التي تم بموجبها العفو عن المبعدين، وإلغاد الأحكام العرفية.

وإثر ذلك تشكلت حكومة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسيني، جعلت من اولى مهامها القيام بإجراء انتخابات مجلس تأسيسي يقوم هو الآخر باعداد واصدار الدستور الذي يجب على أساسه أن تحكم البلاد.

وبالفعل جرت انتخابات في يومي ١٠ و٢٤ نيسان ١٩٢٨، فاز بها مرشحوا الكتلة الوطنية ومرشحوا الفئات الوطنية الأخرى في أكثر المناطق والبلدان.

عقد هذا المجلس أولى جلساته يوم ٩/ ٦/ ١٩٢٨ فترأسها أكبر الاعضاء سناً وهو الحاج محمد افندي أضه لي، وعضوية أصغر عضوين سناً وهما نقولا خانجي وسعيد الغزي، وقد جرى في هذه الجلسة انتخاب مكتب المجلس:

ففاز برئاسة المجلس السيد هاشم الاتاسي اذ نال ٤٨ صوتاً، ونال منافسه

السيد محمد بك آل يحيى ١٨ صوتاً من اصل ٦٧ مقترعاً، وفاز بنيابة الرئيس كل من السيدين: فوزي الغزي اذ نال ٤٣ صوتاً، وفتح الله آسيون الذي نال ٣٧ صوتاً من أصل المقترعين ذاتهم.

كما فاز بأمانة السر كل من السيد فائز الخوري الذي نال ٤٧ صوتاً، والسيد أحمد الرفاعي الذي نال ٤٨ صوتاً.

هذا وقد فاز السادة سعد الله الجابري (٥٧ صوتاً)، ونقولا خانجي (٥٢ صوتاً)، وفخري البارودي (٤٩ صوتاً) كمراقبين.

تابع هذا المجلس أعماله الاعتيادية ومنها تشكيل لجنة وضع الدستور طيلة شهر حزيران وتموز، حتى جاءت الجلستان الثانية عشرة والثالثة عشرة اللتان خُصصتا لتلاوة مشروع الدستور الذي أعدته اللجنة من ١١٥ مادة، ثم الجلسة الرابعة عشرة التي حضرها أمين السر العام المسيو موغرا مع ترجمانه الخاص، والتي عقدت في ٩/ ٦/ ١٩٢٨ لمتابعة مناقشة مواد الدستور.

إلا أن المسيو موغرا الذي بدأ الجلسة بتلاوة خطاب من المفوض السامي الى المجلس، يطلب فيه فصل الاحكام المنوه عنها في المواد ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٢ من مشروع الدستور قبل البدء بمناقشة مواده الاخرى، لان هذه الأحكام التي تضمنتها المواد الاربع المشار اليها تخالف مخالفة صريحة العهود الدولية التي تعين مسؤولية الدولة المنتدبة. كما أن الاحكام يتطلب بعضها اتفاقاً مسبقاً مع الحكومة الفرنسية، وإلا فالحكومة لا يسعها أن تنشر وتنفذ دستوراً يحرمها من الوسائل التي تساعدها على القيام (بالواجبات) والالتزامات الدولية التي أخذتها على نفسها.

(ومن الجدير بالذكر أن المواد المشار إليها تبحث في شؤون الوحدة والتمثيل الخارجي، وتعيين الممثلين، والاحكام العرفية، والجيش).

وقد أوضح في هذه الجلسة السيد رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين الحسني،

أن ما انطوت عليه المواد السابقة لاتتحقق الا بالمعاهدة المنوي عقدها مع فرنسا، وقد قوبل ذلك باعتراضات كثيرة من الاعضاء فانسحب من الجلسة.

أما المجلس فقد وافق على اقتراح تقدم به السيد فوزي الغزي برفض طي المواد المذكورة، وسقط بالمقابل اقتراح معاكس بطيها قدمه السيد وديع الشيشكلي.

وإثر ذلك قرر المفوض السامي في اليوم التالي تعطيل المجلس ثلاثة أشهر، وفي شباط من عام ١٩٢٩ أصدر قراراً آخر بتعطيل المجلس لأجل غير مسمى.

وتجدر الإشارة الى أن سلطة الانتداب لم تطلب فقط فصل المواد المار ذكرها أعلاه، بل طلبت إضافة مادة جديدة الى مشروع الدستور برقم ١١٦ تنطوي على مفهوم ينتقص من السيادة الوطنية، اذ جعلت هذه المادة القرارات التي يصدرها المجلس والسلطة غير ذات معنى ما لم يصادق عليها المفوض السامي الفرنسي، وهي غير سارية المفعول أو مرعية الاجراءات إلا بعد موافقته الامر الذي جعل المجلس يرفضها رفضاً قاطعاً.

غير أن الوساطات التي جرت مع سلطة الانتداب أسفرت عن اصدار الدستور في الثامن والعشرين من آيار عام ١٩٣٠، مع التحفظ على المادة ١١٦ آنفة الذكر على أن يتم إقرار هذا الدستور لدى مجلس النواب القادم، والذي سيعين موعد انتخابه فيما بعد.

وبهذا يكون قد أسدل الستار على هذا المجلس التأسيسي الذي لم يعمر أكثر من بضعة أشهر.

أما مكتب هذا المجلس وأعضاؤه فهم التالية أسماؤهم:

[illegible]

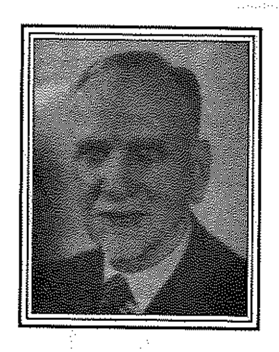
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



السيد هاشم الاتاسي

هيئة مكتب المجلس التأسيسي

٩ / ٦ / ١٩٢٨ - ١١ / ٨ / ١٩٢٨

السيد هاشم الأتاسي	رئيساً
السيد فوزي الغزي	نائباً للرئيس
السيد فتح الله أسيون	نائباً للرئيس
السيد أحمد الرفاعي	أميناً للسر
السيد فائز الخوري	أميناً للسر
السيد سعد الله الجابري	مراقباً
السيد نقولا جانجي	مراقباً
السيد فخري البارودي	مراقباً

ملاحظة: عُطل هذا المجلس بقرار من المفوض السامي قبل انهاء وضع الدستور.

أسماء السادة نواب المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨

١- هاشم الأتاسي
٢- فوزي الغزي
٣- فتح الله اسيون
٤- فائز الخوري
٥- أحمد الرفاعي
٦- سعد الله الجابري
٧- نقولا جانجي
٨- فخري البارودي
٩- ابراهيم هنانو
١٠- ابراهيم عبد القادر
١١- أحمد الخطيب
١٢- أحمد الفياض
١٣- أحمد قره مرسل
١٤- احسان الشريف
١٥- اسماعيل الحريري
١٦- تاج الدين الحسني
١٧- تركي العلي
١٨- توفيق داوود
١٩- ثريا خلف
٢٠- جميل الشماط
٢١- جورج صحناوي
٢٢- جورج عازر
٢٣- حسني البرازي
٢٤- عبد القادر السرميني
٢٥- الحاج رشيد آغا
٢٦- زكي الخطيب
٢٧- سعيد حيدر
٢٨- سعد الله محمد
٢٩- شكري الجندي
٣٠- صبري فرح
٣١- صالح النواف
٣٢- صبحي الحسيبي
٣٣- عارف الجزار
٣٤- عبد الرحمن الكيالي
٣٥- عز الدين الحلبي
٣٦- عز الدين سليمان
٣٧- عبد القادر رحمو
٣٨- عبد القادر الخطيب
٣٩- حكمت الحراكي
٤٠- محمد محمود دياب
٤١- عبد القادر الكيلاني
٤٢- فارس الزعبي
٤٣- فاضل عبود
٤٤- فاضل المحاميد

٤٥ - فؤاد عبد الكريم
٤٦ - فيضي الأتاسي
٤٧ - لطفي الحفار
٤٨ - لطف الله غنيمه
٤٩ - مجحم بن مهيد
٥٠ - محمد اضه لي
٥١ - محمد خير عقيل
٥٢ - محمد النخاري
٥٣ - داوود الريحاني
٥٤ - محمود نديم
٥٥ - محمد توفيق عبيد
٥٦ - محمد جميل باشا الجربا
٥٧ - مصطفى شاهين
٥٨ - مظهر رسلان
٥٩ - بهران بوزانيان
٦٠ - نجيب برمدا
٦١ - نسيب البكري
٦٢ - نواف الصالح
٦٣ - نوري الأصفري
٦٤ - نوري الشعلان
٦٥ - وديع الشيشكلي
٦٦ - ياسين الطبال
٦٧ - يوسف لنيادو

المجلس النيابي

١٩٣٢/٦/٧ - ١٩٣٣/١١/٢٥

مجلس النواب عام ١٩٣٢

(لمحة تاريخية)

أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣١ ، يدعو فيه البلاد الى الانتخابات النيابية من أجل إقرار وتطبيق الدستور المعلن في أيار من نفس العام .

وبغية تمرير الدستور بالشكل الذي أرادته سلطة الانتداب حينئذ ، عمدت الى التدخل في الانتخابات وأخذت تضغط على الناخبين لاختيار اشخاص ترضى عنهم السلطة المنتدبة ، فحدث تزوير في كثير من صناديق الاقتراع لهذه الغاية ، مما آثار غضب الشعب فانطلق بمظاهرات عارمة على صناديق الاقتراع المشكوك بصحة محتوياتها فحطمها (رغم بطش القوات الفرنسية) وهو الأمر الذي أدى إلى إلغاء الانتخابات في المدن .

وفي السادس من نيسان عام ١٩٣٢ جرت الانتخابات مجدداً في المناطق التي ألغيت بها سابقاً ولكن هذه المرة بجو يختلف عما قبلها .

ففازت قوائم المرشحين الوطنيين في هذه المدن ، بينما نجح ممثلون أقل تشدداً تجاه فرنسا في المناطق الأخرى .

عقد المجلس جلسته الأولى بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٣٢ وباشر بانتخاب مكتبه ، ففاز السيد صبحي بركات الخالدي (نائب حلب) برئاسة المجلس ، والسادة محمد الفتيح ، وسليم جنبرت ، ومنان نيازي زاده مراقبين . وفي جلسة المجلس بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٢ تغير نائبا الرئيس فأصبح كل من : هنري هندية ، وفارس الزعبي نائبي الرئيس .

وفي تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٢ انتخب بالاتفاق مع الفرنسيين السيد محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وكلف السيد حقي العظم بتأليف الوزارة، واشترك الوطنيون في وزارة السيد العظم هذه بناء على الوعد الذي قطعه المفوض السامي لرجال الكتلة الوطنية بعقد معاهدة مع سورية، وانهاء حالة الانتداب القائمة.

وقد استمرت المفاوضات مع بعض أركان الوزارة من جهة، والمفوض السامي من جهة ثانية، حيث وضعت معاهدة بشكل لا يتلائم مع أماني الشعب السوري. مما حمل رجال الكتلة الوطنية على الانسحاب من الحكم والنيابة في ١٨ نيسان عام ١٩٣٣.

واستُبدل المفوض السامي السيد بونسو، وعُيّن خلفاً له السيد دومارتيل ووضع مع حكومة السيد حقي العظم مشروع معاهدة جديدة عرفت فيما بعد (بمعاهدة الشعب)، ولم تكن تختلف عن سابقتها إلا قليلاً فقوبلت في طول البلاد وعرضها بالمظاهرات الصاخبة والاحتجاجات المريرة.

وهنا قرر نواب الكتلة الوطنية العودة إلى البرلمان لحمل المجلس على رد المعاهدة.

وفي ٢٥/ ١١/ ١٩٣٣ اجتمع المجلس بحراسة الحراب الفرنسية لمناقشة المعاهدة وقبولها، وإذا بالسيد جميل مردم يفاجيء المجلس بوثيقة موقعة من أكثرية النواب برفض المعاهدة، وفي الحال أصدر المفوض السامي قراراً بتعطيل المجلس لأجل غير مسمى.



السيد صبحي بركات

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٣٢/٦/٧ - ١٩٣٣/١١/٢٥

السيد صبحي بركات	رئيساً
السيد محمد فتيح	نائباً للرئيس
السيد سليم جنبرت	نائباً للرئيس
السيدلطيف غنيمه	أميناً للسر
السيد محمد جراب	أميناً للسر
السيد موسيس دركالوسيان	مراقباً
السيد عارف الجزار	مراقباً
السيد منان نيازي	مراقباً

ملاحظة: اجتمع هذا المجلس بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢.

وبتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٥ أصدر المفوض السامي قراراً بتعطيل المجلس لأجل غير مسمى.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

السادة أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٢

المفوضية العليا

قرار المفوض السامي رقم ش ث/ ٢ سوريا

تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٢

إن المفوض السامي للجمهورية الإفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الإفرنسية المؤرخين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول ١٩٢٦

وعلى المادة ٥٦ من قرار المفوض السامي المؤرخ ٢٠ آذار ١٩٢٨ ورقم ١٨٨٩

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٣ تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٣١ بشأن تبديل القرار المذكور

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٦ تاريخ ٧ كانون الأول ٩٣١ القاضي بدعوة اللجان الانتخابية لأجل تعيين أعضاء المجلس النيابي

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٧ تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٣١ القاضي بتحديد عدد النواب ومذاهبهم.

وعلى ضبوط اللجان التي جمعت في دمشق وحلب واسكندرونة لتدقيق أوراق ضبط اللجان الانتخابية من الدرجة الثانية.

يقــرر

١ - إن السادة الآتي بيانهم انتخبوا أعضاء لمجلس النواب

النبك	يوسف طيفور غازي
القطيفة	سليم دعاس
وادي العجم	أبو الهدى الحسيبي

الزبداني	جميل الشماط
القنيطرة	أمين سمكوخ
حمص وضواحيها	هاشم بك الأتاسي
	مظهر رسلان
	رفيق الحسني
	ابراهيم ضحية
سلمية والقريتين	الأمير سليمان ميرزا
	أحمد عبد الرحمن
درعا	محمد مفلح
ازرع والزوبة	اسماعيل الحريري
	فارس الزعبي
بادية دمشق	
عن العشائر	الأمير نوري الشعلان
بلدية حلب	صبحي بك بركات
	غالب ابراهيم باشا
	شاكر نعمت الشعباني
	نوري المدرس
	بسيم قدسي
	نقولا جانجي
	هيراج بابازيان
	هنري هندية
	سليم جمبرت
	لطيف غنيمة

جبل سمعان	عارف الجزار
	طاهر عبد الكريم
ادلب	نوري الاصفري
	صادق المعلم
الباب	جميل خلو
حارم	نجيب برمدا
منبج	محمود نديم
جرابلس	مصطفى شاهين بك
المعرة	حكمت الحراكي
اعزاز	منان يازي جلوسي زاده
كرد طاغ	حسين عوني
جسر الشغور	زكي النجار
دير الزور	محمد نوري الفتيح
	الحاج فاضل العبدو
الرقة	عبيد كعكجي
	حامد الخوجة
الميادين	عبد المحسن الهفل
أبو كمال	تركي المحمود
الحسجة والقامشلية والدجلة	
	خليل ابراهيم باشا
	سعيد اسحق
عن عشائر الدير	الشيخ مجحم بن مهيد
انطاكية	محمد يحي

مصطفى القصيري

صادق معروف

موزيس دركالوستيان

اسكندرونة   محمد جراب

قرق خان   زاده خليل آغا

٢- أوقفت الانتخابات في المراكز الآتية :

آ- انتخابات الدرجة الأولى في لجان تصويت

دمشق وضواحيها

مدينة دوما

مدينة حماه

ب - بادية حلب في قبيلة شمَر التابعة لشمّر الزور .

٣- يجري إعلان نتيجة الانتخابات في كل منطقة انتخابية وفقاً للأحكام القانونية .

دمشق في ٢١ كانون الثاني ١٩٣١

المفوض السامي

بونسو

أمين السر العام : تترو

قرار المفوض السامي رقم ث ش/٣ (سوريا)

وتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٢

بإعلان نتيجة انتخابات مجلس إدارة لواء الاسكندرونة

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخين ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و٣ ايلول ١٩٢٦

وعلى قرار المفوض السامي رقم ١٨٨٩ وتاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٨ المتعلق بالانتخابات .

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ - سوريا - رقم ٣ وتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ بتعديل القرار السابق لأجل وضع الدستور السوري موضع الإجراء .

وعلى قانون لواء اسكندرونة الأساسي الذي أعلنه قرار المفوض السامي رقم٣١١٢وتاريخ١٤أيار ١٩٣٠

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ - سوريا- رقم ١٣ وتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٣١ بدعوة الدوائر الانتخابية لتعيين أعضاء مجلس ادارة لواء الاسكندرونة .

وعلى قرار المفوض السامي ١٩٣١ - سوريا- رقم ١٤ وتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٣١ بتحديد عدد ومذهب الأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينين لمجلس ادارة لواء الاسكندرونة .

وعلى محاضر اللجنة الملتئمة في الاسكندرونة لتحقيق محاضر الدوائر الانتخابية للمنتخبين الثانويين في الاسكندرونة وانطاكية وقرق خان .

يقرر

١ - يعلن بأنهم انتخبوا أعضاء لمجلس إدارة لواء الاسكندرونة

للاسكندرونة:

الشيخ سليمان شاني

الحاج علي كحالي

لانطاكية

شكيب بركات

مغيب آل يحيى

الدكتور عبد الرحمن ملك

الشيخ عبد الله غالي

ابراهيم سيف الدين

سليم خوري

لقرق خان

الحاج أمين زاده علي رضا

دمشق في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٢

المفوض السامي

بونسو

أمين السر العام: تترو

المفوضية العليا

قرار المفوض السامي رقم ٨ - ١٩٣٢ سوريا المؤرخ ١٨ نيسان ١٩٣٢

إعلان نتيجة الانتخابات النيابية التكميلية

إن المفوض السامي للجمهورية الافرنسية .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الافرنسية المؤرخين ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٣ أيلول ,١٩٢٦

وبناء على المادة ٥٦ من قرار المفوض السامي المؤرخ ٢٠ مارت ٩٢٨ رقم ١٨٨٩ المتعلق بالانتخابات .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣١ – سوريا رقم ٣ المؤرخ ١١ تشرين الثاني ٩٣١ القاضي بتعديل القرار المذكور آنفاً .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٦ المؤرخ ٧ كانون الاول ١٩٣١ القاضي بدعوة اللجان الانتخابية لانتخاب أعضاء المجلس النيابي .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣١ سوريا رقم ٧ المؤرخ ٧ كانون الاول ١٩٣١ القاضي بتحديد عدد أعضاء المجلس النيابي وبتعيين المذاهب الواجب الانتماء إليها .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣٢ سوريا رقم ث ش/ ٢ المؤرخ ٢١ كانون الثاني ٩٣٢ المتعلق بنتائج انتخابات المجلس النيابي .

وبناء على قرار المفوض السامي ١٩٣٢ سوريا رقم ٥ المؤرخ ٨ مارت ٩٣٢ القاضي بدعوة اللجان الانتخابية التكميلية في لجان التصويت الآتي بيانها :

دمشق وضواحيها ، مدينة دوما ، مدينة حماه ، بادية حلب ، وعشائر شمر في دير الزور .

وبناء على مضابط اللجان التي تشكلت في دمشق وحلب بشأن تدقيق مضابط اللجان الانتخابية للدرجة الثانية . يقرر

المادة الاولى - يعلن انتخاب الذوات الآتية أسماؤهم أعضاء للمجلس النيابي :

الشام وضواحيها : يوسف لنيادو
جميل مردم بك
فائز خوري
زكي الخطيب
لطفي الحفار
فخري البارودي
احسان الشريف
محمد علي العابد
حقي العظم
نسيب البكري

دوما : وديع الشيشكلي
نسيب الكيلاني

حماه : نجيب أغا البرازي
الدكتور توفيق الشيشكلي
شمسي نصر الله

بادية حلب : شيخ نواف الصالح

شمر : ميزار بن المحسن

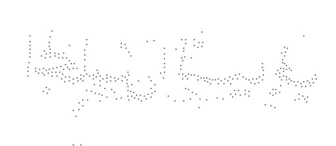
المادة الثانية : تعلن نتيجة الانتخابات في كافة المناطق الانتخابية وفقاً للأحكام القانونية .

بيروت في ١٨ نيسان ٩٣٢ المفوض السامي

أمين السر العام : تيترو بونسو

المَجلِسُ النِّيابِيُّ

١٩٣٦/١٢/٢١ - ١٩٣٩/٧/٨



المجلس النيابي ١٩٣٤ - ١٩٣٩

(لمحة تاريخية)

في ١٧ آذار ١٩٣٤ استقالت وزارة حقي العظم، وعُيّن الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للحكومة، فقامت المظاهرات في المدن السورية واستمرت الاضطرابات الى ان كان عام ١٩٣٦، فأضربت دمشق مدة ستين يوماً متوالية، وتبعتها المدن السورية ورافقت هذا الاضراب الاضطرابات في كل مكان.

عمل المفوض السامي دومارتيل على دعوة رجال الكتلة الوطنية لعقد اتفاق بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٣٦ بين السيد هاشم الاتاسي عن الجانب السوري، ودومارتيل عن الجانب الفرنسي، وفي هذا الاتفاق اعترفت فرنسا لاول مرة باستقلال سورية ووحدتها، على أن تحدد علاقاتهما فيما بعد بمعاهدة يقوم بالمفاوضة من أجلها وفد سوري يتوجه الى باريس لعقدها مع الحكومة الفرنسية مباشرة . و(بلغ عدد سكان سورية في تلك الآونة ٢٥٢٠٠٠٠ نسمة تقريباً) وتشكلت وزارة انتقالية برئاسة السيد عطا الايوبي مهمتها تعيين الوفد المفاوض لوضع المعاهدة، والدعوة لإجراء انتخابات نيابية في البلاد وبالفعل فقد سافر الوفد السوري الى باريس وهو مؤلف من السادة:

هاشم الاتاسي، فارس الخوري، جميل مردم بك، سعد الله الجابري، من رجالات الكتلة الوطنية، والسيدين الامير مصطفى الشهابي، وأدمون حمصي من الوزراء.

وتمكن هذا الوفد بعد ستة أشهر قضاها في العاصمة الفرنسية من الاتفاق

على معاهدة، وعاد الى البلاد لتصديقها من قبل مجلس النواب السوري.

وجرت الانتخابات النيابية في كانون الاول عام ١٩٣٦، وقبل المجلس المنتخب استقالة السيد محمد علي العابد من رئاسة الجمهورية، وانتخب السيد هاشم الاتاسي بدلاً منه، وتألفت أول وزارة برئاسة السيد جميل مردم بك في ٢٢/١٢/١٩٣٦. وعرض مشروع المعاهدة على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الاول عام ١٩٣٦، وهي جلسة استثنائية عقدت خصيصاً لتصديق المعاهدة فصدقها وبقي أن تصدق من البرلمان الفرنسي لتصبح نافذة، إلاأن هذا التصديق لم يحصل بسبب معارضة لجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين لهذه المعاهدة، لذلك فقد قرر المجلسان تأجيل النظر فيها.

وبينما كانت سورية تلح على فرنسا بضرورة التصديق على المعاهدة، كانت تركيا في جمعية الأمم تطالب بعدم تصديقها قبل البت بقضية لواء الاسكندرونة، وتشكيل لجنة لاجراء استفتاء لسكان اللواء حول تقرير مصيرهم، وبالفعل فقد قدمت لجنة إلى اللواء وأجرت الاستفتاء الذي بدا من مجرياته أن الغالبية العظمى من سكانه قد اقترعت لصالح الانضمام الى الوطن الام سورية. فلما أحس أتاتورك بهذا الامر أمر الجيش التركي بالزحف إلى الحدود وضم اللواء بالقوة، الأمر الذي جعل فرنسا تسارع الى تسليم تركيا هذا اللواء خشية الاصطدام العسكري معها ودون أية شروط.

أما مجلس النواب السوري فقد كان لأعضائه صولات وجولات تحت قبته مع الحكومة، سواء فيما يتعلق بتأخر تصديق فرنسا للمعاهدة، أو بما حصل للواء الاسكندرونة، أو بعزم فرنسا على إلغاء المعاهدة والعودة الى نظام الانتداب، حتى تم حل هذا المجلس بقرار من المفوض السامي الفرنسي عام ١٩٣٩ فأعقب تعطيل

الحياة الدستورية، استقالة رئيس الجمهورية السورية في ٨ تموز ١٩٣٩.

نورد فيما يلي دورات مجلس النواب منذ عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩

افتتح المجلس دورته الاولى بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٣٦ لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٣٦

الدورة الثانية بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٣٧ لغاية ٣١/ ٥/ ١٩٣٧

الدورة الثانية بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٣٧ لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٣٧

الدورة الاستثنائية للموازنة بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٣٨ لغاية ١٠/ ١/ ١٩٣٨

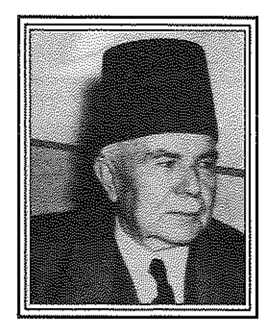
الدورة العادية الثالثة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٣٨ لغاية ٣١/ ٥/ ١٩٣٨

الدورة العادية الرابعة بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٣٨ لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٣٨

الدورة الاستثنائية للموازنة بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٣٩ لغاية ١٧/ ١/ ١٩٣٩

الدورة العادية الخامسة بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٣٩ لغاية ٣١/ ٥/ ١٩٣٩

وكان السيد رئيس المجلس السيد فارس الخوري قد أعلن عند اختتام الدورة العادية الخامسة، استئناف المجلس أعماله في الدورة العادية السادسة، التي تبدأ في أول يوم ثلاثاء يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٩، ولكن وكما ورد ذكره سابقاً فقد أصدر المفوض السامي قراراً بحل هذا المجلس في فترة لاحقة للدورة العادية الخامسة.



السيد فارس الخوري

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٣٦/١٢/٣١

السيد فارس الخوري	رئيساً
السيد محمد نوري الفتيح	نائباً للرئيس
السيد لطفي الحفار	نائباً للرئيس
السيد توفيق الشيشكلي	أميناً للسر
السيد ناظم القدسي	أميناً للسر
السيد فخري البارودي	مراقباً
السيد جميل ابراهيم باشا	مراقباً
السيد جورج صحناوي	مراقباً

هيئة مكتب المجلس النيابي

٢١ تشرين الأول ١٩٣٧

السيد فارس الخوري	رئيساً
السيد لطفي الحفار	نائباً للرئيس
السيد محمد نوري الفتيح	نائباً للرئيس
السيد ناظم القدسي	أميناً للسر
السيد توفيق الشيشكلي	أميناً للسر
السيد فخري البارودي	مراقباً
السيد جميل ابراهيم باشا	مراقباً
السيد جورج صحناوي	مراقباً

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩ تشرين الثاني ١٩٣٨

السيد فارس الخوري	رئيساً
السيدشكري القوتلي	نائباً للرئيس
السيد محمد نوري الفتيح	نائباً للرئيس
السيد ناظم القدسي	أميناً للسر
السيد توفيق الشيشكلي	أميناً للسر
السيد فخري البارودي	مراقباً
السيد جميل ابراهيم باشا	مراقباً
السيد جورج صحناوي	مراقباً

ملاحظة: حلّ هذا المجلس بقرار من المفوض السامي رقم ١٤٤ تاريخ ٨/ ٧/ ١٩٣٩

المجلس النيابي عام ١٩٣٦: أسماء أعضاء المجلس

رقم مرسوم اعلان النتائج القطعية لانتخابات الدرجة الثانية للمجلس النيابي السوري هو ١٠٠٩ تاريخ ١٩٣٦/١٢/٩

رقم مرسوم دعوة المجلس النيابي للانعقاد هو: ١٠١١ تاريخ ١٩٣٦/١٢/١٠

عدد النواب لكل مدينة او منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
١٤	دمشق وضواحيها	جميل مردم بيك، لطفي الحفار، شكري القوتلي، أحمد اللحام، احسان الشريف، نسيب البكري، فخري البارودي، منير العجلاني، صبري العسلي، عفيف الصلح، فارس الخوري، فائز الخوري، جورج صحناوي، يوسف لنيادو.
٢	قضاء القلمون	محمد محمود، محمد خير عقيل.
٢	قضاء دوما	يونس الخنشور، غنيم خيتي.
١	قضاء قطنا	أبو الهدى الحسيني.
١	قضاء الزبداني	جميل الشماط.
٢	قضاء القنيطرة	الأمير فاعور الفاعور، عاصم محمود.
٦	حمص وضواحيها	هاشم الأتاسي، مظهر رسلان، رفيق الحسيني، سليمان المعصراني، ابراهيم الضحيه، عبد الله فركوح.
٣	حماه وضواحيها	نجيب البرازي، د. توفيق الشيشكلي، عمر الدلال
١	قضاء السلمية	الأمير سليمان.
٢	درعا	محمد المفلح، مصطفى المقداد.
٢	ازرع	فارس الزعبي، اسماعيل الحريري.
٣	بادية دمشق	فواز الشعلان، طراد الملحم، راكان بن مرشد.

تابع المجلس النيابي السوري عام ١٩٣٦

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
١١	مدينة حلب	سعد الله الجابري، د. عبد الرحمن الكيالي، حسن فؤاد ابراهيم باشا، عبد القادر السرميني، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، هرانت صلاحيان، بدروس ملتباشيان، ادمون حمصي، فتح الله آسيون، ادمون رباط.
٣	قضاء جبل سمعان	جميل ابراهيم باشا، سعد الدين الجابري، عبد العزيز حلاّج.
١	قضاء الباب	عبد القادر رحمو
٣	قضاء ادلب	حكمت حكيم، وحيد دويدري، نوري الأصفري.
١	قضاء حارم	سعيد الكيالي.
١	قضاء منبج	حسين حلمي
٢	قضاء جرابلس	مصطفى شاهين، بوزان شاهين
١	قضاء المعرة	حكمت الحراكي
١	قضاء اعزاز	محمد هادي بكار
١	قضاء جبل الأكراد	حسين عوني
٢	عشائر حلب	نواف الصالح، شايش بن عبد الكريم
٤	دير الزور وضاحيتها	الحاج محمد العايش، محمد نوري الفتيّح، سعيد العرفي، تركي النجرس
١	قضاء البوكمال	عبد الهادي الزرزور
٣	قضاء الرقة	مهاوش وهبي العجيلي، مجحم البشير الهويدي، محمد الفرح
٣	الجزيرة	قدور الحاج علي بك، خليل ابراهيم باشا، سعيد اسحق
٢	عشائر الجزيرة والفرات	الأمير مجحم بن مهيد، دهام الهادي

تابع المجلس النيابي السوري عام ١٩٣٦

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
١	اسكندرونة	داوود ريحاني
٤	انطاكية	محمد آل يحيى الآطه لي، مصطفى القصيري، صادق معروف، موسيس دير كالوستيان
١	قرقخان	محمود باشا بك زاده

المجلس النيابي

١٩٤٣/٨/١٧ - ١٩٤٧/٥/٣١

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

مجلــس ١٩٤٣

(لمحة تاريخية)

في الوقت الذي كانت فيه قوات الحلفاء المتمركزة في منطقة شرقي الاردن تزحف على الاراضي السوريةخلال شهر حزيران عام ١٩٤١ تهزم امامها القوات الفيشية حتى دخلت جيوش الحلفاء دمشق.

إبّان ذلك كان الشعب العربي في سورية ما زال واقفاً يناضل بقوة وبعناد لنيل حقوقه، رغم الدسائس والمؤمرات التي كانت تحاك على أرضه، حيث استقالت وتبدّلت حكومات عدة إلى أن أصدر المفوض السامي الفرنسي الديغولي وتحت ضغط ضربات القوات السورية، عدة قرارات يأمل من خلال ما تضمنته، أن في الأفق ما يشير إلى عودة الحياة الدستورية إلى البلاد.

وفعلاً فقد جرت انتخابات تشريعية خلال صيف ١٩٤٣، نجح فيها معظم المرشحين الوطنين وتشكل مجلس نيابي عقد جلسته الاولى من دورته الاستثنائية يوم السابع عشر من آب ١٩٤٣ . وقد جرى في هذه الجلسة انتخاب مكتب المجلس. ففاز السادة:

فارس الخوري برئاسة المجلس ونال ١١٥ صوتاً من أصل ١٢٠ مقترعاً.

السيدان سعيد الغزي، ومحمد العايش بـ ٩١و٩٨ صوتاً لنيابة الرئيس.

والسادة صبري العسلي، وسليمان الاحمد بـ ٦٥و١٠١ صوتاً كأمينين للسر.

والسادة علي الحياني ، وسعيد اسحق، واحمد الشرباني بـ ٧٠و٨٠و٧٣ صوتاً كمراقبين .

ثم رفعت الجلسة لتستأنف بعد استراحة قصيرة ليخصص وقت الجلسة المستأنفة لانتخاب رئيس الجمهورية، ففاز السيد شكري القوتلي لهذا المنصب ولمدة خمس سنوات ونال ١١٨ صوتاً آنذاك ثم ألقى كلمة بهذه المناسبة .

بلغت جلسات هذه الدورة خمس جلسات، أهمها كانت الجلسة الاولى، ثم الجلسة الخامسة التي أقر فيها المجلس قانون الموازنة للدولة للخمسة أشهر المتبقية من العام، فبلغت الموازنة ٤٢٨١٠٧ ليرة سورية لتلك الفترة.

ثم عقد المجلس في دورته العادية الاولى الجلسة الاولى أيضاً بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٤٣ ، لانتخاب مكتب المجلس وترأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً وهو السيد فارس الخوري ،وعضوية أصغر الأعضاء سناً السيدين محمد سليمان الأحمد، وأكرم الحوراني . وبعد اجراء الانتخابات فاز السادة :

فارس الخوري برئاسة المجلس بـ ٨٨ صوتاً من أصل ٩٣ مقترعاً .

سعيد الغزي، ومحمد العايش نائبين للرئيس بـ ٦٦ و ٦٥صوتاً .

محمد سليمان الاحمد، واكرم الحوراني بأمانة السر بـ ٦٠و٥٨صوتاً .

سعيد اسحق، وعلي الحياني ، وفخري البارودي، كأعضاء مراقبين بـ ٦٤و٦١و٥٨ صوتاً .

عقد المجلس خلال هذه الدورة اثنتين وعشرين جلسة أهمها الجلسة الثانية عشرة التي عقدت يوم السبت الواقع في ٢٧/ ١١/ ١٩٤٣ ، والتي وافق فيها المجلس على تقرير لجنة الشؤون الخارجية باعتبار المادة / ١١٦/ من الدستور والتي لم يقرها المجلس التأسيسي المشكل عام ١٩٢٨ ملغاة، بل وكأنها لم تكن في صلب

الدستور وما هي الا إجراء من جانب واحد لا يلزم الطرف السوري، ومن ثم فهي غير مراعاة في يمين الإخلاص للدستور. ويتعين تحديد جلسة خاصة لحلف اليمين مجدداً استناداً للمادة ٤٦ من الدستور المكون من ١١٥ مادة فقط.

والجلسة الهامة الاخرى هي: الجلسة العشرون والمنعقدة بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٣، حيث القى رئيس الوزراء خطاباً عن استلام الحكومة للصلاحيات والبيان المشترك بين فرنسا وسورية بهذا الشأن. وقد وقف النواب دقيقة صمت إجلالاً واحتراماً لأرواح الشهداء الذين ضحوا من أجل هذا اليوم.

وفي بداية السنة التالية ومنذ الثالث من كانون الاول عام ١٩٤٤ بدأ المجلس دورة استثنائية ثانية كانت مخصصة بمعظمها لمناقشة قانون الموازنة واقراره. واختتمت هذه الدورة في ٢٤/ ١/ ١٩٤٤ بعد ان عقد المجلس خمس عشرة جلسة.

هذا وتجدر الاشارة الى انه بتاريخ ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ إستقالت الوزارة التي كان يرأسها سعد الله الجابري، فشكلت وزارة جديدة بدلاً عنها ترأسها السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب وبعد شغور منصبه في المجلس انتخب بدلاً منه السيد سعد الله الجابري كرئيس للمجلس وكأنهما تبادلا المواقع.

وقد بقي هذا المجلس يقوم بالأعمال المنوطة به حتى جاءت الدورة العادية الرابعة، وتحديداً الجلسة الثامنة عشرة والتي كان من المفروض أن تعقد عند الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيار ١٩٤٥، لكنها لم تنعقد لعدم توفر النصاب القانوني. وكأن المجلس وحاميته كانا على موعد مع أحداث لم تشهدها سورية من قبل.

فعند الساعة السادسة من مساء نفس اليوم وقبل أن ينصرف كل النواب الذين حضروا لعقد الجلسة، (والتي لم تعقد للسبب المذكور) خرج من دائرة أركان

الحرب الفرنسية التي كان مقرها آنذاك مقابل المجلس ، خرج ضابط فرنسي وتقدم من الضابط الدركي السوري القائم على رأس حامية المجلس والمؤلفة من بضع وثلاثين دركياً ، بالاضافة إلى رجال شرطة مخفر المجلس والبالغ عددهم ستة ومفوض . وأبلغه أنه عند الساعة السادسة وخمسين دقيقة عندما ينفخ في البوق لإنزال العلم الفرنسي عن دائرة الأركان ، يجب على جنوده جميعاً أن يقفوا ويؤدوا التحية للعلم . فأجابه الضابط السوري أن الأوامر التي لديه تقضي بألا يؤدي رجال الأمن السوريون التحية لغير العلم السوري ، فأبلغه الضابط الفرنسي أنهم سوف يطلقون النار على كل من لايؤدي التحية لعلمهم ، وقفل عائداً الى الأركان الفرنسية ولما بلغت الساعة السادسة والنصف كان مبنى المجلس خالياً إلا من حراسه ورجال حاميته . . .

وفي الساعة السادسة وخمسين دقيقة نفخ في البوق وأنزل العلم الفرنسي من دائرة الأركان وفقاً للعادة الجارية كل يوم ، فلم يؤد حرس المجلس التحية للعلم الفرنسي ، وعندها تقدم منهم جندي سنغالي وألقى عليهم قنبلة يدوية . أصابت شظاياها بعضهم فأطلقت عليه الحامية النار فأردته قتيلاً ، ثم قدم زميل له ففعل مثل مافعل الأول وزاد عليه إطلاق الرصاص على الحامية فقابلته بالمثل وصرعته .

وعند ذلك انهمر الرصاص من دائرة الأركان بشدة على حامية المجلس ، وكانت تلك الشرارة والعلامة المتفق عليها ، اذ انهمرت النيران من كل الأماكن التي تتواجد بها قوات فرنسية على جميع دمشق ، والمارة في الشوارع وبالمدفعية الثقيلة والعربات المصفحة ، والدبابات واشتعلت دمشق .

ولكن الأفظع هو ماحصل في دار النيابة (المجلس النيابي) ، اذ صدرت الأوامر للفرنسيين بالهجوم عليها من الجهات الأربع . وكان الرصاص القليل

الموجود مع الحامية قد نفذ، فألقى رجالها سلاحهم مستسلمين ولكن البرابرة الذين يزعمون أنهم حماة الديمقراطية أحاطوا برجال الحامية من كل جانب وانهالوا عليهم بالبلطات يمزقون أجسادهم، ويبترون أعضاءهم وهم أحياء فلا يتركون منهم إلا أشلاء مبعثرة. . . وهكذا كان.

فيما يلي أسماء هؤلاء الشهداء الذين رووا بدمائهم الطاهرة ثرى هذا الصرح الذي لن ينساهم أبداً.

سعيد القهوجي	محمد خليل البطار
محمد طيب شريك	سعد الدين الصفدي
شحادة الياس	الامير ياسين نسيب البقاعي
خليل جاد الله	زيد محمد ضبيعان
برهان باش امام	عيد فلاح شحادة
مشهور المهايني	أحمد مصطفى سميد
محمود الجبيي	أحمد محمد القصار
حكمت تسبحجي	ابراهيم عبد السلام
ابراهيم فضة	جورج احمر
محمد حسن هيكل	محمد عادل مدني
يحيى محمد اليافي	واصف ابراهيم هيتو
زهير منير خزنة كاتبي	عبد النبي برنيه
ممدوح تيسير الطرابلسي	طارق احمد مدحت
محمد احمد اومري	سليمان ابو اسعد

[illegible]

[illegible]

[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]

[illegible]

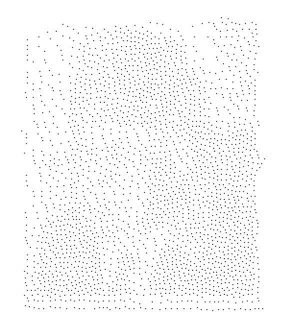


السيد فارس الخوري

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٤٣/٨/١٧

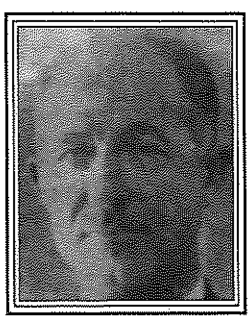
السيد فارس الخوري	رئيساً
السيد سعيد الغزي	نائباً للرئيس
السيد محمد العايش	نائباً للرئيس
السيد صبري العسلي	أميناً للسر
السيد سليمان الأحمد	أميناً للسر
السيد علي الحياني	مراقباً
السيد سعيد اسحق	مراقباً
السيد أحمد الشرياتي	مراقباً



هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩ تشرين الاول ١٩٤٣

السيد فارس الخوري	رئيساً للمجلس
السيد سعيد الغزي	نائباً للرئيس
السيد محمد العايش	نائباً للرئيس
السيد محمد سليمان الأحمد	أميناً للسر
السيد أكرم الحوراني	أميناً للسر
السيد سعيد اسحق	مراقباً
السيد علي الحياني	مراقباً
السيد فخري البارودي	مراقباً



السيد سعد الله الجابري

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٩٤٤/١٠/١٧

السادة :

سعد الله الجابري	رئيساً للمجلس
محمد العايش	نائباً للرئيس
نجيب البرازي	نائباً للرئيس
محمد سليمان الأحمد	أميناً للسر
يوسف اليان	أميناً للسر
فخري البارودي	مراقباً
علي الحياني	مراقباً
سعيد اسحق	مراقباً

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٦ ايلـــول ١٩٤٥

السيد فارس الخوري	رئيساً
السيد سعد الله الجابري	نائباً للرئيس
السيد محمد العايش	نائباً للرئيس
السيد نجيب البرازي	أميناً للسر
السيد محمد سليمان الأحمد	أميناً للسر
السيد يوسف اليان	أميناً للسر
السيد فخري البارودي	مراقباً
السيد علي الحياني	مراقباً
السيد سعيد اسحق	مراقباً

هيئة مكتب مجلس النواب

٢٢ تشرين الاول ١٩٤٦

السيد فارس الخوري	رئيساً
السيد محمد العايش	نائباً للرئيس
السيد سعيد الغزي	نائباً للرئيس
السيد حامد الخوجه	أميناً للسر
السيد محمد سليمان الأحمد	أميناً للسر
السيد فريد مرهج	مراقباً
السيد عبد القادر رحمو	مراقباً
السيد فخري البارودي	مراقباً

المجلس النيابي عام ١٩٤٣
أسماء أعضاء المجلس

رقم مرسوم اعلان النتائج القطعية لانتخابات الدرجة الثانية للمجلس النيابي السوري هو٥٤٦ تاريخ ١٩٤٣/٨/٧

رقم مرسوم دعوة المجلس النيابي للانعقاد هو: ٥٥٤ تاريخ ١٩٤٣/٨/٨

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
١٦	دمشق وضواحيها	شكري القوتلي، سعيد الغزي، نصوحي البخاري، لطفي الحفار، جميل مردم بك، صبري العسلي، عبد الحميد الطباع، خالد العظم، نسيب البكري، نجيب الريّس، أحمد الشرباتي، عفيف الصلح، نظريت يعقوبيان، نعيم انطاكي، جورج صحناوي، فارس الخوري.
٢	قضاء القلمون	عبد الحكيم الدعاس، مصطفى عبد المولى
٣	قضاء دوما	وديع الشيشكلي، علي ديبو، نسيب الكيلاني
١	قضاء وادي العجم	أحمد عوده
٢	قضاء القنيطرة	الأمير فاعور الفاعور، عز الدين سليمان
١	قضاء الزبداني	جميل الشماط
٦	حمص وضواحيها	مظهر رسلان، عدنان الأتاسي، حلمي الأتاسي، هاني السباعي، عيسى اليونس، عبد الله فركوح
٥	حماه وضواحيها	غالب العظم، نجيب البرازي، رئيف الملقي، أكرم الحوراني، فريد مرهج
١	قضاء سلمية	الأمير سليمان العلي.
٢	درعا	محمد المفلح الزعبي، مزيد الفاضل المحاميد.

تابع المجلس النيابي عام ١٩٤٣

عدد النواب لكل مدينة أومنطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
٢	قضاء أزرع	محمد خير الحريري، أحمد فارس الزعبي
١	قضاء الزويه	أحمد الحسين
١٦	مدينة حلب	سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، رشدي كيخيا، ناظم القدسي، وهبي الحريري، أحمد خليل المدرس، سامي صائم الدهر، علي الحياني، موسيس سلاطيان، هراج بابازيان، جوزيف إليان، ميخائيل اليان، فتح الله آسيون، لطيف غنيمه، عزره أزرق، ميشيل رقيع
٣	قضاء جبل سمعان	حمكي محمد الحمكي، محمد الحاج محمود بركات، علي اليكن
٢	قضاء الباب	عبد القادر رحمو، محمد الحاج سعيد سكر
٣	قضاء ادلب	حكمة الحكيم، وحيد الدويدري، صادق المعلم
١	قضاء حارم	عبد القادر برمدا
٢	قضاء منبج	محمد الغانم، ابراهيم الحسن الربيع
١	قضاء جرابلس	محمد الشيخ ابراهيم العويس
١	قضاء المعرة	حكمة الحراكي
٢	قضاء اعزاز	جميل باقي، عبد الرحمن الحافظ
٢	قضاء جبل الأكراد	محمد الحاج محمد شيخ اسماعيل، فائق منان آغا
١	قضاء جسر الشغور	نجدة النجاري
١	قضاء عين العرب	مصطفى شاهين
٣	دير الزور	الحاج محمد العايش، قاسم الحاج هنيدي، راغب الحمود البشير
٣	وضاحيتها	حامد الخوجه، بركات الأحمد الفرج، محمد مجحم البشير
٢	قضاء الرقة	عبود الجدعان، تركي النجرس
١	قضاء الميادين	عثمان المرعي
٢	قضاء البوكمال	خليل ابراهيم باشا، علي الزويع

تابع المجلس النيابي عام ١٩٤٣

عدد النواب لكل مدينة أو منطقة	المدينة أو المنطقة التي يمثلها النواب	أسماء النواب
		السادة:
٤	قضاء القامشلي	عبد الباقي نظام الدين، حسن حاجو أغا، سعيد محمد آغا، سعيد اسحق
١	قضاء دجلة	عبد الكريم ملاّ صادق
٤	السويداء	الأمير حسن الأطرش، يوسف الأطرش، عقلة القطامي، سعود الفواز
١	قضاء صلخد	علي مصطفى الأطرش
١	قضاء شهباء	حسن عامر
٣	اللاذقية	علي سعاد هارون، محمد سليمان الأحمد، وديع سعاده
٢	قضاء الحفة	نوري الحاجي، سليمان المرشد
٣	قضاء جبلة	محمد جمال علي أديب، علي أسعد اسماعيل، بهجت نصور
١	قضاء بانياس	ابراهيم صالح ناصر
١	قضاء مصياف	محمد جنيد
٢	قضاء طرطوس	رياض عبد الرزاق، حامد محمود الحامد
٢	قضاء صافيتا	منير العباس، يوسف الحامد
٢	قضاء تلكلخ	سعيد درويش، الدكتور الياس عبيد
٩	عشائر البدو الرحل	الأمير فواز الشعلان، طراد الملحم، نواف الصالح، الأمير شايش عبد الكريم، راكان المرشد، الأمير مجحم بن مهيد، عبد العزيز كعيشيش، دهام الهادي، ميزر عبد المحسن

مجلس النواب

٢٧/٩/١٩٤٧ - ٣١/٣/١٩٤٩

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

مجلس عام ١٩٤٧ أول مجلس بعد الاستقلال
(لمحة تاريخية)

بعد ربع قرن من الكفاح المرير والنضال الدامي ضد الانتداب بل الاحتلال الفرنسي، تحقق الانتصار العظيم وتم الجلاء، وانتصر الشعب العربي في سورية، وبدأ عهد الحرية وبدأ زمن السيادة الوطنية، وعادت الحياة النيابية الى البلاد لتساير نضال الشعب في بناء المؤسسات الوطنية، فجرت انتخابات عامة في سورية عام ١٩٤٧ لتشكيل مجلس للنواب هو الاول بعد الجلاء والاستقلال الناجز. وقد عقد هذا المجلس أول جلسة له بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٤٧ برئاسة السيد نوري الفتيح اكبر الاعضاء سناً، وقد استهل كلمته بافتتاح الجلسة برثاء المغفور له سعد الله الجابري الذي توفاه الله أثناء الانتخابات، ودعا المجلس للوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح الفقيد.

هذا وقد دام هذا المجلس حتى تم حلّه من قبل حسني الزعيم عندما قام بانقلابه (فاتحة الانقلابات) بنهاية آذار عام ,١٩٤٩

أما أهم إنجازات هذا المجلس من قوانين فهي اصدار القوانين التالية:

- قانون الإيجارات المؤرخ في ٢٨/ ٤/ ١٩٤٧
- قانون صك النقود المعدنية لعام ١٩٤٧ (من الفضة حصراً)
- قانون الغاء محاكم الإعاشة المؤرخ في ١٨/ ٥/ ١٩٤٧
- قانون البينات التجارية لعام ١٩٤٧
- قانون حماية المزروعات لعام ١٩٤٧

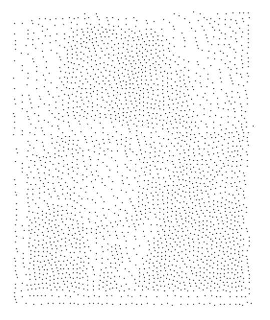


السيد فارس الخوري

هيئة مكتب مجلس النواب

٢٧ أيلول ١٩٤٧

السيد فارس الخوري	رئيساً
السيد محمد العايش	نائباً للرئيس
السيد هاني السباعي	نائباً للرئيس
السيد محمد سليمان الأحمد	أميناً للسر
السيد عبد السلام العجيلي	أميناً للسر
السيد أحمد قنبر	مراقباً
السيد عبد القادر رحمو	مراقباً
السيد فخري البارودي	مراقباً



هيئة مكتب مجلس النواب

٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٨

السيد فارس الخوري	رئيساً
السيد لطفي الحفار	نائباً للرئيس
السيد محمد نوري الفتيح	نائباً للرئيس
السيد محمد سليمان الأحمد	أميناً للسر
السيد عبد السلام حيدر	أميناً للسر
السيد فخري البارودي	مراقباً
السيد عادل العجلاني	مراقباً
السيد عبد القادر رحمو	مراقباً

ملاحظة: حل هذا المجلس على أثر انقلاب حسني الزعيم بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣١

مجلس النواب عام ١٩٤٧

رقم مرسوم تسمية أعضاء مجلس النواب هو ٨٠٨ تاريخ ١٩٤٧/٨/٧

رقم مرسوم دعوة مجلس النواب للانعقاد هو ٩٥٩ تاريخ ١٩٤٧/٩/١٥

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
		السادة:
١٧	دمشق المركز والضواحي	جميل مردم بيك، زكي الخطيب، سامي كباره، سعيد الغزي، محمد آقبيق، محمد المبارك، منير العجلاني، نوري ايبش، أحمد الشرباتي، صبري العسلي، لطفي الحفار، نسيب البكري، حبيب كحاله، جورج صحناوي، فريد ارسلانيان، فارس الخوري، فريد مزراحي
٣	قضاء دوما	فخري البارودي، فرزت المملوك، يونس الخنشور
٢	قضاء القلمون	ابراهيم طيفور، عبد السلام حيدر
١	قضاء القطيفة	محمد محمود دياب
١	قضاء الزبداني	فيصل العسلي
٢	قضاء الجولان	عادل ارسلان، فاعور الفاعور
٢	قضاء وادي العجم	عادل العجلاني، كمال أسعد الكنج
٨	حمص وضواحيها	هاني السباعي، عدنان الأتاسي، فرحان الجندلي، فيصل الأتاسي، محمود

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
		سوهان، مسلم حداد، عيسى السرياني، عيسى اليونس
٥	حماه وضواحيها	أكرم الحوراني، عبد الرحمن العظم، محمد السراج، محمود الشقفة، أديب نصور
١	قضاء السلمية	سليمان العلي
٢	قضاء درعا	محمد المفلح، مصطفى الدخان
٢	قضاء أزرع	محمد خير الحريري، محمد يوسف أبو روميه
١	قضاء الزويه	أحمد الحسين
٤	قضاء دير الزور	توفيق الهنيدي، راغب البشير، محمد العايش، محمد الفتيح
٢	قضاء الميادين	صالح الحريب، عبود جدعان الهفل
٤	قضاء الرقة	خلف الحسان، رشيد العويد، شواخ الأحمد البورسان، عبد السلام العجيلي
١	قضاء البوكمال	عثمان المرعي
٢	قضاء الحسجة	عبد العزيز المسلط، لطفي الحاج حسين
٤	القامشلي	حسن حاجو، عبد الباقي نظام الدين، عبد الرزاق الحمو، الياس نجار
١	قضاء الدجلة	عبد الكريم ملا صادق
١٥	مدينة حلب	رشدي كيخيا، عبد الوهاب حومد، مصطفى برمدا، ناظم القدسي، أحمد الرفاعي، أحمد قنبر، معروف الدواليبي، وهبي الحريري، يوسف اليان، رزق الله انطاكي، عبد الله فتال، لطيف غنيمه، لويس هنديه، جبرائيل

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
٤	قضاء جبل سمعان	غزال، ديكران جراجيان حمكي محمد الحمكي، عبد العزيز حلاّج، محمد الأسود، محمد محمود البركات
٣	قضاء ادلب	حكمت الحكيم، عبد الحميد الدويدري، غالب العياشي
١	قضاء المعرة	حكمت الحراكي
١	قضاء جسر الشغور	نجدت النجاري
٣	قضاء اعزاز	أنور ابراهيم باشا، قاطر أغاسي، حسن الجابري
٢	قضاء جبل الأكراد	خليل سيدو ميمي، عارف الغباري
٢	قضاء الباب	أسعد الدرويش، عبد القادر الرحمو
٢	قضاء منبج	عبد الرحمن الصائغ، محمد الغانم
١	قضاء جرابلس	زكي المدرس
٢	قضاء حارم	عبد القادر برمدا، رشاد برمدا
٢	قضاء عين العرب	بوزان شاهين، مصطفى شاهين
٦	اللاذقية وقضاءها	أسعد هارون، نديم شومان، محمد سليمان الأحمد، جمال علي أديب، عثمان حسن أسبر، عزيز الكنج
٣	قضاء بانياس	ابراهيم ناصر الحكيم، رياض عبد الرزاق، أنيس محمد اسماعيل
٢	قضاء تلكلخ	محمد سعيد درويش بلال، خليل الدعاس الجرجس
٣	قضاء صافيتا	علي ملحم رسلان، منير العباس، شفيق بيطار
٢	قضاء الحفة	نوري بازيدو، أحمد علي كامل

عدد نواب الدوائر الانتخابية	الدائرة الانتخابية	أسماء النواب
٢	قضاء مصياف	جهاد الهواش، محمد جنيد
١٠	عشائر البدو الرحل	فواز الشعلان، تامر طراد الملحم، هايل السرور، راكانٌ المرشد، نواف الصالح، عبد الابراهيم، مجحم بن مهيد، عبد العزيز كعيشيش، منير عبد المحسن، دهام الهادي

ٱلْجَمْعِيَّةُ ٱلتَّأْسِيْسِيَّةُ (التي أصبحت مجلساً نيابياً)

بتاريخ ١٩٥٠/٨/٥

١٩٤٩/١٢/١٢ - ١٩٥١/١٢/٢

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفترة القلقة

الحياة النيابية في سورية منذ الانقلاب العسكري الاول حتى قيام الوحدة ١٩٥٨

(لمحة موجزة)

لقد اتصفت الفترة الواقعة ما بين أول انقلاب عسكري في سورية وهو الانقلاب الذي قاده حسني الزعيم في الثلاثين من آذار عام ١٩٤٩ حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨ ، بأنها فترة قلقة تجاذبت البلاد خلالها عدة انقلابات عسكرية حتى ربت هذه الانقلابات على خمسة.

وبالتالي فإن الحياة الديمقراطية قد اصطبغت بنفس الصبغة، فقد كانت قلقة هي الأخرى بل وقل معطّلة في غالب الأحيان، وخاصة خلال السنين الخمسة الأولى من الفترة المشار إليها أعلاه.

وكان حسني الزعيم بعد أن حلّ المجلس المشكل عام ١٩٤٧ إثر الانقلاب الذي قام به في الثلاثين من آذار عام ١٩٤٩ ، وقد وعد آنئذ بإعادة الحياة البرلمانية بطريقة غير التي كانت سائدة، إذ اعتبر المجلس السابق عشائرياً لا يلبي طموحات الشعب. وفي الوقت الذي كانت تتقاذف البلاد فيه تيارات عده، منها ما له امتدادات خارجية، كانت بعض الشخصيات من المجلس المنحل (وبالتشاور وربما بتكليف من الزعيم) تواصل مشاوراتها مع النواب والوزراء السابقين للخروج من المأزق بحل دستوري شرعي يرضى عنه الجميع، ولكن الفشل كان حليفها بسبب الخلافات السابقة والتنافس القائم بين النواب.

ولم يكن الزمن ليسعف الزعيم، إذ عاجله أعز أصدقائه وأقرب معاونيه العميد سامي الحناوي بانقلاب ثان في السادس عشر من آب عام ١٩٤٩ ، وقام بإعدام الزعيم، ورئيس وزرائه الدكتور محسن البرازي الساعة السابعة من صباح ذات اليوم، ودخلت البلاد مجدداً في متاهة الاتهامات، والاتهامات المضادة.

وما ان استتب الامر لرجال هذا الانقلاب، حتى دب الخلاف بين ما سمي

بالمجلس الحربي الاعلى، وبين ضباط مختلف الوحدات الامر الذي يمكن ان يكون السبب في غرس بذور انقلاب جديد، على خلفية سقوط فلسطين وحدوث كارثة النكبة.

أما على الصعيد التمثيلي فقد جرت انتخابات نيابية، تشكل على إثرها جمعية تأسيسية، وتم اصدار دستور جديد للبلاد أقرته هذه الجمعية فيما بعد.

ولكن الأمر ما لبث أن تفاقم في البلاد بسبب الاتهامات، والخلافات الكبيرة بين الأحزاب الكبيرة، وتوزعت الولاءات لأكثر من اتجاه. فكان الإنقلاب العسكري الثالث بزعامة العقيد اديب الشيشكلي صبيحة التاسع عشر من كانون الاول عام ١٩٤٩ . وعليه عقدت الجمعية التأسيسية جلسة عادية بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٤٩ ، لبحث موضوع الانقلاب الجديد الذي حدث قبل ثلاثة أيام، وكي يقوم رئيس الدولة بتأدية القسم. إلاّ أنه قد تم في بدء الجلسة تأجيل البحث بهذين الأمرين.

وبعد برهة قصيرة من الايام قدم رئيس الدولة استقالته للجمعية التأسيسية فعقدت اجتماعاً بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٤٩ للنظر بأمر هذه الاستقالة، واستقالة الوزارة التي قدمت على إثر تقديم رئيس الدولة لاستقالته. ولكن الجمعية التأسيسية (وبعد صدور بيان جديد من رئاسة الاركان العامة) رفضت استقالة رئيس الدولة، ومن ثم تألفت وزارة جديدة برئاسة خالد العظم بقيت فترة طويلة تدير شؤون البلاد، (وهذه الوزارة، ومع الأسف، هي التي فصمت عرى الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين سورية ولبنان).

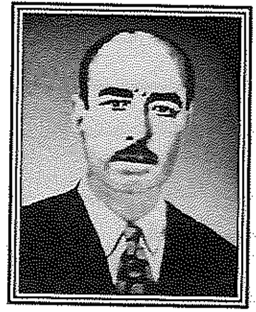
وفي آخر جلسة عقدتها الجمعية التأسيسية باسمها، ناقشت تحويل نفسها إلى مجلس نيابي، ولكي يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وقد تمت الموافقة على ذلك.

ثم عقد المجلس النيابي الجديد جلسة بتاريخ٥/ ٨/ ١٩٥٠ ، وقام بانتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية.

ونظراً لاستيلاء قادة الجيش عما كان يجري في البلاد من صراعات واتجاهات، قام الجيش بحركة انقلابية جديدة صبيحة اليوم التاسع والعشرين من

تشرين الثاني عام ١٩٥١ ،ومن ثم تم اعتقال كافة أعضاء الحكومة فضلاً عن رئيس الجمهورية الذي أقيل فيما بعد، وحكم الانقلابيون البلاد حكماً مباشراً حتى الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٤ ،حيث حصلت حركة تمرد في الجيش ابتدأت من حلب، ثم استقطبت كافة قطاعات الجيش وأيدتها، الأمر الذي حدا بالشيشكلي إلى مغادرة البلاد في اليوم التالي.

وبعد ما يقارب السبعة أشهر جرت انتخابات عامة، وتشكل مجلس نيابي جديد دام ما يقارب الثلاث سنوات، وهو المجلس الذي أقر التوجه الوحدوي بل الوحدة بين القطرين الشقيقين سورية ومصر، والتي أعلنت فيما بعد في شهر شباط ١٩٥٨ (كما سيأتي لاحقاً)، وكانت الوحدة تلك تتويجاً لنضالات أبناء هذه الامة المخلصين، وبداية ثمرة جهودهم في سبيل إقامة الوحدة العربية الشاملة.



السيد رشدي كيخيا

هيئة مكتب الجمعية التأسيسية

١٢ كانون الأول ١٩٤٩

السيد رشدي كيخيا	رئيساً
السيد زكي الخطيب	نائباً للرئيس
السيد رئيف الملقي	نائباً للرئيس
السيد اسبر يازجي	أميناً للسر
السيد محمد مبارك	أميناً للسر
السيد سعيد اسحق	مراقباً
السيد أحمد قنبر	مراقباً
السيد عبد القادر رحمو	مراقباً

الجمعية التأسيسية السورية عام ١٩٤٩

رقم مرسوم تسمية أعضاء الجمعية هو ٦٤٦ تاريخ ١٩٤٩/١٢/١

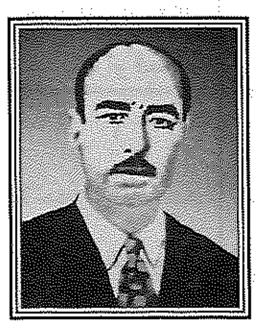
رقم مرسوم دعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد هو ١٠٨ تاريخ ١٩٤٩/١٢/٥

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
		السادة:
١٣	دمشق	سامي كباره، مصطفى السباعي، محمد المبارك، حسن الحكيم، عارف الطرقجي، علي بوظو، زكي الخطيب، سعيد حيدر، منير العجلاني، عصام المحايري، صبحي العمري، جورج شلهوب، الياس دمر
٢	قضاء دوما	محمود العظم، حامد ناجي
٢	قضاء النبك	ابراهيم طيفور، عبد السلام حيدر
١	قضاء القطيفة	محمد عطا الجيرودي
٢	قضاء القنيطرة	شاكر العاص، عاصم محمود
١	قضاء وادي العجم	حسين مريود
١	قضاء الزيداني	صالح رمضان
١٢	حلب	ناظم القدسي، رشدي الكيخيا، عبد الوهاب حومد، أحمد قنبر، معروف

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
		الدواليبي، عبد اللطيف سباعي، أنور ابراهيم باشا، فتح الله آسيون، لطيف غنيمه، رزق الله انطاكي، رزق الله سالم، ديكران جيراجيان
٣	جبل سمعان	محمد عزت ابراهيم باشا، محمد نديم الملاح، عبد العزيز الحلاج
٢	اعزاز	جميل أحمد، نافع بكار
٣	ادلب	عبد الحميد الدويدري، قدري المفتي، محمد عاشوري
٢	منبج	مصباح اللبني، عبد الرحمن الصايغ
٢	حارم	ناظم سعيد الكيالي، عادل بشير الكيخيا
١	جرابلس	نامق مصطفى باشا
١	المعرة	حكمت الحراكي
١	جسر الشغور	نجدة النجاري
٢	الباب	عبد الوهاب سكر، عبد القادر رحمو
١	عين العرب	عصمت بوزان شاهين
٢	جبل الأكراد	فائق منان اسماعيل زاده، مصطفى أحمد بطل
٨	حمص	فيضي الأتاسي، سامي طياره، فرحان الجندلي، هاني السباعي، عبد الحسيب رسلان، راتب الحسامي، مسلم الحداد،

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
		احسان حصني
٥	حماه وقضاؤها	عبد الرحمن العظم، رئيف الملقي، حسني البرازي، أكرم الحوراني، فريد مرهج
١	السلمية	عبد الله تامر
٢	درعا	مصطفى الدخان، عبد اللطيف المقداد
١	أزرع	محمد خير الحريري
١	الزويه	محمد يوسف أبو روميه
٤	دير الزور	قاسم الهنيدي، قاسم العايش، جلال السيد، عبد العزيز الحرويل
١	الميادين	عبود الجدعان
١	البوكمال	دحام الرجا الدندل
٢	الرقة	حامد الخوجة، فيصل الهويدي
٢	الحسجة	عبد العزيز المسلط باشا، عبد العزيز حسن بك
٣	القامشلي	عبد الباقي نظام الدين، عبد الرزاق الحمو، سعيد اسحق
١	الدجلة	فتاح عبد الكريم ملا صادق
١	السويداء	حسن الأطرش
١	صلخد	حسين الشوفي
١	شهبا	جاد الله عز الدين
	مدينة اللاذقية	محمد الشواف

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
١	قضاء اللاذقية	الشيخ يونس ناصر- حنا صوايا
٢	الحفة	أحمد علي كامل، نوري الحجي
٢	جبلة	ابراهيم الكنج، علي أسعد اسماعيل
٢	بانياس	محمد جميل عبد الله
١	مصياف	محمد اسماعيل جنيد، حامد منصور الخضر
٢	طرطوس	أنيس محمد اسماعيل، رياض عبد الرزاق
٢	صافيتا	عبد اللطيف اليونس، خليل أنيس بشور
٢	تلكلخ	علي عبد الكريم الدندشي، أسبر جبرائيل يازجي
٩	العشائر	فيصل النواف الصالح، عبد الابراهيم، دهام الهادي، ميزر عبد المحسن، نوري بن مهيد، نايف الشعلان، تامر الملحم، هايل السرور، راكان المرشد



السيد رشدي كيخيا

هيئة مكتب مجلس النواب

١ تشرين الأول ١٩٥٠

السيد رشدي كيخيا	رئيساً
السيد سعيد حيدر	نائباً أول للرئيس
السيد مصطفى السباعي	نائباً ثانياً للرئيس
السيد اسبر يازجي	أميناً للسر
السيد عبد السلام حيدر	أميناً للسر
السيد عبد القادر رحمو	مراقباً
السيد جميل العبد الله	مراقباً
السيد عبد اللطيف السباهي	مراقباً



السيد معروف الدواليبي

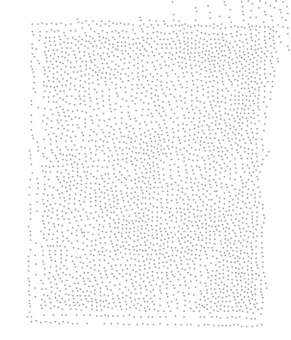
هيئة مكتب مجلس النواب

٢٣ / ٦ / ١٩٥١

السيد معروف الدواليبي	رئيساً لمجلس النواب
السيد سعيد حيدر	نائباً للرئيس
السيد زكي الخطيب	نائباً للرئيس
السيد اسبر يازجي	أميناً للسر
السيد عبد السلام حيدر	أميناً للسر
السيد سعيد اسحق	مراقباً
السيد أحمد قنبر	مراقباً
السيد عبد القادر رحمو	مراقباً



السيد ناظم القدسي



هيئة مكتب مجلس النواب

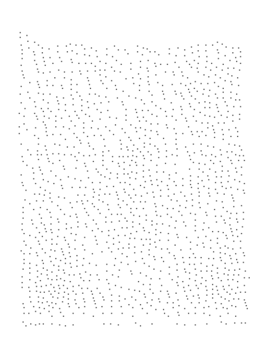
١ / ١٠ / ١٩٥١

السيد ناظم القدسي	رئيساً للمجلس
السيد سعيد اسحق	نائباً للرئيس
السيد مصطفى السباعي	نائباً للرئيس
السيد محمد الشواف	أميناً للسر
السيد محمد عاشوري	أميناً للسر
السيد عبد القادر رحمو	مراقباً
السيد عبد الله تامر	مراقباً
السيد حامد تاجي	مراقباً

ملاحظة: حلّ هذا المجلس بالمرسوم رقم ١ تاريخ ١٩٥١/١٢/٢ إثر انقلاب الشيشكلي.

مَجلِسُ ٱلنُّوَّابُ

٢٤ / ١٠ / ١٩٥٣ - ٢٦ / ٢ / ١٩٥٤





السيد مأمون الكزبري

هيئة مكتب مجلس النواب

٢٤ / ١٠ / ١٩٥٣ - ٢٦ / ٢ / ١٩٥٤

السيد مأمون الكزبري	رئيساً
السيد سعيد اسحق	نائباً للرئيس
السيد وجيه الجابري	نائباً للرئيس
السيد بدر مرقبي	أميناً للسر
السيد مكرم الجندلي	أميناً للسر
السيد جهاد هواش	مراقباً
السيد عبد اللطيف المقداد	مراقباً
السيد محمد أبو عسلي	مراقباً

مجلس النواب ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٣

رقم مرسوم تسمية أعضاء مجلس النواب هو ٦٥٥ تاريخ ١٩٥٣/١٠/١٢

رقم مرسوم دعوة مجلس النواب للانعقاد هو ٦٥٧ تاريخ ١٩٥٣/١٠/١٤

المدينة أو القضاء	الاسم
دمشق	الدكتور منير شورى، نوري الحكيم، محي الدين بقلة، الدكتور حسين كمال حمزه، منير الهبل، الدكتور مأمون الكزبري، فوزي المفتي، فايز الأستاذ، الدكتور يوسف جبران لويس
قضاء دوما	محمد الجراح، محي الدين الشيشكلي
قضاء القطيفة	أحمد القادري
قضاء النبك	عبد الرحيم غزال
قضاء الزيداني	محمود التل
قضاء القنيطرة	عبد الرحمن أيوب
قضاء قطنا	أحمد عوده
حلب	هاني الريس، حكمت مسلاتي، نافع صائم الدهر، وجيه الجابري، نافع مجيب القدسي، كريكور ابليغاتيان، فيليب حسني، فيكتور كورنلي
قضاء جبل سمعان	علاء الدين ابراهيم باشا، عطا النيال

المدينة أو القضاء	الاسم
قضاء المعرة	غالب عبد الله بلانه
قضاء ادلب	الدكتور فهمي الحكيم، حكمت فنري
قضاء حارم	اشرف كيالي
قضاء الباب	أحمد شكري رحمو الشهابي
قضاء منبج	أسعد بهاء الدين الرفاعي
قضاء جرابلس	مصطفى منير غنام
قضاء عين العرب	سعد الدين الغوري
قضاء اعزاز	صفوت أمين يكن
قضاء عفرين	أحمد جعفر شيخ اسماعيل، فائق منان شيخ اسماعيل
قضاء جسر الشغور	نجدت النجاري
اللاذقية	توفيق رئيف هارون
قضاء اللاذقية	علي الشملات
قضاء جبلة	الدكتور زكي مهنا، أحمد شفيق الكنج
قضاء بانياس	محمود أحمد حبيب
قضاء طرطوس	بدر مرقبي
قضاء صافيتا	أحمد فؤاد العباس، ابراهيم الخوري
قضاء الحفة	نديم اسماعيل
دير الزور	طه حداد، عبد الرزاق العايش، توفيق هنيدي
قضاء الرقة	فيصل الهويدي، حامد الخوجة
قضاء الميادين	عبد المجيد مشوح
قضاء البوكمال	عبد الحليم الحاج عبيد الدبس
حمص	منيب رسلان، مكرم الجندلي، الدكتور سامي طيارة، محمد

المدينة أو القضاء	الاسم
	الدروبي، فيليب فركوح
قضاء تلكلخ	عبد الكريم دباح الدندشي، الدكتور أنور الياس عبيد
حماه	عبد الحسيب عدي، عارف قياسه، غالب شيشكلي، ناظم مرهج
قضاء مصياف	محمد جهاد الهواش
قضاء سلمية	علي حيدر
قضاء الحسكة	عبد العزيز حسن بك، سعيد هواش، جميل المسلط
قضاء القامشلي وديريك	أكرم حاجو، زكي نظام الدين، سعيد اسحق
قضاء درعا والزويه	الدكتور أحمد محمد الأسود، عبد اللطيف المقداد
قضاء ازرع	الدكتور ياسين محمد الحريري
قضاء السويداء	محمد صالح أبو عسلي
قضاء صلخد	جاد الله أحمد العيسمي
قضاء شهبا	حسن عامر
العشائر	
عشائر محافظة دمشق	نايف الشعلان
عشائرمحافظة حمص	راكان المرشد
عشائرمحافظة دير الزور	نوري بن مهيد
عشائر محافظة الحسكة	دهام الهادي

ٱلمجَلِسُ ٱلنِّيَابِيُّ

١٤ / ١٠ / ١٩٥٤ - ٢٠ / ٧ / ١٩٦٠

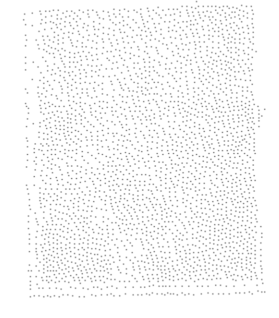


السيد ناظم القدسي

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٤ / ١٠ / ١٩٥٤

السيد ناظم القدسي	رئيساً للمجلس
السيد رفيق بشور	نائباً للرئيس
السيد عبد الصمد الفتيح	نائباً للرئيس
السيد عبد اللطيف اليونس	أميناً للسر
السيد عادل كيخيا	أميناً للسر
السيد نجدت النجاري	مراقباً
السيد هايل سرور	مراقباً
السيد شكري رحمو	مراقباً



هيئة مكتب المجلس النيابي

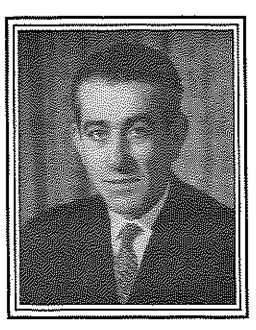
١٩٥٥/١٠/١

السيد ناظم القدسي	رئيساً للمجلس
السيد رفيق بشور	نائباً للرئيس
السيد عبد الصمد الفتيح	نائباً للرئيس
السيد راتب الحسامي	أميناً للسر
السيد عبد اللطيف اليونس	أميناً للسر
السيد هايل سرور	مراقباً
السيد عثمان حسن اسبر	مراقباً
السيد شاهين شاهين	مراقباً

هيئة مكتب المجلس النيابي

٦ / ١٠ / ١٩٥٦

السيد ناظم القدسي	رئيساً للمجلس
السيد رفيق بشور	نائباً للرئيس
السيد عبد الصمد الفتيح	نائباً للرئيس
السيد راتب الحسامي	أميناً للسر
السيد عبد اللطيف اليونس	أميناً السر
السيد هايل سرور	مراقباً
السيد شاهين شاهين	مراقباً
السيد احمد كنو	مراقباً



السيد اكرم الحوراني

هيئة مكتب المجلس النيابي

١٤ تشرين الأول ١٩٥٧

السيد أكرم الحوراني	رئيساً
السيد رفيق بشور	نائباً للرئيس
السيد نافع رجب	نائباً للرئيس
السيد راتب الحسامي	أميناً للسر
السيد عبد المجيد رستم	أميناً للسر
السيد أحمد اسماعيل	مراقباً
السيد شاهين شاهين	مراقباً
السيد محمود حبيب	مراقباً

المجلس النيابي ١٤ تشرين الأول ١٩٥٤

رقم مرسوم تسمية أعضاء المجلس النيابي هو ٢١١١ تاريخ ١٩٥٤/١٠/٢

رقم مرسوم دعوة المجلس النيابي للانعقاد هو ٢٠٧١ تاريخ ١٩٥٤/٩/٢٨

المدينة أو القضاء	الاسم
دمشق الممتازة	خالد العظم، خالد بكداش، صبري العسلي، منير العجلاني، سهيل الخوري
محافظة دمشق	رشاد جبري
قضاء دوما	صبحي طه، أحمد اسماعيل
قضاء النبك	عبد الحليم قدور، صالح عقيل
قضاء القطيفة	محمد محمود دياب
قضاء القنيطرة	الأمير فاعور الفاعور، عبد الرزاق الطحان
قضاء قطنا	حسين مريود
قضاء الزبداني	جميل الشماط
حلب	معروف الدواليبي، مصطفى الزرقا، مجد الدين الجابري، ناظم القدسي، عبد الوهاب حومد، رشدي كيخيا، ميخائيل اليان، ليون زمريا، رزق الله سالم

المدينة أو القضاء	الاسم
قضاء جبل سمعان	حسين الشعباني، تركي بن مجحم بن مهيد، عبد العزيز الحلاج، حسن عبد الكريم
قضاء ادلب	عبد الحميد الدويدري
قضاء منبج	دياب شواخ الماشي، محمد شيخ فصيح الغانم
قضاء حارم	أحمد فاخر كيالي، عادل كيخيا
قضاء جرابلس	زكي المدرس
قضاء جسر الشغور	نجدة حسيب النجاري، عبد المجيد رستم
قضاء الباب	شكري رحمو الشهابي، جميل خلو
قضاء عين العرب	شاهين مصطفى شاهين
قضاء عفرين	فائق منان شيخ اسماعيل زاده
قضاء معرة النعمان	حسن منيب اليوسفي، نور الدين النجم.
اللاذقية	محمد أسعد هارون، نوفل الياس
قضاء اللاذقية	وهيب الغانم
قضاء الحفة	عزيز عباد، نوري الحجي
قضاء بانياس	محمود حبيب، عدنان خدام
قضاء طرطوس	بديع اسماعيل، علي يونس
قضاء صافيتا	عبد اللطيف اليونس، رفيق جبرائيل بشور، محمد أمين رسلان
دير الزور	نافع رجب، عبد الصمد الفتيح، راغب البشير، محمد العايش، بدري عبود

المدينة أو القضاء	الاسم
قضاء الميادين	عبود الجدعان الهفل
قضاء البوكمال	دحام بن رجا الدندل، فهد بن مشرف الدندل
قضاء الرقة	فيصل الهويدي، حامد الخوجة، أنور راكان
حمص	فيضي الأتاسي، عدنان الأتاسي، هاني السباعي، راتب حسامي، سليمان معصراني، مسلم حداد، عبد الله فركوح
حماه	حسن أكرم الحوراني، عبد الكريم زهور عدي، سعد الدين الخاني، محمد فيصل الركبي، محمد رئيف الملقي، خليل كلاس
قضاء السلمية	مصطفى الأمير تامر، مصطفى الأمير ميرزا
قضاء مصياف	محمد جهاد الهواش، عبد الهادي عباس
الحسكة	عبد العزيز المسلط باشا، محمد لطفي الحاج حسين، هواش بن جميل مسلط باشا، هاكوب عمسيح مرشو
قضاء الدجلة	عوينان المدلول
قضاء القامشلي	عبد الباقي نظام الدين، فؤاد قدري جميل باشا، عبد الرزاق النايف، الياس نجار
درعا	مزيد الفاضل المحاميد، عبد اللطيف المقداد
قضاء أزرع	محمد خير الحريري، محمد يوسف أبو روميه
قضاء الزوية	أحمد الحسين المحمد
السويداء	الأمير حسن الأطرش

المدينة أو القضاء	الاسم
قضاء صلخد	منصور الأطرش
العشائر	
عشائر بادية حلب -	فيصل النواف
الحديديين	
عشائر بادية حلب - الموالي	الأمير عبد الابراهيم
عشائر بادية الجزيرة -	
شمر الخرصا	الشيخ دهام الهادي
عشائر بادية الجزيرة -	
شمر الزور	الشيخ حميدي العبد الكريم
عشائر بادية دير الزور	نوري بن مهيد
عشائر بادية الشام بما فيها	
عشائر الحسنة	الأمير متعب الشعلان ، الشيخ تامر الملحم
عشائر بادية جبل الدروز	هايل السرور
عشائر بادية تدمر -	
حمص وحماه	راكان المرشد

مجلس الأمة «عهد الوحدة»

٢١ / ٧ / ١٩٦٠ - ٢٧ / ٩ / ١٩٦١

مجلس الأمة (١٩٦٠ - ١٩٦١) عهد الوحدة
(لمحة موجزة)

إن الوحدة العربية في وجدان الشعب العربي كله بصورة عامة، والشعب العربي السوري بشكل خاص، هي القاعدة وغير ذلك هو الاستثناء، بل وإن هذه الوحدة هي الحل الطبيعي لكافة المشكلات والأزمات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ،والعسكرية التي تواجه العرب في كل بلدانهم.

ولما كانت الاحزاب القومية العربية قد تغلغلت بعيداً في صفوف جماهير الشعب العربي في حقبة الخمسينات، مما أججّ المشاعر القومية لديه في كل أقطاره، ومن ثم بروز مسألة الوحدة كهدف يومي وخاصة في سورية العربية، فقد بدأت الاحزاب الوحدوية العربية، والقوى الشعبية بالضغط على الحكومة السورية (حتى الجيش السوري أخذ ينحو هذا النحو)، كي تبدأ خطوات جادة لإقامة وحدة فورية اندماجية مع مصر. خاصة وأن مصر قد خرجت منتصرة في حرب السويس عام ١٩٥٦ مما رفع رصيدها القومي لدى الشعوب العربية كافة، وعليه فقد تبودلت الوفود بين دمشق والقاهرة خلال عام ١٩٥٧ وبدايات ١٩٥٨ لبحث موضوع الوحدة، ومع ازدياد الضغوط على الحكومة السورية وانتصار التيار المنادي بالوحدة الاندماجية ،خرجت الى النور أول تجربة وحدوية عربية جدية في القرن العشرين.

وقد كان إعلان الوحدة بالشكل الذي تم فيه هذا الاعلان هو بمثابة الانقلاب السادس في سورية، ولكنه هذه المرة بقاعدة مدنية واسعة وبزعامة حزب قومي عربي هو حزب البعث العربي الاشتراكي، والذي كان بحق حزب الوحدويين العرب كلهم، وتم اتخاذ قرار مشترك بين مجلس الامة المصري ومجلس النواب السوري بدمج الدولتين بدولة واحدة لها علم واحد، وجيش واحد، ورئاسة

واحدة، تسمى الجمهورية العربية المتحدة. وقد قوبل إعلان الدولة الجديدة بابتهاج شديد من قبل الشعب العربي السوري لم تعرفه من قبل هذه البلاد.

نعم عاش هذا الشعب أفراح الوحدة وعاشت معه الجماهير العربية في لبنان، والعراق، واليمن، والاردن، والكويت هذه الافراح من خلال مظاهرات التأييد الشعبية التي جرت في هذه البلاد.

أما على الصعيد التشريعي، فقد صدر المرسوم رقم ٤٧٣ تاريخ / ٢/ ١٩٥٨ ٥ ليحدد موعداً للإستفتاء على الوحدة وانتخاب رئيس للجمهورية الجديدة وذلك يوم الجمعة الواقع في ٢١ شباط ١٩٥٨.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٨٠٦ تاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٥٨ ليعلن نتائج الاستفتاء والتي كانت على الشكل التالي:

عدد الناخبين المسجلين في الجداول والذين يحق لهم الانتخاب هو ١٤٣١١٥٧ ناخباً.

نال السيد جمال عبد الناصر ١٣١٢٩٩٥ صوتاً من أصل ١٣١٣٠٧٠ ناخباً اشتركوا في الاستفتاء.

نسبة عدد الذين اشتركوا في الاستفتاء إلى أصل المقيدين ٩١,٧٥٪، أما النسبة المئوية لعدد الموافقين إلى عدد الاصوات الصحيحة فهي ٩٩,٩٥٪، ثم جرت انتخابات مجلس الامة فاز فيها عن الاقليم الشمالي (٢٠٠) عضواً، وعن الاقليم الجنوبي (٤٠٠) عضواً.

هذا وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية ذي الرقم ١٣٧٥ لعام ١٩٦٠ بدعوة مجلس الامة الى الانعقاد بدوره التشريعي الاول اعتباراً من ٢١ تموز ١٩٦٠ وفعلاً تم عقد الجلسة الافتتاحية في الدورة العادية الاولى للمجلس في اليوم المحدد، وانتخب السيد انور السادات رئيساً لهذا المجلس.

ولكن مع الاسف لم يعمر هذا المجلس طويلاً اذ سقط هو الاخر بسقوط الوحدة في ايلول ١٩٦١.

لقد بهرت أضواء الوحدة الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة، وتجاهلت تلك الحكومة القوى السياسية والقوى الوحدوية التي ساندتها، بل أدارت خلافاً حاداً معها وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي حتى ان الجماهير كانت تحمّل الحزب وهو الذي قاد عملية الوحدة، مسؤولية تردي الاوضاع الاقتصادية، مما أثر على شعبيته لبعض الوقت.

وتراكمت الاخطاء فصار المؤيدون للحكومة ينسحبون الى الظل، فضلاً عن ازدياد الضغوط الخارجية والمؤامرات التي حاكتها الامبريالية العالمية، مما شكل في النهاية المناخ الملائم لاعداء الوحدة لان ينقضوا عليها في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦١ لتنتهي هذه التجربة وفي الحلق غصّة، ولكن على أمل جديد بزغ فيما بعد في الثامن من آذار ١٩٦٣.



السيد أنور السادات

هيئة مكتب مجلس الأمة
/ عهـد الوحـدة/
١٩٦٠/٧/٣١

السيد أنور السادات	رئيساً
السيد محمد فؤاد جلال	وكيلاً للمجلس
السيد راتب الحسامي	وكيلاً للمجلس
السيد جوده كراكشه	أميناً للسر
السيد مرعي خيرات	أميناً للسر
السيد طه حداد	أميناً للسر
السيد شاكر الدروبي	أميناً للسر
السيد محمد حامد محمود	أميناً للسر
السيد زكي عبد الهادي	أميناً للسر
السيد عبد المنعم طاهر	أميناً للسر
السيد مظهر الشريجي	أميناً للسر

مجلس الأمة /١٩٦٠/

اسماء الأعضاء السوريين في مجلس الأمة أثناء الوحدة وضمن الجمهورية العربية المتحدة

عقد مجلس الأمة في القاهرة عاصمة الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٧٥ وذلك بتاريخ ٢١/ تموز/ ١٩٦٠

أسماء أعضاء مجلس الأمة - الأقليم الشمالي وعددهم مئتان بينهم آنستان

١- د. أكرم سري الحسيني
٢- علي بوظو
٣- حسين كمال حمزة
٤- محمد ديب المكاري
٥- أحنف زلفو
٦- شكري فيصل
٧- محمد جهاد برهاني
٨- محمد حسن عبيد
٩- زهير فهمي الميداني
١٠- ابراهيم أبو حيدر
١١- كامل الروماني
١٢- جورج شلهوب
١٣- محي الدين الفقير
١٤- محمد خيري أبو شعر
١٥ محمد خيري البارودي
١٦- عصام الدالاتي
١٧- د. محمد بشير القضماني
١٨- وليد عبد الفتاح ملحس
١٩- نوري الحكيم
٢٠- عبد الرؤوف أبو طوق
٢١- عبد اللطيف محروس مريدن
٢٢- فوزي الدالي
٢٣- محمد سعيد كامل العبار
٢٤- عصام الانكليزي
٢٥- مظهر الشربجي
٢٦- محمود الحكيم
٢٧- متعب فواز الشعلان
٢٨- أحمد اسماعيل
٢٩- صبحي طه
٣٠- عبد الكريم الطحان
٣١- عبد الرحمن أيوب
٣٢- حسين مريود
٣٣- صبحي الياسين
٣٤- سليمان أحمد سليمان
٣٥- عبد الفتاح عز الدين
٣٦- محمد الكسار
٣٧- عادل طيفور

٣٨- محمد سامي صوفان
٣٩- حسين الخطاب
٤٠- يوسف العماري
٤١- الآنسة جيهان الموصلي
٤٢- هاني الريس
٤٣- محمد يحيى كيالي
٤٤- أحمد محمد أبو صالح
٤٥- جوزيف جرمق
٤٦- كريكور اوبليغاتيان
٤٧- جورج شاشاتي
٤٨- نيقولا سلطانم
٤٩- عبد الله يوركي الحلاق
٥٠- الياس كبابه
٥١- عبد الله الموصلي
٥٢- فاتح عقيل
٥٣- ديمتري ورد
٥٤- محمد سعيد صباغ
٥٥- مصطفى النعساني
٥٦- محمد جعفر شويحنه
٥٧- محمد وجيه لبنيه
٥٨- محمود الشاذلي
٥٩- علي الحاج أحمد حسن
٦٠- جودت كراكشي
٦١- أديب النحوي
٦٢-طريف كيالي
٦٣- عارف جزماتي
٦٤- أحمد الحاج عبد الله جمعه
٦٥- علي الجزار
٦٦- عطا النيال
٦٧- حسن عبد الكريم
٦٨- فيصل النواف الصالح
٦٩- شكري رحمو الشهابي
٧٠- جميل خلو
٧١- طاهر ابراهيم الحاج فاضل
٧٢- دياب الماشي
٧٣- حسن الحوران
٧٤- محمد الفصيح الغانم
٧٥- هلال موسى الهلال
٧٦- أحمد كنو
٧٧- محمد ذهني آغا الغباري
٧٨- شيخ محمد حاج حنان
٧٩- أحمد جعفر
٨٠- شاهين مصطفى شاهين
٨١- يحيى طابور محلى
٨٢- عبد الله محمد بنشي
٨٣- أميل نصري
٨٤- أحمد عفيف شريتح
٨٥ - آنسة وداد أزهري
٨٦- محمد رشيد سليمان
٨٧- محمد شفيق منلا حسن
٨٨- عبد الستار السيد
٨٩- علي يونس معلا
٩٠- محي الدين مرهج
٩١- محمود أحمد حبيب
٩٢- محمد جميل عبد الله

٩٣- عدنان خدام
٩٤- نديم مصطفى اسماعيل
٩٥- جميل علي غنيجه
٩٦- مسعود سليمان غزال
٩٧- محمد نذير علي أديب
٩٨- خضور جانم خضور
٩٩- معين أسعد اسماعيل
١٠٠- عبد الحميد خضر علي
١٠١- نجم الدين الصالح
١٠٢- أديب الطيار
١٠٣- رفيق بشور
١٠٤- راتب الحسامي
١٠٥- سعد الدين بلبل
١٠٦- شوقي الأتاسي
١٠٧- منيب رسلان
١٠٨- طيب الخوجه
١٠٩- محمد أبو النور طيارة
١١٠- مسلم حداد
١١١- عبد المجيد الطرابلسي
١١٢- علي حسن ضحية
١١٣- تامر الملحم
١١٤- جهاد ضاحي
١١٥- محمد شعلان الحمدان
١١٦- حسين الشليل
١١٧- راكان المرشد
١١٨- أسعد ضرغام سعد الدين
١١٩- مصطفى الأحمد الحسين الدندشي
١٢٠- لطفي الخاص
١٢١- فيليب كبا
١٢٢- بدر الدين عبد الله
١٢٣- محمد خضر الشيشكلي
١٢٤- عبد الرزاق شقيفي
١٢٥- بهيج اليان شمه
١٢٦- محمد رئيف الملقي
١٢٧- حمدي قطرنجي
١٢٨- عبد اللطيف الشقفه
١٢٩- عبد القادر سلطان
١٣٠- محمد كامل خلوف
١٣١- حسين محمد عبد الله عبد الرحمن
١٣٢- يوسف أبو حمود
١٣٣- أحمد سامي الجندي
١٣٤- مصطفى تامر
١٣٥- ابراهيم محمد الحاج ابراهيم
١٣٦- عادل بركات سعود
١٣٧- يوسف أحمد عباس
١٣٨- محمد علاء طبال
١٣٩- عبد الصمد الفتيح
١٤٠- عبد القادر فرحان الفياض
١٤١- محمد طه حداد
١٤٢- عبد الرحمن المغير
١٤٣- ناجي الضللي
١٤٤- نافع رجب
١٤٥- راغب الحمود البشير
١٤٦- محمد صالح الحاج حمداوي

١٤٧- عبد الكريم العثمان المرعي
١٤٨- دحام الدندل
١٤٩- عبود جدعان الهفل
١٥٠- أحمد الجاجان المحمد الوكاع
١٥١- هاكوب مرشو
١٥٢- عبد العزيز المسلط
١٥٣- لطفي الحاج حسين
١٥٤- عجيل عبد الكريم
١٥٥- عبد الكريم اخته
١٥٦- خليل محمود ابراهيم باشا
١٥٧- عبد الرزاق الحسو
١٥٨- عبد الرزاق النايف
١٥٩- أكرم حاجو
١٦٠- زاهي عرنوق
١٦١- صالح شيخ موسى
١٦٢- دهام الهادي
١٦٣- عبد الحميد دويدري
١٦٤- كامل مصطفى الحكيم
١٦٥- رشيد محمد رام حمداني
١٦٦- أديب أصفري
١٦٧- ناظم الكيالي
١٦٨- أحمد حسن الصاري
١٦٩- علي رشيد الخطيب
١٧٠- نعسان زكي النجاري
١٧١- محمد بديع الجندي
١٧٢- شايش عبد الكريم
١٧٣-محمد نجيب بن عبد القادر قطيني
١٧٤- عبد الحميد الخليل
١٧٥- أحمد المحاميد
١٧٦- حسن محمد مسالمه
١٧٧- عبد اللطيف المقداد
١٧٨- محمد خير الحريري
١٧٩- مرعي الخيرات
١٨٠- خالد سرحاني
١٨١- أحمد الحسيني
١٨٢- سلامة علي عبيد
١٨٣- صياح أبو عسله
١٨٤- سلمان هنيدي
١٨٥- أمين أبو عساف
١٨٦- جاد الله عز الدين
١٨٧- صياح عامر
١٨٨- سلمان معروف
١٨٩- محمد نور الدين عجيلي
١٩٠- عبد الرحمن المهاوش
١٩١- شواخ أبو رسان
١٩٢- سليمان علي الأسعد
١٩٣- عونيان المدلول
١٩٤- بديع العذري
١٩٥- حسن عزيز درويش
١٩٦- محمد بشير مكي
١٩٧- رشاد برمدا
١٩٨- محمد لبابيدي
١٩٩- اسحق شهلا
٢٠٠- عبيد بن غبين

المجلس التأسيسي والنيابي

١٢/١٢/١٩٦١ - ٧/٣/١٩٦٣

المجلس التأسيسي والنيابي ١٩٦١ - ١٩٦٣
(عهد الانفصال)
(لمحة تاريخية موجزة)

إن الناظر بروية وعمق إلى أوضاع الاقليم الشمالي (سورية) إبان الآونة الأخيرة من زمن الوحدة، لتبين له أن تلك الاوضاع كانت مثقلة بالقلق وعدم الاستقرار غير الظاهرين بوضوح، فضلاً عن الإرتجال وعدم النضج الكافي لبعض القرارات التي صدرت في تلك الفترة، مما جعلها تمسي عبئاً على جماهير الشعب، وهي التي من المفترض أنها قد صدرت لمصلحتها، ومن ثم تردي الاحوال الاقتصادية الامر الذي جعل ذلك يؤسس لحالة عدم رضى لدى جماهير الوحدة وفتور حماسها.

من جهة أخرى فإن إبعاد الضباط الوحدويين عن الجيش قد أفسح الطريق أمام الضباط ذوي الولاءات العائلية الارستقراطية والبرجوازية، وأولئك المعارضين ضمناً للوحدة من منطلقات شتى.

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم الاخطاء التي ارتكبتها قيادة دولة الوحدة، أنها قامت بحل الأحزاب العقائدية الوحدوية الجماهيرية، واستبدلتها بحزب أنشىء بقرار من السلطة وهو حزب الاتحاد القومي، حيث كان الكثير من منتسبيه مدفوعين بمصالح شخصية أكثر من الايمان بمبادئه على الأغلب.

وبذلك غدت البلاد تفتقر الى الحزب العقائدي الجماهيري الذي يتولى قيادة الجماهير، وينظم نضالها في سبيل حماية الوحدة ومكتسباتها وتصحيح مسارها، والوقوف بكل حزم وصلابة في وجه المؤامرات التي تستهدف الوحدة داخلياً

وخارجياً. علماً بأن أعداء الوحدة الداخليين ليسوا سوى صدى وأداة بيد أعدائها الخارجين الذين ما انفكوا يوماً عن تدبير الدسائس وحياكة المؤامرات منذ قيام الوحدة للقضاء على هذه التجربة النواة كما كان مؤملاً منها أن تكون.

لقد كانت هذه الأسباب المار ذكرها آنفاً من جملة الأسباب التي أدت أو ساهمت بقيام الانفصال البغيض في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦١، ليبدأ مع هذا الانفصال العد العكسي للمد القومي العربي الذي كان يجتاح أقطار الامة العربية، ثم تفاقم الانهيارات في البنية الوحدوية العربية على النحو الذي نراه اليوم في أقطار وطننا الكبير.

نعم ... إن جريمة الانفصال لهي من الأسباب الرئيسية (ولربما أبرزها) التي أدت إلى هزائم أخرى حاقت بالأمة العربية.

وبهذا الانفصال زال اسم الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم الشمالي) عن سورية، وعاد اسمها الجمهورية العربية السورية.

وبطبيعة الحال فقد انتهى مجلس الامة (الاتحادي) بانتهاء الوحدة هو الآخر.

وقد بادر الانفصاليون الى اجراء انتخابات عامة في الايام الاولى من شهر كانون الاول ١٩٦١، للاستفتاء على الدستور المؤقت الجديد ولتشكيل مجلس نيابي جديد أيضاً والذي ترأسه فور تشكله الدكتور مأمون الكزبري.

إلا أن حركة ٢٨ آذار عام ١٩٦٢ قد بادرت إلى حل هذا المجلس وتعطيله.

ولكنه ما لبث أن عاد لممارسة عمله من جديد بعد فشل تلك الحركة وبقي كذلك حتى قيام ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣.

والحقيقة أن المجلس الآنف الذكر والذي شكله الانفصاليون لم يكن يمارس عمله إلا بصورة شكلية فقط، إذ لم تكن القيادة العسكرية في عهد الانفصال تعترف به كما أن الحكومة كانت تمارس أعمالها وكافة نشاطاتها دون الرجوع إليه ولو شكلياً.

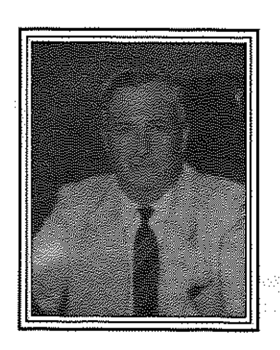


السيد مأمون الكزبري

هيئة مكتب المجلس التأسيسي والنيابي

١٢ كانون الأول ١٩٦١

السيد مأمون الكزبري	رئيساً
السيد رفيق بشور	نائباً للرئيس
السيد عبد الصمد الفتيح	نائباً للرئيس
السيدعبد اللطيف اليونس	أميناً للسر
السيدعمر عوده الخطيب	أميناً للسر
السيد نجدة النجاري	مراقباً
السيد شاهين مصطفى شاهين	مراقباً
السيد دياب الماشي	مراقباً



السيد سعيد الغزي

هيئة مكتب المجلس التأسيسي والنيابي

١٣/٩/١٩٦٢

السيد سعيد الغزي	رئيساً
السيد رفيق بشور	نائباً للرئيس
السيد عبد الصمد الفتيح	نائباً للرئيس
السيد عبد اللطيف اليونس	أميناً للسر
السيد عمر عوده الخطيب	أميناً للسر
السيد نجدة النجاري	مراقباً
السيد شاهين مصطفى شاهين	مراقباً
السيد دياب الماشي	مراقباً

المجلس النيابي والتأسيسي

- سمي أعضاء المجلس التأسيسي والنيابي في الجمهورية العربية السورية بالمرسوم رقم ٥٣٩ تاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٦١

- دعوة المجلس التأسيسي والنيابي بالمرسوم رقم ٥٤٠ تاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٦١

السادة أعضاء المجلس التأسيسي والنيابي:

الدائرة الانتخابية	الاسم
دمشق	١- خالد العظم
	٢- مأمون الكزبري
	٣- عصام الدين العطار
	٤- محمد عبد الرزاق عابدين
	٥- صبري العسلي
	٦- حسين خطاب
	٧- محمد سعيد الغزي
	٨- محمد رشاد جبري
	٩- فؤاد العادل
	١٠- عدنان القوتلي
	١١- محمد رشيد الدقر
	١٢- عمر عودة الخطيب
	١٣- محمد زهير الجاويش
	١٤- محمد بشير عبد الله رمضان

الدائرة الانتخابية	الاسم
	١٥- عوض بركات
	١٦- سهيل الخوري
	١٧- حنين صحناوي
الغوطتان	١٨- محمد سعيد كامل العبار
	١٩- عبد الرؤوف أبو طوق
	٢٠- مظهر الشربجي
دوما	٢١- محمود الحكيم
	٢٢- أحمد اسماعيل
	٢٣- محمد صبحي طه
	٢٤- محمود العظم
النبك	٢٥- أمين النفوري
	٢٦- ابراهيم طيفور
القطيفة	٢٧- محمود محمد دياب
الزيداني	٢٨- جميل الشماط
القنيطرة	٢٩- فاعور ابن الأمير محمود الفاعور
	٣٠- عبد الرزاق الطحان
	٣١- عبد الرحمن أيوب
قطنا	٣٢- حسين مريود
	٣٣- عادل عجلاني
درعا	٣٤- ابراهيم رزق ابازيد
	٣٥- عبد اللطيف المقداد
	٣٦- محمد مفلح الزعبي

الدائرة الانتخابية	الاسم
ازرع	٣٧- أحمد عبد الكريم
	٣٨- عبد الحميد الخليل
	٣٩- محمد خير الحريري
الزوية	٤٠- خالد السرحاني
السويداء	٤١ - حسين مرشد
	٤٢- نايف جربوع
صلخد	٤٣- محمد مصطفى الأطرش
شهبا	٤٤- نواف حسن عامر
حمص	٤٥- راتب الحسامي
	٤٦- فيضي الأتاسي
	٤٧- طيب الخوجا
	٤٨- محمد مشعل
	٤٩- فرحان الجندلي
	٥٠- سامي طيارة
	٥١- سعيد التلاوي
	٥٢- هاني السباعي
	٥٣- منيب رسلان
	٥٤- عبد الله فركوح
	٥٥- مسلم حداد
جب الجراح	٥٦- أحمد ضحيه
تدمر	٥٧- منير أحمد الفياض
تلكلخ	٥٨- منصور توفيق الحسن

الدائرة الانتخابية	الاسم
	٥٩- عبد الكريم دباح الدندشي
	٦٠- خليل جرجس دعاس
حماه	٦١- حسن أكرم الحوراني
	٦٢- مصطفى حمدون
	٦٣- عبد الغني قنوت
	٦٤- عبد العزيز عثمان
	٦٥- محمد علي عدي
	٦٦- محمد عطورة
	٦٧- خليل كلاس
السلمية	٦٨- مصطفى ميرزا
	٦٩- مصطفى تامر
سن السعين	٧٠- محمد بن عبد الكريم ديوب ناصر
مصياف	٧١- قحطان عزيز هواش
	٧٢- محمد سليمان علي معروف
	٧٣- عبد الهادي أحمد عباس
الحسكة	٧٤- محمد رشاد الزوبع
	٧٥- خليل ابراهيم باشا
	٧٦- كعود خالد الطلاع
	٧٧- زيا ملك اسماعيل
الشدادة	٧٨- سليمان علي الأسعد
القامشلي	٧٩- عبد الرزاق الحسو
	٨٠- عبد الرزاق النايف

الدائرة الانتخابية	الاسم
	٨١- طلعت عبد القادر
	٨٢- الياس نجار
المالكية	٨٣- دحام نايف بك مصطفى باشا
دير الزور	٨٤- عبد الصمد الفتيح
	٨٥- راغب البشير
	٨٦- جلال السيد
	٨٧- عبد الرحمن الهنيدي
	٨٨- عبد الكريم الفرحان الفياض
الميادين	٨٩- عبود الجدعان
	٩٠- أحمد شاشان
البوكمال	٩١- دحام رجا الدندل
	٩٢- فهد متعب الدندل
الرقة	٩٣- فيصل الهويدي
	٩٤- حامد الخوجا
	٩٥- مصطفى الكعكجي
تل ابيض	٩٦- خلف الحسان
عين عيسى	٩٧ مجحم بن مهيد
حلب	٩٨- معروف الدواليبي
	٩٩- محمد رشاد برمدا
	١٠٠- محمد علاء الدين الجابري
	١٠١- محمد أسعد كوراني
	١٠٢- عبد السلام كنعان

الدائرة الانتخابية	الاسم
	١٠٣ - عبد الفتاح أبو غده
	١٠٤ - أحمد قنبر
	١٠٥ - عبد الخالق نهاد ابراهيم باشا
	١٠٦ - مصطفى الزرقا
	١٠٧ - بكري القباني
	١٠٨ - محمد طلس
	١٠٩ - ابراهيم قره مانوكيان
	١١٠ - ليون زمريا
	١١١ - نعوم السيوفي
	١١٢ - كريكور ايلغاتيان
	١١٣ - جوزيف جرمق
جبل سمعان	١١٤ - حسين علي شاهين عواد
	١١٥ - حسن عبد الكريم دندل
	١١٦ - محمد عزت بن عارف آل ابراهيم باشا
	١١٧ - اسماعيل بن الحاج بركات الناصر
	١١٨ - أحمد توفيق طاهر آغا عبد الكريم
الباب	١١٩ - طاهر الحاج فاضل
	١٢٠ - عبد الله جسوقه
	١٢١ - أحمد علي آغا
عين العرب	١٢٢ - شاهين مصطفى شاهين
	١٢٣ - عصمت بوظان شاهين
منبج	١٢٤ - دياب بن حاجي شواخ الماشي

الدائرة الانتخابية	الاسم
	١٢٥ – ابراهيم بن شلاش ابراهيم
	١٢٦ – محمد حازم بن وفا اللبني
	١٢٧ – محمد منان الشيخ اسماعيل زاده
	١٢٨ – أحمد جعفر شيخ اسماعيل زاده
	١٢٩ – محمد نوري عارف
	١٣٠ – محمد ذهني عثمان آغا
اعزاز	١٣١ – أحمد بن الحاج محمد حسن كنو
	١٣٢ – نافع بن محمد هادي بكار
	١٣٣ – علي بن حسن حنيدان
جرابلس	١٣٤ – علي محلي ابراهيم
ادلب	١٣٥ – محمد أديب اصفري
منطقة ادلب	١٣٦ – عبد الحميد دويدري
	١٣٧ – حسن مصطفى حاج حسين
	١٣٨ – خالد عبيدين
	١٣٩ – محمد فهمي عاشوري
جسر الشغور	١٤٠ – نعسان زكي النجاري
	١٤١ – نجدت بن حبيب بكري النجاري
معرة النعمان	١٤٢ – أحمد نور اليوسفي
	١٤٣ – عماد الدين الحراكي
حارم	١٤٤ – الوليد بن أحمد عبد الرحمن
	١٤٥ – ناظم بن سعيد الكيالي
اللاذقية	١٤٦ – نبيل الطويل

الدائرة الانتخابية	الاسم
	١٤٧ - محمد الشواف
	١٤٨ - عادل مرقص
منطقة اللاذقية	١٤٩ - وهيب الغانم
	١٥٠ - منير الحافظ
الحفه	١٥١ - محمد علي كامل
	١٥٢ - نديم مصطفى اسماعيل
جبله	١٥٣ - محمد نذير بن محمد راغب علي أديب
بني علي	١٥٤ - أحمد شفيق كنج
	١٥٥ -عثمان حسن اسبر
	١٥٦ - أحمد علي الكامل
بانياس	١٥٧ - الشيخ محمود حبيب
	١٥٨ - محمد الحسن
طرطوس	١٥٩ - بديع اسماعيل
	١٦٠ - رياض عبد الرزاق
	١٦١ - محي الدين مرهج
صافيتا	١٦٢ - منير العباس
	١٦٣ - محمد أمين رسلان
	١٦٤ - عبد اللطيف اليونس
	١٦٥ - رفيق بشور
عشائرشمر الخرصة	١٦٦ - دهام الهادي
عشائرشمر الزور	١٦٧ - ميزر عبد المحسن
عشائر بادية الشام	١٦٨ - متعب بن فواز الشعلان

الدائرة الانتخابية	الاسم
بما فيها الحسنة	
عشائر بادية تدمر	١٦٩ - تامر بن طراد الملحم
حمص وحماه	١٧٠ - طراد راكان المرشد
عشائر الموالي	١٧١ - الأمير عبد الابراهيم بن ابراهيم باشا الابراهيم
عشائر الحدادين	١٧٢ - فيصل نواف الصالح

المجلس الوطني للثورة

١/٩/١٩٦٥ - ١٤/٢/١٩٦٦

[illegible]

[illegible]

المجلس الوطني للثورة ١٩٦٥ - ١٩٦٦
(لمحة تاريخية)

في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ قامت ثورة عربية تقدمية قادها حزب عربي تقدمي ثوري صارع المؤامرات ووعى حاجات الجماهير وقاد نضالها لمدة تزيد عن ستة عشر عاماً، واتضحت رؤاه القومية والنضالية التي صاغها مبادىء في قلوب وعقول مناضليه، سقط من أجلها الكثير من المناضلين في سبيل تحقيقها . . تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية . .

لقد قامت هذه الثورة لتفجر طاقات الشعب الخلاّقة، ولتقضي على كل عوائق التطور والنمو والبناء مستشفة مصالح الشعب، وموظفة كل الجهود على هذا الطريق يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ابن جماهير الشعب التي منها يستلهم تطلعاته، ويسعى الى تحقيق أهدافها وهو الأكثر وعياً ومعرفة بالواقع الاجتماعي للشعب متسلحاً بالنظرية العلمية والمنهج الثوري، حينما ربط النضال القومي بالنضال الاشتراكي وهو يناضل في سبيل تحقيق أهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية، لقد تبنت الملايين من أبناء شعبنا هذه الاهداف وتناضل من أجل تحقيقها الملايين الأخرى في الوطن العربي الكبير .

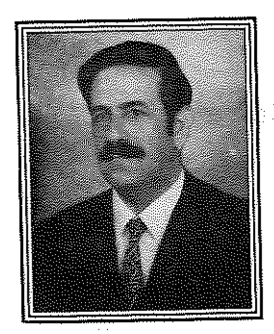
لقد نقلت ثورة الثامن من آذار سورية العربية نقلة جذرية وغيرت فيها الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتشريعية، وكل البنى التحتية تغييراً نوعياً فأصبحت السلطة بيد الجماهير أداة لخدمة نضالها لتحقيق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

وبموجب المرسوم رقم ٦٨ تاريخ ٩ حزيران ١٩٦٣ أي بعد قيام الثورة بأشهر ثلاثة فقط انتقلت مهنة التشريع في البلاد إلى المجلس الوطني للثورة ، كما أوكلت إلى هذا المجلس مهمة وضع دستور للبلاد يتلاءم والاوضاع الجديدة في القطر، وكان ذلك انطلاقاً من مفهوم الثورة بأن تكون الجماهير وعبر ممثليها في تنظيماتها الشعبية هي التي تسن القوانين التي تؤمن مصالحها، وبالتالي مصالح الشعب المؤطر

في تنظيمات شعبية ديمقراطية. إلا أن الأمور قد سارت خلال السنين التي تعاقبت على الثورة، على غير النحو المطلوب، بل كانت هذه الأمور بما فيها إدارة الدولة تسير في واد ومبادىء الثورة والحزب في وادٍ آخر.

إذ ابتليت بالتحجر والتعارض في الرؤية والتناقض في الفكر، وبعقليات مناورة مما أبعد الثورة عن الجماهير، وحَرف الحزب عن أهدافه وأفرغه من الكوادر المخلصة، إضافة إلى عدم تمكن المجلس الوطني للثورة من أداء مهامه المنوطة به والتي من أجلها قد شُكّل.

ولكن الثورة قد استطاعت أن تتغلب على كل ذلك، واستطاعت أن تنجو من المزالق وتجتاز الحفر، وتتخلص من العناصر المعوقة يحدوها إيمانٌ بالشعب وتصميم على تحقيق أهدافه بقيام الحركة التصحيحية المجيدة التي أعادت الحزب إلى جماهيره، وقادت الثورة وهو ما سيأتي بيانه في الفصل الآتي.



السيد منصور الأطرش

هيئة مكتب المجلس الوطني للثورة

١٩٦٥/٩/١

السيد منصور الأطرش	رئيساً
السيد مظهر العنبري	نائباً للرئيس
السيد أحمد الخطيب	أميناً للسر
السيد خيري الشالاتي	أميناً للسر
السيد عبد الاله عاصي	مراقباً
السيد محمد أسعد الحمد	مراقباً

قانون تشكيل المجلس الوطني للثورة وتسمية أعضائه:

القانون رقم (١)

أقر المجلس الوطني للثورة وأصدر مجلس الرئاسة القانون الآتي :

مادة ١ - يحدد عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة بـ ٩٥ عضواً يمثلون الفئات الشعبية التالية :

- أعضاء المجلس الوطني الحالي
- الأعضاء السوريون في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي .
- أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العربي السوري .
- اتحاد عام نقابات العمال .
- اتحاد عام الفلاحين .
- نقابة المعلمين .
- ممثلون عن القطاع العسكري .
- ممثلون عن القطاع النسائي .
- ممثلون عن نقابات المحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، والصيادلة .
- ممثلون عن الهيئات التدريسية في الجامعات .
- مواطنون تقدميون .

مادة ٢ - يصبح أعضاء المجلس الوطني للثورة تنفيذاً لحكم المادة الأولى من هذا القانون وفق ماهو مبين في الجدول المرفق .

مـادة ٣- يدعى المجلس الوطني للثورة المشكل بموجب أحكام هذا القـانون للانعقاد لأول مرة في السـاعة السابعة من مساء يوم الأربعاء في ١ أيلول ١٩٦٥ في قاعة المجلس الوطني للثورة.

مادة ٤- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ٢٦/ ٤/ ١٣٨٥ و ٢٣/ ٨/ ١٩٦٥

صدر عن مجلس الرئاسة

رئيس مجلس الوزراء

أمين الحافظ

أسماء السادة أعضاء المجلس الوطني للثورة
الذي عقد بتاريخ ١/٩/١٩٦٥

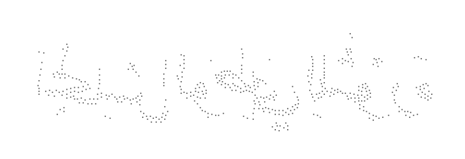
الاســـم	الاســـم
١ - محمد أمين الحافظ	١٩ - سليم حاطوم
٢ - ميشيل عفلق	٢٠ - فايز الجاسم
٣ - منصور الأطرش	٢١ - حسام حيزة
٤ - شبلي العيسمي	٢٢ - محمد رباح الطويل
٥ - ابراهيم ماخوس	٢٣ - عبد الكريم الجندي
٦ - حافظ الأسد	٢٤ - مصطفى طلاس
٧ - صلاح جديد	٢٥ - محمد عيد عشاوي
٨ - نور الدين الأتاسي	٢٦ - حسين ملحم
٩ - يوسف زعين	٢٧ - مصطفى الحاج علي
١٠ - جميل شيا	٢٨ - عثمان كنعان
١١ - محمد الزعبي	٢٩ - أحمد الأمير
١٢ - مصطفى رستم	٣٠ - أحمد سويدان
١٣ - صلاح البيطار	٣١ - خالد الجندي
١٤ - غسان رشاد حداد	٣٢ - جميل ثابت
١٥ - فهد الشاعر	٣٣ - نور الدين الدردري
١٦ - موسى الزعبي	٣٤ - محمد أسعد الحمد
١٧ - حمد عبيد	٣٥ - محمد السوسي
١٨ - مروان حبش	٣٦ - ابراهيم نويدر

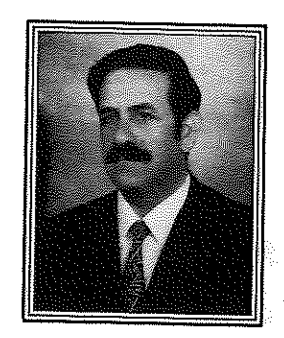
الاســـم	الاســـم
٣٧- حسن صاصيلا	٥٨- وسيمة سفرجلاني
٣٨- محمد خليل جاويش	٥٩- سعاد عبد الله
٣٩- عبد الرحمن عبجي	٦٠- عائشة الدباغ
٤٠- أنور عجاج اقرعي	٦١- حياة دواليبي
٤١- علي شهاب الدرويش	٦٢- فرات طليمات
٤٢- حسين علي رزق	٦٣- شكرية عبد الغني
٤٣- فياض مصطفى	٦٤- نبيلة رزاز
٤٤- نجيب هلال	٦٥- فرنان بالي
٤٥- أحمد حمدوني	٦٦- صباح الركابي
٤٦- ابراهيم شحادة	٦٧- محمد ويس
٤٧- يوسف عبد الله حداد	٦٨- كمال شحادة
٤٨- نايف حجار	٦٩- صلاح عمر باشا
٤٩- ضياء حاج علي	٧٠- ميشيل منصور
٥٠- محمود عبد القادر	٧١- شريف النابلسي
٥١- يحيى ناصيف	٧٢- خيري شالاتي
٥٢- علي الغضبان	٧٣- عبد الله البنشي
٥٣- عزيز شريقة	٧٤- سليمان الخش
٥٤- عطية حنوش	٧٥- مظهر العنبري
٥٥- فيصل نجرس	٧٦- عبد الرحمن الكواكبي
٥٦- سليمان خولي	٧٧- عادل طربين
٥٧- أحمد شلوت	٧٨- حسين مهنا

الاسم	الاسم
٧٩- صالح محاميد	٨٨- محمود عرب سعيد
٨٠- سميح فاخوري	٨٩- أحمد الخطيب
٨١- ممدوح جابر	٩٠- فائز ناصر
٨٢- عبد الفتاح البوشي	٩١- كمال شوقي
٨٣- حسان مريود	٩٢- عبد الرحيم علاف
٨٤- نجاح ساعاتي	٩٣- شوقي سباعي
٨٥- سميح عطية	٩٤- خالد العلي
٨٦- جورج شهرستان	٩٥- عبد الاله عاصي
٨٧- مصطفى الشماع	

المجلس الوطني للثورة

١٥/٢/١٩٦٦ - ٢٢/٢/١٩٦٦





هيئة مكتب المجلس الوطني للثورة

السيد منصور الاطرش ١٩٦٦/٣/١٥

السيد منصور الأطرش	رئيساً
السيد مظهر العنبري	نائباً للرئيس
السيد خيري الشالاتي	أميناً للسر
السيد عبد الإله العاصي	أميناً للسر
السيد محمد أسعد الحمد	مراقباً
السيد ابراهيم شحادة	مراقباً

المجلس الوطني للثورة
عام ١٩٦٦
المرسوم التشريعي رقم ٢٢ تاريخ ١٩٦٦/٢/١٤
القاضي بتسمية أعضاء المجلس الوطني للثورة
مرسوم تشريعي رقم (٢٢)

مجلس الرئاسة .

بعد الاطلاع على الدستور الموقت .

يرسم مايلي :

مادة ١ – يحدد عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة بـ (١٣٤) عضواً يمثلون الفئات الشعبية التالية :

– الأعضاء السوريون في القيادة القومية ، وفي قيادة القطر السوري لحزب البعث العربي الاشتراكي .

– نقابات العمال .

– منظمات الفلاحين .

– المعلمون .

– القطاع النسائي .

– نقابات المحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، والصيادلة .

– الجامعات .

– الكاسبون ، والحرفيون ، وصغار التجار .

– وطنيون تقدميون ، واختصاصيون .

ولمجلس الرئاسة تسمية عشرة أعضاء يمثلون الحركات التحررية في الوطن العربي ، بالاضافة الى الأعضاء الآخرين .

مادة ٢- يصبح أعضاء المجلس الوطني للثورة تنفيذاً لحكم المادة الأولى من هذا المرسوم التشريعي وفق ماهو مبين في الجدول المرفق.

مادة ٣- يدعى المجلس الوطني للثورة للاجتماع وفق نظامه الداخلي.

مادة ٤- يلغى القانون رقم ١ تاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٦٥.

مادة ٥- ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ٢٤/ ١٠/ ١٣٨٥ و ١٤/ ٢/ ١٩٦٦

صدر عن مجلس الرئاسة

رئيس مجلس الرئاسة

أمين الحافظ

أسماء السادة أعضاء المجلس الوطني للثورة الذي عقد بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٥

الجدول المرفق المتضمن أسماء أعضاء المجلس الوطني للثورة

١ - محمد أمين الحافظ	٢٠ - عبد الرحمن عبجي
٢ - ميشيل عفلق	٢١ - أنور عجاج اقرعي
٣ - منصور الأطرش	٢٢ - علي شهاب الدرويش
٤ - شبلي العيسمي	٢٣ - محمد عارف مارد
٥ - ابراهيم ماخوس	٢٤ - عبد الله حكيم
٦ - حافظ الأسد	٢٥ - علي تلجبيني
٧ - صلاح الدين البيطار	٢٦ - محمد مراد آغا
٨ - زيد حيدر	٢٧ - رشدي الشيخا
٩ - الياس فرح	٢٨ - نذير النابلسي
١٠ - محمد عبد القادر النيال	٢٩ - أحمد حمدوني
١١ - سليمان العلي	٣٠ - ابراهيم شحادة
١٢ - خالد الجندي	٣١ - يوسف عبد الله حداد
١٣ - جميل ثابت	٣٢ - نايف حجار
١٤ - نور الدين الدردري	٣٣ - ضياء الحاج علي
١٥ - محمد أسعد الحمد	٣٤ - محمود عبد القادر
١٦ - محمد السوسي	٣٥ - يحيى ناصيف
١٧ - ابراهيم نويدر	٣٦ - علي الغضبان
١٨ - حسن صاصيلا	٣٧ - عزيز شريقة
١٩ - محمد خليل جاويش	٣٨ - عطية حنوش

٣٩- فيصل نجرس
٤٠- سليمان خولي
٤١- أحمد شلوت
٤٢- وسيمة سفرجلاني
٤٣- سعاد العبد الله
٤٤- عائشة الدباغ
٤٥- حياة دواليبي
٤٦- فرات طليمات
٤٧- شكرية عبد الغني
٤٨- نبيلة الرزاز
٤٩- عادلة بيهم الجزائري
٥٠- أمية الخاير
٥١- لوريس عازار
٥٢- جاكلين بيطار
٥٣- فرنان بالي
٥٤- صباح الركابي
٥٥- محمد ويس
٥٦- كمال شحادة
٥٧- شريف النابلسي
٥٨- صلاح عمر باشا
٥٩- ميشيل منصور
٦٠- محمود سعده
٦١- محمد سعيد مغربل
٦٢- أحمد الخطيب
٦٣- فائز ناصر
٦٤- كمال شوقي
٦٥- عبد الرحيم علاف
٦٦- شوقي سباعي
٦٧- خالد علي
٦٨- عبد الاله العاصي
٦٩- حسان مريود
٧٠- عبد الفتاح البوشي
٧١- خيري شالاتي
٧٢- عبد الله البنشي
٧٣- مظهر العنبري
٧٤- عبد الرحمن الكواكبي
٧٥- سميح فاخوري
٧٦- نجاح ساعاتي
٧٧- سميح عطية
٧٨- جورج شهرستان
٧٩- مصطفى الشماع
٨٠- محمود عرب سعيد
٨١- غسان رشاد حداد
٨٢- محمد عمران
٨٣- فهمي العاشوري
٨٤- كمال حصني
٨٥- صلاح وزان
٨٦- هشام العاص

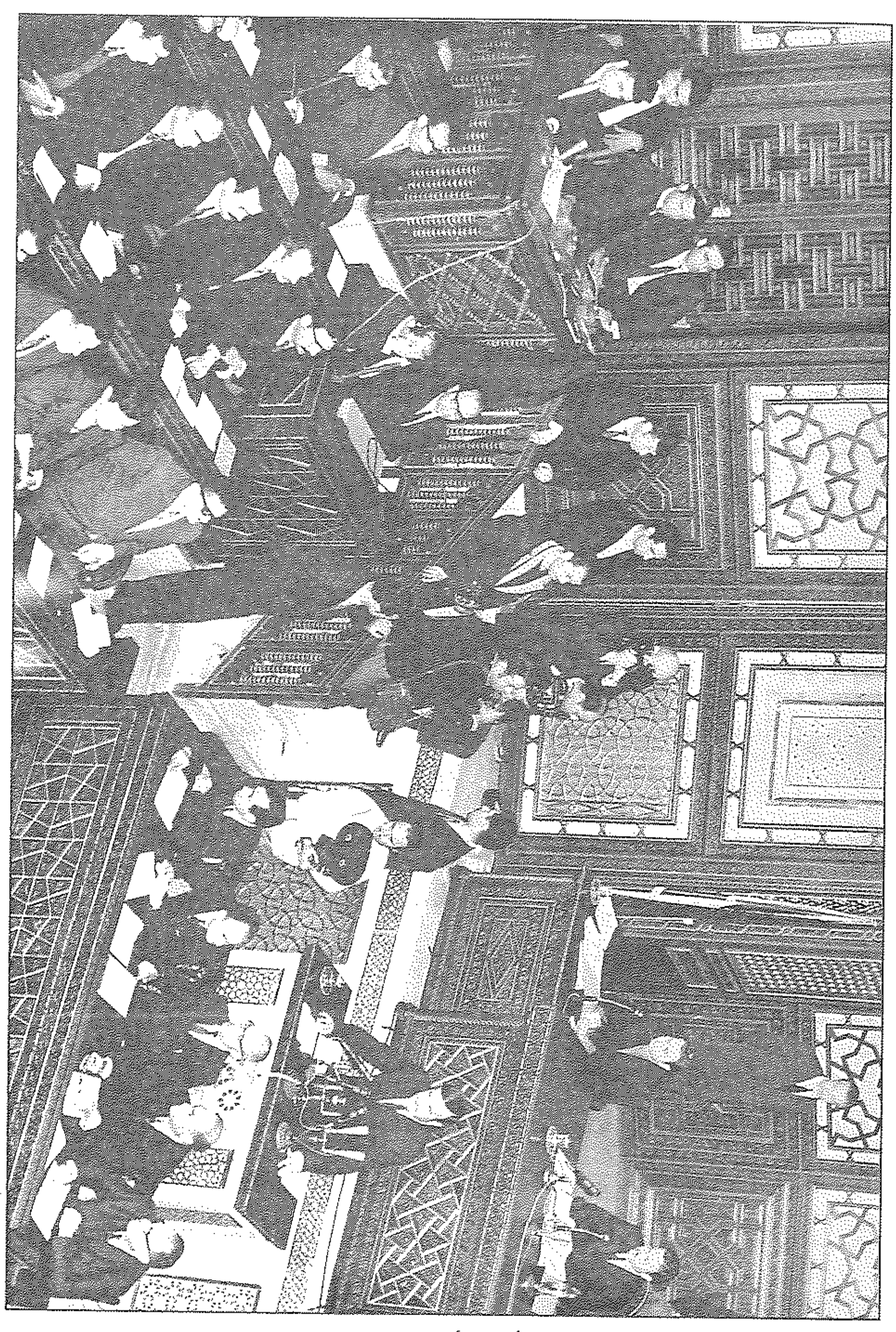
٨٧- محمود تجار
٨٨- موفق الشربجي
٨٩- يوسف خباز
٩٠- حنين سياج
٩١- شاكر مصطفى
٩٢- محمد الفاضل
٩٣- أحمد بدر الدين
٩٤- جميل حداد
٩٥- عبد الوهاب خياطة
٩٦- بشير قطب
٩٧- نزال الديري
٩٨- أسعد درقاوي
٩٩- عدنان شومان
١٠٠- رئيس الفرحان الفياض
١٠١- عبد الله واثق شهيد
١٠٢- كرم توما
١٠٣- عادل السعدي
١٠٤- عيسى عصفور
١٠٥- مارسيل داغر
١٠٦- محمود الجيوش
١٠٧- عصام النائب
١٠٨- درويش ذويب
١٠٩- فايز اسماعيل
١١٠- مصطفى حلاج
١١١- نور الدين الرفاعي
١١٢- سامي صوفان
١١٣- جميل عبد القادر علواني
١١٤- أبو النور طياره
١١٥- الوليد طالب
١١٦- صياح مهوش
١١٧- طالب ضماد
١١٨- أحمد حوري
١١٩- أحمد حنكول
١٢٠- محمد السيوفي
١٢١- نجاتي الامام
١٢٢- حسن الفاعوري
١٢٣- يوسف ناصر
١٢٤- حسين حجلي
١٢٥- أحمد رستم
١٢٦- عبد الخالق النقشبندي
١٢٧- ماضي الشيخ حسين
١٢٨- عبد الوهاب الخير
١٢٩- وليد بلانه
١٣٠- سليمان الاظن
١٣١- فهمي القاعي
١٣٢- محمد عيد العوض
١٣٣- معروف قرقجية
١٣٤- حسن الأحمد

الأَدوارُ التَّشْرِيعِيَّة
في
ظِلِّ الحَرَكَة التَّصْحِيحِيَّة المَجِيدَة

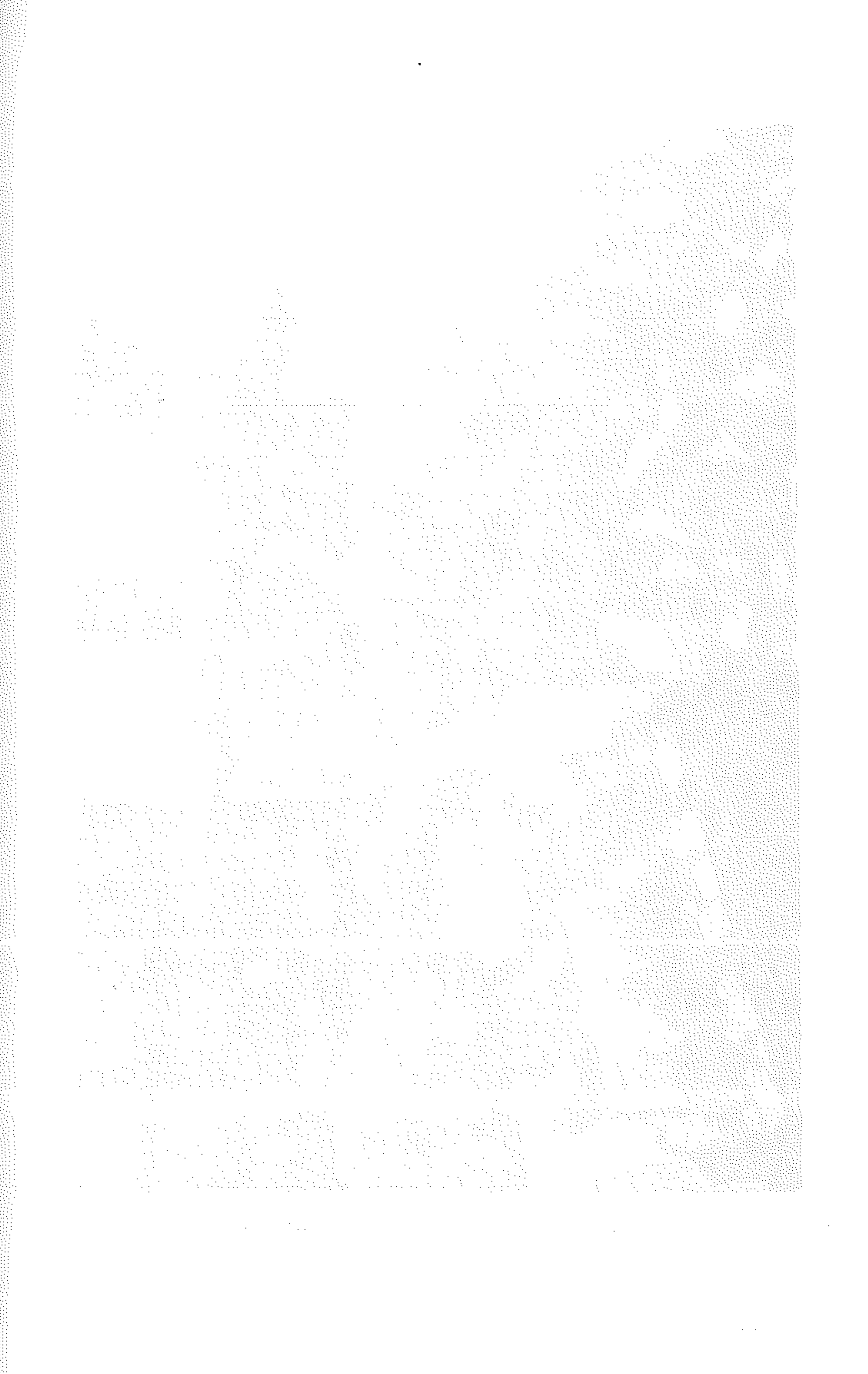
من عام ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠ م







الرئيس حافظ الأسد أثناء افتتاح دور التعيين



★ مجلس الشعب في ظل الحركة التصحيحية ★
- كلمة لابد منها -

نظراً لتميز موقف الحركة التصحيحية من الديمقراطية فمن الاجدر بنا أن نسجل هنا أن هذه الحركة التصحيحية ومن خلال نظرتها إلى الإنسان أنه الغاية والمنطلق، لم تنظر إلى الديمقراطية على أنها الجانب السياسي التمثيلي البرلماني فحسب، مع أن هذا جانب مهم منها ولكنها رأت أن للديمقراطية جوانب أخرى لها أهمية بالغةكصيغة متطورة أيضاً من صيغ الحياة الديمقراطية، هذا المفهوم الشامل الذي آمنت به الحركة التصحيحية واختطته منهاجاً لها ألا وهو " الديمقراطية الشعبية" والذي أسست عليه الجهود في استكمال بناء المنظمات الشعبية كافة والنقابات المهنية، بحيث لم يعد هناك فئة من فئات الشعب أو فعالية من فعالياته إلا وغدت مؤطره في سياق منظمة شعبية أو نقابية مهنية فأصبح الشعب كله مجموعاً وأفراداً يمارسون الديمقراطية الشعبية بصورة يومية كمنهج عمل وأسلوب حياة.

والديمقراطية الشعبية بمفهومها المشار إليه تغدو الصيغة الأكثر تقدماً لسلطة الشعب من أية صيغة أخرى، لأنها الأسلوب العملي لممارسة الديمقراطية من القاعدة إلى القمة والأكثر تطوراً لانتظام العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والتنظيمات الشعبية والأطر السياسية الأخرى كالأحزاب على أساس من التعددية السياسية والاقتصادية التي تقوم على التكامل والتفاعل والانسجام.

إن الاستقرار السياسي الذي شهدته وتشهده سورية في ظل قائد التصحيح كان له الأثر الفاعل في مجمل الحياة العامة للبلاد. وقد أضحت عوامل هذا الاستقرار ببعديها النظري والتطبيقي، مؤسسة على واقع ثابت امتد بجذوره إلى جميع المرافق الشعبية والجماهيرية، مما اقتضى صياغة هذا الواقع بأشكال قانونية ودستورية تكرس هذه الانجازات والخيارات وأبعادها التطبيقية. ومن أجل هذا - فضلاً عن الغايات والأهداف الوطنية الأخرى- عمدت الحركة التصحيحية إلى

تشكيل مجلس الشعب، الذي نحن بصدده وبراً بالوعد المقطوع في بيان القيادة القطرية المؤقتة الصادر صبيحة السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ .

صدر المرسوم التشريعي رقم / ٤٦٦/ تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٧١ ليتضمن تشكيل أول مجلس للشعب في الجمهورية العربية السورية حُدد عدد أعضائه بمئة وثلاثة وسبعين عضواً كان منهم أربع نساء .

وقد أوكل لهذا المجلس مهمتين كبيرتين أساسيتين علاوة على بقية المهام هما :

إنجاز الدستور الدائم للبلاد وإصدار قانون الانتخابات . وقد أنجزا فعلاً ، إذ تم إقرار الدستور في الاستفتاء العام الذي جرى في ١٢/ ٣/ ١٩٧٣ . أما قانون الانتخابات فقد صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم / ٢٦/ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ . وفي هذا الإطار علينا أن لا ننسى القانون الثورة في المجال الإداري وهو قانون الإدارة المحلية الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم / ١٥/ تاريخ / ٥/ ١٩٧١ ١١ ، هذا الإنجاز المبكر الضخم من إنجازات الحركة التصحيحية .

وبعد أن أنهى هذا المجلس جُلّ مهامه صدر المرسوم التشريعي رقم / ٥٤٠/ تاريخ ٤٠/ ٤/ ١٩٧٣ ليحدد موعد إجراء انتخابات أول مجلس للشعب ينتخب بالاقتراع الحر المباشر .

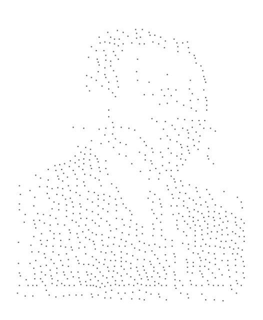
وفعلاً تمت الانتخابات في الموعد المحدد وفاز بعضوية المجلس مئة وست وثمانون عضواً منهم خمس نساء .

ومن المعلوم أن مدة الدور التشريعي لمجلس الشعب هو أربع سنوات ميلادية ، والمجلس الآن (في سنة ١٩٩٩) هو في النصف الأول من دوره التشريعي السابع ، وعدد أعضائه مئتان وخمسون عضواًمنذ بداية الدور التشريعي الخامس ، وقد كان عدد الأعضاء في الأدوار الأخرى مئة وخمس وتسعون عضواً ما خلا دوره التشريعي الأول إذ كان عدد الأعضاء ئة وست وثمانون عضواً كما هو مبين سابقاً .

وهنا لابد من القول أن عدد الأعضاء النساء قد تنامى بشكل مضطرد في

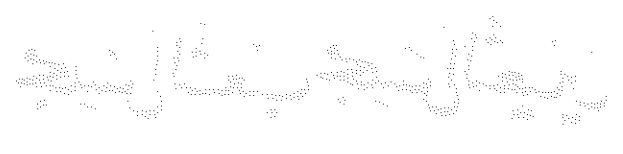
مجلس الشعب خلال أدواره المتعاقبة، فبعد أن كان عددهن خمسة فقط في الدور التشريعي الأول غدا العدد في الدور الثاني ست، وفي الدور الثالث ثلاث عشرة، وفي الرابع ثمان عشرة، وفي الخامس إحدى وعشرون، وفي الدور السادس أربع وعشرون عضواً، وفي الدور السابع (الحالي) ست وعشرون عضوة، أي بنسبة ٤, ١٠ ٪ وهي من أعلى النسب في البرلمانات في كافة أنحاء العالم. وهذا يعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه قائد التصحيح الرئيس المناضل حافظ الأسد للمرأة ودورها في بناء الوطن كضرورة قومية وإنسانية، مما يشير إلى سلامة المسيرة وارتقاء الفكر في سورية.

واستكمالاً لفائدة المُطّلع على هذا الكتاب، فقد تم اثبات نص كل من الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية وكذلك نص مواد قانون الانتخاب وتعديلاته.

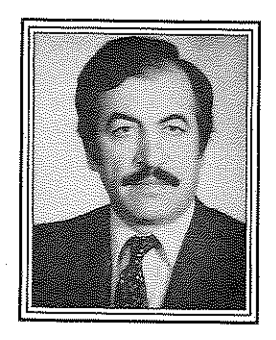


مجلس الشعب مجلس التعيين

٢٢ / ٢ / ١٩٧١ – ٢١ / ٢ / ١٩٧٣



هيئة مكتب مجلس الشعب- مجلس التعيين



السيد فهمي اليوسفي

١٩٧١/١٢/٢٧

السيد فهمي اليوسفي	رئيساً
السيد أدهم مصطفى	نائباً الرئيس
السيد عصام النائب	أميناً للسر
السيد طه حـداد	أميناً للسر
السيد حسين بطيخه	مراقباً
السيد وفيق الأيوبي	مراقباً

هيئة مكتب مجلس الشعب- مجلس التعيين

١٩٧٢/٢/٢٢

السيد فهمي اليوسفي	رئيساً
السيد أدهم مصطفى	نائباً للرئيس
السيد نصر ظريف محرز	أميناً للسر
السيد غسان شلهوب	أميناً للسر
السيد وفيق الأيوبي	مراقباً
السيد عبد المجيد بالي	مراقباً

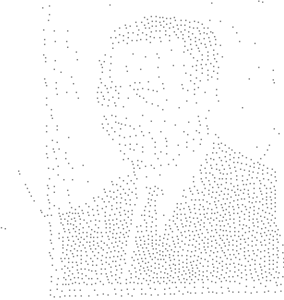


السيد أحمد الخطيب

هيئة مكتب مجلس الشعب- مجلس التعيين

١٩٧١/٢/٢٢ - ١٩٧٣/٢/٢١

السيد أحمد الخطيب	رئيساً
السيد أدهم مصطفى	نائباً للرئيس
السيد عصام النائب	أميناً للسر
السيد طه حداد	أميناً للسر
السيد حسين بطيخة	مراقباً
السيد وفيق الايوبي	مراقباً



المرسوم التشريعي ٤٦٦ تاريخ ١٦/٢/١٩٧١
المتضمن تشكيل مجلس الشعب
مجلس التعيين

أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي رقم ٤٦٦ تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٧١م المتضمن تشكيل مجلس الشعب وتحديد عدد أعضائه وفيما يلي نص المرسوم

المرسوم رقم ٤٦٦

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام المادة ٧٨ من الدستور المؤقت وعلى قراري القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ١٤١ تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٧١ ورقم ١٤٢ تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٧١ - يرسم مايلي :

المادة الأولى : يحدد أعضاء مجلس الشعب بـ ١٧٣ عضواً

المادة الثانية : يسمى كل من السادة التالية أسماؤهم أعضاء في مجلس الشعب وهم :

١ – السيد أحمد بن حسن الخطيب
٢ – السيد عبد الله بن عبدو الأحمر
٣ – السيد محمد بن طلب هلال
٤ – السيد عبد الحليم بن سعيد خدام
٥ – السيد محمود بن صالح الأيوبي
٦ – السيد محمد بن حيدر حيدر
٧ – السيد فهمي بن كامل اليوسفي
٨ – السيد عبد الكريم بن عبد القادر عدي
٩ – السيد جبر بن محمد الكفري
١٠ – السيد اللواء الركن مصطفى بن عبد القادر طلاس
١١ – السيد اللواء الركن عبد الرحمن بن أحمد خليفاوي
١٢ – السيد علي بن جميل الحلبي
١٣ – السيد الدكتور داوود بن سليمان الرداوي
١٤ – السيد العميد ناجي بن جميل الحميد
١٥ – السيد عبد الله بن علي الأحمد
١٦ – السيد عبد الله بن حمود اللاذقاني
١٧ – السيد محمد جابر بن جابر بجبوج
١٨ – السيد العميد عبد الغني بن سليمان ابراهيم
١٩ – السيد عبد الغني بن أحمد قنوت
٢٠ – السيد محمد سامي بن توفيق صوفان
٢١ – السيد الدكتور شاكر بن محمد كامل الفحام
٢٢ – السيد الدكتور مصطفى بن حسن حداد
٢٣ – السيد الدكتور نور الله بن رضا نور الله
٢٤ – السيد فوزي بن حسن الكيالي
٢٥ – السيد مصطفى الحلاج
٢٦ – السيد أديب النحوي
٢٧ – السيد عدنان بن بهجت بغجاتي
٢٨ – السيد غازي بن عمر ناصيف مكي
٢٩ – السيد عودة بن جرجس قسيس
٣٠ – السيد محمد علي بن صبحي الأشقر
٣١ – السيد ميشيل بن نجيب ريشة
٣٢ – السيد محمود بن أحمد حديد
٣٣ – السيد جمال بن محمود عبد الدين
٣٤ – السيد عز الدين بن حسين ناصر
٣٥ – السيد ابراهيم اللوزي
٣٦ –السيد وليد الأزهري
٣٧ – السيد محمود بن محمد عبد القادر
٣٨ – السيد كامل بن بكور عاروب
٣٩ – السيد ضياء بن أحمد الحاج علي
٤٠ – السيد عايد بن محمد علي الطة

٤١ – السيد محمد بن عبد الله العبد الله

٤٢ – السيد سميح بن فجر المعلا

٤٣ – السيد مصطفى العايد

٤٤ – السيد شبلي بن نايف نصر أبو شبلي

٤٥ – السيد فاضل بن محمد صالح غضب

٤٦ – السيد فايز بن ديب الناصر

٤٧ – السيد الدكتور غدير بن ابراهيم زيزفون

٤٨ – السيد حسين بن علي الرفاعي

٤٩ – السيد عصام بن عبد الرحمن ابراهيم

٥٠ – السيد يوسف بن عويد صياصنة

٥١ – السيد شوقي بن عيد الباقي السباعي

٥٢ – السيد محمد ضياء بن عبد القادر ملوحي

٥٣ – السيدة سعاد بنت وجيه عبد الله

٥٤ – الآنسة سعاد بنت هاشم الزين

٥٥ – السيدة جورجيت بنت عبد الله وردة

٥٦ – السيدة أميمة بنت توفيق دياب

٥٧ – السيد مهدي بن عبد الرحيم حداد

٥٨ – الشيخ أحمد كفتارو

٥٩ – الشيخ محمد أبو السعود بن عبد القادر الحكيم

٦٠ – الشيخ عمر بن أحمد عزي الحاج النقشبندي

٦١ – السيد المحامي رياض بن محمد العابد

٦٢ – السيد المحامي محمد سليم بن خالد عقيل

٦٣ – السيد المحامي أحمد بن محمد خضور

٦٤ – السيد الدكتور غسان بن جورج شلهوب

٦٥ – السيد المحامي حسن بن اسماعيل عبد العظيم

٦٦ – السيد المحامي محمد عبد المجيد بن عبد اللطيف منجونة

٦٧ – السيد الدكتور المحامي كريكور بن ماطيوس ابلغتيان

٦٨ – السيد المحامي عبد الله بن جورج موصللي

٦٩ – السيد المحامي حمود بن أسعد بكفاني

٧٠ – السيد المحامي نجم الدين بن حسين الصالح

٧١- السيد القاضي محمد عصام بن مصطفى النائب
٧٢- السيد المحامي موريس بن عزيز صليبي
٧٣- السيد المحامي سميح بن عازار عطية
٧٤- السيد المحامي جورج شهرستان
٧٥- السيد المحامي عثمان بن أحمد عدي
٧٦- السيد المحامي فتحي علوش
٧٧- السيد المحامي ماجد عزو بن علي الرحيباني
٧٨- السيد الدكتور محمد الشامي
٧٩- السيد الدكتور عبد الرزاق بن محمد الشققي
٨٠- السيد الدكتور غازي المعصراني
٨١- السيد الدكتور محمود سعدة
٨٢- السيد الدكتور محمد علي بن محمد تاج الدين هاشم
٨٣- السيد الدكتور صبحي طه
٨٤- السيد الدكتور مدني بن علي الخيمي
٨٥- السيد الصيدلي محمد خير كيالي
٨٦- السيد الدكتور ديمتري ورد
٨٧- السيد الدكتور عبد الباقي بن عبد الله الصديق
٨٨- السيد الدكتور محسن بن علي الخير
٨٩- السيد الدكتور عبد العزيز عثمان
٩٠- السيد الدكتور عبد القادر عرجا
٩١- السيد الدكتور عبد القادر فقفوقة
٩٢- السيد المهندس سميح فاخوري
٩٣- السيد المهندس أحمد زريق فرحات
٩٤- السيد المهندس الزراعي محمد بن أحمد ابريق
٩٥- السيد المهندس الزراعي محمود بن عبد القادر الزعبي
٩٦- السيد المهندس عبد الستار بن مصطفى عثمان
٩٧- السيد المهندس شاهين بن علي عطفة
٩٨- السيد ابراهيم بن بكري البكاري
٩٩- السيد وفيق الأيوبي
١٠٠- السيد محمد أسعد الحمد
١٠١- السيد برهان بن سعيد الشامي
١٠٢- السيد مضحي بن شحادة

السهوة
١٠٣- السيد توفيق العلو بن علو الابراهيم
١٠٤- السيد علي الأحمد بن أحمد العبيد
١٠٥- السيد عبده بن يوسف الشاقي
١٠٦- السيد حسين بن محمد غنام
١٠٧- السيد صبحي بن قاسم شيخوني
١٠٨- السيد علي بن محمود تلجبيني
١٠٩- السيدخالد بن جميل حمامة
١١٠- السيد بكري عنجريني
١١١- السيد أحمد حفيان
١١٢- السيد دياب محمد دياب
١١٣- السيد علي بن محمد عليوي سناعة
١١٤- السيد عبد الله بن مصطفى شكري
١١٥- السيد حسن بن جاسم غنام
١١٦- السيد راشد بن شاكر عرقاوي
١١٧- السيد محمود بن عبد الرحمن السعدي
١١٨- السيد جميل بن سلامة غرز الدين
١١٩- السيد نصر ظريف
١٢٠- السيد علي بن شاهين شاهين
١٢١- السيد علي حبيب بن حبيب عباس
١٢٢- السيد هزيم بن محمود هزيم
١٢٣- السيد محمد عيد بن أحمد لطميني
١٢٤- السيد محمد خلف بن خلف شاوردي
١٢٥- السيد علي أسعد بن محمد طهور
١٢٦- السيد محمد بن كامل صبحه
١٢٧- السيد خالي بن عبد اللطيف الخضر
١٢٨- السيد عبد المجيد بن أحمد بالي
١٢٩- السيد نور الدين خضور
١٣٠- السيد اسماعيل بن نايف القاسم
١٣١- السيد محمد القاسم بن قاسم محمود
١٣٢- السيد جاسم بن محمد الهويدي
١٣٣- السيد بريج بن جابر عبد الهادي
١٣٤- السيد مطر الجاسم
١٣٥- السيد عبد اللطيف بن علي معروف
١٣٦- السيد محمد حمزة بن حمزة الحسين

١٣٧- السيد أحمد تقي الدين
١٣٨- السيد رفلة الشاغوري
١٣٩- السيد تحسين صفدي
١٤٠- السيد حسين بن مصطفى بطيخة
١٤١- السيد كمال طه
١٤٢- السيد عبد الهادي بن عبد الرزاق عبلة
١٤٣- السيد أدهم بن مصطفى مصطفى
١٤٤- السيد سلامة بن أحمد المصري الشهير بالأغواني
١٤٥- السيد الدكتور فؤاد حمزة
١٤٦- السيد جورج بن ميخائيل صدقني
١٤٧- السيد حسن بن محمد أبو زيد
١٤٨- السيد محمود الشيخ حسن
١٤٩- السيد ابراهيم هوارة
١٥٠- السيد يونس بن حسين حسين
١٥١- السيد محمد حبال
١٥٢- السيد المحامي راغب قيطاز ابن عبد الرزاق
١٥٣- السيد أحمد بن علي سالم
١٥٤- السيد محمود بن حسن قدور
١٥٥- السيد شاكر برغوث
١٥٦- الدكتور جاسم علوش
١٥٧- السيد سليمان الحجوان
١٥٨- السيد محمد حسين بن حسين اسماعيل
١٥٩- السيد كاظم بن عبد الحليم عبد الحميد
١٦٠- السيد عثمان ابراهيم
١٦١- السيدسلوم شعيبي
١٦٢- السيد المحامي طه حداد
١٦٣- السيد ريس الفرحان بن فرحان الفياض
١٦٤- السيد محرم طيارة
١٦٥- السيد محمود علي منصور
١٦٦- السيد الدكتور سليم بن محمد سعيد ياسين
١٦٧- السيد صياح عامر
١٦٨- السيد عبد الحميد دريعي برازي
١٦٩- السيد روبين دراريان
١٧٠- السيد منير بيرخان
١٧١- السيد بديع بن أحمد الألوسي
١٧٢- السيد سعيد الخوري
١٧٣- السيد فاتح بن بشير حموي

المادة الثالثة: يدعى مجلس الشعب للانعقاد في الساعة الخامسة من يوم الاثنين ٢٢/ ٢/ ١٩٧١

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢١/ ١٢/ ١٣٩٠ - ١٦/ ٢/ ١٩٧١

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الفريق حافظ الأسد

بيان السيّد الفريق حافظ الأسد

رئيس مجلس الوزراء

بالجلسة الأولى لمجلس الشعب « مجلس التعيين »

المنعقدة بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧١

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بيان السيد الفريق

حافظ الأسد

رئيس مجلس الوزراء

في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢

أيها السادة أعضاء مجلس الشعب، قبل أن أبدأ كلمتي لابد لي من أن أوجه الشكر للسيد رئيس مجلس الشعب الاستاذ أحمد الخطيب لما بذله من جهد في فترة الأشهر الماضية، ومن خلال تحمله لمسؤولية رئاسة الدولة، وأتمنى له النجاح والتوفيق في مهمته الجديدة.

أيها السادة أعضاء مجلس الشعب.

اليوم يستهل القطر العربي السوري مرحلة جديدة في عهد جديد من عمر الثورة، عهد بدأ بصدور بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي، في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠، ومرحلة تبدأ بانعقاد مجلس الشعب.

إن جماهير شعبنا في هذا القطر ترنو بأبصارها الى هذه المرحلة، لا لأنها تمثل تعبيراً عملياً عن مطامحها وتطلعاتها فحسب، بل عن يقين أيضاً بأننا نجتاز عتبة هذه المرحلة لننطلق الى آفاق عمل جاد، وبناء واسع ومتين يتحقق لأول مرة في قطرنا، سواء على صعيد بناء الدولة أو على صعيد بناء البلد بوجه عام.

وليست جماهير شعبنا في هذا القطر وحدها هي التي تتطلع الى النتائج الايجابية لهذه المرحلة، بل إن الشعب العربي كله يرقب مسيرتنا بكل الأمل في نجاحها، وبكل الثقة في أن تحقق ماهو معقود عليها من آمال.

إننا أيها الأخوةنستهل اليوم برنامج عمل شامل وضعنا أسسه ونحن جميعاً مدعوون الى متابعة تنفيذه بعزيمة الشعب المصمم على قهر الصعاب وتذليل العقبات. وليس هذا بعسير على شعب له من تاريخه العريق ومن ماضيه المجيد،

ومن ثقته بنفسه وايمانه بحقه في الحياة الحرة الكريمة، وقدرته على الاسهام بالدّور اللائّق به في الحضارة الانسانية، مايحفزه الى بذل كل جهد، وتقديم كل تضحية من أجل بلوغ غاياته وتحقيق أهدافه.

لقد اجتاز قطرنا في المرحلة الانتقالية في هذا العهد الجديد، وهو أشد ثباتاً وقوة على طريق الوحدة والحرية والاشتراكية، وأعظم قدرة على النضال في سبيل تحرير الأرض، فقد توطدت بشكل لم يسبق له مثيل الثقة المتبادلة بين جماهير الشعب والقيادة، وتعززت حرية المواطن وكرامته وتأكدت سيادة القانون، واتخذت اجراءات فعالة لرفع مستوى الكادحين المعاشي، بما تقرر من تخفيض أسعار عدد من المواد الاستهلاكية، وما تقرر من زيادة في التعويض العائلي للموظفين ومنح التعويض العائلي للعمال الذين لم يكونوا يستفيدوان منه سابقاً. والى جانب تعزيز دور المنظمات الشعبية، تابعنا السير على طريق التحولات الاشتراكية، كما قطعنا أشواطاً كبيرة وهامة على طريق الوحدة الوطنية.

ولقد جاء تشكيل مجلس الشعب تتويجاً لما تحقق في الفترة الانتقالية، فكان تشكيله في الموعد الذي حدده بيان القيادة القطرية، دليلاً آخر على الوفاء بالعهد، وبرهاناً جديداً على ما استشفه الشعب، بحسه السليم، من اتجاه صادق لدى القيادة نحو تعزيز دور الشعب في تحمل المسؤولية.

لهذه الأسباب وبها تتأكد أهمية انعقاد مجلس الشعب الذي جاء ممثلاً لمختلف قطاعات الشعب وفئاته أوسع تمثيل وفيه رأت جماهيرنا التجسيد العلمي لشعار الديموقراطية الشعبية هذا الشعار الذي ظل مرفوعاً فترة طويلة، كاد خلالها أن يصيب شعبنا شيء كثير من القنوط، فاذا الشعار يتحول الى حقيقة، واذا القنوط يحل محله الأمل والايمان بالمستقبل المشرق.

في حرم هذا المجلس يشع نور الحرية ليملأ أرجاء القطر، وبه تتأكد ممارسة الحرية بمفهومها الصحيح والسليم، وبواسطته تأخذ المنظمات الشعبية دورها في المساهمة بسن التشريعات ومراقبة التنفيذ، وتمارس الرقابة الشعبية بشكلها الفعال، كما تمارس دورها في قيادة عملية التحويل الاشتراكي.

ومن منبر مجلس الشعب تتوفر الفرصة كاملة أمام ممثلي المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية، والعناصر الوطنية كافة لابداء الرأي الحر، وتقديم المقترحات المفيدة، ونقل كل مايفيد قطاعات الشعب المختلفة وأوسع جماهيره الى هذا المجلس، ليتحول المفيد والنافع الى قانون نافذ ملزم للجميع.

إن الظروف الصعبة التي تمر بها القضية العربية، والتحديات الكبرى التي تواجهها الأمة العربية، وخطورة المخططات التي ترسم في دوائر الامبريالية والصهيونية تجاه المنطقة العربية، تقتضي مشاركة أوسع من جانب الشعب في تحمل المسؤولية، الأمر الذي يحققه قيام هذا المجلس بمسؤولياته ومهماته التي جاء من أجلها.

إن مجلس الشعب تقع على عاتقه الآن مسؤوليتان رئيسيتان: مسؤولية التشريع، ومسؤولية وضع دستور دائم للبلاد يؤكد مبادىء الثورة، ويرسي الأسس المتينة للمستقبل، ويشكل الاطار العام الذي تتحدد ضمنه المسؤوليات وتصان الحريات، وينطلق كل مواطن في نطاق اختصاصه الى أداء دوره في خدمة المجتمع والوطن والأمة العربية.

وبمقدار مايحقق أعضاء المجلس التوازن فيما يبدون من رأي، ومايقومون به من دور بين كونهم ممثلين لقطاع معين من قطاعات الشعب، وبين كونهم ممثلين لمجموع الشعب، بمقدار مايحالف هذا المجلس التوفيق والنجاح في مهمته. وذلك ان كل عضو من أعضاء مجلس الشعب هو ممثل لمجموع الشعب، بقدر ماهو ممثل لقطاع محدد من قطاعاته، وبالتالي فيجب ألا يغيب عن ذهن أي عضو أنه في عمله وكلامه ينطلق من هذه الحقيقة، ويعمل لمصلحة جميع المواطنين، ويعزز بذلك وحدتنا الوطنية التي يجب أن تنمو وتقوى لأنها سلاح من أسلحتنا في معركة المصير.

وينبغي أن أنوه أننا انطلقنا في عهدنا الجديد مما جاء في بيان القيادة القطرية الموقتة حيث جاء مجلس الشعب في ظل ماتضمنه البيان، وبالتالي فان الوفاء بالعهد، والصدق في المسؤولية يقتضيان من المجلس أن يعمل بكل جدية للمساهمة

الفعالة في انجاز مايرسمه هذا البيان.

وأرى تبعاً لذلك أن أتحدث عن بعض الملامح الرئيسية والخطوط العريضة لما ينتظر المجلس من عمل.

جميعنا ندرك أننا في خضم معركة طويلة وشاقة، فالقطر العربي السوري يواجه مع الأقطار العربية الأخرى تحديات الامبريالية والصهيونية، كما يواجه حالة الغزو واحتلال الأرض. وبالتالي يتعين عليه أن يضع في الاعتبار الأول مقتضيات مجابهة هذه التحديات ومقتضيات معركة التحرير.

وهذا بالتأكيد يتطلب حشد كل القوى والامكانات المتوفرة في القطر، والاستفادة من كل الكفاءات، مع العمل على تفجير الطاقات العربية وتعبئتها في خدمة المعركة.

ولقد عمل القطر العربي السوري بأقصى مايستطيع لتعبئة قواه وامكاناته من أجل هدف التحرير، معتمداً في ذلك أسلوب التخطيط العلمي، وجعل لهذا الهدف الاعتبار الأول في كل مايخطط له وينفذ، ونحن الآن أشد تصميماً من أي وقت مضى على مواصلة هذه التعبئة بجد ونشاط.

إن الظروف التي يمر بها قطرنا والوطن العربي عامة، تستدعي الربط العضوي الوثيق بين التنمية والدفاع، بحيث تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأمين متطلبات الصمود، وتحقيق النصر الى جانب رفع مستوى الشعب، ولذلك كان في مقدمة الأهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة للسنوات ١٩٧١-١٩٧٥، ترسيخ القواعد المادية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للقطر العربي السوري، عن طريق التعبئة الشاملة لجميع الطاقات الانتاجية من أجل معركة التحرير.

ومن أجل ذلك أيضاً هدفت الخطة الخمسية الثالثة فيما هدفت، الى تعديل بنية الاقتصاد الوطني باتجاه اقامة اقتصاد زراعي صناعي متطور يكون أساساً قوياً لانطلاقتنا نحو تحقيق تنمية ذاتية مستمرة، وتأمين زيادة في الدخل قدرها ٢,٨ بالمئة سنوياً لمضاعفة دخلنا القومي خلال فترة أقصاها تسع سنوات، كما هدفت أيضاً الى

استكمال بناء القاعدة الاقتصادية والسير بخطى حثيثة في تنفيذ مشروع الفرات، والاعداد المادي، والبشري، والتنظيمي، لاستثمار وتطوير الأراضي التي ستروى بمياهه، والاستفادة المثلى من ثرواتنا ومواردنا الطبيعية، واستكمال مشروعاتنا في جميع الميادين.

وانسجاماً مع الخط الاشتراكي للدولة، فاننا حريصون على توسيع القطاع العام وتعميقه، وتذليل كل مايعيق تقدمه كقطاع قائد في مضمار الاقتصاد، وإزالة كل مايؤخر تطوره كطريق نحو الاشتراكية. إن الأهمية الكبرى التي نعلقها على القطاع العام تملي علينا الحرص على تطويره وتنقيته من الشوائب.

ونجاح هذ القطاع مرهون بالفهم الصحيح لمهمته وأهدافه، واستبعاد كل مفهوم خاطىء يؤدي الى تخريب الاقتصاد، أو الى انتفاء التخطيط العلمي السليم.

إن تعميق التحولات الاشتراكية وتطويرها يقتضي الى جانب دعم القطاع العام، تشجيع القطاع التعاوني ودعمه بمختلف السبل ليؤدي دوره، ويسهم في الجهد الوطني للتنمية ويمنع الاستغلال في مجالات عديدة.

ولما كان بناء الوطن مهمة وطنية تقع على عاتق المواطنين كافة، وتستوعب جهودهم وخبراتهم وامكاناتهم جميعاً، فان الدولة تشجع المبادرة الفردية في القطاع الخاص، وتوفر لهذا القطاع مجال العمل البناء والمنتج لما فيه خدمة المجتمع، وعلى هذا فان الباب مفتوح أمام امكانات كل فرد من أبناء القطر والوطن العربي مقيمين ومغتربين. ضمن خطة الدولة وتوجيهاتها للمساهمة في الجهد العام لبناء بلادنا، سواء أكانت مساهمتهم خبرة أم كفاءة أم مالاً يستثمر في المشروعات المخصصة للقطاع الخاص.

وسيجد هذا القطاع كل الحوافز والمشجعات لخدمة المجتمع، وسنضع بنفس الوقت الضوابط التي تحول دون انحرافه نحو الاستغلال.

ولابد من التأكيد على أنه لامكان للإرتجال في مجال التنمية والاقتصاد، والمكان الوحيد المتسع في هذا المجال هو للكلام الموضوعي، وأسلوب العمل العلمي الذي يرفض المزاودة تماماً كما يرفض التوقف أو الرجوع الى الخلف.

ان العلم يدين المراهقة الفكرية لأنها تعطل النضال الوطني، وتجمد طاقاته وتشكل بصورة سافرة قدرة معادية للوطن والشعب.

إننا نقر الحافز الفردي في القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، كما نعتبر أن للملكية الفردية دوراً في خدمة المجتمع، وعلينا أن نحرضها كيما تؤدي ذلك الدور.

إن الشعوب التي نهضت، وحتى تلك التي تبني نفسها في ظروف مقاومة الغزو والعدوان، تعتمد الى حد كبير في صمودها على مايتحلى به أبناؤها من تفاعل مع واقع وطنهم، ومن رغبة وحماسة لتنميته وبلوغ النصر في كفاحهم، وما يتصفون به من كفاءة واخلاص. فعلينا أن نرفع شعار «الكفاءة والاخلاص» في كل مؤسسة من مؤسساتنا الاقتصادية، ولنتجه الى المستقبل بإرادة قوية ورغبة صادقة في التقدم وتحقيق الازدهار.

على أن في طليعة ماتقتضيه المرحلة الراهنة هو متابعة بناء القوات المسلحة، ومواصلة تجهيزها للقيام بالواجب المقدس الملقى على عاتقها في معركة التحرير.

إن جيشنا المؤمن بعقيدة الشعب، والعامل على تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية، سيبقى باستمرار طليعة وطنية تتحسس آمال الجماهير وآلامها، وتتفاعل مع تطلعاتها، وهي الحارس الأمين لهذا الوطن ولمنجزات الجماهير ومكاسبها.

ولابد لي أن أشيد بروح التضحية والصمود العالية في الجيش العربي السوري، الذي يتحمل فيه الجنود والضباط وضباط الصف التعب والعناء، بسعادة وايمان، وباستعداد غير محدود للقيام بالواجب المقدس، واجب الدفاع عن أرض الوطن.

لقد رفعوا رأس الشعب العربي عالياً في المعارك التي خيضت مع العدو، والتي تجلت فيها شجاعتهم الخارقة وبطولاتهم الكبيرة، وقدرتهم القتالية العالية التي اكتسبوها بالجهد المتواصل والتدريب الرفيع المستمر.

ان قواتنا المسلحة جديرة بكل عناية واهتمام، وستلقى كل العناية والاهتمام لرفع مستوى أفرادها وعتادها، وتعزيز قدرتها على الصمود وعلى تحقيق أمل

الشعب في قهر المعتدين وتحرير الأرض المحتلة.

فاليها أوجه باسمي، وباسم مجلس الشعب، وجماهير الشعب أصدق التحية، تحية المحبة والتقدير، تحية العهد على متابعة السير على طريق النصر.

أيها الأخوة:

إن افتتاح مجلس الشعب يوم الثاني والعشرين من شباط يحمل معنى كبيراً، فهو اليوم الذي قامت به أول وحدة عربية بين قطرين عربيين في تاريخ العرب الحديث، ولقد كانت وحدة القطرين العربيين المصري والسوري التي أعلنت في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٥٨، محط آمال العرب ومعقد رجائهم في أن تكون نواة الوحدة العربية الكبرى.

ولئن كانت تلك التجربة لم يكتب لها النجاح فان الأمل يبقى حياً، وتظل الوحدة العربية أمل أمتنا الكبير، وهدفها الأسمى الذي تناضل من أجله جماهير شعبنا من المحيط الى الخليج.

لقد ناضل آباؤنا من أجل الوحدة، وناضل جيلنا لينهي التجزئة المصطنعة، ويجمع شمل الوطن المجزأ في دولة واحدة، وسيبقى النضال من أجل الوحدة العربية مستمراً حتى تتحقق، فتوفر لأمتنا القوة والمنعة والازدهار، وتوفر المناخ الصحيح لحل جميع المشاكل والصعاب التي تعاني منها الأمة العربية.

إن ايماننا الذي لايتزعزع بالوحدة العربية وبأنها قدر أمتنا، كان الدافع الأساسي لانضمامنا الى ميثاق طرابلس واعلان الاتحاد الرباعي، وهذا الايمان أيضاً هو الذي يدفعنا الى تطوير هذا الاتحاد على أسس متينة مستفيدين من تجربة الوحدة الأولى، ومستفيدين أيضاً من تجارب واتجاهات العصر في هذا المضمار.

ونحن في علاقاتنا مع بقية الأقطار العربية الشقيقة نسعى الى توفير الأجواء الملائمة لخدمة قضية العرب الكبرى، ووضع الامكانات العربية في معركة المصير، وسوف لانعمل على شحن العلاقات بيننا وبين أية دولة عربية إلا اذا كان هذا الشحن من مستلزمات التحرير. وسنحدد موقفنا من الآخرين على ضوء موقعهم قرباً أو بعداً من هذه القضية.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، فقد أصبح واضحاً أن العدوان ليس واقعاً على

شعب فلسطين العربي وحده، وأن المطامع ليست مقتصرة على أرض فلسطين العربية فقط، بل إن الخطر يتهدد الأرض العربية كلها والشعب العربي كله. الأمر الذي يعزز البداهة في أن المعركة هي معركة كل أبناء الأمة العربية، وأنها تقتضي حشد كل طاقات أفراد هذه الأمة.

ولابد من التأكيد أن كل حل لقضية فلسطين لابد وأن يكون عبر الشعب العربي الفلسطيني، فهو وحده الذي يملك أن يقرر مصيره.

من أجل ذلك كان موقفنا الواضح الذي لايتبدل من الثورة الفلسطينية، وهو موقف قائم على القناعة بضرورة مساعدة العمل الفدائي ودعمه، باعتبار أنه عنصر من العناصر الهامة في معركتنا المسلحة.

سنبقى باستمرار ضد محاولات التصفية التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية، ولابد من القول إن علينا جميعاً مساعدة العمل الفدائي لتدارك أخطائه، بدلاً من الابراز المستمر لهذه الأخطاء ومحاولة تصويرها دليلاً على عقم العمل الفدائي وعدم جدواه.

وانطلاقاً من فهمنا للعدو وتصورنا الواضح لقضية فلسطين، اتخذنا موقف عدم القبول بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧، ولسنا الآن في معرض تحليل هذا القرار، الذي أشبعه العالم تحليلاً، ولكننا مقتنعون بأنه لايعبر عن مصلحة الشعب العربي الفلسطيني، ولاعن مصلحة الأمة العربية. وقد كثرت الاجتهادات في تفسير قرار مجلس الأمن، بيد أن ماشهدناه من تطورات، ومن مواقف اتخذتها الدول الامبريالية، وخاصة الولايات المتحدة، يؤكد لنا أنهم يريدون الغلبة في النهاية للتفسير الذي يخدم مصلحة اسرائيل.

إن موقفنا من قرار مجلس الأمن لايعني اهمالنا النضال السياسي من أجل قضية فلسطين، أو انكارنا لضرورة هذا النضال، وعلى العكس من ذلك، فنحن نؤمن بأهمية هذا النضال، وبأهمية مخاطبة الرأي العام العالمي، وتوضيح عدالة

قضيتنا وابراز الظلم الواقع على شعبنا العربي الفلسطيني . على أننا نقيِّم هذا النضال بمقياسه الصحيح ، فلانرى فيه أكثر من عامل هام من العوامل المساعدة في معركتنا المسلحة ، ويبقى الفصل في النزاع لمعركة السلاح ، فهي السبيل الأساسي والأرجح الى تحرير الأرض .

إن الأمة العربية ليست وحدها في معركتها ونضالها ، ان شعوب العالم الحرة تقف معنا وتؤيدنا ، لأننا مع هذه الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها ، ولأن معركة التحرر العربي مرتبطة مع معركة الشعوب ضد الامبريالية .

وكل انتصار يحرزه شعب مناضل في هذه المعركة هو انتصار لشعوب العالم قاطبة . كما أن وحدة المعركة تستتبع أن توحد الشعوب صفوفها وتحشد كل قواها لتحقيق النصر على عدوها المشترك .

ان موقعنا الطبيعي الذي نتمسك به هو في الصف المعادي للامبريالية ، وللحفاظ على هذا الموقع سنقوم بكل مايقتضيه واجب البقاء فيه ، وسنعمل أيضاً على تعزيز صلاتنا بحركات التحرر في العالم ، وتعميق علاقاتنا مع الدول الصديقة ، ودول المعسكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي . كما أننا نقف بحزم الى جانب شعوب فيتنام ، ولاووس ، وكمبوديا في وقفتها البطولية ضد العدوان الامريكي على أراضيها ، ونقف الى جانب بقية شعوب آسيا ، وشعوب افريقيا ، وامريكا اللاتينية المناضلة .

أيها الأخوة أعضاء مجلس الشعب ،

حين نعود بنظرنا الى الماضي ، فإننا نعود اليه للاستفادة من دروسه وعبره ، وحين نعمل لحاضرنا نحرص على أن يكون المستقبل أفضل من الحاضر ، ونعمل على أن تكون كل خطوة من خطواتنا أساساً لما بعدها ، مانعة لأي عودة الى الوراء .

إن الظروف القاسية المحيطة بوطننا ، والتحديات التي نواجهها ، والمعركة التي لامفر لنا من خوضها ، تحتم على كل فرد منا أن يتحلى بأكبر قدر من الشعور بالمسؤولية ، وأن يكون رائده خدمة مجتمعة وشعبه وأمته .

بمثل هذا الحرص على مصلحة كل مواطن ، وبالارتفاع الى مثل هذا المستوى

من الشعور بالمسؤولية، وبالتفاني في خدمة المجموع نستطيع أن نتجه الى المستقبل بأمل وثقة، وأن نسير على دربه بخطوات ثابتة نحو النصر، ونحو تحقيق أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

أتمنى لكم التوفيق والنجاح، وأرجو لكم تحقيق مايعقده الشعب على هذا المجلس من آمال.

المجد والنصر للأمة العربية.

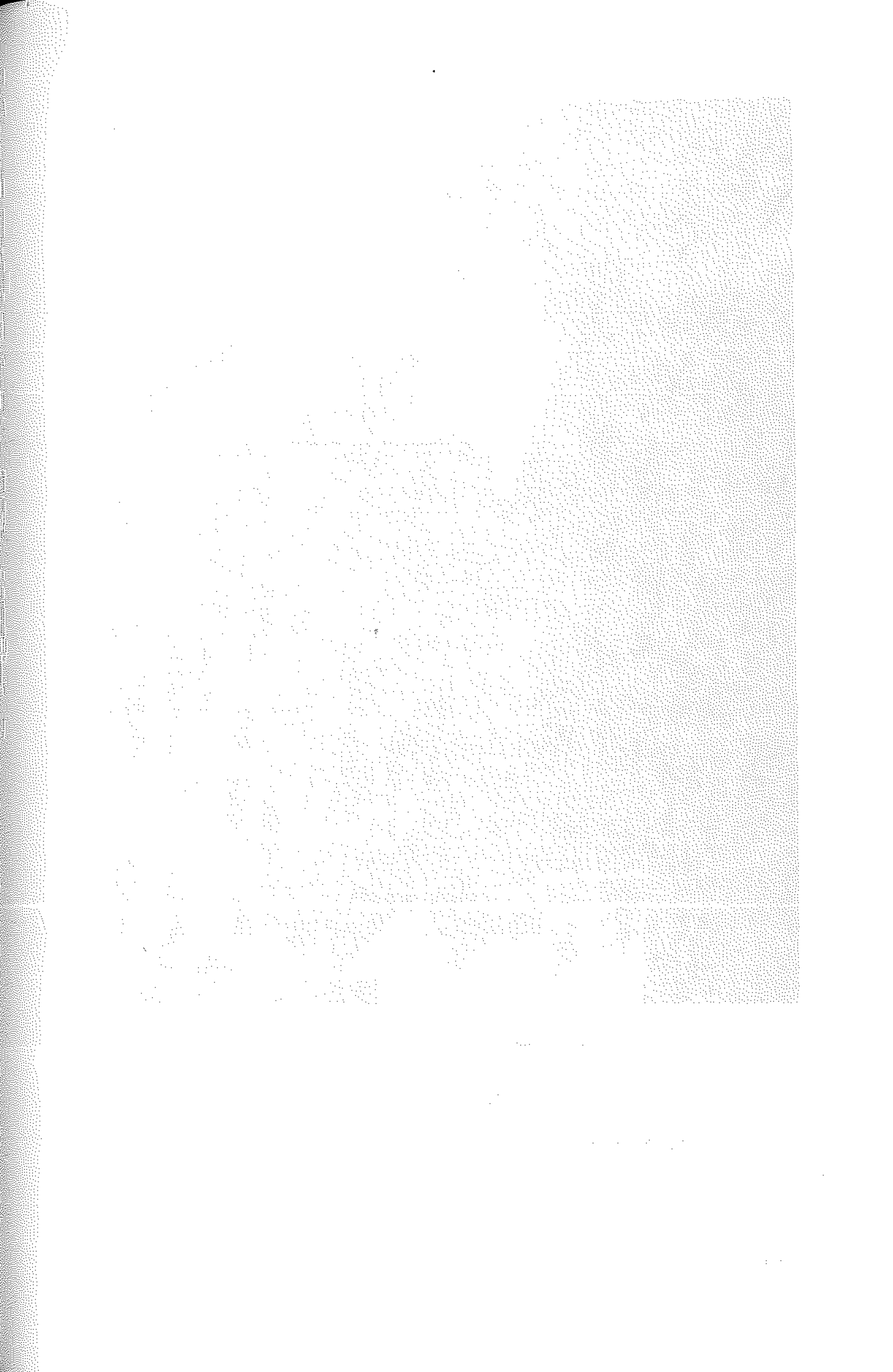
والخلود لشهدائها الأبرار.

والسلام عليكم.

خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس مجلس الوزراء
بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الأولى
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٤/٣/١٩٧١



السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
أثناء إلقاء كلمته بعد أداء القسم الدستوري



خطاب السيد الرئيس

حافظ الأسد

رئيس الجمهورية

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الأولى

في مجلس الشعب بتاريخ ١٤/٣/١٩٧١

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء مجلس الشعب.

عندما اقترحت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ترشيحي لرئاسة الجمهورية، ألقت على عاتقي مسؤولية جسيمة قبلتها بنفس راضية، إيماناً مني بأن حمل المسؤولية واجب، ومتابعة مني لنضال التزمت به في سبيل تحقيق أهداف أمتي وخدمة وطني.

وعندما أقر مجلس الشعب بموافقة إجماعية اقتراح الترشيح، ازددت يقيناً بواجب حمل المسؤولية بعد أن أصبح الترشيح قراراً متخذاً من قبل ممثلي الشعب.

وعندما قرر الشعب أن أكون رئيساً للجمهورية، حين قال أبناء وطني الأعزاء (نعم) بهذا الاجماع الواسع، فقد طوقوا عنقي بثقتهم الغالية التي أعتز بها أعظم اعتزاز، وأقدر مغزاها أعمق تقدير، وأجهد بكل قوتي للنهوض بما ترتبه علي من واجبات ومسؤوليات، وماتقتضيه من كفاح وعناء.

ولن تغيب عن ذهني ماحييت دلالة «نعم» التي قالها المواطنون الأعزاء، مقيمين وغير مقيمين، شيوخاً وشباباً، رجالاً ونساء، مدنيين وعسكريين، ومن مختلف فئات الشعب، بملء الحرية ومطلق الارادة الحرة.

ولكم شعرت بالسعادة تغمر نفسي اذ رأيت جماهير شعبنا الحرة تمارس في يوم الاستفتاء حقاً أساسياً من حقوقها، وتعود الى ضميرها وقناعتها فقط لتبدي رأيها وتقول كلمتها في اختيار رئيس الجمهورية. ولكم ملأت الغبطة فؤادي لأنني

أيقنت أننا باستفتاء الثاني عشر من آذار سرنا شوطاً هاماً ورئيسياً على طريق ممارسة الديموقراطية الشعبية .

إن استفتاء الثاني عشر من آذار ١٩٧١ بأسلوبه ونتائجه، يشكل منعطفاً من أبرز وأهم المنعطفات التي مررنا بها عبر تاريخ شعبنا النضالي .

كان الاستفتاء تنفيذاً لما انطلقنا منه منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، من ضرورة التوجه الى الشعب واستلهام رأيه في الهام من أمور حياته، وفي الخطير من شؤون الوطن .

وعلى هذا فقد كان الاستفتاء على منصب رئاسة الجمهورية، تأكيداً لمبدأ المشاركة الشعبية في حمل المسؤولية ، وتجسيداً عملياً لهذا المبدأ على أوسع نطاق .

أما المنصب ذاته فلم يكن في نظري يوماً من الأيام سلطة بقدر ماهو أمانة ومسؤولية . وكنت دائماً ومازال أقدر سمو المنصب وأهميته، بمقدار التفاف جماهير الشعب من حوله وتأييدها لمن يتبوأه، وبقدر مايكون المنصب أيضاً سبيلاً لخدمة الشعب وتحقيق أهداف الوطن . وعندما يكون الشعب هو الطريق الى منصب ما يصبح المنصب مصدر قوة وعزيمة، ومعينا لاينضب من الالهام الشعبي .

بهذه الروح ولهذه الاعتبارات التي أومن بها ايماناً راسخاً، أقبلت على حمل أعباء الرئاسة الأولى معتمداً على الله، وعلى تأييد جماهير الشعب، مستمداً من ثقتها العون على قيادة هذه المسيرة لما فيه خير القطر العربي السوري، وخير الأمة العربية ونصرها وعزتها .

ولقد فهمت التأييد الشعبي كما ينبغي لي أن أفهمه، فهمته تأييداً لنهج وسياسة، ومبادىء، فهمته تأييداً لحرية المواطن وكرامة الانسان، فهمته تأييداً لسيادة القانون، فهمته تأييداً لمصارحة المواطنين فيما يتعلق بأمور الوطن، فهمته تأييداً للديمقراطية الشعبية وممارستها الفعلية، فهمته تأييداً للمشاركة الشعبية الواسعة في المسؤولية، فهمته تأييداً للمسيرة الوحدوية، فهمته تأييداً للوحدة الوطنية، وفهمته تأييداً لنداء بناء الوطن بناء متيناً في مختلف المجالات .

وأشعر اليوم أنني بارادة الشعب أتابع مع المواطنين جميعاً وبهم المسيرة التي بدأناها على طريق البناء المتين في هذا القطر.

وتقتضيني الأمانة أن أقول لأبناء وطني بكل صراحة، إن طريقنا ليس سهلاً ولامعبداً، إنه طريق شاق تعترضه العقبات والصعاب، نحن نشق طريقنا الى الأمام في ظروف لاتخفى على أحد من المواطنين، ظروف بعضها قديم أوجده الحقد الاستعماري على شعبنا، وبعضها جديد أوجده عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، ومانجم عنه من احتلال أجزاء أخرى من الأرض العربية.

ولست أقول هذا تهويلاً بالظروف المحيطة بنا، وإنما تبصيراً بواقع قائم ينبغي أن نعرف كيف نواجهه وبأي أسلحة نقاومه.

ولايخامرني شك في أنكم معي في الرأي بأن سلاح الشعب المتماسك في وحدته الوطنية، وسلاح الوحدة العربية، هما أمضى سلاحين نقاوم بهما ونصمد، ثم ننتصر.

من أجل ذلك كان علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتدعيم الوحدة الوطنية، وأن نسعى بكل قدرتنا لمتابعة السير على طريق الوحدة العربية.

وفي اطار هذين الجهدين الرئيسيين، جهد الوحدة الوطنية داخلياً. وجهد الوحدة العربية قومياً، يستمر نضالنا ويتصاعد في سبيل البناء والتحرير.

وإنه لمما يملأ النفس أملاً وثقة إن انجازاتنا خلال الأشهر الأربعة الماضية كانت بداية موفقة لمسيرة ظافرة. وأقول إنها موفقة لأنها كانت تلبية لرغبات الشعب واستجابة لارادته، ولأن جماهير الشعب استقبلتها بالبشر والأمل، وبالعزيمة الصادقة على أن تجعل منها منطلقاً للعمل الجاد على طريق البناء والتحرير، وأقول إنها مسيرة ظافرة لأن عدتها جماهير الشعب وأهدافها هي أهداف الجماهير.

إن القطر العربي السوري شهد تطورات دستورية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، تشكل كلها مؤشرات للتقدم الذي يحرزه هذا القطر، والخطوات التي يحققها نحو استعادة مكانته الصحيحة في الوطن العربي والعالم.

وأود أن أقول بمنتهى الصراحة أيضاً إن الصعاب قد تعترض طريقنا لتؤخر

بلوغنا هدفاً من الأهداف، ولكننا لن نتخاذل ولن نتردد في مكاشفة الشعب ومصارحته بما لانقدر عليه، مستمدين من ثقة الشعب العزم على قهر الصعاب وتذليل العقبات.

وكما كان الشعب في هذا العهد سيبقى دائماً دليل المسيرة، وستكون أهداف الشعب ورغباته غاية أبذل في سبيلها قدر ماأستطيع مما تقتضيه من طاقة وجهد.

على هذا الأساس سوف نسير دوماً الى الأمام، لانتوقف عند صغائر الأمور التي قد يحاول اثارتها في طريقنا، أولئك الذين لهم مصلحة في عرقلة المسيرة، أو أولئك الذين لايدركون أبعادها.

إن مالمسناه من تجاوب شعبي، ومن أدلة مادية ملموسة على ثقة الشعب بالمسيرة، تجلت خلال المسيرات العفوية التي أعقبت حركة التصحيح مباشرة، وفي البرقيات التي أرسلت، وفي تدفق الوفود الشعبية على العاصمة والمشاعر الصادقة التي عبرت عنها، وفي الجموع الضخمة التي خرجت في مسيرات عفوية أثناء جولاتنا في المحافظات، والتي لم يعرف لها تاريخ هذا البلد مثيلاً، وأخيراً في الاستفتاء الشعبي العام الذي عبر فيه كل فرد بحرية وبشكل مباشر عن رأيه، والذي كانت نتيجته أيضاً إجماعاً لم يشهد له تاريخ هذا البلد مثيلاً، ان هذا كله يفرض علينا أن نسير دون توقف، ويجعل من حقنا أن نتجاوز كل العوائق التي قد تعترض سبيلنا.

أيها السادة:

لقد خرجنا من حالة الضياع، وأنهينا عزلة القيادة عن الشعب، وعزلة القطر العربي السوري عن شقيقاته، ووضعنا حداً للعبث باقتصاد البلاد والاستهتار بقوت المواطنين.

ونحن الآن نتجه الى المستقبل بروح جديدة هي روح الوحدة الوطنية، وبايمان جديد هو ايمان القيادة بجماهير الشعب وايمان الجماهير بالقيادة.

نحن الآن نسير بخطوات ثابتة على طريق الثورة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وفق الخطوط العريضة التي أعلنها بوضوح بيان القيادة القطرية المؤقتة

في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، رافعين شعارات الاستقامة والنزاهة، والاخلاص والوفاء، مترفعين عن الانانيات، منصرفين الى المصلحة العامة وخدمة الشعب، لنصل بذلك الى أهدافنا المباشرة في البناء والتحرير، ومن ثم الى أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وفي ختام كلمتي الى أبناء وطني الأعزاء، أقول إني لكم جميعاً، وأنتم أخوتي وأبنائي، وجميعكم سواسية في نظري، لاأفضل أحداً على غيره إلا بمقدار مايبذل من جهد في سبيل معركة البناء والتحرير، وفي خدمة أهداف الأمة العربية.

شكراً من صميم القلب لكل مواطن أولاني ثقته، ووعداً بأن أبذل كل ماأستطيع من جهد في سبيل الشعب الذي أحبه، وأن يكون خير كل فرد من أبناء هذا الشعب ومحبة كل فرد من أبناء هذا الشعب دليلي في العمل الدؤوب، ومرشدي في الجهد الصادق.

فلنسر جميعاً متحابين متكاتفين، متحدين لندفع بلدنا الى معارج التقدم والعزة، ولننهض بقسطنا الوافر من النضال في سبيل ازالة العدوان وتحرير الأرض العربية، ولنتجه الى أشقائنا أبناء الأمة العربية في جهد جدي لتحقيق الوحدة العربية.

أرجو الله أن يمدني بعونه لحمل الرسالة وأداء الأمانة.

والسلام عليكم

الجمهورية العربية السورية

مجلس الشعب

دستور

★ الجمهورية العربية السورية ★

١٩٧٣

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

دستور
الجمهورية العربية السورية
وتعديلاته

بالقانون ٢ تاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٨٠
والقانون ١٨ تاريخ ٣ / ٧ / ١٩٩١

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٩٨٠ . ٢ . ٢٣ [illegible]

١٩٩٤ . ٧ . ٦ [illegible] ١٨ [illegible]

مرسوم رقم ٢٠٨

رئيس الجمهورية

بناء على قرار مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٧٣ وتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٧٣ باقرار مشروع دستور الجمهورية العربية السورية.

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٨ تاريخ ١/ ٣/ ١٩٧٣ المتضمن أحكام الاستفتاء.

وعلى المرسوم رقم ١٩٩ تاريخ ٣/ ٣/ ١٩٧٣ المتضمن دعوة المواطنين للاستفتاء على دستور الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٧٣.

وعلى نتيجة الاستفتاء على الدستور المعلنة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٦/ ن تاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٧٣.

يرسم مايلي:

مادة ١ - ينشر في الجريدة الرسمية دستور الجمهورية العربية السورية المرفق بهذا المرسوم، والذي أقره الشعب بالاستفتاء الجاري بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٧٣ ويعتبر نافذاً من تاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٧٣.

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ٩/ ٢/ ١٣٩٣ و ١٣/ ٣/ ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المقدمة

الباب الأول : **المبادىء الأساسية**

الفصل الأول – المبادىء السياسية .

الفصل الثاني – المبادىء الاقتصادية .

الفصل الثالث – المبادىء التعليمية والثقافية .

الفصل الرابع – الحريات والحقوق والواجبات العامة .

الباب الثاني: **سلطات الدولة**

الفصل الأول – السلطة التشريعية .

الفصل الثاني – السلطة التنفيذية .

١ – رئيس الجمهورية .

٢ – مجلس الوزراء .

٣ – مجالس الشعب المحلية .

الفصل الثالث – السلطة القضائية .

١ – قضاء الحكم والنيابة العامة .

٢ – المحكمة الدستورية العليا .

الباب الثالث : **تعديل الدستور**

الباب الرابع : **أحكام عامة وانتقالية .**

المقدمة

استطاعت الأمة العربية أن تنهض بدور عظيم في بناء الحضارة الإنسانية، حين كانت أمة موحدة، وعندما ضعفت أواصر تلاحمها القومي تراجع دورها الحضاري، وتمكنت موجات الغزو الاستعماري من تمزيق وحدتها، واحتلال أرضها ونهب خيراتها.

وصمدت أمتنا العربية في وجه هذه التحديات، ورفضت واقع التجزئة والتخلف، إيماناً بقدرتها على تخطي هذا الواقع والعودة إلى ساحة التاريخ، لكي تسهم مع سائر الأمم المتحررة بدورها المتميز في بناء الحضارة والتقدم.

وفي أواخر النصف الأول من هذا القرن، كان كفاح الشعب العربي يتسع ويتعاظم في مختلف الأقطار ليحقق التحرر من الاستعمار المباشر.

ولم تكن الجماهير العربية ترى في الاستقلال غايتها ونهاية تضحياتها، بل رأت فيه وسيلة لدعم نضالها، ومرحلة متقدمة في معركتها المستمرة ضد قوى الاستعمار والصهيونية والاستغلال، بقيادة قواها الوطنية التقدمية من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وفي القطر العربي السوري واصلت جماهير شعبنا نضالها بعد الاستقلال، واستطاعت عبر مسيرة متصاعدة أن تحقق انتصارها الكبير بتفجير ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي جعل السلطة أداة في خدمة النضال لتحقيق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

لقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي أول حركة في الوطن العربي أعطت الوحدة العربية محتواها الثوري الصحيح، وربطت بين النضال القومي والنضال

الاشتراكي، ومثلت إرادة الأمة العربية وتطلعاتها نحو مستقبل بربطها بماضيها المجيد، ويؤهلها للقيام بدورها في انتصار قضية الحرية لكل الشعوب، ومن خلال مسيرة الحزب النضالية جاءت الحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠، تلبية لمطالب شعبنا وتطلعاته فكانت تطوراً نوعياً هاماً وتجسداً أميناً لروح الحزب ومبادئه وأهدافه، وخلقت المناخ الملائم لتحقيق عدد من الانجازات الهامة لمصلحة جماهيرنا الواسعة، كان في طليعتها قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية، استجابة لنداء الوحدة التي تحتل مكان الصدارة في الوجدان العربي، والتي عززها الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية، والنزعات الاقليمية، والحركات الانفصالية، وأكدتها الثورة العربية المعاصرة ضد التسلط والاستغلال.

وفي ظل الحركة التصحيحية تحققت خطوة هامة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية لجماهير شعبنا، فقامت بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي جبهة وطنية تقدمية متطورة الصيغ، بما يلبي حاجات شعبنا ومصالحه ويتجه نحو توحيد أداة الثورة العربية في تنظيم سياسي موحد.

ويأتي انجاز هذا الدستور تتويجاً لنضال شعبنا على طريق مبدأ الديموقراطية الشعبية، ودليلاً واضحاً ينظم مسيرة الشعب نحو المستقبل، وضابطاً لحركة الدولة بمؤسساتها المختلفة، ومصدراً لتشريعها.

إن هذا الدستور يستند إلى المنطلقات الرئيسية التالية:

١ - إن الثورة العربية الشاملة ضرورة قائمة ومستمرة لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية. والثورة في القطر العربي السوري هي جزء من الثورة العربية الشاملة، وسياستها في جميع المجالات تنبثق عن الاستراتيجية العامة للثورة العربية.

٢ - إن جميع الانجازات التي حققها أو يمكن أن يحققها أي قطر عربي في ظل واقع التجزئة تظل مقصرة عن بلوغ كامل أبعادها، ومعرضة للتشوه والإنتكاس

ما لم تعززها وتصونها الوحدة العربية، وكذلك فإن أي خطر يتعرض له أي قطر عربي من جانب الاستعمار والصهيونية، هو في الوقت نفسه، خطر يهدد الأمة العربية بأسرها.

٣ - إن السير باتجاه إقامة النظام الاشتراكي بالإضافة إلى أنه ضرورة منبعثة من حاجات المجتمع العربي، فإنه ضرورة أساسية لزج طاقات الجماهير العربية في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية.

٤ - الحرية حق مقدس، والديموقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً، قادراً على العطاء والبناء، قادراً على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التضحية في سبيل الأمة التي ينتمي إليها، وحرية الوطن لا يصونها إلا المواطنون الأحرار، ولاتكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي.

٥ - إن حركة الثورة العربية جزء أساسي من حركة التحرر العالمي، ونضال شعبنا العربي جزء من نضال الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها وتقدمها.

إن هذا الدستور سيكون دليلاً للعمل أمام جماهير شعبنا لتواصل معركة التحرير والبناء، على هدي مبادئه ونصوصه، وفي سبيل تعزيز مواقع نضالها ودفع خطاها نحو المستقبل المنشود.

دستور
الجمهورية العربية السورية
وتعديلاته

الباب الأول

المبادىء الأساسية

الفصل الأول - المبادىء السياسية

المادة ١ - ١ - الجمهورية العربية السورية دولة ديموقراطية شعبية، واشتراكية ذات سيادة، لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها، وهي عضو في دولة اتحاد الجمهوريات العربية.

٢ - القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي.

٣ - الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية، يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة.

المادة ٢ - ١ - نظام الحكم في القطر العربي السوري نظام جمهوري.

٢ - السيادة للشعب ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.

المادة ٣ - ١ - دين رئيس الجمهورية الإسلام.

٢ - الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع.

المادة ٤ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

المادة ٥ - عاصمة الدولة دمشق.

المادة ٦ - يبين القانون علم الدولة وشعارها ونشيدها والأحكام الخاصة بكل منها*.

المادة ٧ - يكون القسم الدستوري على الشكل التالي:

أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري الديموقراطي الشعبي، وأن أحترم الدستور والقوانين، وأن أرعى مصالح الشعب

---

* حسب تعديلها بالقانون رقم ٢ تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩.

وسلامة الوطن، وأن أعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

المادة ٨ - حزب البعث العربي الاشتراكي، هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية.

المادة ٩ - المنظمات الشعبية، والجمعيات التعاونية تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع، وتحقيق مصالح أفرادها.

المادة ١٠ - مجالس الشعب مؤسسات منتخبة انتخاباً ديموقراطياً، يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع.

المادة ١١ - القوات المسلحة، ومنظمات الدفاع الأخرى مسؤولة عن سلامة أرض الوطن، وحماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية.

المادة ١٢ - الدولة في خدمة الشعب، وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، وتطوير حياتهم كما تعمل على دعم المنظمات الشعبية لتتمكن من تطوير نفسها ذاتياً.

الفصل الثاني - المبادىء الاقتصادية

المادة ١٣ - ١ - الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط، يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال.

٢ - يراعي التخطيط الاقتصادي في القطر، تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.

المادة ١٤ - ينظم القانون الملكية وهي ثلاثة أنواع:

١ - **ملكية الشعب**: وتشمل الثروات الطبيعية، والمرافق العامة، والمنشآت، والمؤسسات المؤممة، أو التي تقيمها الدولة، وتتولى الدولة استثمارها والاشراف

على أدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.

٢ - **ملكية جماعية**: وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية، والمهنية، والوحدات الانتاجية، والجمعيات التعاونية، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ويكفل القانون رعايتها ودعمها.

٣ - **ملكية فردية**: وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد، ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي، وفي إطار خطة التنمية، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب.

المادة ١٥ - ١ - لا تنزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

٢ - المصادرة في الأموال العامة ممنوعة.

٣ - لاتفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

٤ - تجوز المصادرة الخاصة بقانون لقاء تعويض عادل.

المادة ١٦ - يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية، بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، ويضمن زيادة الإنتاج.

المادة ١٧ - حق الارث مضمون وفقاً للقانون.

المادة ١٨ - الإدخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه.

المادة ١٩ - تفرض الضرائب على أسس عادلة وتصاعدية، تحقق مبادىء المساواة والعدالة الإجتماعية.

المادة ٢٠ - يهدف استثمار المنشآت الاقتصادية الخاصة والمشتركة، إلى تلبية الحاجات الاجتماعية، وزيادة الدخل القومي، وتحقيق رفاه الشعب.

الفصل الثالث - المبادىء التعليمية والثقافية

المادة ٢١ - يهدف نظام التعليم والثقافة إلى انشاء جيل عربي قومي، اشتراكي

علمي التفكير، مرتبط بتاريخه وأرضه معتز بتراثه مشبع بروح النضال، من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية، والاسهام في خدمة الإنسانية وتقدمها.

المادة ٢٢ - يضمن نظام التعليم التقدم المستمر للشعب ويساير التطور الدائم لحاجاته الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

المادة ٢٣ - ١ - الثقافة القومية الاشتراكية أساس لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهي تهدف إلى تمتين القيم الأخلاقية، وتحقيق المثل العليا للأمة العربية، وتطوير المجتمع وخدمة قضايا الإنسانية، وتعمل الدولة على تشجيع هذه الثقافة وحمايتها.

٢ - تشجيع المواهب والكفاءات الفنية من أسس تطوير المجتمع وتقدمه، ويقوم الابداع الفني على الاتصال الوثيق بحياة الشعب، وتعمل الدولة على تنمية المواهب والكفاءات الفنية لجميع المواطنين.

٣ - التربية الرياضية دعامة أساسية في بناء المجتمع، وتشجع الدولة هذه التربية لإعداد جيل قوي بجسمه وأخلاقه وتفكيره.

المادة ٢٤ - ١ - العلم والبحث العلمي وكل ما يتم التوصل إليه من منجزات علمية، ركن أساسي في تقدم المجتمع العربي الاشتراكي، وعلى الدولة أن تقدم له الدعم الشامل.

٢ - تحمي الدولة حقوق المؤلفين والمخترعين التي تخدم مصالح الشعب.

الفصل الرابع - الحريات والحقوق والواجبات العامة

المادة ٢٥ - ١ - الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم

الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

٢ - سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

٣ - المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

٤ - تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

المادة ٢٦ - لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وينظم القانون ذلك.

المادة ٢٧ - يمارس المواطنون حقوقهم، ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون.

المادة ٢٨ - ١ - كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم.

٢ - لايجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.

٣ - لايجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً، أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

٤ - حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون.

المادة ٢٩ - لاجريمة ولاعقوبة إلا بنص قانوني.

المادة ٣٠ - لا تسري أحكام القوانين إلا على مايقع من تاريخ العمل بها، ولايكون لها أثر رجعي، ويجوز في غير الأمور الجزائية النص على خلاف ذلك.

المادة ٣١ - المساكن مصونة لايجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

المادة ٣٢ - سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون.

المادة ٣٣ - ١ - لايجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن.

٢ - لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة، إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي، أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة.

المادة ٣٤ - لايسلم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم

عن الحرية.

المادة ٣٥ - ١ - حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان.

٢ - تكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.

المادة ٣٦ - ١ - العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين.

٢ - يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده وعلى الدولة أن تكفل ذلك.

٣ - تحدد الدولة عدد ساعات العمل وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين، وتنظم لهم حق الراحة والإجازة، والتعويضات والمكافآت.

المادة ٣٧ - التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مرحلته الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الالزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج.

المادة ٣٨ - لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية، بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي، ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة، والطباعة، والنشر وفقاً للقانون.

المادة ٤٠ - ١ - جميع المواطنين مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن، واحترام دستوره ونظامه الوحدوي الاشتراكي.

٢ - الجندية إلزامية وتنظم بقانون.

المادة ٤١ - أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

المادة ٤٢ - الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.

المادة ٤٣ - ينظم القانون الجنسية العربية السورية، ويضمن تسهيلات خاصة للمغتربين العرب السوريين وأبنائهم، ولمواطني أقطار الوطن العربي.

المادة ٤٤ - ١ - الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة.

٢ - تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه، وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه، وتحمي الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

المادة ٤٥ - تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها، ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي.

المادة ٤٦ - ١ - تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارىء، والمرض، والعجز، واليتم، والشيخوخة.

٢ - تحمي الدولة صحة المواطنين، وتوفر لهم وسائل الوقاية والتداوي.

المادة ٤٧ - تكفل الدولة الخدمات الثقافية، والاجتماعية، والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية رفعاً لمستواها.

المادة ٤٨ - للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية، أو إجتماعية أو مهنية، أو جمعيات تعاونية للإنتاج، أو الخدمات وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها.

المادة ٤٩ - تشارك التنظيمات الجماهيرية مشاركة فعالة في مختلف القطاعات، والمجالس المحددة بالقوانين في تحقيق الأمور التالية:

١ - بناء المجتمع العربي الاشتراكي.

٢ - تخطيط وقيادة الاقتصاد الاشتراكي.

٣ - تطوير شروط العمل، والوقاية، والصحة، والثقافة وجميع الشؤون الأخرى المرتبطة بحياة أفرادها.

٤ - تحقيق التقدم العلمي والتقني، وتطوير أساليب الانتاج.

٥ - الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم.

الباب الثاني

سلطـات الدولـة

الفصل الأول - السلطة التشريعية

المادة ٥٠ - ١ - يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية على الوجه المبين في الدستور.

٢ - ينتخب أعضاء مجلس الشعب انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً، وفقاً لأحكام قانون الانتخاب.

المادة ٥١ - مدة مجلس الشعب أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ولا يجوز تمديدها إلا في حالة الحرب بقانون.

المادة ٥٢ - عضو مجلس الشعب يمثل الشعب بأكمله، ولايجوز تحديد وكالته بقيد أو شرط وعليه أن يمارسها بهدي من شرفه وضميره.

المادة ٥٣ - يحدد القانون الدوائر الانتخابية وعدد أعضاء مجلس الشعب، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويبين القانون تعريف العامل والفلاح.

المادة ٥٤ - الناخبون هم المواطنون الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم، والمسجلون في سجل الأحوال المدنية، وتوافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب.

المادة ٥٥ - يبين القانون أحكام الانتخاب والاستفتاء، ويحدد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب.

المادة ٥٦ - يجوز للعاملين في الدولة بما فيهم العاملون في القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب، وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون

يتفرغ العضو المنتخب منهم لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله، وتعتبر مدة التفرغ من الخدمات الفعلية.

المادة ٥٧ - يجب أن يتضمن قانون الانتخاب نصوصاً تكفل:

١ - حرية الناخبين بانتقاء ممثليهم وسلامة الانتخاب.

٢ - حق المرشحين في مراقبة العمليات الانتخابية.

٣ - عقاب العابثين بإرادة الناخبين.

المادة ٥٨ - ١ - تجري الانتخابات خلال الأيام التسعين التي تلي تاريخ انتهاء مدة مجلس الشعب.

٢ - يعود المجلس إلى الإنعقاد حكماً إذا لم ينتخب غيره، ويجتمع بعد انقضاء التسعين يوماً، ويبقى قائماً حتى يتم انتخاب مجلس جديد.

المادة ٥٩ - إذا شغر مقعد لسبب ما انتخب له عضو خلال تسعين يوماً من شغوره، على أن لاتقل المدة الباقية للمجلس عن ستة أشهر، وتنتهي عضوية العضو الجديد بانتهاء مدة المجلس ويحدد قانون الانتخاب حالات شغور العضوية.

المادة ٦٠ - ١ - يدعى مجلس الشعب إلى الاجتماع بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب، ويجتمع في اليوم السادس عشر إذا لم يصدر مرسوم دعوته.

٢ - ينتخب المجلس في اجتماعه الأول رئيسه وأعضاء مكتبه.

المادة ٦١ - يدعى المجلس لثلاث دورات عادية في السنة كما يجوز دعوته لدورات استثنائية، ، ويحدد النظام الداخلي للمجلس مواعيد الدورات ومددها ويدعى إلى الدورات الاستثنائية بقرار من رئيس المجلس، أو بناء على طلب خطي من رئيس الجمهورية أو من ثلث أعضاء المجلس.

المادة ٦٢ - يفصل المجلس في حالة الطعن بصحة عضوية أعضائه، في ضوء التحقيقات التي تجريها المحكمة الدستورية العليا وذلك خلال شهر واحد من تاريخ

تبلغه تقرير المحكمة، ولاتبطل عضوية العضو إلا إذا قرر المجلس ذلك بأكثرية أعضائه.

المادة ٦٣ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشعب عملهم، يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس القسم الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.

المادة ٦٤ - تحدد مخصصات أعضاء مجلس الشعب وتعويضاتهم بقانون.

المادة ٦٥ - يضع مجلس الشعب نظامه الداخلي، لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة مهامه.

المادة ٦٦ - لا يسأل أعضاء مجلس الشعب جزائياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها، أو الآراء التي يبدونها أو التصويت في الجلسات العلنية أو السرية وفي أعمال اللجان.

المادة ٦٧ - يتمتع أعضاء مجلس الشعب بالحصانة طيلة مدة ولاية المجلس، ولايجوز في غير حالة الجرم المشهود اتخاذ أية اجراءات جزائية ضد أي عضو منهم إلا بإذن من رئيس المجلس، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء.

المادة ٦٨ - ١ - لايجوز للعضو أن يستغل عضويته في عمل من الأعمال.

٢ - يحدد القانون الأعمال التي لايجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس.

المادة ٦٩ - ١ - يمثل رئيس مجلس الشعب المجلس، ويوقع عنه ويتكلم باسمه.

٢ - للمجلس حرس خاص يأتمر بأمر رئيس المجلس، ولا يجوز لأية قوة مسلحة أخرى دخول المجلس إلا بإذن من رئيسه.

المادة ٧٠ - لأعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة، أو أحد الوزراء وفقاً لأحكام النظام الداخلي للمجلس.

المادة ٧١ - يتولى مجلس الشعب الاختصاصات التالية:

١ - ترشيح رئيس الجمهورية.

٢ - اقرار القوانين .
٣ - مناقشة سياسة الوزارة .
٤ - إقرار الموازنة العامة وخطط التنمية .
٥ - إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة ، وهي معاهدات الصلح ، والتحالف ، وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات ، أو المؤسسات الأجنبية ، وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها ، أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة ، أو التي يتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد .
٦ - إقرار العفو العام .
٧ - قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها .
٨ - حجب الثقة عن الوزارة ، أو عن أحد الوزراء .

المادة ٧٢ - لا يجوز حجب الثقة إلا بعد استجواب موجه إلى الوزارة ، أو إلى أحد الوزراء ، ويكون طلب حجب الثقة بناء على اقتراح يقدم من خُمس أعضاء مجلس الشعب على الأقل ، ويتم حجب الثقة عن الوزارة أو أحد الوزراء بأغلبية أعضاء المجلس ، وفي حال حجب الثقة عن الوزارة يجب أن يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالة الوزارة إلى رئيس الجمهورية ، كما يجب على الوزير الذي حجبت الثقة عنه تقديم استقالته .

المادة ٧٣ - للمجلس أن يؤلف لجاناً مؤقتة من بين أعضائه لجمع المعلومات ، وتقصي الحقائق في المواضيع التي تتعلق بممارسة اختصاصاته .

المادة ٧٤ - يجب عرض مشروع الموازنة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر الموازنة نافذة إلا إذا أقرها المجلس .

المادة ٧٥ - يتم التصويت على الموازنة باباً باباً ويحدد القانون طريقة اعدادها .

المادة ٧٦ – لكل سنة مالية موازنة واحدة ويحدد مبدأ السنة المالية بقانون .

المادة ٧٧ – إذا لم ينته المجلس من إقرار الموازنة حتى بدء السنة المالية الجديدة ، يعمل بموازنة السنة السابقة حتى اعتماد موازنة السنة الجديدة ، وتحصل الواردات وفقاً للقوانين النافذة .

المادة ٧٨ – لايجوز إجراء المناقلة بين أبواب الموازنة إلا وفق أحكام القانون .

المادة ٧٩ – ليس للمجلس أثناء دراسة الموازنة أن يزيد في تقدير مجموع الواردات أو النفقات .

المادة ٨٠ – يجوز لمجلس الشعب بعد إقرار الموازنة أن يقر قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة وموارد لها .

المادة ٨١ – لا يجوز إحداث ضريبة أو تعديلها أو الغاؤها إلا بقانون .

المادة ٨٢ – تعرض الحسابات النهائية للسنة المالية على مجلس الشعب في مدة لا تتجاوز عامين منذ انتهاء هذه السنة ، ويتم قطع الحساب بقانون ، ويطبق على قطع الحساب ما يطبق على الموازنة في الاقرار .

الفصل الثاني - السلطة التنفيذية

(١) رئيس الجمهورية

مادة ٨٣ - يشترط في من يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، متماً الأربعين عاماً من عمره.

المادة ٨٤ - ١ - يصدر الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية عن مجلس الشعب، بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه.

٢ - يجري الاستفتاء بدعوة من رئيس مجلس الشعب.

٣ - يتم انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد عن ستة أشهر*.

٤ - يصبح المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأكثرية المطلقة لمجموع أصوات المقترعين، فإن لم يحصل على هذه الأكثرية رشح المجلس غيره، وتتبع بشأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات نفسها على أن يتم ذلك خلال شهر واحد من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء الأول.

المادة ٨٥ - ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام ميلادية، تبدأ من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم.

المادة ٨٦ - إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية مهامه أناب عنه نائب رئيس الجمهورية.

المادة ٨٧ - إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب.

---

*حسب تعديلها بالقانون رقم ١٨ تاريخ ١٩٩١/٧/٣.

المادة ٨٨ - يمارس النائب الأول لرئيس الجمهورية، أو النائب الذي يسميه صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها، وإذا كانت الموانع دائمة وفي حالتي الوفاة والاستقالة يجري الاستفتاء على رئيس الجمهورية الجديد وفقاً للأحكام الواردة في المادة (٨٤) من هذا الدستور، وذلك خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً، أما إذا كان المجلس منحلاً أو بقي لانتهاء ولايته أقل من تسعين يوماً، فيمارس نائب الرئيس الأول صلاحيات رئيس الجمهورية حتى اجتماع المجلس الجديد.

المادة ٨٩ - إذا شغر منصب رئيس الجمهورية ولم يكن له نائب، يمارس رئيس مجلس الوزراء جميع صلاحياته وسلطاته، ريثما يتم الاستفتاء خلال تسعين يوماً على رئيس الجمهورية.

المادة ٩٠ - قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يقسم أمام مجلس الشعب القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.

المادة ٩١ - لايكون رئيس الجمهورية مسؤولاً عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهامه إلا في حالة الخيانة العظمى، ويكون طلب اتهامه بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، وقرار من مجلس الشعب بتصويت علني وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس بجلسة خاصة سرية، ولا تجري محاكمته إلا أمام المحكمة الدستورية العليا.

المادة ٩٢ - يحدث بقانون ما يقتضيه منصب رئيس الجمهورية من المراسم والميزات كما تحدد مخصصاته بقانون.

المادة ٩٣ - ١ - يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور، وهو يضمن السير المنتظم للسلطات العامة وبقاء الدولة.

٢ - يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة ٩٤ - يضع رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها.

المادة ٩٥ - يتولى رئيس الجمهورية تسمية نائب له أو أكثر، وتفويضهم ببعض صلاحياته، وتسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه، وتسمية الوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم واعفاءهم من مناصبهم.

المادة ٩٦ - يؤدي نواب رئيس الجمهورية أمام رئيس الجمهورية وقبل مباشرتهم عملهم القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.

المادة ٩٧ - لرئيس الجمهورية أن يدعو مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته، كما يحق له طلب تقارير من الوزراء.

المادة ٩٨ - يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي يقرها مجلس الشعب ويحق له الاعتراض على هذه القوانين بقرار معلل خلال شهر من تاريخ ورودها إلى رئاسة الجمهورية، فإذا أقرها المجلس ثانية بأكثرية ثلثي أعضائه أصدرها رئيس الجمهورية.

المادة ٩٩ - يصدر رئيس الجمهورية المراسيم والقرارات والأوامر وفقاً للتشريعات النافذة.

المادة ١٠٠ - يعلن رئيس الجمهورية الحرب، والتعبئة العامة، وعقد الصلح بعد موافقة مجلس الشعب.

المادة ١٠١ - يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارىء ويلغيها على الوجه المبين في القانون.

المادة ١٠٢ - يعتمد رئيس الجمهورية رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الأجنبية، ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه.

المادة ١٠٣ - رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة، وله حق التفويض ببعض هذه السلطات.

المادة ١٠٤ - يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويلغيها وفقاً لأحكام الدستور.

المادة ١٠٥ - لرئيس الجمهورية الحق باصدار العفو الخاص ورد الاعتبار.

المادة ١٠٦ - لرئيس الجمهورية الحق بمنح الأوسمة.

المادة ١٠٧ - ١ - لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه، وتجري الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل.

٢ - لايجوز حل مجلس الشعب أكثر من مرة لسبب واحد.

المادة ١٠٨ - ١ - لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الشعب لانعقاد استثنائي.

٢ - وله الحق في أن يخاطب المجلس برسائل، وله الحق في أن يدلي ببيانات أمامه.

المادة ١٠٩ - يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين، والعسكريين وينهي خدماتهم وفقاً للقانون.

المادة ١١٠ - لرئيس الجمهورية أن يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب للنظر في اقرارها.

المادة ١١١ - ١ - يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج انعقاد دورات مجلس الشعب، على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دور انعقاد له.

٢ - يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس، إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى المتعلقة بمصالح البلاد القومية، أو بمقتضيات الأمن القومي على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له.

٣ - لمجلس الشعب الحق في إلغاء التشريعات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين أو تعديلها بقانون، وذلك بأكثرية ثلثي أعضائه المطلقة دون أن يكون لهذا التعديل أو الالغاء أثر رجعي، وإذا لم يلغها المجلس أو يعدلها اعتبرت مقرة حكماً، ولا حاجة لاجراء التصويت عليها.

٤ - يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع في المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين، ولا تعرض هذه التشريعات على مجلس الشعب ويكون حكمها في التعديل أو الالغاء حكم القوانين النافذة.

المادة ١١٢ - لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في القضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة ونافذة من تاريخ إعلانها وينشرها رئيس الجمهورية.

المادة ١١٣ - لرئيس الجمهورية إذا قام خطر جسيم وحال يهدد الوحدة الوطنية، أو سلامة واستقلال أرض الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن مباشرة مهامها الدستورية أن يتخذ الاجراءات السريعة التي تقتضيها هذه الظروف لمواجهة الخطر.

المادة ١١٤ - لرئيس الجمهورية أن يشكل الهيئات والمجالس واللجان المتخصصة وتحدد اختصاصاتها وصلاحياتها بقرارات تشكيلها.

(٢) مجلس الوزراء

المادة ١١٥ - ١ - مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها.

٢ - يشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الوزراء.

٣ - تحدد مخصصات وتعويضات رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بقانون.

المادة ١١٦ - يقسم رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أمام رئيس

الجمهورية عند كل تشكيل وزارة جديدة القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور قبل مباشرتهم أعمالهم أما في حالة تعديل الوزارة فيقسم الجدد منهم فقط.

المادة ١١٧ - رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية.

المادة ١١٨ - ١ - تتقدم الوزارة عند تشكيلها ببيان عن سياستها العامة وبرامج عملها إلى مجلس الشعب.

٢ - تتقدم الوزارة في كل سنة ببيان إلى مجلس الشعب عن تنفيذ خطط التنمية وتطوير الانتاج.

المادة ١١٩ - الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته، ويتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة فيما يختص بوزارته.

المادة ١٢٠ - يمنع الوزراء أثناء توليهم مهامهم من أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة شركة خاصة، أو وكلاء عنها أو أن يشتركوا في أي عمل تجاري، أو صناعي أو مزاولة أية مهنة حرة.

وليس للوزراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أثناء توليهم مهامهم أن يدخلوا في التعهدات، أو المناقصات، أو المزاودات التي تنفذها وزارات أو إدارات، أو مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام.

المادة ١٢١ - يحدد القانون مسؤولية الوزراء المدنية والجزائية.

المادة ١٢٢ - عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن القيام بمهامه لأي سبب كان يستمر مجلس الوزراء بتسيير أعمال الحكومة ريثما يسمى رئيس الجمهورية الجديد الوزارة الجديدة.

المادة ١٢٣ - لرئيس الجمهورية حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يرتكبه من جرائم أثناء توليه مهامه أو بسببها وفقاً لأحكام الدستور والقانون.

المادة ١٢٤ - يوقف الوزير المتهم عن العمل فور صدور قرار الاتهام إلى أن

تبت المحكمة في التهمة المنسوبة إليه، ولا تمنع استقالته أو إقالته من محاكمته، وتكون المحاكمة وإجراءاتها على الوجه المبين في القانون.

المادة ١٢٥ - يجوز الجمع بين الوزارة، وعضوية مجلس الشعب.

المادة ١٢٦ - تسري الأحكام الخاصة بالوزراء على نواب الوزراء.

المادة ١٢٧ - يمارس مجلس الوزراء الاختصاصات التالية:

١ - الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها.

٢ - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات، وجميع الإدارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة.

٣ - وضع مشروع الموازنة العامة للدولة.

٤ - اعداد مشروعات القوانين.

٥ - اعداد خطط التنمية وتطوير الإنتاج واستثمار الثروات القومية وكل ما من شأنه دعم وتطوير الاقتصاد وزيادة الدخل القومي.

٦ - عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور.

٧ - عقد الاتفاقيات والمعاهدات وفقاً لأحكام الدستور.

٨ - ملاحقة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة، وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

٩ - اصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذها.

المادة ١٢٨ - إضافة إلى صلاحيات مجلس الوزراء يمارس رئيس مجلس الوزراء والوزراء الاختصاصات المنصوص عليها في التشريعات النافذة بما لا يتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لسلطات الدولة الأخرى في هذا الدستور.

(٣) - مجالس الشعب المحلية

المادة ١٢٩ - ١ - مجالس الشعب المحلية هيئات تمارس سلطاتها في الوحدات الإدارية وفقاً للقانون .

٢ - تحدد الوحدات الإدارية وفقاً لأحكام القانون .

المادة ١٣٠ - يحدد القانون اختصاصات مجالس الشعب المحلية ، وطريقة انتخابها وتكوينها ، وحقوق أعضائها وواجباتهم ، وجميع الأحكام الأخرى المتصلة بها .

الفصل الثالث - السلطة القضائية

(١) - قضاء الحكم والنيابة العامة

المادة ١٣١ - السلطة القضائية مستقلة ، ويضمن رئيس الجمهورية هذا الإستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى .

المادة ١٣٢ - يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه .

المادة ١٣٣ - ١ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٢ - شرف القضاة وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم .

المادة ١٣٤ - تصدر الأحكام باسم الشعب العربي في سورية .

المادة ١٣٥ - ينظم القانون الجهاز القضائي بجميع فئاته وأنواعه ودرجاته ، ويبين قواعد الاختصاص لدى مختلف المحاكم .

المادة ١٣٦ - يبين القانون شروط تعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم .

المادة ١٣٧ - النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يرأسها وزير العدل وينظم

القانون وظيفتها واختصاصاتها.

المادة ١٣٨ - يمارس مجلس الدولة القضاء الإداري، ويعين القانون شروط تعيين قضاته وترفيعهم وتأديبهم وعزلهم.

(٢) المحكمة الدستورية العليا

المادة ١٣٩ - تؤلف المحكمة الدستورية العليا من خمسة أعضاء يكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم.

المادة ١٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية العليا، وتولي الوزارة أو عضوية مجلس الشعب ويحدد القانون الأعمال الأخرى التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة.

المادة ١٤١ - تكون مدة العضوية في المحكمة الدستورية العليا أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة ١٤٢ - أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للاقالة من عضويتها إلا وفقاً لأحكام القانون.

المادة ١٤٣ - يقسم رئيس المحكمة الدستورية العليا وأعضاؤها أمام رئيس الجمهورية وبحضور رئيس مجلس الشعب قبل توليهم عملهم القسم التالي:

(اقسم بالله العظيم ان احترم دستور البلاد وقوانينها وأقوم بواجبي بتجرد وأمانة).

المادة ١٤٤ - تحقق المحكمة الدستورية العليا في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب، وتحيل إليه تقريراً بنتيجة تحقيقها.

المادة ١٤٥ - تنظر المحكمة الدستورية العليا وتبت في دستورية القوانين وفقاً لما يلي:

١ - إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره يوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة

فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها، وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية أن تبت فيه خلال سبعة أيام.

٢ - إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من انعقاد دورة مجلس الشعب، وجب على المحكمة الدستورية العليا أن تبت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها.

٣ - إذا قررت المحكمة الدستورية العليا مخالفة القانون أو المرسوم التشريعي للدستور، يعتبر لاغياً ما كان مخالفاً منهما لنصوص الدستور بمفعول رجعي ولا يرتب أي أثر.

المادة ١٤٦ - لا يحق للمحكمة الدستورية العليا أن تنظر في القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتنال موافقة الشعب.

المادة ١٤٧ - تتولى المحكمة الدستورية العليا بناء على طلب من رئيس الجمهورية إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم.

المادة ١٤٨ - ينظم القانون أصول النظر والبت فيما تختص به المحكمة الدستورية العليا، ويحدد ملاكها والشروط الواجب توافرها في أعضائها ويعين رواتبهم وحصاناتهم ومزاياهم ومسؤولياتهم.

الباب الثالث - تعديل الدستور

المادة ١٤٩ - ١ - لرئيس الجمهورية كما لثلث أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح تعديل الدستور.

٢ - يتضمن اقتراح التعديل النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجبة لذلك.

٣ - يشكل مجلس الشعب فور ورود اقتراح التعديل إليه لجنة خاصة لبحثه.

٤ - يناقش المجلس اقتراح التعديل فإذا أقره بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه اعتبر التعديل نهائياً شريطة اقترانه بموافقة رئيس الجمهورية وأدخل في صلب الدستور.

الباب الرابع
أحكام عامة وانتقالية

المادة ١٥٠ - تعتبر مقدمة هذا الدستور جزءاً لايتجزأ منه.

المادة ١٥١ - لايجوز تعديل هذا الدستور قبل مرور ثمانية عشر شهراً على تاريخ نفاذه.

المادة ١٥٢ - ريثما يتم تأليف المحكمة الدستورية العليا تختص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالتحقيق في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب بعد إحالتها إليها من رئيسه، وتقدم إليه تقريراً بنتيجة التحقيق.

المادة ١٥٣ - تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل اعلان هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يوافق أحكامه.

المادة ١٥٤ - تنتهي مدة ولاية رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء سبع سنوات ميلادية من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية العربية السورية.

المادة ١٥٥ - تجري الانتخابات لأول مجلس شعب في ظل هذا الدستور خلال تسعين يوماً من اعلان اقراره بالاستفتاء الشعبي.

المادة ١٥٦ - ينشر رئيس الجمهورية هذا الدستور في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ اقراره بالستفتاء الشعبي.

دمشق في ٩/ ٢/ ١٣٩٣ و ١٣/ ٣/ ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

تعديلات الدستور

1- القانون رقم ٢ تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

2- القانون رقم ١٨ تاريخ ١٩٩١/٧/٣

قانون رقم ٢

تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

تعديل المادة السادسة من الدستور

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٤٠٠ هـ الموافق لـ١٦/ ٣/ ١٩٨٠ م.

يصدر ما يلي:

مادة ١ – تعدل المادة السادسة من الدستور على الشكل التالي:

المادة السادسة: يبين القانون علم الدولة وشعارها ونشيدها والأحكام الخاصة بكل منها.

مادة ٢ – ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في ١٣/ ٥/ ١٤٠٠ هـ و ٢٩/ ٣/ ١٩٨٠ م.

رئيس الجمهورية
حافظ الأسد

قانون رقم ١٨

تاريخ ١٩٩١/٧/٣

تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ من دستور

الجمهورية العربية السورية

المتعلقة بانتخاب الرئيس الجديد

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٤١١ هـ الموافق لـ ١/ ٧/ ١٩٩١م.

يصدر ما يلي :

المادة ١- تعدل الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ من دستور الجمهورية العربية السورية وتصبح كما يلي :

٣- يتم انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد عن ستة أشهر .

المادة ٢- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢١/ ١٢/ ١٤١١ هـ و ٣/ ٧/ ١٩٩١ م .

رئيس الجمهورية
حافظ الأسد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المرسوم التشريعي رقم ٢٦
تاريخ ١٤ / ٤/١٩٧٣
قانون الانتخاب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

الفصل الأول - تعريف

المادة ١ - يقصد بالتعابير التالية في معرض تطبيق هذا المرسوم التشريعي المعاني المبينة ازاء كل منها :

الوزير : وزير الداخلية .

العامل : من يعمل في الدولة ، أو القطاع العام ، أو المشترك ، أو الخاص لقاء أجر ، باستثناء العاملين المشمولين باحكام قانون الموظفين وتعديلاته .

الفلاح : كل من يعمل في الارض بنفسه ، أو يعمل بالاشتراك مع غيره ، وتكون الزراعة مصدر رزقه الاساسي ، ولم يكن مشمولاً بقانون الاصلاح الزراعي وتعديلاته .

الفصل الثاني - حق الانتخاب

المادة ٢ - ينتخب مجلس الشعب بالاقتراع السري المباشر من قبل جميع الناخبين المتمتعين بحق الانتخاب ، بموجب هذا المرسوم التشريعي ولكل ناخب صوت واحد .

المادة ٣ - يتمتع بحق الانتخاب كل مواطن عربي سوري من الذكور والاناث ، اتم الثامنة عشرة من عمره في أول السنة التي يجري فيها الانتخاب ، مالم يكن محروماً من هذا الحق بموجب هذا المرسوم التشريعي والتشريعات النافذة .

المادة ٤ - يحرم من حق الانتخاب :

أ - المحجور عليهم مدة الحجر .

ب - المصابون بأمراض عقلية مدة مرضهم .

جـ - المحكومون بمقتضى المواد ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ من قانون العقوبات أو بجرم شائن .

المادة ٥ - يوقف حق الإنتخاب عن عسكريي الجيش ورجال الشرطة طيلة وجودهم في الخدمة عدا من قبل ترشيحه وفقاً لاحكام هذا المرسوم التشريعي .

الفصل الثالث - جداول الانتخابات والموطن الانتخابي

المادة ٦ - يسجل المواطنون المتمتعون بحق الانتخاب في الجداول الانتخابية وفقاً لقيود السجل المدني، ولا يجوز أن يسجل الناخب في أكثر من جدول انتخابي واحد .

المادة ٧ - تؤلف في كل أمانة سجل مدني لجنة من رئيس وعضوين يعينهما المحافظ، أو مدير المنطقة حسب الحال، تتولى تنظيم الجدول الانتخابي للناخبين المسجلين في قيودها، خلال شهر كانون الثاني من كل سنة .

المادة ٨ - يعلن الرئيس الاداري المباشر الجداول الانتخابية في الساحات والاماكن العامة، وتنشر قبل الخامس عشر من شهر شباط من كل عام، وتسلم نسخة منها الى مختار المحلة او القرية لاطلاع الناخبين عليها .

المادة ٩ - أ - لكل ناخب لم يرد اسمه في جدول الانتخاب، أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيده ، أن يطلب من اللجنة ادراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة به، وله أن يعترض امامها على قيد من ليس له حق الانتخاب، وعلى إغفال قيد من له هذا الحق .

ب - تصدر اللجنة قرارها بهذا الشأن خلال ٣ أيام من تقديم الاعتراض إليها، ويكون قرارها قابلاً للطعن امام محكمة صلح المنطقة، التي يوجد فيها القيد، خلال ٣ ايام من تاريخ التبليغ .

جـ - تصدر المحكمة حكمها بصورة مبرمة خلال سبعة ايام من تاريخ

تسجيل الطعن لديها، ويتم ذلك في غرفة المذاكرة مالم يكن الطعن متعلقاً بقيد من ليس له حق الانتخاب.

المادة ١٠ - أ - تقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا المرسوم التشريعي، بمراجعة الجداول الانتخابية فور نشر مرسوم تحديد موعد الانتخاب، وتودعها خلال سبعة ايام الرئيس الاداري الباشر الذي يعلنها فور استلامها، وتسلم نسخة منها الى مختار القرية او المحلة لاطلاع الناخبين عليها.

ب - يقبل الاعتراض على هذه الجداول امام قاضي الصلح من تاريخ تسجيل إعلانها حتى موعد الانتخاب.

جـ - يبت قاضي الصلح في الإعتراضات بحكم مبرم خلال ٣ ايام على الاكثر، وقبل انتهاء عمليات الإنتخاب، وفقاً للاصول المبينة في المادة ٩ من هذا المرسوم التشريعي.

المادة ١١ - للناخب ان يمارس حقّه الانتخابي في الاماكن التالية:

أ - في محل قيده بالسجل المدني.

ب - في محل عمله إن كان من العاملين في الدولة وفي جهات القطاعين العام والمشترك، وذلك بالاستناد الى وثيقة من الجهة التي يعمل فيها.

جـ - في محل إقامته الفعلي.

ويحدد محل الإقامة الفعلي، ونقل الموطن الانتخابي وفق التعليمات التي يصدرها الوزير.

الفصل الرابع - الدائرة الانتخابية وعدد المقاعد

المادة ١٢ - يجري انتخاب اعضاء مجلس الشعب على اساس الدائرة الانتخابية، وتنتخب كل دائرة عددا من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصص لها.

المادة ١٣ - تعتبر كل محافظة دائرة انتخابية، باستثناء محافظة حلب التي تقسم الى دائرتين :

أ - مدينة حلب .

ب - مناطق محافظة حلب .

المادة ١٤ - أ - يتكون مجلس الشعب من ممثلين عن القطاعين التاليين :

١ - العمال والفلاحين .

٢ - باقي فئات الشعب .

ب - تكون نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب ٥٠ ٪ على الاقل من مجموع مقاعده، ولاتشترط هذه النسبة عند توزيع المقاعد بين القطاعين في الدائرة الانتخابية الواحدة .

المادة ١٥ - يكون لكل اربعين الفا من المواطنين المسجلين في سجلات الأحوال المدنية أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد، في كل دائرة انتخابية عضو واحد في مجلس الشعب .

المادة ١٦ - يحدد موعد الانتخاب بمرسوم يتضمن عدد الاعضاء المخصص لكل من القطاعين المشار اليهما في المادة ١٤ السابقة بالنسبة لكل دائرة انتخابية، وينشر هذا المرسوم قبل ٣٠ يوما على الاقل من موعد الانتخاب .

المادة ١٧ - يتمتع بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب كل مواطن عربي سوري، من الذكور والاناث، بما فيهم العسكريون والفئات الاخرى المشمولة باحكام المادة ٥ من هذا المرسوم التشريعي اذا توافرت فيه الشروط التالية :

أ - أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية منذ ٥ سنوات على الأقل، بتاريخ تقديم طلب الترشيح .

ب - مقيداً في الجدول الانتخابي للدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه عنها، ويعفى من هذا القيد العسكريون، والفئات الاخرى المشمولة باحكام المادة ٥ المشار اليها .

جـ - متمـا الخامسة والعشرين من عمره في اول السنة التي يجري فيها الانتخاب .

د - مجيداً القراءة والكتابة ، وتحدد أسس تقدير الإجادة بالتعليمات التي تصدر عن الوزير .

المادة - ١٨ - أ - للوزراء أن يرشحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب ، مع استمرارهم بمناصبهم .

ب - للمحافظين وضباط الشرطة أن يرشحوا انفسهم في غير الدائرة التي يعملون فيها ، على ان يمنحوا حكماً أجازة خاصة بلا راتب من تاريخ بدء الترشيح حتى انتهاء العمليات الانتخابية .

أما إذا رشحوا انفسهم عن الدائرة الانتخابية التي يعملون فيها ، فيعتبرون مستقيلين حكماً ويعودون الى وظائفهم في حال عدم نجاحهم .

جـ - لجميع العاملين الآخرين في الدولة ومؤسساتها وسائر جهات القطاع العام والمشترك ، ان يرشحوا انفسهم ، على ان يمنحوا حكماً الإجازة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

المادة ١٩ - على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب ان يقدم بنفسه طلباً خطياً إلى المحافظ خلال سبعة ايام من اليوم الذي يلي تاريخ نشر مرسوم تحديد موعد الانتخاب ، وذلك لقاء وصل مؤقت يذكر فيه تاريخ تقديمه .

المادة ٢٠ - أ - على المحافظ ان يحيل طلبات الترشيح المقدمة إليه إلى لجنة الترشيح خلال اربع وعشرين ساعة من تاريخ تسجيلها في ديوان المحافظة .

ب - تؤلف لجنة الترشيح في كل دائرة انتخابية ، بقرار من الوزير برئاسة المحافظ وعضوية قاض يسميه وزير العدل ، وممثل عن قطاع العمال والفلاحين .

جـ - تتولى تجنة الترشيح ما يلي :

١- دراسة قانونية طلبات الترشيح.

٢- تحديد القطاع الذي ينتمي إليه المرشح.

٣- البت في طلبات الترشيح في ضوء الفقرتين ١ و٢ السابقتين، وإعطاء المرشح وصلاً نهائياً موقعاً من المحافظ بقبول ترشيحه، وذلك خلال خمسة ايام على الاكثر من تاريخ تسجيل طلب ترشيحه.

المادة ٢١-لطالب الترشيح الإعتراض على قرار لجنة الترشيح أمام محكمةالاستئناف.

الفصل الخامس - شروط واجراءات الترشيح

المادة ١٧ - يتمتع بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب كل مواطن عربي سوري من الذكور والاناث، بما فيهم العسكريون والفئات الأخرى المشمولة بأحكام المادة ٥ من هذا المرسوم التشريعي إذا توافرت فيه الشروط التالية.

أ - ان يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية منذ ٥ سنوات على الأقل، بتاريخ تقديم طلب الترشيح.

ب - مقيداً في الجدول الانتخابي للدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه عنها، ويعفى من هذا القيد العسكريون والفئات الأخرى المشمولة بأحكام المادة ٥ المشار إليها.

جـ - متماً الخامسة والعشرين من عمره في أول السنة التي يجري فيها الانتخاب.

د - مجيداً القراءة والكتابة، وتحدد أسس تقدير الإجادة بالتعليمات التي تصدر عن الوزير.

المادة ١٨ - أ- للوزراء ان يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب، مع استمرار بمناصبهم.

ب - للمحافظين وضباط الشرطة ان يرشحوا أنفسهم في غير الدائرة التي يعملون فيها، على ان يمنحوا حكماً إجازة خاصة بلا راتب

من تاريخ بدء الترشيح حتى انتهاء العمليات الإنتخابية .
أما إذا رشحوا أنفسهم عن الدائرة الانتخابية التي يعملون فيها فيعتبرون مستقيلين حكما ويعودون إلى وظائفهم في حال عدم نجاحهم .

جـ - لجميع العاملين الآخرين في الدولة ومؤسساتها وسائر جهات القطاع العام والمشترك ، ان يرشحوا أنفسهم على ان يمنحوا حكماً الإجازة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

المادة ١٩ - على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب ان يقدم بنفسه طلباً خطياً إلى المحافظ خلال سبعة أيام من اليوم الذي يلي تاريخ نشر مرسوم تحديد موعد الانتخاب ، وذلك لقاء وصل مؤقت يذكر فيه تاريخ تقديمه .

المادة ٢٠ - أ- على المحافظ ان يحيل طلبات الترشيح المقدمة إليه إلى لجنة الترشيح خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسجيلها في ديوان المحافظة .

ب - نؤلف لجنة الترشيح في كل دائرة انتخابية ، بقرار من الوزير برئاسة المحافظ وعضوية قاض يسمية وزير العدل ، وممثل عن قطاع العمال والفلاحين .

جـ - تتولى لجنة الترشيح ما يلي :

١ - دراسة قانونية طلبات الترشيح .

٢ - تحديد القطاع الذي ينتمي إليه المرشح .

٣ - البت في طلبات الترشيح في ضوء الفقرتين ١ و٢ السابقتين ، واعطاء المرشح وصلاً نهائياً موقعاً من المحافظ بقبول ترشحيه ، وذلك خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ تسجيل طلب ترشيحه .

المادة ٢١ - لطالب الترشيح الاعتراض على قرار لجنة الترشيح أمام محكمة الاستئناف في المحافظة خلال يومين من تاريخ إبلاغه القرار ، أو من تاريخ انتهاء

المدة المحددة للبت في طلبات الترشيح ، وعلى المحكمة الفصل باعتراضه في غرفة المذاكرة خلال ٣ أيام من تقديم الاعتراض بقرار مبرم .

المادة ٢٢ - تنظم لجنة الترشيح محضرا يتضمن أسماء الذين قررت قبول ترشيحهم ويعلن المحافظ جدولاً باسمائهم مرتبا حسب الحروف الهجائية لكل قطاع على حدة .

المادة ٢٣ - لكل ناخب ان يطعن في صحة ترشيح الغير ، خلال يومين من اليوم الذي يلي تاريخ إعلان أسماء المرشحين ، وذلك أمام الجهة القضائية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا المرسوم التشريعي وعلى هذه الجهة ان تبت في الطعن خلال ٣ أيام بقرار مبرم .

الفصل السادس - الدعاية الانتخابية

المادة ٢٤ -أ- للمرشح بعد استلام الوصل النهائي ان يذيع نشرات بإعلان ترشيحه ، وبيان خطته وأهدافه وكل ما يتعلق ببرنامج أعماله ، على ان يكون موقعاً من قبله وان يقدم ٣ نسخ من هذه النشرات والبيانات إلى المحافظ .

ب - توقف الدعاية الانتخابية قبل ثمان وأربعين ساعة من التاريخ المحدد للانتخاب .

جـ - تحدد محافظة دمشق والبلديات أمكنة خاصة للصق الصور ، والبيانات والنشرات الانتخابية ، ويمنع لصقها على جدران الابنية العامة والخاصة وخارج الأماكن المخصصة لها ، كما تمنع كتابة اسماء المرشحين أو أية دعاية انتخابية على الجدران تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٢٥ - يسمح خلال فترة الدعاية الانتخابية بعقد اجتماعات انتخابية وفقا للقوانين والأنظمة النافذة والتعليمات التي يصدرها الوزير .

الفصل السابع - عمليات الانتخاب

المادة ٢٦ - تؤلف بقرار من الوزير لجنة مركزية في كل دائرة انتخابية برئاسة المحافظ وعضوية قاض يسميه وزير العدل، وممثل عن المكتب التنفيذي في المحافظة يسميه المكتب. مهمتها:

أ - تحديد مراكز الانتخاب.

ب - تعيين لجان الانتخاب.

جـ - النظر في الشكاوى والاعتراضات والطعون في قرارات لجان الانتخاب التي تقدم إليها خلال العمليات الانتخابية، والبت فيها بصورة مبرمة.

د - إحصاء نتائج الانتخاب الواردة من مراكز الانتخاب في الدائرة الانتخابية.

هـ - القيام بالمهام الأخرى المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي.

المادة ٢٧ - يتم تحديد مراكز الانتخاب وتعيين رؤساء وأعضاء اللجان التي تشرف عليها، قبل يوم الانتخاب بأربعة أيام على الأقل.

المادة ٢٨ - أ- تتولى الإشراف على كل مركز انتخاب لجنة مؤلفة من رئيس وعضوين تختارهم اللجنة المركزية من بين العاملين في الدولة.

ب - يؤدي رؤساء وأعضاء لجان الانتخاب قبل مباشرتهم العمل اليمين أمام قاضي الصلح، بأن يقوموا بمهمتهم بصدق وأمانة وحياد مطلق.

جـ - إذا غاب أحد عضوي اللجنة اكملها الرئيس من الأعضاء الاحتياطيين، فإن لم يوجد فمن أحد الناخبين الحاضرين بعد ان يحلفه اليمين. وإذا غاب رئيسها أو غابت اللجنة بكاملها،

يعين الرئيس الإداري المباشر فوراً لجنة جديدة يؤدي اعضاؤها اليمين المنصوص عليها في الفقرة السابقة أمامه .

د - لا يجوز ان يكون في عداد اللجنة أحد من ممثلي مرشحي الدائرة الانتخابية ، أو ان يكون بين رئيس اللجنة وعضويها وبين أحد مرشحي الدائرة قرابة دون الدرجة الرابعة .

المادة ٢٩ - يتولى رئيس لجنة الانتخاب حفظ النظام في المركز ، وله اتخاذ جميع التدابير لضمان حرية الناخبين ويتمتع ضمن مركزه بصفة الضابطة القضائية ، كما أن له أن يستعين بقوى الأمن عند الضرورة .

المادة ٣٠ - لكل مرشح ، أو من يمثله بكتاب خطي مصدق من المحافظ ، ان يحضر ويراقب عمليات الانتخاب وفرز الأصوات ، ولا يحق لأحد غيرهما ممارسة هذا الحق .

المادة ٣١ - أ - يبدأ الإنتخاب في الساعة السابعة ويستمر حتى الساعة العشرين دون انقطاع .

ب - يتم نصاب الإنتخاب إذا بلغ عدد المقترعين في مجموع مراكز الدائرة الإنتخابية ٥١٪ من أصل عدد الناخبين المدونين في جداول الدائرة ، وإلا فتختم صناديق الإنتخاب بخاتم اللجنة وتوقيع رئيسها ، وتحرس من قبل رجال الأمن وحضور من شاء من المرشحين أو ممثليهم .

جـ - تنزع الاختام عن الصناديق في الساعة السابعة من صباح اليوم التالي ، بحضور لجنة الانتخاب وممثلي المرشحين الحاضرين ، ويستأنف الإقتراع حتى الساعة الرابعة عشرة ، ويكتفى عندئذ بعدد الذين مارسوا حق الانتخاب .

المادة ٣٢ - تهيأ مغلفات الاقتراع على نمط واحد وبلون واحد ، وتكون مصنوعة من ورق لا تظهر من خلاله ورقة الاقتراع .

المادة ٣٣ - أ- يحضر كل ناخب إلى مركز الانتخاب المدرج اسمه في جدوله

وبعد أن يتثبت رئيس اللجنة من وجود اسمه في الجدول ومن هويته، بموجب بطاقته الشخصية يسلمه مغلفا مختوماً بخاتم المحافظة وموقعا عليه من رئيس اللجنة، ثم يدخل إلى الغرفة السرية لممارسة حق الإنتخاب.

ب - عند وجود اختلاف بين البطاقة الشخصية للناخب، والبيانات الواردة في جدول الانتخاب، وكان هذا الاختلاف لا يوجد التباسا أو وجدت دلالات كافية لازالة كل التباس حول هويته، يقبل اقتراعه.

جـ - يضع الناخب ورقة الاقتراع في المغلف بعد دخوله الغرفة السرية، سواء أكانت الورقة مطبوعة أم مكتوبة، وسواء أعدها مسبقا أم كتبها في الغرفة المذكورة.

المادة ٣٤ - يمارس رئيس وأعضاء لجنة الانتخاب وممثلو المرشحين حق الانتخاب في المركز المعينين فيه، وتضاف اسماؤهم إلى جدول انتخاب هذا المركز، كما تضاف إليه اسماء الذين يمارسون حقهم الانتخابي بمقتضى الفقرتين ب، جـ من المادة١١.

الفصل الثامن- فرز الأصوات واعلان النتائج

المادة ٣٥ - لا يجوز للجان الإنتخاب فتح الصناديق عند انهاء عمليات الاقتراع في اليوم الأول قبل تلقي أمر بفتحها من المحافظ.

المادة ٣٦ - بعد تلقي الأمر بفتح الصندوق في اليوم الأول، أو عند بلوغ الساعة الرابعة عشرة من اليوم التالي، تشرع لجنة الانتخاب بفتح الصندوق علناً وعد المغلفات التي يحتويها. فإذا تبين ان عددها يزيد أو ينقص عن عدد الذين اقترعوا بأكثر من ٥٪ يعدّ الانتخاب في المركز لاغيا ويعاد في اليوم التالي. أما إذا

كانت الزيادة أقل من ٥٪ فيتلف من مغلفات الانتخاب بنسبة هذه الزيادة دون الاطلاع على مضمونها، وإذا كان النقص أقل من ٥٪ من مجموع الناخبين المصوتين فلا يؤخذ هذا النقص بعين الاعتبار.

المادة ٣٧ - تفض المغلفات وتستخرج منها أوراق الاقتراع من قبل رئيس اللجنة بحضور اعضائها ومن شاء من المرشحين أو ممثليهم.

المادة ٣٨ - تعتبر ورقة الاقتراع صحيحة في الحالات التالية:

أ - إذا تضمنت عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصص لكل من القطاعين وفقا للتوزيع المحدد بالمرسوم المنصوص عليه في المادة ١٦ من هذا المرسوم التشريعي.

ب - أما إذا تضمنت عدداً من أسماء المرشحين يزيد على العدد المطلوب انتخابه، من كل قطاع في الدائرة الانتخابية، فتحذف الزيادة من الأخير وتعتبر صحيحة لبقية الأسماء.

جـ - وإذا تضمنت عدداً من المرشحين أقل من العدد المطلوب انتخابه تعتبر صحيحة للأسماء المدونة فيها.

د - وإذا تضمنت اسم شخص غير مرشح يحذف اسمه فقط.

هـ - وإذا تضمنت اسم مرشح أكثر من مرة يعتبر مرة واحدة.

المادة ٣٩ - تعتبر ورقة الإنتخاب باطلة في الحالات التالية:

أ - إذا كان المغلف غير مختوم بخاتم لجنة الانتخاب.

ب - إذا وجد في المغلف أكثر من ورقة انتخاب واحدة ما لم تكن متماثلة.

جـ - إذا تضمنت اسم الناخب أو توقيعه أو أية اشارة ظاهرة تعرف عليه.

أما الأوراق التي لا تتضمن أسماء المرشحين بوضوح ولكنها تشتمل على دلالات كافية ما نعة للإلتباس فتعتبر صحيحة.

المادة ٤٠ - يجري فرز الأصوات بصورة متواصلة في مراكز الانتخاب وتعلن النتائج فيها علنا، ثم تنظم كل لجنة محضراً يتضمن، بصورة خاصة اسماء

المرشحين وما ناله كل منهم من الأصوات، وما اتخذته من القرارات والاجراءات أثناء سير عملية الانتخاب وترفع هذا المحضر فوراً إلى اللجنة المركزية في المحافظة.

المادة ٤١ - تبت لجنة الانتخاب في جميع الاعتراضات المقدمة إليها حول سير عمليات الانتخاب وفرز الأصوات وتكون قراراتها في هذا الشأن قابلة للاعتراض أمام اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية.

المادة ٤٢ - تتولى اللجنة المركزية فور استلام محاضر اللجان احصاء نتائج الانتخاب في جميع مراكز الدائرة الانتخابية بحضور من يشاء من المرشحين أو ممثليهم، وتنظم محضراً اجماليا بها وترفع صورة عن هذا المحضر إلى الوزير بعد ان تعلمه فوراً بأسماء الفائزين والأصوات التي نالها كل منهم.

المادة ٤٣ - إذا قررت اللجنة المركزية بطلان الانتخاب في أحد المراكز أثناء سير العمليات الانتخابية، لمخالفته للأصول والقانون أو لمقتضيات الأمن، يعاد الإنتخاب في اليوم التالي في ذلك المركز ما لم يقرر وزير الداخلية تحديد موعد آخر ويوقف في هذه الحالة فتح صناديق الاقتراع في الدائرة الانتخابية إلى ان تتم عملية الاقتراع مجدداً في ذلك المركز.

المادة ٤٤ - يصنف المرشحون كلٌّ في قطاعه حسب عدد الأصوات الصحيحة التي نالها كل منهم، ويعتبر المرشحون الأوائل من كل قطاع حسب عدد المقاعد المخصصة له فائزين بالانتخاب وإذا حصل مرشحان أو أكثر بالنسبة للمقاعد الأخيرة من كل قطاع - على أصوات متساوية فتجري بينهم القرعة.

المادة ٤٥ - يعتبر المرشحون فائزين بالتزكية إذا كان عددهم لا يزيد على عدد المقاعد المخصصة لأي من القطاعين في الدائرة الانتخابية، وفي هذه الحالة لا يجري الإقتراع بالنسبة للقطاع الذي فاز اعضاؤه بالتزكية ويعلن ذلك على الناخبين قبل موعد الانتخاب.

المادة ٤٦ - يعلن وزير الداخلية نتيجة الانتخاب في جميع الدوائر الانتخابية ويصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتسمية الفائزين بعضوية مجلس الشعب ينشر في الجريدة الرسمية.

الفصل التاسع - حالات شغور العضوية

المادة ٤٧ -أ- يعتبر مقعد عضو مجلس الشعب شاغراً في احدى الحالات الآتية:

١ - الوفاة، من تاريخ وقوعها.

٢ - الاستقالة، من تاريخ قبولها من المجلس.

٣ - فقدان أحد شروط الترشيح، من تاريخ صدور قرار المجلس باسقاط العضوية.

ب - يجري الإنتخاب للمقعد الشاغر وفاقاً لأحكام المادة ٥٩ من الدستور وهذا المرسوم التشريعي.

المادة ٤٨ - إذا استنكف أحد الأعضاء الفائزين بعضوية مجلس الشعب عن أداء اليمين الدستورية أو إذا قرر المجلس إبطال عضوية أحد الأعضاء بسبب الطعن في صحة انتخابه يسمى بمرسوم المرشح الذي يلي الفائز الأخير في قطاعه، عضواً في المجلس.

الفصل العاشر - جرائم الانتخاب

المادة ٤٩ - تطبق أحكام المواد من ٣١٩ إلى ٣٢٤ من قانون العقوبات على الجرائم المتعلقة بالانتخاب.

المادة ٥٠ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٥٦ من قانون العقوبات كل شخص طلب إليه المساهمة في لجنة، أو كلف بعمل يتعلق بانجاز عمليات الإنتخاب، وتخلف عن ذلك أو رفض التكليف دون عذر يقبله الوزير أو المحافظ المختص حسب الحال.

المادة ٥١ - يعاقب بالحبس من عشرة أيام إلى شهر كل من يلصق البيانات والصور والنشرات الانتخابية الخاصة خارج الأماكن المخصصة لها.

وتضاعف العقوبة إذا تم اللصق على جدران الأبنية العامة والنصب التذكارية، والآثار والمقابر والأبنية المعدة للعبادة.

وتكون العقوبة الحبس من شهرين إلى سنة إذا كان الاعلان عن طريق الكتابة على الجدران.

الفصل الحادي عشر - أحكام عامة وانتقالية

المادة ٥٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب، ومنصب المحافظ، أو عضوية أي مجلس محلي، أو أية وظيفة أو عمل في الدولة ومؤسساتها، وسائر جهات القطاعين العام والمشترك، باستثناء الوزارة والتدريس في الجامعات، والباحثين في مراكز البحوث، وعضوية المكاتب التنفيذية للمنظمات الشعبية.

المادة ٥٣ - تعتبر مدة عضوية مجلس الشعب بالنسبة للعاملين في الدولة والجهات التابعة لها من مدنيين وعسكريين خدمة فعلية، شريطة ان يؤدوا عنها العائدات التقاعدية وفقا للقانون، وتدخل هذه المدة في حساب الأقدمية والترفيع ويعتبر عضو مجلس الشعب في هذه الحالة بحكم الموظف الموضوع خارج الملاك، مع الاحتفاظ له بوظيفته أو عمله.

المادة ٥٤ - تعفى من الرسوم القضائية والمالية بما في ذلك رسم الطابع، العرائض والطلبات والإعتراضات والطعون والقرارات والأحكام والايصالات والبيانات والاعلانات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، لا سيما تلك التي لها علاقة بجداول الإنتخاب وبالترشيح والدعاية الإنتخابية وعمليات الاقتراع وفرز الأصوات كما تعفى من الرسوم الوثائق التي تستخرج من الدوائر الرسمية وخاصة امانات السجل المدني والسجل العدلي لتقديمها بصدد الإنتخاب وبصورة عامة جميع الأوراق والمعاملات المترتبة على تنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة ٥٥ - تستثنى النفقات والتعويضات التي تتطلبها عمليات الإنتخاب من أحكام القوانين والأنظمة النافذة ولا سيما المرسومان التشريعيان رقم ٢٢٨ لعام ٩٦٩ و١٦٧ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته، ونظام المستودعات.

المادة ٥٦ - يصدر الوزير القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة ٥٧ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٧ تاريخ ١٠/٩/١٩٤٩ وتعديلاته وسائر الأحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي.

المادة ٥٨ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ١١/٣/١٣٩٣ و ١٤/٤/١٩٧٣

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

تعديلات قانون الانتخاب

مرسوم تشريعي رقم ١٣
تاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٧٧

تعديل المادة (١٥) من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تعدل المادة (١٥) من المرسوم التشريعي رقم (٢٦) تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ ويصبح نصها كما يلي:

المادة ١٥ - يكون لكل خمسة واربعين الفا من المواطنين المسجلين في سجلات الأحوال المدنية أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد في كل دائرة انتخابية عضو واحد في مجلس الشعب.

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٤ - ٧ - ١٣٩٧ و ٣٠ - ٦ - ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

قانون رقم ٣٠
تاريخ ٤ - ٨ - ١٩٨١

الإجازة الخاصة للمرشح للإنتخاب تدخل في حساب الترفيع

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ -خلافا لكل نص نافذ تدخل في حساب الخدمة الفعلية المؤهلة للترفيع وفي حساب المعاش، مدة الإجازة الخاصة بلا راتب التي حصل عليها كل من رشح نفسه لانتخابات عضوية مجلس الشعب، أو رشح نفسه في حالات شغور العضوية سواء كان المرشح خاضعاً لأحكام قانون الموظفين، أو المستخدمين أو العمل أو أنظمة الاستخدام الاخرى المعمول بها في الجهات العامة.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون ويعمل به من تاريخ اقرار القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٤.

دمشق في ٤ - ١٠ - ١٤٠١ و ٤ - ٨ - ١٩٨١

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

مرسوم تشريعي رقم ٢٤
تاريخ ٣ - ١٠ - ١٩٨١

تعديل المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ١٩٧٣ المتضمن قانون الانتخابات

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تلغى المواد ١٥ و ٣١ و ٣٣ و ٣٦ و ٤٣ والفقرة ب من المادة ١٧ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤ - ٤ - ١٩٧٣ ويستعاض عنها بالنصوص التالية :

المادة ١٥ - يكون لكل واحد وخمسين الفا وخمسمائة من المواطنين المسجلين في سجلات الأحوال المدنية او كسر يتجاوز نصف هذا العدد، في كل دائرة انتخابية عضو واحد في مجلس الشعب.

المادة ١٧ - **فقرة ب** - متمتعاً بحق الإنتخاب وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي ، والاحكام القانونية الاخرى النافذة بهذا الشأن.

المادة ٣١ - يبدأ الإنتخاب في الساعة السابعة صباحا ويستمر دون انقطاع حتى الساعة العشرين من اليوم الاول للانتخاب، حيث تختم صناديق الانتخاب بخاتم اللجنة وتوقيع رئيسها، وتحرس من قبل رجال الامن وحضور من شاء من المرشحين او ممثليهم، ويستأنف الإنتخاب في الساعة السابعة من صباح اليوم التالي بعد نزع الأختام عن الصناديق بحضور لجنة الانتخاب وممثلي المرشحين الحاضرين ويستمر حتى الساعة الرابعة عشرة منه.

المادة ٣٣ - أ - يمارس الناخب حقه في الانتخاب بموجب بطاقته الشخصية، وفي أي من مراكز الإنتخاب في محل قيده أو إقامته او عمله.

ب - يسلم رئيس اللجنة الناخب مغلفاً موقعاً عليه من قبله ومختوما بخاتم اللجنة، ثم يدخل الى الغرفة السرية لممارسة

حق الانتخاب .

جـ - يضع الناخب ورقة الإقتراع في المغلف المختوم بعد دخوله الغرفة السرية سواء كانت الورقة مطبوعة أم مكتوبة، وسواء أعدها مسبقا ام كتبها في الغرفة المذكورة .

د - يدون اسم المقترع في جدول انتخاب المركز بعد وضعه مغلف الاقتراع في صندوق الانتخاب .

هـ - تثقب البطاقات الشخصية القديمة عند الانتخاب، أما البطاقات الشخصية الحديثة فيصدر وزير الداخلية التعليمات الخاصة بشأنها .

المادة ٣٦ - تشرع لجنة الانتخاب في تمام الساعة الرابعة عشرة من اليوم التالي لموعد الانتخاب بفتح الصندوق علناً وعد المغلفات التي يحتويها، فاذا تبين أن عددها يزيد أو ينقص عن عدد الذين اقترعوا بأكثر من ٥ ٪ يعد الإنتخاب في المركز لاغياً، ويعاد في اليوم التالي . أما اذا كانت الزيادة أقل من ٥٪ فيتلف من مغلفات الانتخاب بنسبة هذه الزيادة دون الاطلاع على مضمونها، وإذا كان النقص أقل من ٥٪ من مجموع المقترعين فلا يؤخذ هذا النقص بعين الاعتبار .

المادة ٤٣ - اذا قررت اللجنة المركزية بطلان الانتخاب في أحد المراكز، لمخالفته للأصول والقانون أو لمقتضيات الأمن، يعاد الانتخاب في اليوم التالي في ذلك المركز مالم يقرر وزير الداخلية تحديد موعد آخر، ويقتصر إعادة الانتخاب على الذين سبق لهم ان اقترعوا فيه ودونت أسماؤهم في جدوله ويوقف في هذه الحالة اعلان نتائج الانتخاب في الدائرة الانتخابية الى ان تتم عملية الاقتراع مجددا في ذلك المركز .

المادة ٢ - تلغى المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤ - ٤ - ١٩٧٣ وسائر الاحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي .

المادة ٣ - يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين :

آ - من إقترع وهو يعلم انه محروم من حق الانتخاب أو موقوف عنه

هذا الحق بمقتضى القوانين النافذة او بموجب قرارات قضائية مبرمة .

ب – من اقترع في الانتخاب الواحد اكثر من مرة .

المادة ٤ – يصدر وزير الداخلية التعليمات التنفيذية لاحكام هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٥ – ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ٥ – ١٢ – ١٤٠١ هـ و ٣ – ١٠ – ١٩٨١

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

مرسوم تشريعي رقم ٢

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تلغى المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (٢٦) تاريخ ١١/ ٣/ ١٣٩٣ هـ و ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ ويستعاض عنها بالنص التالي:

المادة ١ - يقصد بالتعابير التالية في معرض تطبيق هذا المرسوم التشريعي المعاني المبينة ازاء كل منها:

- الوزير: وزير الداخلية

- العامل: من يعمل في الدولة، أو القطاع العام أو المشترك أو الخاص لقاء أجر.

الفلاح: كل من يعمل في الارض بنفسه أو يعمل بالاشتراك مع غيره وتكون الزراعة مصدر رزقه الاساسي ولم يكن مشمولا بقانون الاصلاح الزراعي وتعديلاته.

المادة ٢ - تلغى المادة (١٥) من المرسوم التشريعي رقم (٢٤) تاريخ ٥/ ١٢/ ١٤٠١ هـ و ٣/ ١٠/ ١٩٨١ ويستعاض عنها بالنص التالي:

المادة ١٥ - يكون لكل تسعة وخمسين الفا من المواطنين المسجلين في سجلات الاحوال المدني او كسر تجاوز نصف هذا العدد في كل دائرة انتخابية، عضوا واحد في مجلس الشعب.

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ٢٨ - ٤ - ١٤٠٦ هـ و٩ - ١ - ١٩٨٦م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

مرسوم تشريعي رقم٥
تاريخ ١٥ - ٤ - ١٩٩٠

تعديل المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/٤/١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة ١ - تلغى المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (٢٦) تاريخ ١١/ ٣/ ١٣٩٣ هـ و ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ ويستعاض عنها بالنص التالي:

المادة ١ - تعدل المادة ١٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ المتضمن قانون الانتخابات بحيث يصبح نصها كما يلي:

« على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب ان يقدم بنفسه طلباً خطياً بذلك الى المحافظ خلال عشرة ايام من اليوم الذي يلي تاريخ نشر مرسوم تحديد موعد الإنتخاب، وذلك لقاء وصل مؤقت يذكر فيه تاريخ تقديمه».

مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره.

دمشق في ٢٠ - ٩ - ١٤١٠ هـ و١٥ - ٤ - ١٩٩٠م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

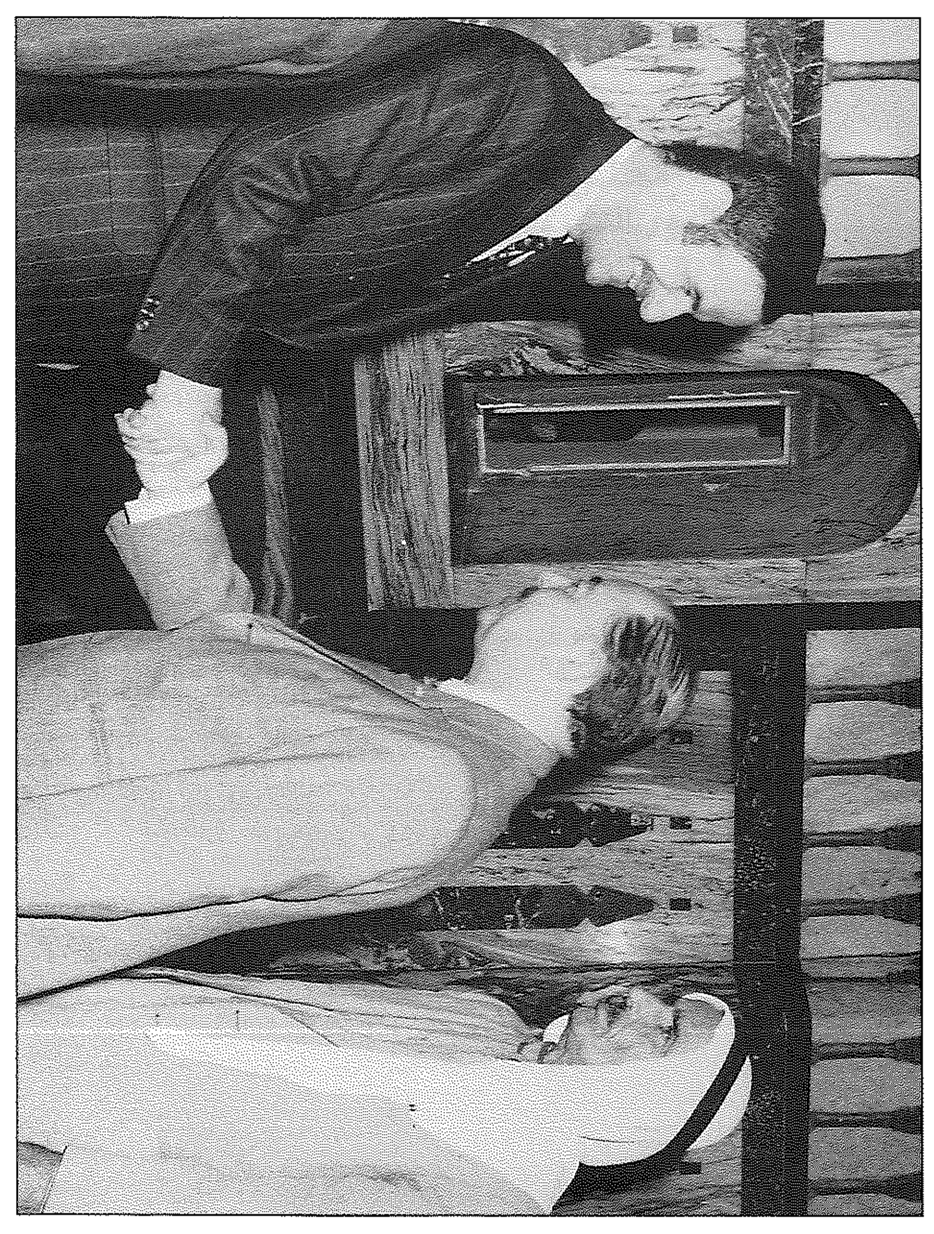
مَجلِسُ الشَّعبُ

الدَّورُ التشريعيُ الأَوَّلُ

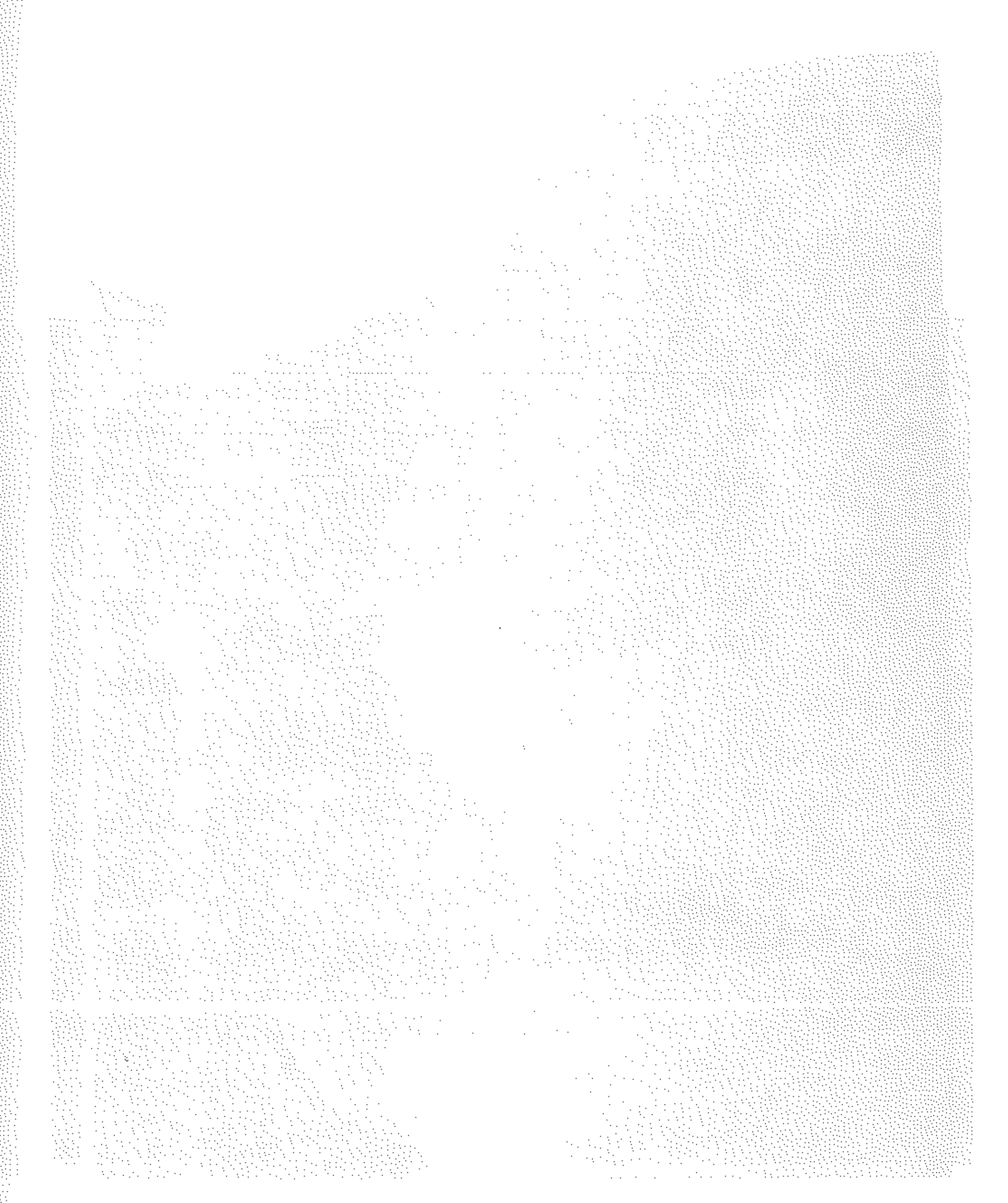
١٩٧٣/٦/٩ - ١٩٧٧/٦/٨

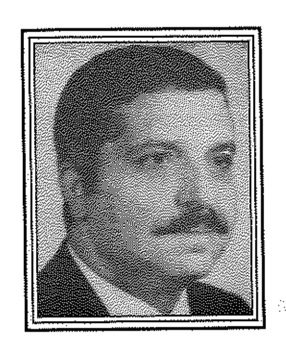


السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
في افتتاح الدور التشريعي الاول



السيد رئيس الجمهورية أثناء استقباله أعضاء مجلس الشعب





مجلس الشعب
الدور التشريعي الاول
١٩٧٣/٦/٩ - ١٩٧٧/٦/٨

السيد محمد علي الحلبي

هيئة مكتب المجلس

١٩٧٣/٦/٩ - ١٩٧٤/٦/١٤

السيد محمد علي الحلبي	رئيساً للمجلس
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد عبد النافع السباعي	أميناً للسر
السيد صارم يوسف	أميناً للسر
السيد قصي الشيخ	مراقباً
السيد جورج حريكه	مراقباً

هيئة مكتب المجلس - الدور الاول

١٩٧٤/٦/١٥ - ١٩٧٥/٦/٨

السيد محمد علي الحلبي	رئيساً للمجلس
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد عبد النافع السباعي	أميناً للسر
السيد صارم يوسف	أميناً للسر
السيد قصي الشيخ	مراقباً
السيد فائز عيسى	مراقباً

هيئة مكتب المجلس - الدور الاول

١٩٧٥/٦/٩ - ١٩٧٦/٦/٢٩

السيد محمد علي الحلبي	رئيساً للمجلس
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد خالد نظام الحمود	أميناً للسر
السيد توفيق النقري	أميناً للسر
السيد سعيد سليمان	مراقباً
السيد حسان جمعة	مراقباً

ملاحظة: جدد انتخاب هذه الهيئة وبقيت على حالها حتى نهاية الدور التشريع الأول.

المرسوم الجمهوري رقم ١٠٩٣

المرسوم الجمهوري رقم ١٠٩٣ تاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ المتضمن: تسمية أعضاء مجلس الشعب الناجحين في الانتخابات.

نص المرسوم:

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٩٧٣/٤/١٤ المتضمن قانون الانتخابات العامة وعلى المرسوم رقم ٥٤٠ تاريخ ١٩٧٣/٤/٢٠ بتحديد يوم ١٩٧٣/٥/٢٥ موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحديد عدد أعضاء المجلس.

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٥ / ق تاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ المتضمن إعلان نتائج الانتخاب يرسم ما يلي:

المادة ١- يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيما يلي الفائزون في الانتخابات أعضاء في مجلس الشعب:

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال الفلاحين

محمود بن أحمد حديد

مأمون بن مظهر الخياط

محمد سعيد بن محمود الحموي

محمد صياح بن محمود خدام السروجي

محمد عربي بن عبد الغني صهيون

محمود بكري آلوسي

حيدر بن أحمد مارديني

يوسف بن سعيد نمر

قطاع باقي فئات الشعب

محمود بن صالح الأيوبي

محمد مروان شيخو

محمد علي بن محمد جميل الحلبي

محمد زهير بن عارف العوا

هاجر بنت محمد ابراهيم صادق

أنور بن محمد كامل

محمد عدنان بن محمود كيلاني

رياض بن محمد العابد

حسان بن سعيد جمعة

تحسين صابر الصفدي

غسان بن جرجي شلهوب

خالد بكداش قوطرش

هاني بن محمد علي الروماني

جورجي بن نقولا الخوري

٢- محافظة دمشق

سليمان بن محمد سليم موسى

ضياء بن أحمد الحاج علي

ياسين بن عبد الله رابعة

حمود بن محمد دياب

عبدو بن يوسف الشاقي

محمود بن عمر خطاب

عزيز بن سليم كربوج

محمد بن حسن يوسف

أحمد بن محمد قبلان

محمد وفيق بن سعدو عرنوس

محمد بن زكريا المصري

بشرى بنت عبد العزيز كنفاني

أحمد بن محمد دبين

عبد المجيد بن محمد رضا التجار

محمد صبحي بن مصطفى طه

٣- مدينة حلب

عبد المجيد بن محمد ناصر

محمد صبحي بن قاسم شيخوني

محمد فاتح بن الشيخ محمد بشير حموي

سرور بن سليمان يازجي

ليون بن وحيد غزال

عبد الكريم بن أحمد عزيزي

ابراهيم بن محمد سلقيني

محمد عادل بن محمد علي جاموس

محمد عادل بن مراد حاج مراد

محمد بهجت بن محمد مسلاتي

محمد زين العابدين بن بشير خير الله

بدر الدين بن محمد قوجه

عمر بن محمد لطفي سباعي

محمد أديب بن محمود نحوي

عبد الله بن جورج موصللي
أحمد بن محمد حفيان

٤- مناطق حلب

أحمد بن يوسف دشو
محمد سعيد بن حاكم الحاكم
حسن بن جاسم الغنام
مصطفى بن عبد الله حموش
عبد الرزاق بن حسن عبدي
محمود بن محمود الجفال
محمد بن أحمد عساني
زكريا بن مصطفى علي
محمد المحمد الجاسم بن حسن
دياب بن حاجي شواخ الماشي
ابراهيم عبد الحنان زامل بن أحمد
وحيد بن محمود مصطفى
اسماعيل بن حمدو اليوسفي
عبد القادر بن أحمد نعناع
زكريا بن جعفر الضرير
محمد فهيم بن صالح الرزوق
محمد خير بن بشير عليطو
عبد الله بن مصطفى شكري ضرغام
محمد فائق حاج محمد حسن
كنو بن أحمد
عصمت بن محمد سعيد غباري
محمود فائز اللبني بن مصباح
فاروق الحاج علي الجاسم بن محمود

٥- محافظة حمص

عبد اللطيف يونس أحمد اسماعيل
علي محمود ادريس
عبد العزيز أحمد الشافي
علي حيدر حيدر
محمود فدعوس الرمضان
عفيف عارف خزام
بسام عفيف الفياض
علي حسين هلال
أحمد سعيد الطالب
توفيق حسن النقري
عبد النافع محمد شفيق السباعي
سعيد محمد سعيد السطلي
فؤاد سليم يازجي
محمد قاسم محمود
عدنان يوسف الموصلي
محمد نوري عمر جندلي الرفاعي
فيليب نايف كبا
محمد ضيا عبد القادر ملوحي

٦- محافظة حماة

حسين بن محمد الحسين
جورج حريكة
ابراهيم بن علي حيدر
محمد جمعة تفتنازي
محمد عيد لطميني
محمود خير بك
مصطفى الحمود
رشيد عيسى
عبد السلام القاسم
محمد وحود

عبد الاله حواط
فائز عيسى
منور مخلوطة
علي نبهان
يحيى عردوس
محمود عرواني

٧- محافظة اللاذقية

أحمد بن شاكر عضيمة
جرجي بن استيريان خوري
عبد الخالق بن محمد حجوز
عبد الله بن محمد بنشي
عبد الكريم بن علي عمار
محمود بن محمد عجيل
محمود بن مصطفى موسه
أحمد بن محمد خضور
جميل بن علي الأسد
سلمى بنت علي نجيب
غازي بن محمد خضرة
محمد نعسان بن محمد علي ديب
محمد بن أحمد كحيلة

٨- محافظة ادلب

خالد بن عبد اللطيف الخضر
نور الدين بن عبد الله نجم
محمد بن حمود حاج حمود
محمد عبد الرحمن بن محمد أنيس
عبد الكريم بن محمد الهلال
محمد صلاح الدين بن صالح حواء
عبد المعطي بن حسن عبد القادر

محمد بن زاهد إستانبولي
فهمي بن كامل اليوسفي
عادل بن محمود حسون
عبد العزيز بن رجب دياب
محمد نذير بن وجيه دويدري
محمد رياض بن شيخ عمر مجني

٩- محافظة طرطوس

محمود شيخ محمد حسن
اسكندر علي عاتكي
عيسى أحمد خضور
علي أحمد علي
ميشال عيسى جرجس
علي محمد الطاظا
صارم محمود يوسف
محرم حسن طيارة
أحمد علي حرفوش
هناء قيصر الحموي

١٠- محافظة الرقة

جاسم المحيمد الهويدي
عمر الحاج عبد
محمد صالح السخني
خالد نظام الحمود
حسين حميد العجيلي

١١- محافظة دير الزور

عبد الله ابن الشيخ عبد الوهاب الراوي
حسن بن علي العمر العلي
غنام عبد الله الهجر
عدنان بن حسين الجمعة

سليمان بن عبد الله عثمان العكلة
رئيس بن فرحان الفياض
قصي بن عبد الله الشيخ
عبد العزيز بن عبد القادر عياش
فؤاد بن رديف الياسين
سلوم بن شعيبي العبد الله

١٢- محافظة الحسكة

خضر عبد الرحمن العلي
حسين علي الجضعان
محمد عبد الله العلي
عثمان ابراهيم محمد
محمود أحمد الفاضل
حنا عزيز جرجور
فريد بولص برصوم
عبد الله سراي الصويلح
خليف حسين العزاوي
سليمان حسن حاجو

١٣- محافظة درعا

ابراهيم خضر العلي
محمود عبد الرحمن أبو رومية السعدي
شفيق صبح وهدان
محمد الفندي الرشيد أبا زيد
سعيد محمد سليمان
يوسف هواش الشولي
أحمد محمد المحاميد

١٤- محافظة السويداء

جميل سلامة غرز الدين
نايف علي الحلبي
جمال توفيق هنيدي
حسين يوسف أبو عساف
معذى سليمان الملحم

١٥- محافظة القنيطرة

خالد صالح الخالد
صالح جاسم الطحان
علي انهار أحمد
سامي شفيق الصالح

المادة ٢ : ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ١٩٧٣/٥/٢٩

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ٤٧٤ تاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٧٤ سمي السيد يوسف بن كامل سعادة عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة دمشق . بدلاً عن عضو متوفى .

بموجب المرسوم رقم ٤٧٤ تاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٧٤ سمي السيد ميشيل بن نجيب ريشة عضواً في مجلس الشعب - محافظة حماة . بدلاً عن عضو متوفى .

بموجب المرسوم رقم ٦٥ تاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٧٥ سمي السيدالدكتور ياسين اسطه عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة دمشق . بدلاً عن عضو متوفى .

مرسوم دعوة المجلس للانعقاد

المرسوم ١٠٩٤ :

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور ولاسيما المادة ٦٠ منه

وعلى المرسوم رقم ١٠٩٣ تاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٧٣ المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب

يرسم مايلي :

المادة ١ : يدعى مجلس الشعب الى الاجتماع في الساعة السابعة عشر من يوم السبت التاسع من حزيران ١٩٧٣

المادة ٢ : ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٩/ ٥/ ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خطاب

السيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الأول في مجلس الشعب

بتاريخ ٩/٦/١٩٧٣

[illegible]

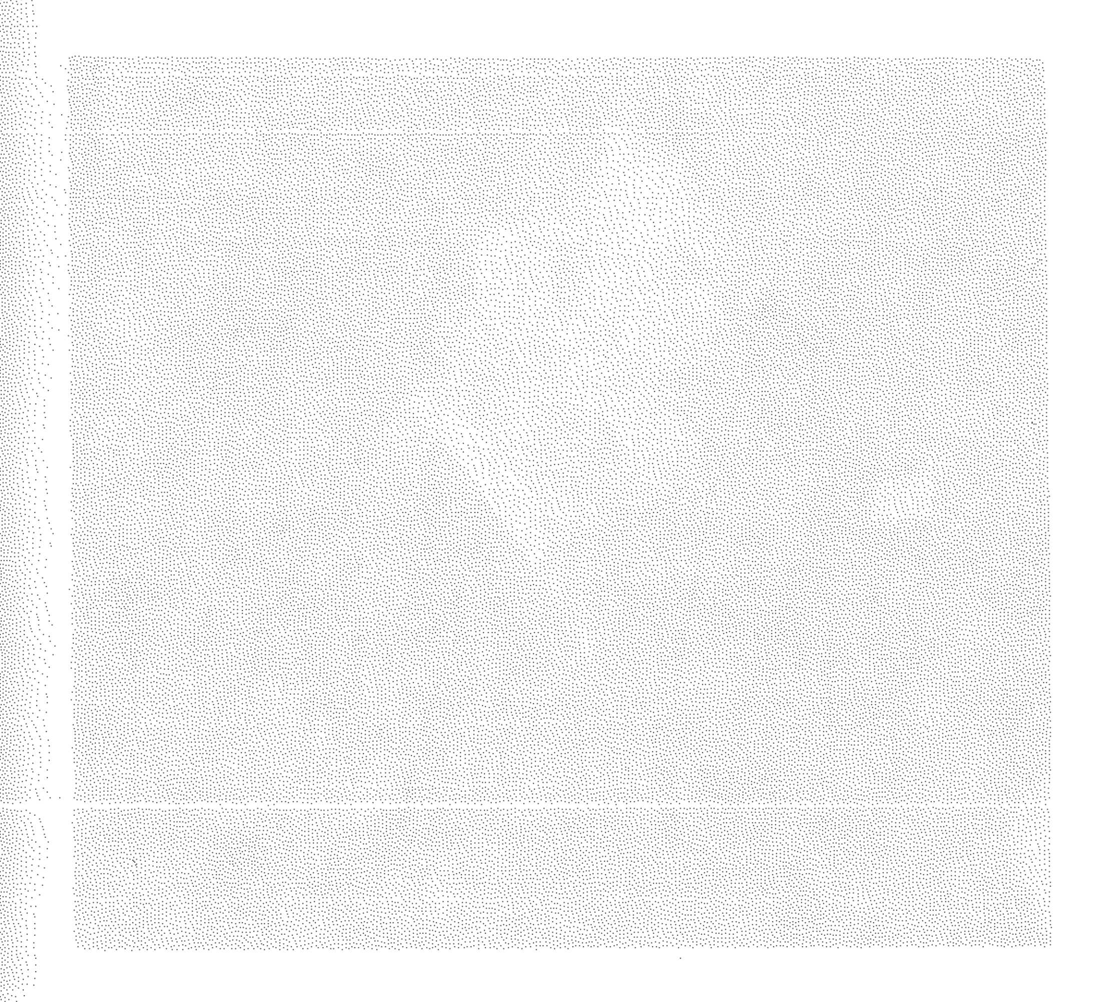
[illegible]

[illegible]

[illegible]



السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
يلقي كلمته في مجلس الشعب



خطاب السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
في افتتاح الدور التشريعي الأول بتاريخ ١٩٧٣/٦/٩

السيد رئيس مجلس الشعب .

السادة أعضاء المجلس .

ان انعقاد أول مجلس للشعب منتخب انتخاباً مباشراً بارادة الشعب الحرة ، يشكل نصراً جديداً وكبيراً لهذه الارادة ، وانجازاً جديداً وهاماً على طريق الديموقراطية الشعبية . ويسعدني في هذه المناسبة أن أوجه التحية الى شعبنا العظيم صانع هذا النصر ، وصاحب الفضل الأول في هذا الانجاز ، ويسرني أيضاً أن أحييكم مهنئاً بالثقة التي أولاكم اياها شعبنا عندما اختاركم ممثلين له في أعلى مؤسسة دستورية في القطر . كما يطيب لي أن أوجه تحية شكر وتقدير باسمي وباسمكم الى مجلس الشعب السابق الذي كان تشكيله وانجاز مهمته خطوتين بارزتين في مضمار العمل الجاد لخلق مؤسساتنا الديموقراطية .

أيها السادة :

لقد كان استكمال بناء الديموقراطية الشعبية أحد الأهداف الكبرى التي وضعناها نصب أعيننا منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، والتزمنا بها وفق منهاج أعلناه على الشعب ، وصولاً الى غاية أساسية ، هي أن تكون السلطة بيد الشعب ، منبع كل السلطات ، لأن ذلك هو الضمان لاكتساب المزيد من المنعة ، وتحقيق المزيد من التقدم ، وانجاز المزيد من العمل والاعداد على طريق التحرير .

تحقيقاً لهذه الغاية كانت خطواتنا المتتابعة ، وانسجاماً مع مفهومنا للديموقراطية ، وانطلاقاً من ايماننا بها كان السعي الحثيث لتأكيد هذا الايمان والعمل الجاد المتواصل على خلق مؤسسات الديموقراطية الشعبية ، وجاء مجلس الشعب خطوة متقدمة على هذه الطريق .

فالديموقراطية الشعبية براء ممن يعملون على تحويلها الى شعار مفرغ من المضمون، يحلو لهم الحديث عنه في كل مناسبة.

أن نتحدث كثيراً عن الديموقراطية ولانعمل على خلق مؤسساتها، إنما نسلك طريقاً مناقضاً للديموقراطية.

أن نتحدث كثيراً عن الديموقراطية وأن نحاول إيهام الشعب أنه يعيشها واقعاً وممارسة رغم انعدام مؤسساتها، إنما يعني ذلك تشويه الصورة الحقيقة للديموقراطية.

قد تتغير مؤسسات الديموقراطية من حيث عناصر تكونها المتعددة بين مرحلة وأخرى تبعاً لمعطيات كل مرحلة، ومن أبرز هذه المعطيات فعالية التنظيمات السياسية والنقابية، ولكن عنصراً واحداً من هذه العناصر يجب أن يبقى ثابتاً ومتوفراً في جميع هذه المؤسسات وفي مختلف المراحل، ألا وهو عنصر الاختيار الحر والرغبة لجماهير الشعب.

ان الايمان بالديموقراطية يعني الايمان بحرية الجماهير وحقها في أن تنعم بهذه الحرية في ظل مؤسسات كفيلة بحمايتها، والدفاع عنها ضد الذين يحاولون انتقاصها أو تشويهها، وبقدر ماهي الديموقراطية ضرورة لجعل السلطة في يد الشعب، فإن الحرية ضرورة أساسية ليصبح الشعب أقدر على العطاء، وأقدر على البذل، وأقدر على الابداع. ومن هنا نستطيع أن نقول إن الديموقراطية الشعبية هي السبيل الى خلق المناخ الملائم لتعاظم روح البذل والعطاء، ونمو القدرة على الابداع، وتعزيز طاقات الوطن ومنعته وقدرته على مواجهة الصعاب وقهرها، وعلى السير نحو الأهداف وبلوغها وهي بالتالي سبيلنا للذود عن الوطن بكفاءة عالية وفعالية شديدة.

وبديهي أن الديموقراطية الشعبية ليست أمراً مجرداً، بل هي صيغ وممارسات لابد وأن تنطلق من الواقع وفي ضوء معطياته، مما يجعلها قادرة على تطوير هذا الواقع ودفعه نحو الصورة المثلى التي يرنو اليها الشعب.

وعلى أساس هذا الفهم للديموقراطية الشعبية جاءت خطواتنا المتتالية على طريقها، فكان تشكيل مجلس الشعب السابق أول خطوة عملية على هذه الطريق، وقد كان المجلس السابق ممثلاً لمختلف قطاعات الشعب وفئاته وقام بمهمته خير قيام

سواء في مجال التشريع أم في مجال اعداد الدستور، فاستحق الشكر والتقدير.

وعلى أساس هذا الفهم للديموقراطيةالشعبية كانت انتخابات مجالس الادارة المحلية التي جرت في مطلع آذار من عام ١٩٧٢، ومارس فيها الشعب حريته كاملة بانتخاب ممثليه في مجالس المحافظات. لقد كانت تلك الانتخابات التي تلت صدور قانون الادارة المحلية خطوة بارزة لتحقيق مبدأ مركزية التخطيط، ولامركزية التنفيذ الذي يضع في أيدي أوسع الجماهير جزءاً كبيراً من السلطات، لتمارس هذه الجماهير دوراً فعالاً في المراقبة والتنفيذ.

وعلى أساس هذا الفهم أيضاً وتنفيذاً لقرارات حزبنا كانت الجبهة الوطنية التقدمية التي مضى على قيامها أكثر من خمسة عشر شهراً، والتي رأينا فيها الطريق الطبيعي لتقوية أداة الثورة وتوحيدها في هذا القطر أولاً، وعلى امتداد الوطن العربي فيما بعد.

إن الصيغة الحالية للجبهة هي حصيلة جهود بذلت في اطار رؤية واضحة لمصلحة الوطن، وقد جاءت متلائمة مع مقتضيات المرحلة الراهنة التي يمر بها القطر. وعندما يحين الوقت لتطوير هذه الصيغة سيكون التطوير منسجماً مع مقتضيات المرحلة المقبلة وفي اطار نفس الرؤية الواضحة لمصلحة الوطن والشعب، وبما يوفر للجبهة شمولاً أوسع وقدرة أوفر على استيعاب جماهير الشعب وتطوير نضالها.

وعلى أساس هذا الفهم للديموقراطيةالشعبية أيضاً واستكمالاً لبنائها كان الدستور الذي أقره الشعب بأغلبية ساحقة، وكانت كذلك انتخابات مجلسكم التي تمت بارادة شعبية حرة. إن هذين الانجازين تأكيد على ايمان الثورة بالشعب وثقتها المطلقة بالجماهير، وفيهما ترسيخ للديموقراطيةالشعبية ومدخل الى مرحلة جديدة من التطور المطرد، والبقاء المتين والاستقرارالذي يبتغيه شعبنا: الاستقرار الفاعل الايجابي الذي يلبي حاجات المواطنين المتطورة ويستجيب لحاجات الوطن المتنامية.

لقد وضع الدستور القواعد العامة لهذه المرحلة، وأوجب تطبيقها على الجميع باعتباره القانون الأساسي للدولة الذي تستمد منه سائر القوانين أصولها. وجاء بأحكامه وبما تضمن من قواعد وضوابط وحوافز، راسماً طريق المستقبل، موضحاً تكوين الدولة والمجتمع، مؤكداً على الوحدة العربية والنضال في سبيلها،

وعلى الحرية وتعميق مضمونها وإشاعة جوها ، وعلى الاشتراكية وتعميم تطبيقها . وهو بذلك ينظم حركتنا نحو المستقبل المنشود ، مستقبل المجتمع العربي الاشتراكي الموحد ، الذي كان ولايزال الهدف الأسمى لنضال جماهيرنا في كل مكان من الوطن العربي .

أيها السادة :

لقد جاء مجلسكم حصيلة انتخابات برهن شعبنا خلالها أنه الشعب الأصيل الواعي ، وخاض المواطنون مرشحين وناخبين معركة الانتخابات بروح رياضية وبسلاح الفكر والمبدأ . قدروا جو الحرية فحافظوا على النظام ، وقدروا نزاهة الانتخابات فرجعوا الى ضمائرهم قبل أن يضعوا أوراق الاقتراع في الصناديق ، واستقبلوا النتائج بنفس الروح الرياضية وبمزيد من التصميم على تدعيم الوحدة الوطنية وتكاتف جهود المواطنين جميعاً لما فيه خير الوطن ورفعته ، وهذا هو الأمر الطبيعي لأن العمليات الانتخابية ليست عداء وخصومة بين الناس ، بل هي تنافس مشروع وشريف بين المواطنين من أجل خدمة الشعب والوطن من موقع آخر غير موقعهم الحالي .

فعندما يكون الأمر كذلك وعندما يكون في اطار العمل من أجل بناء الديموقراطية الشعبية ، وعندما نتذكر حقيقة أن لكل مواطن حيثما كان موقعه دوره الأكيد في خدمة شعبه ووطنه ، يصبح من الطبيعي أن تنتهي هذه العمليات الانتخابية ونحن أكثر تماسكاً وأشد حرصاً على وحدتنا الوطنية ، وجبهتنا الداخلية المتماسكة ، سلاحنا الأقوى والأهم في جميع معاركنا ، وفي مقدمتها معركة التحرير .

إن التحديات التي تواجهها أمتنا ، وأخطرها التحدي المتمثل في احتلال الأرض العربية ، تتطلب منا أن نوجه كل أعمالنا وانجازاتنا نحو تعزيز قدرتنا للتغلب على هذه التحديات . فالديموقراطية الشعبية ، وترسيخ الحرية ، والتنمية كالاعداد العسكري سواء بسواء ، مصادر قوة لنا لمواجهة هذه التحديات ، والتغلب عليها وخاصة تحدي احتلال الأرض العربية مع مايفرضه علينا من كفاح لتحرير الأرض وطرد الغزاة المعتدين ، واذا لم تكن كذلك فانها لاتلبث أن تفقد مضمونها ، وتقصر عن بلوغ مراميها مادامت حرية الوطن نفسه مجتزأة ومعتدى عليها .

ومن هنا فان الخطوات التي ذكرتها على طريق الديموقراطية الشعبية، وكان آخرها الدستور وانتخاب مجلس الشعب، تستمد أهميتها الخاصة من حيث أنها تمنحنا قدرة أوفر، وتهيىء لنا فرصاً أفضل لمجابهة التحديات والتغلب عليها.

أيها السادة:

إن وحدتنا الوطنية هي طريقنا الطبيعي الى وحدتنا القومية، هذا الهدف الكبير الذي ناضلت وتناضل من أجله أجيال الأمة العربية وجماهيرها الواسعة.

إن وحدتنا الوطنية هي التي تجعلنا أكثر قدرة وأكثر فاعلية في النضال ضد التجزئة، ومن أجل الوحدة العربية.

والوحدة العربية هي الهدف الكبير الذي اذا ماستطعنا تحقيقه، فقد ذللنا كل المصاعب وقهرنا كل الأخطار التي تهددنا، وحللنا سائر المشكلات الكبرى التي تواجهنا.

بالوحدة تستعيد الأمة العربية مكانتها وتصبح قوة مسموعة الكلمة، وتستطيع أن تقضي على سائر عوامل الضعف والتخلف داخل أقطارها، وأن تضع حداً للأطماع الاستعمارية في أراضيها وثرواتها، كما تستطيع أن تسهم بقدر وافر في اغناء التقدم البشري، وأن تصبح أكثر أهمية وأكثر فائدة للناس جميعاً.

إن نضال الشعب العربي على طريق الوحدة وتجربته في مجال العمل الوحدوي تؤكد أن شعبنا مدرك لأهمية الوحدة العربية هدفاً وسبيلاً للتغلب على كل الصعاب وحل كل المشكلات. ولقد أثبتت التجربة بوضوح أن الوحدة العربية لايمكن أن تتحقق بتأثير نزوة عابرة أو بنتيجة انفعال مرحلي، لأن الوحدة ليست تعبيراً عن اندفاع عاطفي أو فورة حماسية، بل هي في جوهرها وأساسها عمل عقلاني وتخطيط سليم.

إن الوحدة ليست السبيل الأمثل لحل مشكلات أمتنا العربية فحسب، بل هي قدرها وبواسطتها تزداد أمتنا حيوية ومهابة، وتزداد قدرة على الدفاع عن نفسها من جهة، وعلى الاسهام الايجابي في ركب حضارة الانسان من جهة أخرى.

واذا كانت روح العصر ومقتضياته تدفع أمماً متباينة الى البحث عن نوع من الوحدة أو الاتحاد فيما بينها، لتقوى على مجابهة تحديات العصر، فأحرى بروح العصر ومقتضياته أن تكون عاملاً ضاغطاً باتجاه وحدة الأمة الواحدة.

إن جيلنا مطالب بالعمل الدؤوب والفوري من أجل الوحدة، وتحقيق ماأمكن من الانتصارات على طريقها.

وحيث يتعذر تحقيق الوحدة، علينا أن نخطو باتجاهها من أجل الوحدة أولاً، ومن أجل معركة التحرير القريبة ثانياً. فلنبدأ بالتعاون الجدي، والتنسيق في المجالات المختلفة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، ولنخلق مؤسسات قومية تتمتع بالقدرة والفاعلية، ولنقوِّ ولندعم ماهو موجود من هذه المؤسسات.

إن ايماننا بهدف الوحدة العربية غير محدود، فقد آمنا به قدراً لأمتنا، وأكدته مبادىء حزبنا، وعززه نضال شعبنا، ولذلك فاننا مستمرون في النضال من أجله، والى أن يتحقق سنظل نعمل وبثبات من أجل تنسيق الجهود والطاقات المتوفرة، وسنظل نسعى ونكافح من أجل حشد كل مايمكن حشده لنخوض معركتنا المصيرية ضد العدو الغاصب.

ولكي نعزز قدرتنا في هذا القطر على متابعة السير في هذا الاتجاه، فاننا نواصل العمل لاستكمال بنائنا الداخلي بمزيد من الحرية، ومزيد من الديموقراطية، ومزيد من التنمية، ومزيد من القدرة الدفاعية في اطار وحدتنا الوطنية التي تحمي انجازاتنا والتي بدورها تزداد قوة بهذه الانجازات.

إننا في مجال العمل السياسي والشعبي مصممون على تدعيم الحرية، وعلى تطوير المؤسسات الديموقراطية القائمة، وخلق المؤسسات الجديدة التي تقتضيها مصلحة المواطن، وحريته، وعلى تعزيز دور المنظمات الشعبية.

إننا في المجال الاقتصادي نسير بثبات نحو تدعيم القطاع العام وتطويره وزيادة فاعليته، ليؤدي دوره في قيادة الاقتصاد وتعميق التحولات الاشتراكية، كما أننا نبذل كل جهد لتشجيع القطاع التعاوني ومده بمقومات النمو والتوسع. وسوف نستمر في تنشيط القطاع الخاص ليؤدي دوره في بناء الوطن مع وضع الضوابط التي من شأنها أن تجعل منه قطاعاً منتجاً وغير مستغل.

وسيتم ذلك على أساس من التخطيط، وفي اطار سياسة عامة تهدف الى تحقيق الثورة الزراعية الكاملة، والتوسع في التصنيع، واستثمار الموارد الطبيعية استثماراً كاملاً، لكي يزداد الوفر وتنمو ثروة البلاد التي يجب أن ينعم بها ويستفيد من خيراتها كل المواطنين.

إن ارتفاع مستوى معيشة المواطنين وتزايد حاجاتهم، بالاضافة الى ماتقتضيه ضرورات المعركة، تتطلب منا أن نبذل كل جهد لزيادة الانتاج وتحسينه، وزيادة الدخل القومي، ولاشك في أن الاسراع في التنمية هوأقرب السبل، وأضمنها لتحقيق ذلك.

في مجال التعليم كان هدفنا ولايزال توفيره على مختلف المستويات لأبناء الشعب، وتوجيهه نحو خدمة أهداف التنمية، وخلق الحوافز والمشجعات على التفوق والنبوغ، وتوفير امكانات البحث العلمي لتعزيز سياسة الاعتماد على النفس.

وفي المجال الدفاعي فان جهودنا متواصلة لزيادة تدعيم قواتنا المسلحة، ورفع قدرتها القتالية بالتدريب المستمر وبالعتاد الحديث، وقد برهنت قواتنا المسلحة على نجاعة هذه الجهود في معارك عديدة، وأثبتت أنها كانت ولاتزال وستبقى قوة الشعب التي تؤمن بأهدافه وتدافع عنها وتضحي في سبيلها، وأنها دائمة التأهب للقيام بدورها الكامل في معركة التحرير.

أيها السادة أعضاء مجلس الشعب:

نحن في المجال القومي دعاة وحدة نعمل لتحقيق الخطوات على طريقها حيثما أمكن ذلك، وبصفتنا عضواً في اتحاد الجمهوريات العربية نبذل كل جهد لتدعيم مؤسسات الاتحاد، والسير به نحو الغاية التي قام من أجلها.

ونحن مع تنسيق الجهود العربية وحشد الطاقات العربية حيثما وجدنا سبيلاً الى ذلك.

وعلاقاتنا مع الدول العربية تحددها في الأساس مواقف تلك الدول من معركة المصير.

وضرورات المعركة أيضاً تحدد نظرتنا للمقاومة وموقفنا منها، فننظر اليها كعنصر هام من عناصر القوة العربية اللازمة للتحرير ونقف منها موقف الدعم والمساندة، ومن هنا فعندما نشبت الأزمة الأخيرة في لبنان، بادرنا الى بذل الجهود والمساعي لانهائها واتصلنا لهذه الغاية مع السلطة في لبنان، ومع قيادة المقاومة حرصاً على مصلحة لبنان وسلامته، وعلى المقاومة الفلسطينية ووجودها. فلما أخفقت الجهود والمساعي لم يكن هنا بد من اللجوء الى الاجراء الذي يفترض أن

من شأنه أن يساعد على رعادة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية .

وقد تعرضنا قبل الإجراء وبعده إلى إثارات واستفزازات كثيرة ، ولكننا سنحاول دائماً ألا يكون لأعمال الاثارة والاستفزاز أي أثر في توجيه خطانا ، فنحن نعرف مانريد ونتجه اليه بخطوات ثابتة على أساس من القناعة والالتزام بالمصلحة القومية .

ولقد استغلت اسرائيل أزمة لبنان ، فراحت تطلق التهديد تلو التهديد ، باستخدام قوتها العسكرية ضد هذا القطر اذا ماحدث تدخل عسكري سوري في لبنان على حد زعمها . مثل هذه التهديدات لم نعرها في الماضي ولن نعيرها في المستقبل أي اهتمام . هذه التهديدات لم تمنعنا ولن تستطيع أن تمنعنا من الاستمرا ر في النضال وبكل أشكاله ، لاسترداد حقوقنا كاملة . وأؤكد ماأكدته سابقاً أن هذا القطر سيبقى ملاذاً وسنداً للمقاومة الفلسطينية يمدها بكل أنواع الدعم ويقدم للشعب العربي الفلسطيني مايتطلبه نضاله المشروع من أجل حقوقه ، وهذا موقفنا الثابت الذي لايقبل تبديلاً ولاتغييراً .

أيها السادة :

اذا انتقلنا الى الحديث عن المجال الدولي فان أول مايتبادر الى الذهن هما الدولتان الكبيرتان وإحداهما ، الاتحاد السوفييتي دولة صديقة لنا تدعم حقنا ، وتمدنا بما يساعدنا على الدفاع عن هذا الحق ، والأخرى الولايات المتحدة الأمريكية تناصب شعبنا العداء وتنحاز بغير حدود الى عدوتنا اسرائيل وتغذيها وتمدها بوسائل استمرار عدوانها على الوطن العربي .

هذا التباين في موقف الدولتين الكبيرتين يحدد موقفنا ازاء كل منهما . الى جانب ذلك لنا صداقات نحافظ عليها ، ونسعى الى تنميتها مع بقية دول المعسكر الاشتراكي ، وسائر الدول التي تتفهم عدالة قضيتنا وتؤازر نضالنا ، كما أننا نعتبر جزءاً من نضالنا السياسي أن نعمل باستمرار لكسب صداقات جديدة في سائر قارات العالم ، نعزز بها حقنا وندعم نضالنا ونسهم في زيادة قدرتنا على الوقوف الى جانب حركات التحرير والشعوب المناضلة في العالم ومساعدتها في نضالها .

إننا في رسم سياستنا الخارجية لانغفل مانلحظه من اتجاه قوي في المجال الدولي نحو الوفاق بين القوى المختلفة ، ونحن نلمح من خلال هذا الاتجاه

محاولات متزايدة من جانب الامبريالية الأميريكية لاستغلال جو الانفراج الدولي الى أقصى الحدود، لترتيب مصالحها على حساب الشعوب، كما أنها بالنسبة للمنطقة العربية تسعى الى استغلال التوجه نحو الوفاق الدولي لابقاء الأمة العربية في دوامة الآراء المختلفة، والاجتهادات والتفسيرات المتباينة، ولتدفع بدولها في طريق مظلم يؤدي بها الى متاهات مشروعات الحلول والوعود بالحلول التي تشل الارادة الفاعلة، وتمنع تجميع القوى والطاقات وتحول دون العمل الايجابي من أجل استعادة الحق العربي، بل تؤدي الى تفتيت القوى العربية وتحرض على ضربها بعضها بالبعض الآخر.

نحن مع السلام في العالم لأننا دعاة سلام صادقون، ولكننا نؤكد على السلام العادل، ونؤكد في الوقت ذاته أن الوفاق الدولي لايمكن أن يكون على حساب الشعوب، وحساب حقوقها في الحرية والتقدم، وتقرير المصير وفي النضال من أجل هذه الحقوق اذا اغتصبت.

نحن مع العمل على ازالة بؤر التوتر التي تهدد العالم بالحروب، ولكننا نؤمن أن تلافي الحروب والصراعات العسكرية وتجنب ويلاتها لن يكون إلا بالقضاء على عوامل الحروب وأسبابها، وأهم هذه العوامل والأسباب الاستعمار بأشكاله كافة، وبما يمثله من ظلم واستغلال وعنصرية، ونهب لأراضي الشعوب وثرواتها وعرقها وجهودها. وبغير ذلك يصبح الانفراج الدولي تهدئة مؤقتة وتبقى العوامل والأسباب بحاجة الى حل جذري.

السادة أعضاء مجلس الشعب:

اذا كنت قد عرضت عليكم ملامح سياستنا وخطوطها العامة في يوم افتتاح مجلسكم فلابد من القول أن الطريق الى مانريد ليس سهلاً ولا معبداً. إنه الطريق الصعب طريق العمل الدؤوب، طريق التضحية وطريق التصميم.

ان معركة التحرير التي نواجهها اليوم يتوقف عليها مستقبل أمتنا بكامله، ومن أجل النجاح في هذه المعركة يجب أن تستنفر أمتنا كامل طاقاتها وقدراتها، وتزج بها في مواجهة العدو. ولاشك في أن قدرات الأمة العربية عظيمة وكبيرة، وطاقاتها غير محدودة، وماتملكه من امكانات يؤهلها لاحراز النصر الأكيد.

وبالنسبة لنا في هذا البلد فايماننا بعدالة القضية، وقوة الحق، وقدرة الأمة،

وحتمية انتصارها، يدفعنا الى بذل كل جهد واسترخاص كل تضحية، وتعبئة كل طاقة متوفرة في قطرنا.

لابد من عمل حقيقي في كل قطر لتعزيز الجبهة الداخلية، ولابد من عمل حقيقي على المستوى القومي لتجميع الطاقات وتوحيدها، ولابد من أن ينطلق هذا العمل وذاك من قناعة بأن الخطر الذي نواجهه خطر قومي، وان مجابهته لاتكون إلا بجهد قومي. يؤدي فيه كل فصيل من فصائل القوة العربية الشاملة دوره في المعركة.

أيها السادة:

إن التفاعل الايجابي للأفكار في مجلسكم، وتبادل الآراء النافعة والنقاش الهادف كفيلة بأن تعزز الوحدة الوطنية في هذا القطر.

وأن نجاح مجلسكم هو نجاح لمسيرة هذا القطر وبرهان أكيد على قدرته على التطور والتقدم.

إن شعبنا يتوقع أن تحققوا ماعلقه عليكم من أمل وأن تنجزوا ماينتظره منكم.

وآمل أن يكون مجلسكم قدوة في العمل والانجاز.

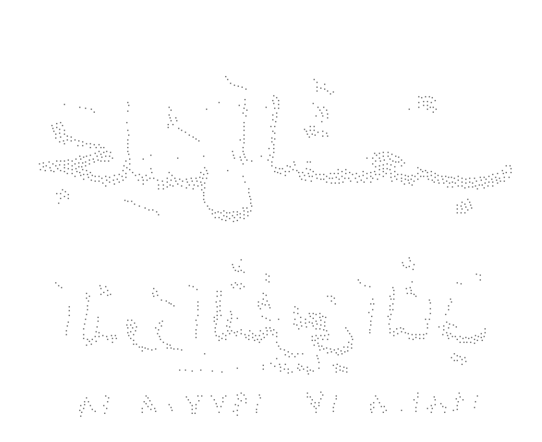
وفقكم الله

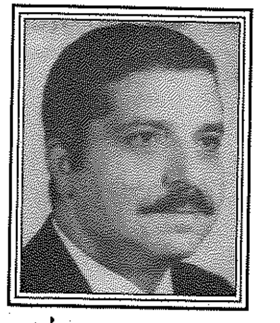
والسلام عليكم

مَجلِسُ ٱلشَّعبْ

ٱلدَّورُ ٱلتَّشرِيعِيُ ٱلثَّانِي

١٨/٨/١٩٧٧ - ١٧/٨/١٩٨١




السيد محمد علي الحلبي

مجلس الشعب

الدور التشريعي الثاني

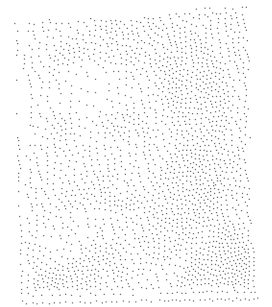
١٩٨١/٨/١٧ - ١٩٧٧/٨/١٨

هيئة مكتب المجلس: ١٩٧٨/٣/٢٩ - ١٩٧٧/٨/١٨

السيد محمد علي الحلبي	رئيساً
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد سعيد سليمان	أميناً للسر
السيد توفيق النقري	أميناً للسر
السيد محمد نذير دويدري	مراقباً
السيد وفيق عرنوس	مراقباً

ملاحظة: كلف السيد محمد علي الحلبي برئاسة الوزارة بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠





السيد محمود حديد

هيئة مكتب المجلس - الدور الثاني:

١٩٧٨/٣/٣٠ - ١٩٨١/٨/١٧

السيد محمود حديد	رئيساً للمجلس

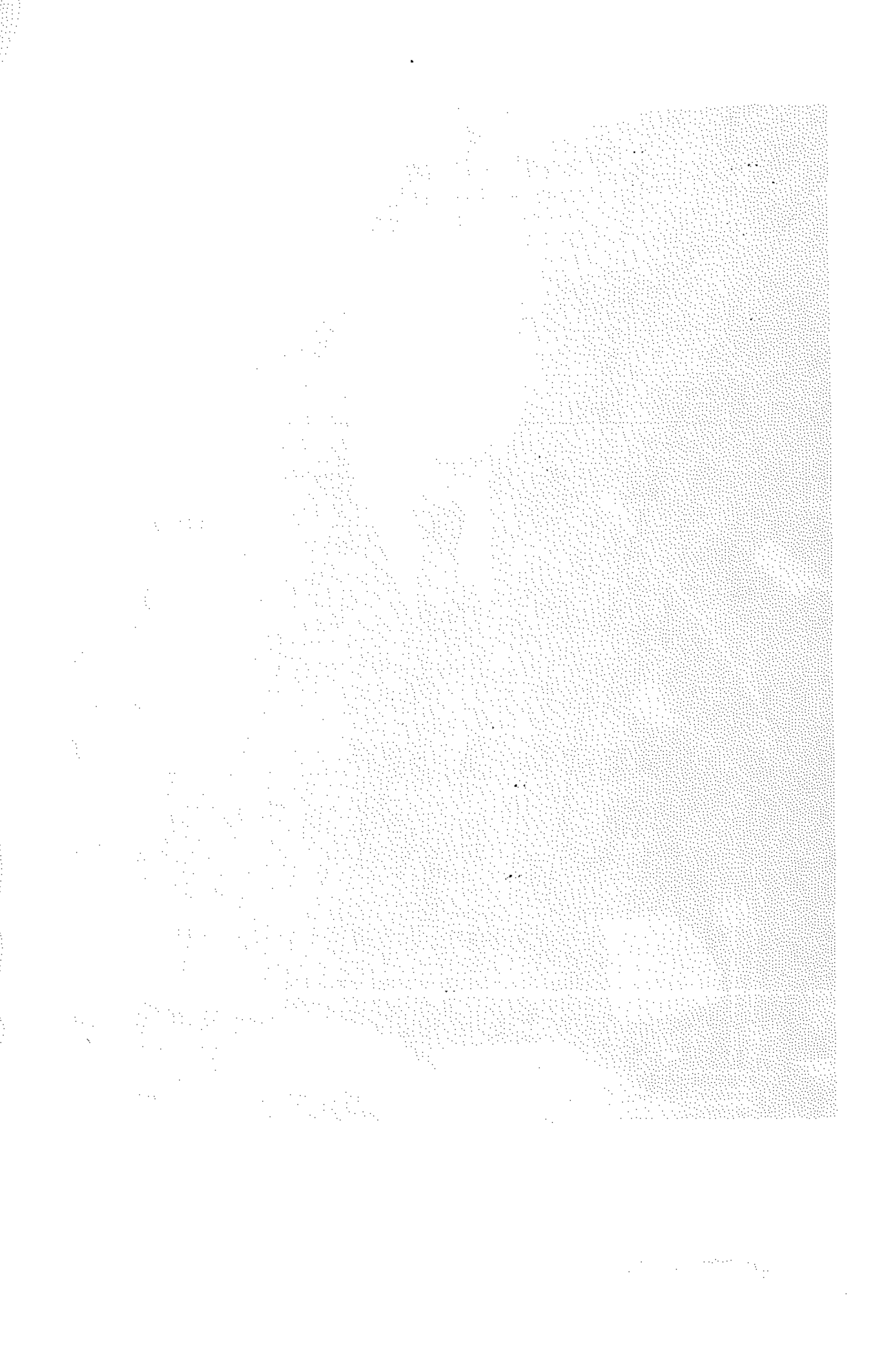
انتخب بتاريخ ٧٨/٣/٣٠

السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد سعيد سليمان	أميناً للسر
السيد توفيق النقري	أميناً للسر
السيد محمد نذير دويدري	مراقباً
السيد وفيق عرنوس	مراقباً

ملاحظة: بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور.

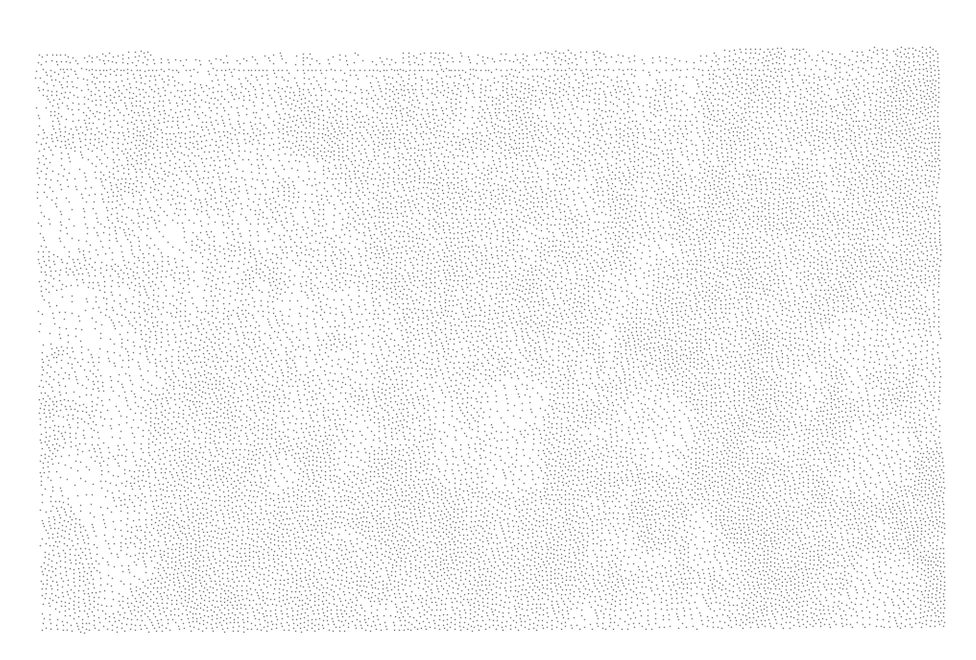


السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
أثناء خطابه في افتتاح الدور التشريعي الثاني





صورة من جلسة افتتاح الدور التشريعي الثاني



المرسوم رقم ١٦٥٥

بتاريخ ٥/ ٨/ ١٩٧٧ أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم ١٦٥٥ المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب وفيما يلي نص المرسوم:

المرسوم رقم ١٦٥٥

رئيس الجمهورية:

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ المتضمن قانون الانتخابات العامة وعلى المرسوم رقم ٤٣٨ تاريخ ٣٠/٦/ ١٩٧٧ المتضمن تحديد يوم ١/ ٨/ ١٩٧٧ موعد لانتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحديد عدد أعضائه حسب الدوائر الانتخابية.

وبعد الأطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ١٤٤٢/ ق تاريخ ٣/ ٨/ ١٩٧٧ المتضمن اعلان نتائج الانتخاب وأسماء الفائزين فيه.

يرسم مايلي

المادة الأولى: يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخاب أعضاء في مجلس الشعب.

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١ - محمود حديد

٢- محمد ثابت مهايني

٣- محمد هشام الساطي

٤- محمد سعيد الحموي

٥- عبد الرزاق آقبيق

٦- محمود سلامة

٧- محمود بكري آلوسي

٨- ابراهيم بكاري

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمد مروان شيخو

٢- محمد علي الحلبي

٣- خلدون المالح

٤- محمد العمادي

٥-زهير عرابي

٦- هاجر صادق

٧- غسان شلهوب

٨- حسان جمعة

٩- رضا اصفهاني

١٠- تحسين الصفدي

١١- يوسف خوري

١٢- محمد صالحة

١٣- محمد هادي آقبيق

١٤- صفوان قدسي

٢- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١ - محمد عيد بن سعيد اجانا

٢- ضيا بن أحمد حاج علي

٣- مصطفى بن علي العر

٤- محمد خير بن توفيق صوفان

٥- عمر بن بدوي السقا

٦- عزيز بن سليم كربوج

٧- محمود بن عمر خطاب

٨- حسن بن محمد حورية

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمد وفيق بن سعدو عرنوس

٢- أحمد بن محمد قبلان

٣- صبحي بن عمر عيون

٤- صلاح أحمد درويش

٥- أحمد بن محمد دبين

٦- عبد المجيد بن محمد رضا التجار

٧- علي بن مصطفى ملحم

٣- مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١ - عبد الوهاب بن محمد الحسن

٢ - حسين بن حسن أبو عمشة

٣- صبحي بن قاسم شيخوني

٤ - علي بن محمود تلجبيني

٥ - عبود بن سعيد حداد

٦ - رجب بن رمضان المنلا

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمد عادل بن محمد علي جاموس

٢ - محمد ظافر بن حسن خير الله

٣- طريف بن عبد الودود كيالي

٤ - علي رضا رضا بن كمال

٥- أحمد بن أحمد حاوي

٦ - نادر بن أحمد محسن

٧- عمر بن محمد لطفي السباعي

٨- عبد الله بن جورج موصللي

٩- البير بن نجيب حنا عبد الله

١٠ - كرقور بن ماطيوس ملقون ابليغاتيان

٤- مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١ -دياب الماشي بن شواخ

٢ - محمد المحمد الجاسم بن حسين

٣- محمد نور جنيدان بن حسن

٤ - أحمد تاجر بن محمد

٥ - طه الغباش بن مصطفى

٦ - محمد مراد بن مراد

٧- مصطفى الحاج موسى بن جنيد

٨- رشيد محمد بن نايف

٩- عثمان ديري بن محمد

١٠ - وحيد أبو راس بن طاهر

١١ - وحيد مصطفى بن محمود

١٢ - حمدو النجار بن عبد القادر

١٣ - حمادين حمادين بن ابراهيم

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمد العبد الله الجمعة بن مصطفى

٢ - عصمت الغباري بن محمد سعيد

٣- أحمد الحمدان الشهابي بن حج عيسى

٤ - عمر الابراهيم محمد

٥ - علي حسين العلي بن ابراهيم

٦ - ابراهيم عثمان بن رشيد

٧- خليل الخليل بن محمود

٨- محمد فوزي ابراهيم بن محمود

٩- أحمد دشو بن يوسف

١٠- محمود كللو بن نوري

١١- محمد شيخ اسماعيل بن منان

١٢- محمد حمدي العرب بن عبدو حمد

٥- محافظة حمص

قطاع العمال والفلاحين

١- ادريس بن محمود عباس

٢- عبد الرزاق بن خليل أيوب

٣- علي بن محمود ادريس

٤- مروان بن محمد علي الصالح

٥- أدهم بن محمد الرجب

٦- نور الدين بن خضر خضور

٧- نزيه بن وصفي سعيد

٨- عبد العزيز بن طراد الملحم

٩- غالب بن زكي النجيب

قطاع باقي فئات الشعب

١- علي بن أحمد عباس

٢- شعبان بن صالح شاهين

٣- شاكر بن ناصر برغوت

٤- ميكيت بنت رفيق عنيني

٥- محمود بن محمد صبحي ملوك

٦- موريس بن عزيز صليبي

٧- محمد أبو النور بن شمس الدين طيارة

٨- عبد المجيد بن عبد الرحيم طرابلسي

٩- توفيق بن حسن النقري

٦- محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين

١- ابراهيم بن علي حيدر

٢- خليل بن جعفر محفوض

٣- رشيد بن محمد سليمان عيسى

٤- عبد الكريم بن معاط الاسماعيل

٥- عبد المعين بن خالد فطراوي

٦- مصطفى بن محمد شاكوش

٧- مصطفى بن أحمد الحلبية

٨- محمود بن ناصيف خير بك

٩- محمد جمعة بن عمر تفتنازي

١٠- يحيى بن حمدو عردوك

قطاع باقي فئات الشعب

١-حامد بن محمود حسن

٢- سعاد بنت سليم الشيخ بكور

٣- عبد الاله بن محمد حواط

٤- عزيز بن حبيب يعقوب

٥- علي بن عبد الحميد نبهان

٦- عبد المجيد بن محمد الزعيم

٧- عرفان بن عادل علوش

٧ - محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين

١-توفيق بن حسين درويش

٢- نصر بن ابراهيم صقور

٣- أحمد بن علي مدنية

٤- محمد بن مجيد جعفر

٥- حسن بن محمد أبو زيد

٦- محمود بن محمد عجيل

٧- أحمد بن محمد درجي

قطاع باقي فئات الشعب

١- جميل بن علي الأسد

٢- غازي بن محمد خضر

٣- سليمان بن نصور صقر

٤- فيصل بن توفيق سماق

٥- أحمد بن موسى أبو موسى

٦- عبد الله بن جرجس زيتون

٧- أحمد بن محمد درجي

٨ - محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين

١- خالد بن عبد اللطيف الخضر

٢- محمد بن زاهد استانبولي

٣- أحمد يوسف بن محمد الحاج يوسف

٤- محمد بن يوسف خربوطلي

٢- عبد الرزاق بن خليل أيوب

٣- علي بن محمود ادريس

٤- مروان بن محمد علي الصالح

٥- أدهم بن محمد الرجب

٦- نور الدين بن خضر خضور

٧- نزيه بن وصفي سعيد

٨- عبد العزيز بن طراد الملحم

٩- غالب بن زكي النجيب

قطاع باقي فئات الشعب

١- علي بن أحمد عباس

٢- شعبان بن صالح شاهين

٣- شاكر بن ناصر برغوت

٤- ميكيت بنت رفيق عنيني

٥- محمود بن محمد صبحي ملوك

٦- موريس بن عزيز صليبي

٧- محمد أبو النور بن شمس الدين طيارة

٨- عبد المجيد بن عبد الرحيم طرابلسي

٩- توفيق بن حسن النقري

٦- محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين

١ - ابراهيم بن علي حيدر

٢ - خليل بن جعفر مخفوض

٣- رشيد بن محمد سليمان عيسى

٤ - عبد الكريم بن معاط الاسماعيل

٥ - عبد المعين بن خالد فطراوي

٦ - مصطفى بن محمد شاكوش

٧- مصطفى بن أحمد الحلبية

٨- محمود بن ناصيف خير بك

٩ - محمد جمعة بن عمر تفتنازي

١٠ - يحيى بن حمدو عردوك

قطاع باقي فئات الشعب

١ -حامد بن محمود حسن

٢ - سعاد بنت سليم الشيخ بكور

٣- عبد الاله بن محمد حواط

٤ - عزيز بن حبيب يعقوب

٥ - علي بن عبد الحميد نبهان

٦ - عبد المجيد بن محمد الزعيم

٧- عرفان بن عادل علوش

٧ - محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين

١ -توفيق بن حسين درويش

٢ - نصر بن ابراهيم صقور

٣- أحمد بن علي مدنية

٤ - محمد بن مجيد جعفر

٥ - حسن بن محمد أبو زيد

٦ - محمود بن محمد عجيل

٧- أحمد بن محمد درجي

قطاع باقي فئات الشعب

١ - جميل بن علي الأسد

٢ - غازي بن محمد خضر

٣- سليمان بن نصور صقر

٤ - فيصل بن توفيق سماق

٥ - أحمد بن موسى أبو موسى

٦ - عبد الله بن جرجس زيتون

٧- أحمد بن محمد درجي

٨ - محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين

١ - خالد بن عبد اللطيف الخضر

٢ - محمد بن زاهد استانبولي

٣- أحمد يوسف بن محمد الحاج يوسف

٤ - محمد بن يوسف خربوطلي

٥ - محمد بن مصطفى حاج أيوب

٦ - عبد المعطي بن حسن عبد القادر

٧- أحمد بن عيد الأحمد

٨- نصر بن عيدو اليوسف

٩- محمد بن حسين لطوف

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد نذير بن وجيه دويدري

٢- اسماعيل بن حمدو اليوسفي

٣- عبد العزيز بن رجب دياب

٤- محمد هشام بن ابراهيم سيفو

٥- علاء الدين بن ابراهيم خمامه

٩ - محافظة طرطوس

قطاع العمال والفلاحين

١- محمد بن حسن ميهوب

٢- عزيز بن اسماعيل سليمان

٣- عيسى بن أحمد خضور

٤- مروان بن فريد الحموي

٥- عيسى بن ابراهيم الخوري

قطاع باقي فئات الشعب

١- محسن بن محمد بلال

٢- سلافة بنت علي ديب

٣- حمدي بن عبد القادر المحمود

٤- نجم الدين بن حسين الصالح

٥- محرم بن حسن طيارة

١٠ - محافظة الرقة

قطاع العمال والفلاحين

١- اسماعيل بن عبيد العبد الغني

٢- ابراهيم بن حاج موسى الهنيدي

٣- مصطفى بن أحمد العايد

قطاع باقي فئات الشعب

١- عبد الرزاق بن حسين العثمان

٢- عبد الرزاق بن محمد الهويدي

٣- مصطفى بن أحمد العبد الله العليوي

١١ - محافظة دير الزور

قطاع العمال والفلاحين

١- محسن بن علاوي المزيد

٢- حسن بن فرج العشيش

٣- جراد بن خلف الخلف

٤- زويع بن ناصر العكله

٥- فيصل النجرس بن خلف

٦- سليمان بن اعواجي الحسن

قطاع باقي فئات الشعب

١- عبود الهفل بن جدعان

٢- شكرية بنت عبد الغني عبد الغني

٣- فوزي بن حسين يوسف القنبر

٤- جمعة بن حمزه العبدون

٥- رئيس بن فرحان الفياض

١٢ - محافظة الحسكة

قطاع العمال والفلاحين

١ - عبد اللطيف بن العلي معروف العلي

٢ - محمد بن عبد الله العلي

٣ - محمد بن عمر الهوار

٤ - مكطع بن طلاع طويسان

٥ - ياسين بن صالح الخلف

٦ - حسين بن حسن العمر

قطاع باقي فئات الشعب

١ - عبد العزيز بن حمد النعيمي

٢ - فرح بن عبد الله الطعان

٣ - يعقوب بن سعيد حلاوجي

٤ - عبود بن جدعان خليف مجول

٥ - بوغوص بن يوسف سراج

١٣ - محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين

١ -شهيرة بنت ميشيل فلوح

٢ - شفيق بن صبح وهدان

٣ - محمد بن فندي الرشيد ابا زيد

٤ - محمود بن عبد الرحمن أبو روميه السعدي

قطاع باقي فئات الشعب

١ - ابراهيم بن خضر الزعبي

٢ - سعيد بن محمد سليمان

٣ - محمد سعيد بن شحادة طعيسان

٤ - نايف بن ابراهيم الطعاني

١٤ - محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين

١ -شبلي بن نايف نصر

٢ - نايف بن علي الحلبي

٣ - جمال بن محمود عبد الدين

قطاع باقي فئات الشعب

١ - تركي بن مغذى شلهوب

٢ - أسعد بن أمين حرب

١٥ - محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين

١ - الدكتور عارف بن فايز حمدان

٢ - محمود بن سعيد مريود

قطاع باقي فئات الشعب

١ - الدكتور فؤاد بن راجي ديب

٢ - المهندس اسماعيل بن عسكر السعيد

المادة الثانية : يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ٥/ ٨/ ١٩٧٧

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٥/ ٨/ ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ٨٣٩ تاريخ ٧/ ٤/ ١٩٧٦ سمي السيد حسن محمد ابو زيد - عضواً في مجلس الشعب - محافظة اللاذقية . بدلاً عن عضو متوفى .

بموجب المرسوم رقم ٥٦٦ تاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٨٠ سمي السيد سعيد حامد السلمان - عضواً في مجلس الشعب - محافظة السويداء . بدلاً عن عضو متوفى .

[illegible]

[illegible]

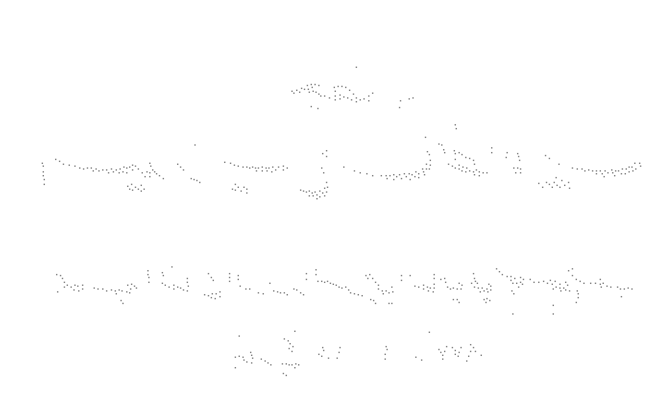
[illegible]

[illegible]

خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الثاني في مجلس الشعب

بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٧٧



خطاب السيد رئيس الجمهورية
في افتتاح الدور التشريعي الثاني بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٧٧

السيد رئيس مجلس الشعب

أيها الأخوة أعضاء المجلس

إنها لمصادفة خيرة أن يكون افتتاح مجلس الشعب الجديد مع بداية شهر الصوم الفضيل، هذا الشهر المبارك الذي ارتبطت به مواقع وتواريخ بارزة وحاسمة في تاريخنا العربي، الحركة التصحيحية، وحرب رمضان المجيدة حرب قديمة ومعاصرة، والذي شاءت الارادة الالهية أن تقترن به السادس من تشرين، التي كانت أروع انجازات أمتنا في تاريخنا الحديث، والتي أخرجت خصال أمتنا من مكامنها ونفضت عنها غبار الماضي المؤلم، وأظهرت أمتنا كما ينبغي لها أن تظهر أمة قادرة على توحيد كلمتها، وجمع صفوفها، وحشد امكاناتها، أمة زاخرة بالبطولة والشهامة والمعرفة، مما أدى الى النصر الكبير الذي حققه مقاتلونا الشجعان في حرب رمضان، دفاعاً عن الأرض والحق، ودفاعاً عن السلام والعدل.

فإليكم وإلى أبناء شعبنا وأمتنا العربية أوجه تهنئتي القلبية بالشهر المبارك.

وأهنئكم أيضاً أيها الأخوة بالثقة التي أولاكم اياها الشعب عندما انتخبكم ممثلين لجميع قطاعاته وفئاته في هذا المجلس، عن قناعة وفي حرية تامة وضمن جو من النزاهة الكاملة.

ومن حقنا جميعاً أن نفخر بأن انتخابات مجلس الشعب التي جرت يومي الأول والثاني من آب، قد جاءت نموذجاً للانتخابات الحرة الديموقراطية النزيهة.

وبهذه المناسبة أيضاً أوجه خالص الشكر الى مجلس الشعب السابق وأعرب عن تقديرنا لخدماته وجهوده التي بذلها من أجل الوطن.

لقد كانت مدته حافلة بالتشريع وبالمناقشات المفعمة بروح المسؤولية والرغبة في الخدمة العامة، وكانت أيضاً مدة مليئة بالنشاط على الصعيد القومي والصعيد الدولي. وامتازت مساهمة المجلس في تأسيس الاتحاد البرلماني العربي، الذي اتخذ دمشق مقراً له. وبمساهمته النشطة في الحوار العربي الأوروبي، وأملي أن تتابعوا الطريق بمزيد من العمل والنشاط لخدمة هذا الوطن، ولمزيد من ترسيخ الديموقراطية الشعبية.

أيها الأخوة:

منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، وضعنا الديموقراطية الشعبية نصب أعيننا هدفاً رئيسياً من الأهداف التي حددها بيان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك، وكان هذا الهدف بالذات تطبيقاً لمبدأ من مبادىء حزبنا العظيم، الذي جعل من بناء الديموقراطية الشعبية محور العمل السياسي الداخلي، انطلاقاً من الايمان بقيمة الانسان وبواجب الحفاظ على حريته وصون كرامته، وآخذاً بعين الاعتبار أن حرية الفرد ترتبط بحرية المجتمع.

والغاية النهائية لتطبيق الديموقراطية الشعبية، هي أن يكون الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة، في اطار من التنظيم الذي يتيح للشعب أن يمارس السلطة والسيادة من خلال مؤسسات الديموقراطية الشعبية.

لقد برَّت قيادة الحزب بوعودها في بيان السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، فقامت الجبهة الوطنية التقدمية، وصدر قانون الادارة المحلية وانتخبت مجالس الادارة المحلية، وأقر الدستور وانتخب مجلس الشعب في ظل الدستور، فكانت هذه كلها تحقيقاً لمبدأ الديموقراطية الشعبية، وتمكيناً لسلطة الشعب. إن الإلتزام بالحرية وبحق جماهير الشعب في الاختيار الحر، يعني بالضرورة الالتزام بالديموقراطية، ولقد أكدنا من أول أيام الحركة التصحيحية وباستمرار، ونؤكد اليوم وسنؤكد دائماً على الحرية مبدأ وتطبيقاً وممارسة. ان بناء الدولة العصرية، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية يتطلبان بشكل أساسي توفر الديمقراطيةوالحرية،

ونستطيع بكل ثقة أن نعتز بأن كل انتخابات جرت في قطرنا منذ سبع سنوات اتسمت بالنزاهة والحرية. ومع اطمئناني الى جو الحرية والنزاهة التي جرت فيه انتخابات مجلسكم، فانني ادعوا المحكمة الدستورية أن تسرع في التحقيق في أية شكوى قد تكون قد وصلت اليها بشأن الحد من حرية الناخب، وسلامة الانتخاب أو العبث بارادة الناخبين.

أيها الأخوة أعضاء المجلس:

في بداية أربع سنوات من العمل في رحاب هذا المجلس، أود أن أؤكد على أمر أرى أنه بالغ الأهمية، ليس فقط في نطاق عملكم، بل في حياتنا العامة كلها وهو الشعور بالمسؤولية وممارستها.

وقد كان يقيني دائماً أن الانسان المتحسس بالمسؤولية الممارس لها هو حجر الزاوية في بناء الوطن، وفي مواجهتنا للغزو والعدوان، وفي نضالنا لتحرير الأرض واستعادة الحقوق المغتصبة، وفي توجهنا الدائم نحو تحقيق أهدافنا كافة، وعندما يعم الشعور بالمسؤولية، وتعم ممارستها الفعلية، نستطيع أن نطمئن الى سلامة كل خطوة من خطواتنا على كل المستويات وفي مختلف المجالات.

لقد أكدت سابقاً على الشعور بالمسؤولية وممارستها، وأعدت التأكيد كلما شعرت بين آونة وأخرى أن ثمة ضعفاً أو نقصاً في هذا الشعور وهذه الممارسة. وطالبت دوماً كل القيادات في قطرنا، وكل المؤسسات أن تنهض بمسؤولياتها وأن تمارس صلاحياتها، وهنا أريد أن يعرف الجميع أنه مامن شخص على الاطلاق في موقع من مواقع المسؤولية إلا ويتمتع بصلاحيات هذا الموقع كاملة. والمشكلة هنا هي أن نمارس هذه الصلاحيات، وأن نمارسها بمسؤولية. إن التقاعس عن ممارسة الصلاحية هو تهاون في تحمل المسؤولية يتناقض مع واجب الانسان نحو نفسه ونحو شعبه ووطنه.

إنكم أيها الأخوة في الموقع الأمامي من مواقع السلطة، واسمحوا لي أن أذكركم في بداية عملكم بأن انتخابكم من قبل الشعب كان على أساس تقبلكم

لحمل المسؤولية، وادراككم أن عضوية مجلس الشعب هي أمانة حملكم اياها الناخبون، ويتوقعون أن تؤدوها وتتحملوا مسؤوليتها، وأن تكونوا قدوة ومثالاً في ممارستها.

ومسؤوليتكم المستمرة هي رعاية مصالح الشعب، وأنتم مطالبون بممارستها من خلال التشريع، ومن خلال الرقابة الشعبية والمحاسبة.

فاذا لمستم خللاً في عمل مؤسسة من المؤسسات، أو ترامت اليكم شكوى من تقصير في وزارة من الوزارات، أو في عمل الحكومة، بادروا الى تحمل مسؤوليتكم.

شكلوا اللجنة أو اللجان التي ترتأون للتحقيق في خلل المؤسسة أو المؤسسات المعنية، واذا ثبت وجود الخلل اطلبوا الى الحكومة تطبيق قراركم الذي اتخذتموه بمحاسبة المعنيين في هذه المؤسسة أو تلك، فاذا لم تنفذ الحكومة قراركم حاسبوها.

أكرر أيضاً شكلو اللجنة أو اللجان التي ترتأون للتحقيق في خلل المؤسسة أو المؤسسات المعنية، واذا ثبت وجود الخلل اطلبوا الى الحكومة تطبيق قراركم الذي اتخذتموه بمحاسبة المعنيين في هذه المؤسسة أو تلك، فاذا لم تنفذ الحكومة قراركم حاسبوها.

استجوبوا الوزير المختص وأي شخص تشاؤون في الدولة عما تعلمون من تقصير، واذا اقتضى الأمر استجوبوا الحكومة فهذا يقع ضمن سلطتكم، وقد خولكم الدستور أيضاً سلطة حجب الثقة. مارسوا هذه السلطة عندما تجدون ضرورة ومصلحة في ممارستها.

أيضاً أكرر، وأريد لكل شيء أن يكون بمنتهى الوضوح، وأن يتحمل كلٌّ مسؤوليته كاملة، ولاعذر لأحد عندما يقصر اطلاقاً.

أقول مرة أخرى، على الأخوة أعضاء المجلس أن يمارسوا السلطة التي خولهم اياها الدستور.

وأكرر استجوبو ا الوزير المختص ،وأي شخص تشاؤون في الدولة عمّا تعلمون من تقصير، واذا اقتضى الأمر استجوبوا الحكومة، فهذا يقع ضمن

سلطتكم . وقد خولكم الدستور أيضاً سلطة حجب الثقة . مارسوا هذه السلطة عندما تجدون ضرورة ومصلحة في ممارستها .

لاأريد لأحد أن يسكت على الأخطاء ، ولاأن يتستر على العيوب والنواقص ، لأن مثل هذا التستر سيحقق تنامي العيوب والأخطاء وتراكمها ، مما يمكن أن يؤدي مع مرور الزمن الى هدم مابنيناه في أكثر من مجال ، وبالتالي الى تعثر مرحلة هامة من مراحلنا التاريخية تشكل منعطفاً خطيراً وحاداً بالنسبة لتاريخ بلدنا وأمتنا بل والعالم .

إن كشف الخطأ يشكل الخطوة الأولى لاصلاحه ، ومن هنا أشير بتقدير لعملية النقد وكشف الأخطاءوالعيوب التي تمارسها صحافتنا . ولقناعتي بأهمية هذه العملية اتصلت أكثر من مرة ببعض المعنيين أطلب إليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار مايرد في صحفنا من انتقادات واستفسارات ، وأن يتحروا الحقيقة ويضعوها أمام الناس كما هي ، فان كان الخطأ الذي أشير اليه واقعاً كان على الجهة المعنية أن تعترف بالخطأ الواقع وتبين أسبابه وظروفه وأسلوب إصلاحه ، وتسارع لتنفيذ هذا الإصلاح . وإن كان الخطأ غير حاصل كان على هذه الجهة أن تنفي وجود الخطأ وتقيم الدليل على النفي .

واذا كنت قد أكدت في الماضي على تنفيذ مثل هذه التوجيهات ، فأنا الآن أؤكد مرة أخرى على أهمية تنفيذها وضرورته .

واذا كان البعض خارج هذا القطر يتشوق مع الأسف لسماع انتقادات صحفنا وكأنه وضع يده على وثائق خطيرة يبادر الى نشرها بغية الاساءة لهذا البلد ، فان ذلك لن يمنعنا من ممارسة حقنا وواجبنا ومانحن قانعون بصحته وأهميته ، ولن يدفعنا الى حجب الأخطاء أو التستر عليها .

وأخطاؤنا عندما تكون يجب أن نتحدث عنها ونكشفها لنصلحها ، ولن نخشى في ذلك استغلالاً ، لأن لنا من وعي شعبنا العظيم ، شعبنا الأبي الطيب ، ضمانة كبرى ضد كل محاولات الاستغلال من أية جهة كانت . وقد أثبتت صحة ذلك التجارب العديدة التي مررنا بها .

لقد كان منطلقنا دائماً الثقة بالشعب والصراحة معه، وسنظل محافظين على هذا التعامل القائم على الثقة والصراحة المتبادلتين.

إن صحافتنا بما تتمتع به من حرية، يجب أن تكون وسيلة فعالة في حماية الديمقراطية الشعبية وتعميقها، وان تكون وسيلة أخرى يتم من خلالها نوع من المشاركة الشعبية في ادارة الأمور ورقابتها، مما يعني توسيع المشاركة الشعبية في شؤون الحكم الأمر الذي تهدف اليه الديمقراطية الشعبية.

على أنه لابد لي أن أقول أن بعض مايكتب في صحفنا لايخلو من المغالاة ويحتاج الى أن يكون أكثر دقة، وبقدر مانستطيع أن نتصف بالموضوعية نستطيع أن نتحرك باتجاه الهدف العام الذي نعمل من أجله.

ولكن هذا لايقلل من الايجابيات الكبيرة للجهود المبذولة. إن صحفيينا وكتابنا، وإعلاميينا جميعاً يستحقون الثناء والشكر.

وأجد مفيداً هنا، سيما والأمر يتعلق بحياتنا العامة في كل مجالاتها أن أشير الى أهمية الممارسة المسؤولة لحريتناكضرورة لاغنى عنها للحفاظ على الحرية. إن هناك تلازماً لاينفصم بين الحرية وممارستها المسؤولة.

لامعنى للحرية التي لاتمارس، وبالتالي فهي حرية غير موجودة.

نحن لانحسن الحرية اذا لم نمارسها ولايمكن أن نمارسها مالم تتوفر، فلاحرية بدون ممارسة ولاممارسة للحرية بدون توفر الحرية.

والممارسة هنا هي المنتجة صعوداً باتجاه الغاية، ومن أجل ذلك يجب أن تكون هادفة ولها سمات محددة ومُدرَكة.

وهكذا تتحدد مسؤولية الممارسة وتصبح ممارسة الحرية هي الممارسة المسؤولة للحرية، وتبرز حقيقة أن الحرية وممارستها المسؤولة شيء واحد وتشكلان معاً وحدة عضوية واحدة. واذا خرجنا عن هذا الفهم ومايقتضيه من سلوك فسوف يختل التوازن داخل الوحدة العضوية الواحدة وسننتهي الى نتيجة أخرى، إما فوضى وإما ديكتاتورية، وكلتاهما عدوة الناس. واذا كنا نعرف سلفاً أن النصر حليف هؤلاء

الناس عندما يستأنفون نضالهم لتصحيح الأمور، فنحن نجهل الحجم اللازم من المعاناة والتضحية كما نجهل المدى الزمني المطلوب لنجاح هذه العملية.

أيها الأخوة:

إنني أنصح بأن تظلوا على اتصال مباشر بالناخبين في دوائركم، وعلى احتكاك مستمر بأمورهم ومشاكلهم، وان تعمدوا وخاصة خارج دورات انعقاد مجلس الشعب. الى الرجوع اليهم لتتعرفوا على أحاسيسهم وتستمعوا الى ماعندهم، وليبق التفاعل بينكم وبينهم مستمراً فينعكس خيراً وايجابية على أعمالكم في المجلس.

كما أنصح وآمل أن تتمعنوا جيداً في الاقتراحات التي يقدمها بعضكم، أو التي ترد اليكم وأن تناقشوها بموضوعية وبدقة، وأن لايتشبث أحد برأيه عندما يكتشف بالمناقشة أنه ليس الرأي الصائب أو ليس الرأي الأكثر صواباً، وأن يكون أمام أعينكم وأنتم تمارسون مهماتكم هدف واحد فقط هو المصلحة العامة لهذا الشعب.

أيها الأخوة:

لقد عقدت القيادة اجتماعات مطولة وعديدة خلال الأيام الماضية والبعض يعرف هذا، . واجتمعت بعدد من الوزراء المعنيين، وكان أمامها عدد من التقارير تتعلق بمواضيع عدة من بينها تلك المواضيع التي شكونا ومازلنا نشكو منها وقدمت دراسات فنية ونوقشت باستفاضة، واستمع الى آراء الفنيين واتخذ بنتيجة ذلك قرارات عدة، في المجالات الادارية، والاقتصادية، والمالية، بعض هذه القرارات، صدرت على شكل مراسيم تنظيمية، أو قرارات وبلاغات وزارية. وبعضها صدر على شكل مراسيم تشريعية، والبعض الآخر سيصدر بهذا الشكل أو ذاك. ومن بين تلك القرارات التي صدرت، تعديل قانون العقوبات الاقتصادية، وقانون محاكم الأمن الاقتصادي، و قانون الحوافز المادية، ومرسوم إعادة تنظيم وزارة المالية وقرارات مالية أخرى، كما صدرت قرارات في مجال التعليم العالي، وفي مجال

التربية، وفي مجال الصحة، والنقل البحري وغيره. ا والآن انطلاقاً من وقفة مع الذات وتحصيناً للنفس ودحراً للأخطاء إن وجدت وخلقاً للمناخ الذي يمنع بروز هذه الأخطاء وتناميها وتكاثرها فقدصدر مرسوم تشريعي بتشكيل لجنة المحاسبة سميت لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع، وراعينا في تشكيل هذه اللجنة أن تكون قادرة على تنفيذ المهمة الموكلة إليها، والمرسوم اعتبر صادراً بالأمس ولم ينشر بعد وسأتلوه عليكم الآن:

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

يرسم مايلي:

المادة ١ - خلافاً لأي نص نافذ، تشكل لجنة تسمى - لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع - من السادة:

أحمد دياب: عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيساً.

جمال النعماني: رئيس المحكمة الدستورية العليا عضواً.

عبد الرحمن الماريني: رئيس محكمة النقض عضواً.

فوزي عيون السود: رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عضواً.

مصطفى العايد: رئيس اتحاد الفلاحين عضواً.

حامد حسن: رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية عضواً.

ميشيل ريشة: عضو المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال عضواً.

لم نضع رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في اللجنة لأنه عضو قيادة قطرية، ولذلك وضعت عضو المكتب التنفيذي، والأشخاص أنفسهم لايعرفون شيئاً عن هذا المرسوم وربما يسمعون الآن.

طبعاً أعتقد كما ترون أن هذه اللجنة متناسبة في تشكيلها مع المهمة الموكلة اليها، فهي تضم رؤساء أعلى محاكم القضاء في بلادنا، المحكمة الدستورية، ومحكمة النقض، وتضم رئيس هيئة الرقابة والتفتيش، والجميع مشهود لهم،

بالاضافة الى مناصبهم، مشهود لهم بكفاءتهم ونزاهتهم. كما تضم هذه اللجنة رؤساء وممثلين لثلاث من منظماتنا الشعبية الكبرى في هذا البلد، وتضم عضو قيادة قطرية لم يسبق أن تسلم أية مسؤولية غير حزبية.

المادة ٢- مهمة هذه اللجنة تقصي جرائم الرشوة، وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة، والكسب غير المشروع.

المادة ٣ - آ - تتمتع هذه اللجنة باختصاصات النيابة العامة، وقاضي التحقيق، وقاضي الاحالة، بما في ذلك اصدار مذكرات التوقيف والقبض، وتصدر قراراتها مبرمة غير خاضعة لأي طريق من طرق المراجعة.

ب- يجوز للجنة أن تصدر قراراً بالحجز الاحتياطي على أموال المعزو اليهم ارتكاب الجرائم الداخلة في اختصاصها، ويبقى قرار الحجز نافذاً حتى صدور القرار بمنع المحاكمة، أو عدم المسؤولية أو البراءة.

المادة ٤- للجنة بنتيجة التحقيق أن تحيل الأظنّاء أو المتهمين للمحاكم المختصة.

المادة ٥- يشمل اختصاص هذه اللجنة:

أ- أصحاب المناصب.

ب- الموظفين المدنيين والعسكريين.

وسائر العاملين في الدولة وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون العقوبات الاقتصادية وتعديلاته، بما في ذلك القطاع العام والمشترك، باستثناء القضاة.

جـ- الشركاء والمتدخلين من غير المشمولين بأحكام الفقرتين السابقتين.

د- كل مواطن كلف وندب الى خدمة عامة وكل مواطن ترى اللجنة ضرورة شموله باختصاصها.

المادة ٦- أ- تحيل كافة الجهات، الاخبارات، والشكاوى، والضبوط والتحقيقات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

ب- تستمر الجهات القضائية بمتابعة النظر في القضايا المعروضة عليها بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي، والتي تدخل في اختصاص اللجنة المشار اليها.

المادة ٧- آ- مع الاحتفاظ بحق الدفاع المنصوص عليه في القوانين النافذة، لاتتقيد اللجنة بالاجراءات الأصولية المنصوص عليها في التشريعات النافذة.

ب- للجنة أن تتحرى بكافة الوسائل والطرق التي تراها ملائمة للوصول الى الحقيقة.

ولها أن تنيب عضواً أو أكثر من أعضائها أو جهة قضائية أخرى باجراء التحقيق في موضوع محدد.

جـ- يترتب على جميع الوزارات، والادارات، وكافة أجهزة الأمن تنفيذ المذكرات القضائية، والقرارات، والطلبات الخطية الصادرة عن هذه اللجنة والمتعلقة بمهمتها.

المادة ٨- للجنة أن تستعين بمن تراه من العاملين في الدولة ويندبون بقرار من رئيس اللجنة.

المادة ٩- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية، ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره ويعمل به لمدة ستة أشهر.

طبعاً اذا احتاج الأمر لتمديد المدة. فسنمددها، واذا احتاج الأمر لصلاحيات أخرى فسنعطي الصلاحيات.

وكما قلت: أعضاء اللجنة لم يؤخذ رأيهم ولم يستشاروا، وأرجو أن يوفقوا في هذه المهمة الكبيرة التي أسندت اليهم.

ان هذا المرسوم أيها الأخوة لايعني الاساءة لأحد، وإنما كما قلت يعني وقفة مراجعة، يعني إجراءاً وقائياً، يعني تعزيز مناعتنا، هذه المناعة التي كانت دائماً متوفرة في هذا البلد الى أبعد الحدود، والتي يجب أن نحافظ على هذا المستوى الذي كان دائماً عنده.

أيها الأخوة: وبهذه المناسبة أيضاً إنني كما تعرفون أساساً من عائلة تعمل في

الأرض، وبنتيجة ذلك فقد انتقل الي بالوراثة بعض من قطع الأرض واعتباراً من الآن تنتقل هذه القطع لتصبح ملكية للدولة، وعلى الوزارة المختصة أن تملكها لمن يستحق . .

وأيضاً لي بيت في دمشق اشتريته في عام ١٩٦٤، وكانت الدفعة الأساسية من ثمنه كما أذكر هي السلفة التي أخذتها من المؤسسة العسكرية في إطار السلف التي تعطى للعسكريين كما تعرفون . . ، هذا البيت منذ الآن هو ملك للدولة وعلى الوزارة المختصة أن تتسلمه منذ الصباح .

أيها الأخوة: قد تكون هذه أموراً صغيرة وقد ترددت في أن أتحدث عنها بادىء الأمر وكنت أفكر أن لاأتحدث عن مثل هذا الاجراء، وأستقر رأيي أخيراً على أن الشعب يجب أن يعرف الأمور التي تتعلق بي، ولو لم تكن دائماً هامة ان سعادتنا لايجب أن تكون في تلك الأشياء التي نسعى أن نتملكها كأفراد إنما يجب أن تكون في مايتملكه هذا الوطن من مختلف أنواع الثروة، الثروة الطبيعية والثروة الثقافية، والأخلاقية وغير ذلك .

إن سعادتنا يجب أن تتحقق على طريق اسعاد الآخرين، هذه هي السعادة الحقيقية التي لاشائبة تشوبها، ولا شيء يعكر صفوها أن نسعد الآخرين من أبناء وطننا .

أيها الأخوة:

يجب أن لايربط أحد بين مانتحدث عنه الآن سواء مايتعلق باللجنة أو غير ذلك، وبين سياستنا الاقتصادية العامة .

إن مانتحدث عنه الآن، وماتخذناه وماقد نتخذه إنما هو شيء من محاولة لتنظيم عملنا كأفراد وضبط عملنا كأفراد، أما سياستنا الاقتصادية فهي سياسة ثابتة . وسياستنا في كل مجال سياسة ثابتة .

أيها الأخوة أعضاء المجلس:

إن سياستنا واضحة على كل صعيد، وهي مستمدة من منهاج حزب البعث

العربي الاشتراكي، ومن متطلبات النضال الذي نخوضه في سبيل البناء الداخلي، وفي سبيل تحرير الأرض العربية المحتلة، واقرار الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

وإنني اذ أعرض عليكم بعض ملامح هذه السياسة، فلأن ذلك على ارتباط بالمهام التي تنتظر مجلسكم.

ففي الداخل، سرنا خلال السنوات السبع الأخيرة خطوات واسعة على طريق التنمية في شتى مجالاتها، ولكن طريق التنمية طريق لانهاية له، لأن الحياة بطبيعتها حركة دائمة، متطلباتها متجددة باستمرار، وقد وضعنا أسساً وقواعد لاستمرار التنمية وفق الخطط المرسومة، والمهمة الرئيسية التي تواجهنا الآن هي أن نهيىء مستلزمات التنمية المستمرة، من النواحي المادية، والعلمية، والتكنولوجية. ولابد من أن نعتمد بالدرجة الأولى على مواردنا الطبيعية وكفاءات أبناء شعبنا. إن هذه المهمة تستدعي تضافر جهود الدولة مع جهود المواطنين، وتستدعي مساهمة كل قطاعات الشعب في هذه الجهود، لانجاز التنمية التي تحقق وفرة الانتاج، وزيادته وتنويعه وتحسينه.

إن في أسس نجاح هذه الجهود حرصنا على أن يكون بلدنا بلداً منتجاً، وأن نمنع تحويله الى بلد مستهلك بالدرجة الأولى، لاسيما وأن الظروف التي نجتازها وتجتازها أمتنا العربية تقتضي أن نعزز امكانياتنا الذاتية، وأن نربط التنمية باحتياجات الدفاع.

إن الاقتصاد المتين هو أحد عناصر قوتنا الذاتية، والعنصران الرئيسيان الآخران هما وحدتنا الوطنية التي توطدت وتعمقت أسسها ولابد من مزيد، وقواتنا المسلحة سياج الوطن ودرعه، وطليعة نضالنا في الصراع المسلح.

باسمنا جميعاً وباسم شعبنا أوجه تحية اكبار وتقدير الى قواتنا المسلحة الباسلة، التي تقف دوماً على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الواجب، والتي كانت في

معارك تشرين وحرب الاستنزاف وفي كل المعارك التي خاضت غمارها عنواناً للرجولة والبطولة والفداء، وكانت في أدائها لمهمتها الأخوية النبيلة التي تنهض بها في لبنان الشقيق قدوة في السلوك وأداء الواجب.

كما أحيي باسمنا جميعاً وباسم شعبنا أرواح الشهداء الأبرار الذين بذلوا أرواحهم فداء للوطن والقضية، ورسموا لنا ولأمتنا بالدم الطهور طريق النصر، وحددوا لنا عنواناً لهذا الطريق، هو: الشهادة أو النصر.

وفي سياستنا القومية، لنا موقف واضح ومبادؤنا ثابتة، ولانظهر أمام شعبنا والعالم بوجهين ولاتتحدث بلسانين، إن الأرض العربية المحتلة يجب أن تعود، وحقوق الشعب العربي الفلسطيني يجب أن يعود، وفي هذا الاطار فاننا صادقون في سعينا لتحقيق السلام في هذه المنطقة.

إننا نعرف تماماً مانريد، ورؤيتنا واضحة لاضبابية تحيط بها، وارادتنا حرة طليقة لايقيدها قيد ولن نسمح بأن تؤثر فيها أية مؤثرات تتناقض ومصلحتنا الوطنية والقومية. ونحن نتحدث الى العالم أجمع من هذه المنطلقات ونحدد علاقاتنا مع الدول الأخرى على أساس مواقفها من قضيتنا العادلة.

إننا ندرك أن الطريق شائك وندرك طبيعة التحدي الكبير الذي نواجهه، وطبيعة المناورات التي تحيط بقضيتنا، ونقدر خطورة كل ذلك، ولكن سوريا العربية ستبقى سوريا العربية الصخرة الصامدة في وجه كل المناورات والمؤامرات، وعند كبرياء هذا الشعب العظيم ستنهار كل المخططات التي تستهدف النيل من قضية العرب وكرامة العرب.

إن لسوريا دوراً قومياً تاريخياً لاتستطيع أن تتخلى عنه ولاترغب في أن تتخلى عنه، وستبقى المرة تلو المرة تجاهد وتضحي لتجسيد هذا الدور وإتقانه، إخلاصاً لمبادئنا ووفاء لأمتنا العربية.

إننا من موقع القوة والثقة بالنفس نؤكد على أهمية تعزيز الوضع العربي، ودعم التضامن العربي، وتصفية الأجواء العربية، ونعمل بجهد كبير وجدية

مخلصة في هذا الاتجاه.

وإنه لمّا يؤلم ويحز في النفس أن تتناثر جهود الأمة العربية، والامكانات والطاقات العربية تحت عناوين وتسميات مختلفة، وأن يستنزف العرب قواهم بأيديهم، إننا ندعو الى معالجة هذا الوضع بالعقل وفي ضوء المصلحة القومية العليا، ولن تكون معالجتنا في سوريا لهذه المواضيع إلا بالعقل وفي ضوء مصلحة أمتنا العربية.

ويجب أن نؤكد في هذه المناسبة كما في كل مناسبة، ايماننا الذي لايتزعزع بالوحدة العربية وضرورة دعوتنا المستمرة لها وعملنا الدائب من أجلها. فلن نيأس ولن نوقف سعينا في سبيلها أياً كانت الصعاب والنكسات على طريقها، لأنها هدفنا الأسمى الذي لن نكل في النضال من أجل تحقيقه.

أيها الأخوة أعضاء مجلس الشعب:

ثقة الشعب غالية ويقيني أنكم حافظون لها بالجهد المستمر وبممارسة المسؤولية.

إنكم بعملكم ونشاطكم في هذا المجلس تستطيعون أن تنجزوا الكثير الكثير، تستطيعون أن ترسخوا الديموقراطية الشعبية، وأن توجهوا الحكومة وتتابعوا أعمالها، وأن تثابروا بدون ملل على تنمية مصالح الشعب الذي ائتمنكم عليها فتسهموا بذلك في مسيرة البناء والتحرير، والنضال لتحقيق أهدافنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

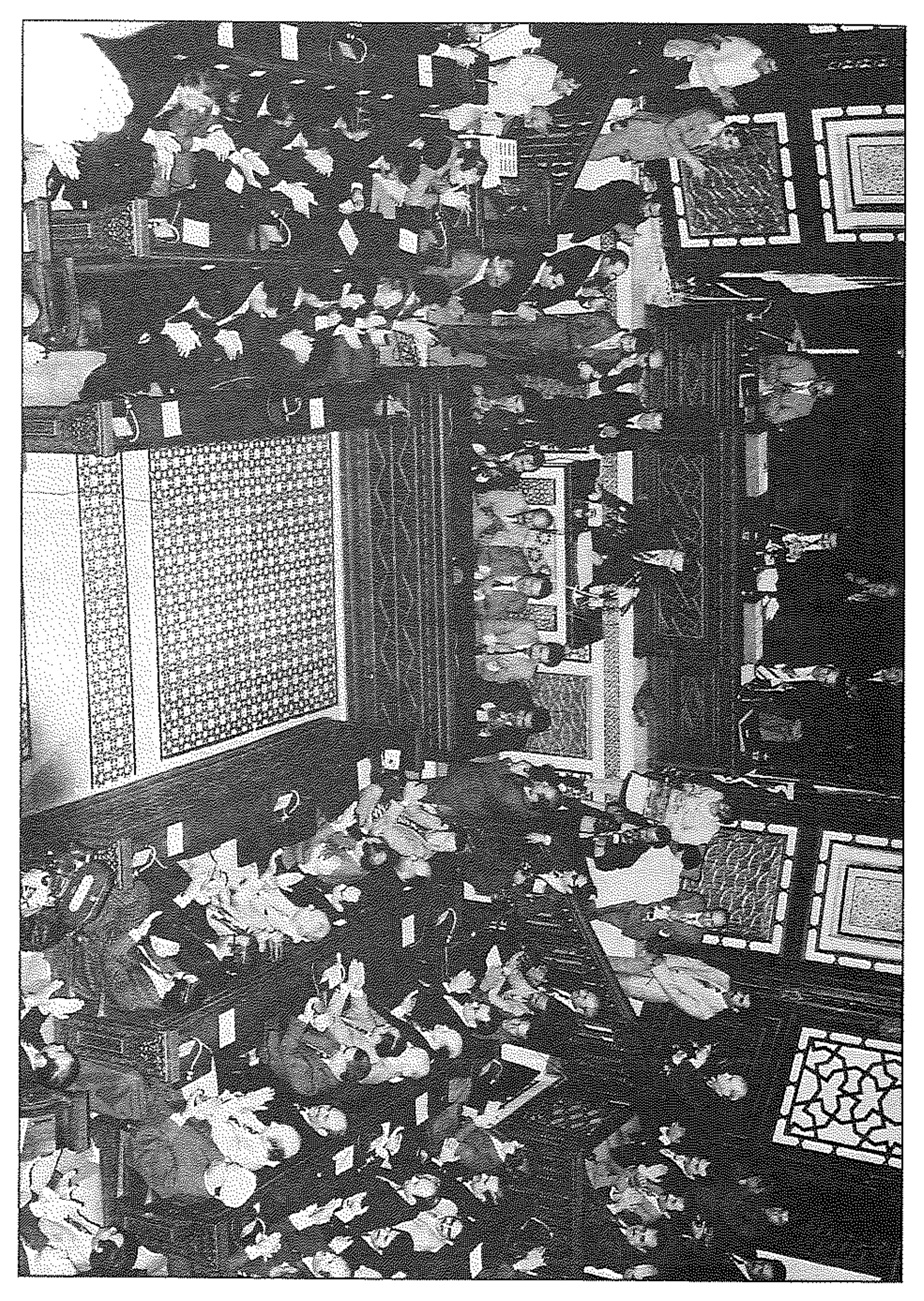
وفقكم الله والسلام عليكم.

خطاب

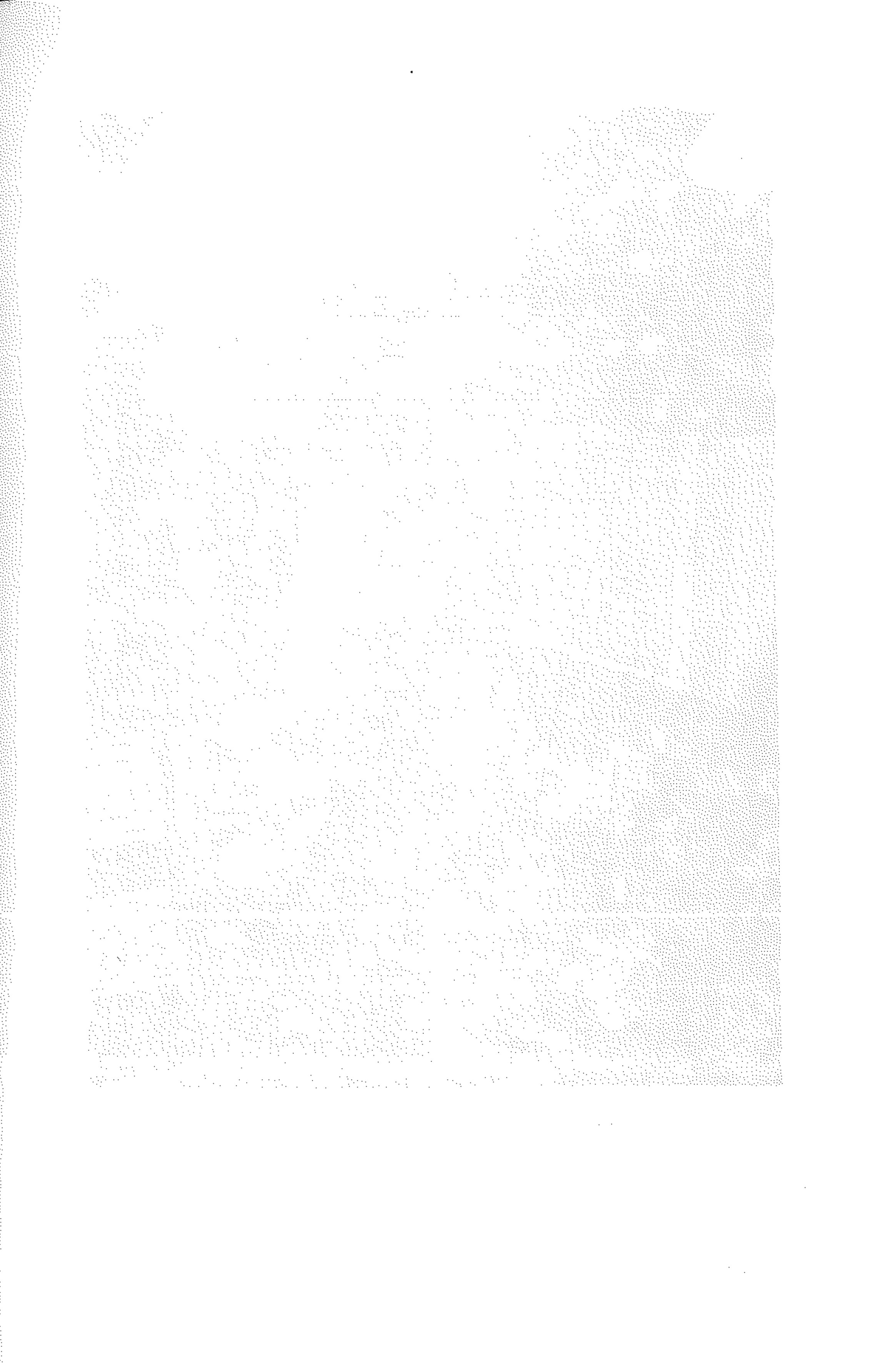
السيّد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثانية في مجلس الشعب

بتاريخ ٨ / ٣ / ١٩٧٨



السيد رئيس الجمهورية أثناء أداءه القسم الدستوري



خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثانية في مجلس الشعب
بتاريخ ٨/٣/١٩٧٨

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء مجلس الشعب.

أيها السادة:

يحسن بنا أن نتذكر بالحمد والاغتباط أن مسيرة قطرنا قد ختمت بنجاح مرحلة هامة مضت، لتبدأ مرحلة جديدة نسعى جاهدين لأن نتجاوز خلالها ماحققناه في المرحلة الماضية.

وإذا كان التطور السياسي لبلد ما هو أحد أبرز مظاهر تقدمه وقوته، فإننا نستطيع أن نقول باطمئنان أن التطورات الإجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي شهدها قطرنا، والتي تشكل في جملتها أساس تطورنا السياسي قد حققت في المرحلة التي نختتمها تقدماً يبعث على الرضى والارتياح، ويشيع في نفوسنا الثقة باحراز تقدم أكبر وتحقيق مزيد من النجاح على طريق التطور في كل مجال من مجالات الحياة.

أقول ذلك ونحن اليوم نحتفل لأول مرة منذ خمس عشرة سنة بعيد ثورة آذار احتفالاً متميزاً، من حيث أننا نودّع سنة من عمر الثورة كانت حافلة بالعمل الجاد لنستقبل ليس فقط سنة جديدة، بل لنبدأ أيضاً مرحلة زمنية جديدة نرفع فيها البناء الذي بدأناه في السنوات السبع الماضية.

ولعلي أضيف أن مرحلة مابعد السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، التي تشكل نصف مامضى من عمر ثورة آذار، كان لها أكثر من طابع مميز في حياة

سورية، أهمها هو الاستقرار السياسي الذي استطعنا في ظله أن نعزز مسيرة ثورة آذار، وأن نحقق انتصارات هامة في مجالات عدة، وحين نذكر هذه الانجازات لابد أن نذكر في مقدمتها انتصارنا العظيم في حرب تشرين وحرب الجولان، فضلاً عن الانجازات الكبيرة الاقتصادية منها، والثقافية، والإجتماعية.

وهذا الاستقرار الذي نعمنا به وسوف نعززه باستمرار له أصوله وقواعده. فلا استقرار في بلد لاتُجمع غالبية الشعب فيه على منهاج الحكم ومسيرته، ولايتحقق فيه التفاعل الإيجابي بين الشعب والحكم.

وبطبيعة الحال فالاستقرار يعني التوفر المستمر لقاعدة النمو والتطور، يعني القاعدة الثابتة التي نستند إليها في انطلاقتنا وحركتنا إلى الأمام، فلابد إذن من أن يعبر عن التفاعل الإيجابي المستمر بين الشعب والحكم، وبالتالي عن حركة فاعلة على طريق النمو والتقدم.

ولقد أعطى الاستقرار زخماً جديداً لمسيرة الثورة، ووفر لقطرنا القدرة على تحقيق ماانجزنا خلال السنوات التي تلت السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠.

ومع الاستقرار كان هناك وضوح الأهداف والتصميم على بلوغها، وتجلى هذا الوضوح والتصميم في كلُ أعمالنا داخلياً وعربياً ودولياً، مما أكسب سورية مكانة مرموقة واحتراماً كبيراً بين شقيقاتها وفي العالم أجمع..

لقد سلكنا دائماً طريق الصدق مهما كانت صعوباته، وحافظنا على كرامة الوطن والأمة مهما كلفنا ذلك من ثمن، وحرصنا في كل خطوة على الاسترشاد بمشاعر الشعب ورغباته، لأنها المرشد الصادق الحق ولن يضل الدرب من يهتدي بمشاعر الشعب ورغباته. وبنتيجة ذلك حافظنا على الثقة المتبادلة بين القيادة والجماهير، وعززنا هذه الثقة التي برزت أيما بروز كلما دعت الحاجة إلى بروزها في المواقف والأحداث الكبرى، وكانت هي السند والأساس في كل قرار وموقف اتخذناه.

السادة أعضاء مجلس الشعب:

إنني شاكر لكم ترشيحي وإجماعكم على هذا الترشيح لفترة الرئاسة الثانية، ومدين لأبناء وطني بالثقة الغالية التي أولوني إياها، وبالعواطف الصادقة التي غمروني بها في مناسبة الاستفتاء، وبقدر اعتزازي الكبير بهذا الترشيح وبثقة الشعب، أشعر شعور اليقين بأن العواطف التي عبر عنها شعبنا بمختلف الأشكال هي تأكيد على صواب المرحلة الماضية، وهي في الوقت ذاته مؤشر عمل للمرحلة المقبلة.

إن في هذه العواطف الدافقة التي تبارى المواطنون في إظهارها معان كثيرة لكل من يريد أن يدرك معانيها.

إنها تعبير عن الوحدة الوطنية بمفهومها الشعبي الواسع والرائع، التي طبعت السنوات السبع الماضية، وعبرت عن نفسها بشكل عملي وقوي عند كل هجمة، ولدى كل تحد تعرض له هذا القطر.

إنها تعبير عن التمسك بالأفكار والقواعد العامة التي نادينا بها بعد السادس عشر من تشرين.

إنها تعبير عن إدراك أهمية الاستقرار السياسي وأثره في كل مجالات حياتنا.

إنها تأكيد على خط الصمود كطريق وحيد إلى سلام أساسه العدل، وتأكيد على أن السلام يؤخذ ولا يستجدى.

إنها تمسك بالإرادة الوطنية المستقلة، إنها تأكيد على ضرورة استمرار العمل من أجل ترسيخ الحرية في البلاد، وتوفير مقومات هذه الحرية.

إنها تأكيد على أن روح التآخي والتآلف بين مختلف قطاعات الشعب، هي الأقدر على مواجهة المشاكل التي تعترضنا والسير بنا نحو التقدم والمنعة.

إنها تأكيد على استمرار بناء البلاد سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً، وعسكرياً.

إنها عزم وتصميم على التضحية من أجل أن نشيد ونرسخ الدعائم القوية لحياة حرة كريمة، وطنية وقومية.

كل هذا أكده الاستفتاء الشعبي في الثامن من شباط، وعلى أساسه يتحدد خط سيرنا في المستقبل، وتتضح المفاهيم التي يتعزز بها هذا الخط.

وأولى الخطى على خط سيرنا هذا، مواصلة العمل لتعزيز وحدتنا الوطنية التي كانت وستبقى سندنا الأول وسلاحنا الأمضى، بها نواجه كل التحديات ونجتاز كل العقبات.

ومن هنا لابد من البحث في المرحلة المقبلة عما يرسخ هذه الوحدة الوطنية، ويجعلها أكثر فاعلية عن طريق تأطيرها وتنظيمها.

وفي هذا النطاق سيتجه عملنا في المستقبل نحو تحقيق الصيغة الجديدة المتطورة لجبهتنا الوطنية لتصبح صيغة أوسع الجماهير.

ولقد كان هذا هدفاً واضحاً من أهداف الحركة التصحيحية، الأمر الذي أشير إليه في مقدمة الدستور الدائم الذي أقره الشعب.

إن إقرار صيغة جديدة للجبهة الوطنية التقدمية، تشارك فيها أوسع جماهير المواطنين سيحقق مزيداً من ترسيخ الوحدة الوطنية وزيادة فاعليتها، وسيعزز دور الجبهة الوطنية التقدمية في قيادة العمل السياسي والجماهيري في البلاد.

وعلى كل حال، فإن مثل هذه الصيغة التي سنبحث عنها لابد وأن تطرح في وقت لاحق ملائم للمناقشة الشعبية على أوسع نطاق.

والخطوة الثانية على هذا الطريق هي تعزيز دور المنظمات الشعبية، والاستمرار في تطويرها، مستهدفين أن يجد كل مواطن سبيلاً للإنتماء إلى منظمة شعبية أو نقابة مهنية.

إن المنظمات الشعبية تؤدي دوراً كبيراً في حياتنا من حيث كونها الإطار الملائم والصحيح لتنظيم فئات الشعب، والدفاع عن مصالحها، وتنظيم مساهمتها

في بناء البلاد، ورفع مستوى الفئات التي تنتظم فيها، وتثقيف افرادها مهنياً، ونقابياً، ووطنياً، وقومياً.

وقد رأينا منظماتنا الشعبية تبذل في السنين الماضية نشاطاً ملموساً في هذا الاتجاه، وتسهم بدور ايجابي ومسؤول في بناء القاعدة الاقتصادية، وترسيخ أسس الوحدة الوطنية، وتشجيع العمل التعاوني كما تسهم بقسطها في النضال القومي.

ثالثاً- إذا كان قيام المنظمات الشعبية هو جزء من ممارسة الديموقراطية الشعبية، فإن قيام مؤسسات الإدارة المحلية هو جزء آخر من ممارستها، وقد خطونا في هذا الاتجاه خطوات لابأس بها ولكنها تحتاج إلى تطوير وتعميق.

وسنضع نصب أعيننا أن نعمق هذه الخطوات وننتقل إلى خطوات أخرى للإدارة المحلية وفقاً للنضج المتنامي لهذه التجربة، لنصل بحركة متزنة ومدروسة إلى الشكل المنشود للإدارة المحلية، التي هي هدف كبير من أهداف شعبنا وحزبنا، وغاية نسعى لها في سعينا لبناء الدولة العصرية، وبدافع من حرصنا على تسهيل شؤون المواطنين وتيسير أمورهم في مناطقهم، ومن حرصنا أيضاً على توسيع نطاق المشاركة الشعبية في المسؤولية وشؤون الحكم.

وفي سعينا لبناء الدولة العصرية لابد من عمل جاد لتخليص دوائر الدولة من البيروقراطية التي تشكل قيداً يحد من فعالية هذه الدوائر، ويتطلب ذلك تبسيط أساليب العمل وتحديثها، على نحو ييسر مصالح المواطنين، ويجنب جهاز الدولة أخطار الوقوع في دوامة التسيب واللامبالاة.

رابعاً- إن التنمية بجوانبها الاقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، حاجة وطنية ملحة، ويجب أن تستمر بحركة متسارعة ومتصاعدة.

إن حاجات المواطنين في تزايد، والحياة لاترحم المتخلفين عن مواكبة تطورها، ولايمكننا أن نلبي حاجات المواطنين المتزايدة، وأن نواكب تطور العصر بدون تنمية. كما أن الدفاع عن الوطن والصمود في وجه الأعداء وتحقيق النصر في معارك التحرير، تتطلب التنمية في كل مجالاتها. وهذا مايحتم علينا أن نعطي

التنمية كل ماتستحقه من اهتمام تخطيطاً وتنفيذاً، وأن نجعل من مردود كل خطة من خططها أساساً لخطة جديدة أكثر طموحاً. إننا نريد أن نستدرك مالم نستطع تحقيقه في الماضي، وأن نجعل من قطرنا بلداً مزدهراً وفي مصاف البلدان المتقدمة.

ويساعدنا على ذلك أن ثروات بلادنا وامكاناتها وافرة، وأن شعبنا شعب نشيط، وعلينا مضاعفة الجهد، و أن نوفر مايلزم لاستثمار هذه الثروات ووضعها في خدمة أهدافنا الوطنية والقومية.

إن سياستنا الاقتصادية في المرحلة المقبلة ستنطلق مما يلي:

١- الاستمرار على نهجنا الاقتصادي السابق، والعمل على إزالة السلبيات التي تكشفت خلال العمل، والتي كانت سبباً في تقصير هذا النهج عن بلوغ غاياته الكاملة وفق ماكان متوقعاً منه.

٢- تعميق وتوسيع دور القطاع العام في قيادة الاقتصاد الوطني، واستمرار مراجعة قوانينه وأنظمته بما يكفل تحريره من الروتين وزيادة صلاحيات قياداته المباشرة، وتعزيز كفاءات هذه القيادات وقدراتها، ومعالجة كافة الظواهر السلبية التي تبرز خلال الممارسة.

٣- تنشيط القطاع الخاص والعمل على إزالة العوائق التي حالت في المرحلة الماضية دون أن يلعب القطاع الخاص كامل الدور الذي خطط له في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإيجاد الأساليب المختلفة التي تكفل قيام هذا القطاع بالمسؤوليات المسندة إليه، وضمان الأموال الخاصة المستثمرة في بناء الاقتصاد الوطني وحمايتها من جميع المخاطر، وضمان ريعية مقبولة لها، وعدم محاسبة أي مواطن على ربحه وتملكه المشروعين.

٤- اقامة قطاع مشترك بين القطاعين العام، والخاص، وإيجاد الصيغ والأساليب، والمشجعات الكفيلة بزيادة حجم الأموال الخاصة المستثمرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٥- الانطلاق في وضع خططنا السنوية والخمسية من الأولويات التالية :

آ- التشغيل الأمثل لمشاريعنا الاقتصادية القائمة، والعمل الجاد لوضع مشاريعنا التي هي قيد الانجاز، أو التي سيخطط لاقامتها، في الاستثمار المنتج بأسرع وقت ممكن.

ب - تحقيق تنمية واسعة وسريعة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، واعتبار تنمية الريف وتطويره، المهمة الأولى من مهام خططنا الاقتصادية والإجتماعية.

جـ- التنقيب عن الثروات الطبيعية في باطن الأرض، واستثمار مايثبت البحث العلمي اقتصادية استثماره.

وهنا أجد ضرورياً أن أقول أن الفنيين والعمال المنتجين، والإداريين الذين نفذوا الأعمال الكبيرة في المرحلة الماضية، يستحقون شكر الوطن وتقديره على مابذلوا من جهة وما تحملوا من مسؤوليات.

ولايقلل من حجم جهودهم ومبادراتهم المبدعة أن قلة منهم قصرت، أو أهملت أو تهربت من الواجب، فهذه القلة هي الاستثناء، وأما القاعدة فهي أنهم كانوا بأكثريتهم المطلقة عند حسن ظن الوطن بهم في العطاء والتضحية وتحمل المسؤولية.

وماينطبق في هذا المجال على العاملين في الدولة والقطاع العام، يظهر أيضاً في جهد العديد من مواطنينا في القطاع الخاص، الذين بذلوا ماوسعهم الجهد في سبيل بناء اقتصادنا الوطني، وتدعيم قدراتنا الذاتية في القطر منسجمين في عملهم مع خطط الدولة وأهدافها الاقتصادية العامة.

وكما ترون ليس لدينا تغيير في سياستنا الاقتصادية .

ذكرت المحاسبة وقلت: أنه لن يحاسب انسان على كسبه وتملكه المشروعين،

وقد حدث هناك كما يبدو بعد تشكيل لجنة المحاسبة الكثير من اللّبس في ذهن بعض المواطنين. المحاسبة: هي على الكسب غير المشروع، على الكسب خارج حدود القوانين وخارج إطار القوانين، وليس على الكسب نتيجة الجهد، ولا على الكسب المشروع الذي تبيحه القوانين. قطاع عام يمارس دوراً واسعاً ويقود الاقتصاد في القطر، وقطاع خاص له دور هام وأساسي، شجعناه في الماضي وسنشجعه في المستقبل وسنوفر له كل الضمانات. هكذا قلنا في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠. أما القطاع المشترك فلم نخط فيه خطوات واسعة، ولكن بدأنا منذ مدة كما تعرفون، وسنحاول أن نطور هذا القطاع بقدر ماأمكن.

خامساً- في الظروف التي تواجهها منطقتنا وأمام التهديد المستمر من عدو طامع في أرضنا العربية، تبدو التنمية الدفاعية أمراً في غاية الأهمية للدفاع عن وطننا وأمتنا.

إن قواتنا المسلحة هي سياج الوطن الساهرة دوماً على حمايته والدفاع عن مقدساته وكرامته، وهي موضع فخرنا واعتزازنا بما أظهرت من روعة أداء في القتال، وما أبدت من بطولات وحققت من انتصارات في المعارك التي خاضتها، وبما تبذل من جهد مستمر في التدريب والاستعداد لتكون دائماً على درجة عالية من الكفاءة القتالية، وقدرة كبيرة على مواجهة كل الاحتمالات.

لقد أصبحت قواتنا المسلحة قوة يحسب لها حساب كبير، بازدياد عددها وتحسين عدتها وارتفاع مستوى أفرادها علمياً، وثقافياً، وعسكرياً، وسوف نستمر في العمل على تنميتها كماً ونوعاً.

وحين نذكر القوات المسلحة نذكر بإجلال والاعتزاز قوافل الشهداء من أفرادها، الذين رووا تربة الوطن بدمائهم الزكية، وبذلوا أرواحهم الطاهرة فداء لعزة الوطن وكرامته، وجعلوا من شهادتهم قدوة لنا، ومن تضحيتهم بالذات نبراساً ينير الطريق إلى الحياة الأفضل.

سادساً -يبدو ضرورياً أن نؤكد على الشعور بالمسؤولية، أو مايمكن أن نسميه الشعور بالتضامن الوطني، وأن نعمل على تنمية هذا الشعور وأن نجسده في سلوكنا اليومي، وفي كل أعمالنا، إتقاناً في العمل، وتنفيذاً تاماً للمهمات.

يجب أن يدرك المواطن أن عمله بواقعه ونتائجه، ليس مرتبطاً به وحده، وإنما هو مرتبط به وبغيره، وأن من يقصر في عمله إنما يسيء إلى مصالح المواطنين الآخرين.

وعلى ذلك فإن العامل الذي يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في مصنعه، هو العامل المتضامن مع الآخرين، والفلاح الذي يعطي الأرض الاهتمام الكافي، ويجد في حقله هو الفلاح المتضامن مع الآخرين، وكذلك الطبيب في عيادته، والمهندس في عمله، والمعلم في مدرسته، والطالب في صفه، وكل مواطن في مكانه، وهذا يتطلب من كل فرد ألاّ يهدر الوقت، وأن يملأه بالجهد المثمر، لأن في ذلك مصلحة له وللآخرين من أبناء الوطن. وأنا واثق بأن شعبنا الطيب حريص على أن يجعل من هذا التضامن الوطني منهاجاً حقيقياً لحياته، لأن نمو الشعور بالمسؤولية الذي أكدت عليه المرة تلو المرة، يعتبر واحداً من أهم العوامل التي تمكننا من مواجهة المستقبل مواجهة صحيحة وسليمة، ومن التصدي بنجاح لحمل المسؤوليات والمهمات الملقاة على عاتقنا، ومن التغلب بكل تأكيد على مختلف العوائق والعراقيل التي تحاول أن تحدّ من تقدمنا، وتحول بيننا وبين مانطمح إليه.

سابعاً- لابد من الاستمرار في تنمية الشخصية الوطنية والقومية للمواطن العربي السوري، وخلق الجيل الملتزم بأهداف الأمة العربية في الوحدة، والحرية، والاشتراكية، لأن في مثل هذه التنمية مزيداً من الإدراك لواقعنا ومستقبلنا، وعليها بالتالي يتوقف الكثير من القدرة على التقدم والنجاح في تأمين المنعة والرفاه لمواطنينا العرب في هذا القطر وخارج هذا القطر.

وهنا أريد أن أذكر بأهمية قيمنا الروحية وتراثنا التاريخي، فهي أساس في

تكوننا السلوكي والأخلاقي، وتتيح لنا مزيداً من فرص تحصين الذات وإنماء الخصائص النضالية في شخصيتنا. وهذا مالايمكن أن نقلل من أهميته في مواجهة تحديات الحياة وتطوراتها، وفي تحقيق مانصبو إليه من مستقبل مشرق وزاهر.

ثامناً- إن الحرية قيمة كبرى في الحياة، وهذا ماأكدناه وباستمرار منذ السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠.

إن الإنسان الحر هو الإنسان القادر على العطاء، فالحرية التي يمارسها الإنسان هي التي توفر إمكانات العطاء المتبادل بينه وبين الحياة. إن الإنسان يعطي الحياة، وتعطيه الحياة، وبقدر مايمارس الإنسان الحرية بقدر ماتزداد وتنمو امكانات هذا العطاء المتبادل، وبالتالي فإن توفر الحرية يغني الإنسان والحياة معاً، وينتج عن ذلك أنه فيما عدا تلك الإجراءات التنظيمية التي تستلزمها الحياة ذاتها، كالقوانين والأنظمة التي تنسق جهود الإنسان ونشاطاته وتنظمها، فإن كل مايحدّ من الحرية إنما يعطل جزءاً من طاقة الإنسان والحياة. كان يمكن أن يسهم في إغناء الإنسان وإغناء الحياة ويترتب على هذا أن مزيداً من الحرية يعني مزيداً من مناعة الإنسان وقوته ومناعة الحياة وقوتها. ومن هنا قلت في مناسبة سابقة: إننا أحرار بقدر مانملك من القوة، وأقوياء بقدر مانملك من الحرية.

إن هذا يرتب علينا أن نتابع العمل على خلق وتعزيز مناخ الحرية في بلادنا، وإيجاد وتعزيز الصيغ العملية لتوفير هذا المناخ.

ولست الآن بصدد أن أقول ماذا علينا أن نفعل في هذا المجال، إذ حققنا في الماضي بعض مانرى أنه مطلوب، ولكن ماهو مطلوب كثير ومتعدد وقد يختلف بين مرحلة زمنية وأخرى.

ولكنني في هذا الاطار أريد أن أقول الآن أن أحداً في بلادنا لن يسأل بسبب معتقده، أو رأيه مادام يمارس معتقده ويعبر عن رأيه في حدود الدستور والقانون.

وأريد في هذا الصدد أن أشير إلى أنه اذا كانت ظروف صراعنا مع العدو، وماتطلبه أمن المواطن بسبب هذه الظروف قد اقتضت قيام حالة الطوارىء، فإنه فيما عدا مايتعلق بأمن الدولة كما نصت على ذلك القوانين، فلا يجوز استخدام الأحكام العرفية.

أين وزير الداخلية؟ هل اختفى؟.

وقد علمت من وفود المحافظات أنه كانت هنالك بعض الحالات استخدمت فيها الأوامر العرفية خارج النطاق الذي أشرت إليه. وأنا الآن أطلب إلى الجهة المختصة وقف مفعول هذه الأوامر، وإن كانت ترى أنها صدرت لأسباب وجيهة.

تحدثت في هذا المجال قبل أن أدخل هذه القاعة مع وزير الداخلية، وقلت إذا كان في ضوء التجربة هناك بعض الحالات لاتغطيها القوانين السارية المفعول، فيمكن للجهة المختصة أن تقترح على مجلس الشعب وهو السلطة التشريعية اصدار القوانين اللازمة، ومجلس الشعب في حال وجود المبررات المقنعة واللازمة لنا سيقر هذه القوانين.

تاسعاً- الوحدة العربية هدف أسمى باعتبارها ضرورة حياتية بجوانبها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدفاعية.

وقد قلنا دائماً ومانزال نقول بصدق وإيمان: أن علينا أن نناضل بكل ماتستطيع من جهد لإزالة كل مايعترض طريق العمل الوحدوي من مصاعب وعراقيل، وألا نسمح بأن يقف في طريق الوحدة أي سبب أقل منها شأناً.

وحين نقول: أن الوحدة العربية هي الأصل وهي الوضع الطبيعي للأمة العربية، فإننا نقرر حقيقة تتطلب ألا يجعل أي نظام عربي من رأيه في مواصفات الأنظمة الأخرى معرقلاً لإنجاز أية خطوة وحدوية ممكنة، وإذا صح أن نقول أن نظاماً مامؤهل لتحقيق الوحدة لأسباب موضوعية، فالأصح من ذلك أن النظام الوحدوي هو النظام الذي يعمل من أجل الوحدة ويحققها فعلاً، ذلك لأن الوحدة

العربية هي غاية بمنطلقاتها ونتائجها، فلا يجوز بالتالي ولامبرر لأن نرهن تحقيقها بطبيعة النظام، فالنظام الذي يحقق الوحدة وسيلة صالحة لتحقيق الوحدة.

إن الأنظمة التي تعمل من أجل الوحدة العربية وتستطيع تحقيقها هي أنظمة وحدوية ومتماثلة في فهمها للوحدة العربية بغض النظر عن أي تباين في المواصفات بين أحدها والآخر، والأنظمة التي تمتنع عن العمل للوحدة وعن تحقيقها فهي ومهما تكن ذريعتها قطرية لاقومية ولاوحدوية، ولايغير من ذلك ماقد تتصف به من صفات، الوحدة هدف قائم بذاته، من يقبل بتحقيقها ويعمل لها فهو الوحدوي، ومن يتحدث عنها ويضع أمامها العراقيل والمصاعب ولو تحت عنوان تحقيق المواصفات اللازمة للوحدة فإنه يضع نفسه بقصد أو بغير قصد، في موضع الانعزال والتقوقع، حيث الانفصاليون والتجزئيون أعداء الوحدة.

وعندما ينتكس أي عمل وحدوي بعد تحقيقه، فلا يدل ذلك على علة في هدف الوحدة، ولايجوز ولايمكن أن يبث في نفوسنا القلق أواليأس، بل أن يحفزنا على تصعيد الكفاح الوحدوي ومواصلة الجهد لتحقيق الوحدة.

نحن سنستمر في نضالنا من أجل الوحدة، ولاشروط لنا على من يريد أن يحاورنا في هذا الأمر إلا شرط تحقيق الوحدة.

وفي مجمل كلامي هذا لاأقصد جهة معينةبقدر ما أقصد أن أقول كيف نرى الوحدة.

عاشراً- أجد لزاماً أن أتحدث مرة أخرى عن المرأة العربية السورية ونضالها.

نريد أن نظل نتحدث عن المرأة، حتى يأتي يوم نتحدث فيه عن الرجل. لقد تكلمت طبعاً حول هذه المواضيع التي ذكرتها حتى الآن، مع أكثر الوفود التي استقبلتها خلال اللقاءات بعد الاستفتاء، وفي هذا المجال قلت علنا: نستطيع أن نقلب صفحة التاريخ، باعتبار أن المرأة طيلة التاريخ تناضل للحصول على حقها من الرجل، فتنقلب الصفحة الآن ويناضل الرجل للحصول على حقه من المرأة. على كل حال علمت أن البعض بدأ يناضل منذ الآن للحصول على حقه. وأجد

لزاماً أن أتحدث مرة أخرى عن المرأة العربية السورية ونضالها، ومشاركتها الرجل في تحمل أعباء الحياة وفي الكفاح الوطني والقومي، وكما قلت سابقاً فإن النساء قطاع كبير من شعبنا، انهن نصف شعبنا، وقد وقفن باستمرار وفي كل العهود إلى جانب الرجل، وتحملن معه ماتحمله هو في الظروف العامة، وتحملن فوق ذلك آلاماً خاصة فرضتها الظروف الشاذة القاسية التي عاشتها المرأة في حقبة معينة.

وأؤكد مرة أخرى أن مجتمعنا سيبقى يعاني من ضعف، وأن جهود التنمية في بلادنا ستظل تعاني من نقص، مالم تأخذ المرأة دورها الكامل في الحياة، ومكانها الطبيعي في المجتمع، ولاشك في أن ديننا، وانسانيتنا، ودستورنا، وكل ماحولناتدعونا إلى أن نزيل الضعف والنقص من حياتنا، وأن نمكّن المرأة من أداء دورها الكامل في بناء الوطن وتقدم المجتمع.

أيها السادة أعضاء المجلس:

لقد كانت سورية عبر التاريخ رمزاً للنضال العربي، ومعبرة عن كرامة العرب وطليعة لصمودهم، نقول ذلك من أصالة قومية لامن نزعة قطرية، انه قدر هذا القطر، وكما قام بواجبه في الماضي فلا بد من أن يقوم بواجبه في الحاضر والمستقبل.

وسورية التي تواجه قدرها بشجاعة وإيمان. لن تتخلى عن واجبها، ولن تخذل الأمة التي وضعت فيها ثقتها وأملها، وستبقى سورية وفية لهذا الدور وللمبادىء التي تؤمن بها، وتتمنى على الذين ينكرون تضحياتها ألا يستمروا في هذا النكران.

نضحي لتحيا أمتنا العربية، لايرهبنا شيء ولايحرفنا عن طريقنا تهديد أو ترغيب، هكذا كنا عبر تاريخنا وهكذا سنبقى.

لقد صمد شعبنا أمام كل ضغوط القوى الاستعمارية التي حاولت أن تفرض علينا أحلافاً عسكرية.

وصمد شعبنا أمام كل الذين أرادوا أن يعاقبوه بسبب دفاعه عن قضية

فلسطين، ورفعنا في هذا البلد راية فلسطين منذ نشوء قضيتها بدافع من التزامنا القومي، وبقيت هذه الراية مرفوعة وستبقى مرفوعة حتى يسترد شعب فلسطين العربي حقوقه كاملة وسنظل نؤكد أن حقوق شعب فلسطين في أرضه ووطنه تحتل من اهتمامنا ونضالنا المرتبة الأولى، ونؤكد ماقلناه سابقاً من أن حقوق شعب فلسطين العربي أولاً، وأرضنا المحتلة في الجولان ثانيا.

وعلى مدى ثلاثين عاماً حافظنا على هوية فلسطين، ووقفنا في وجه كل الذين حاولوا طمسها، ورفضنا كل مساومة عليها.

وحين قال أشقاؤنا: أنه لولا صمود سورية لما كانت جبهة الصمود والتصدي، كانوا بذلك يعبرون عن تقديرهم لموقفنا والتزامنا وتصميمنا على إبقاء القضية مصانة، وراية الكفاح من أجلها مرفوعة.

لقد خضنا حرب تشرين وبعدها حرب الاستنزاف في الجولان، دفاعاً عن قضية فلسطين وعن أرضنا المحتلة، وحاربنا بشرف ورجولة وأبلت قواتنا المسلحة البلاء الحسن، وصمد شعبنا صموداً عظيماً لم نتخاذل في الحرب ولابعد الحرب، ولارضخنا للضغوط الاستسلامية بل قاومنا ومازلنا نقاوم، وسنظل نقاوم حتى نحبط كل انجراف في تيار الاستسلام، محافظين على كرامة أمتنا وكبريائها، مناضلين في سبيل تحرير الأرض العربية واسترداد الحقوق العربية بشرف ورجولة رافضين كل أساليب الاستجداء.

لقد أكدنا منذ عام ١٩٧٠ على التضامن العربي وأهميته في مواجهة الاحتلال، وبذلنا كل جهد ممكن لتحقيق هذا التضامن وجعله فعالاً، وإذا كان أعداؤنا قد استطاعوا أن يفتحوا فيه ثغرة، فإن ذلك لن يمنعنا من العمل من أجله على أساس أن يكون أداة فعالة في النضال ضد العدو وتفشيل كل محاولات الرضوخ والاستسلام.

أيها السادة:

في سياستنا الخارجية سوف نستمر في العمل مع دول عدم الانحياز، وسنعمل على تطوير العلاقات معها، وسنعزز علاقات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية، وسنعمل على تنمية علاقاتنا مع الدول الاسلامية، كما سنطور علاقاتنا مع مجموعة الدول الافريقية، وسنتابع علاقات التعاون مع الدول الأوروبية التي تقوم بيننا وبينها علاقات صداقة، وسنعمل حيثما أمكن على بناء علاقات صداقة جديدة.

وسيظل موقفنا ثابتاً في صف الحرية، نؤيد كل الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها، وندعم حركات التحرير التي تقاوم الاستعمار بأشكاله، والعنصرية البغيضة، والعدوان بأنواعه.

أبناء وطني الأعزاء:

في الرابع عشر من اذار عام ١٩٧١ أديت اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب، وبينت كيف أفهم المنصب وكيف أفهم التأييد الشعبي، وأكرر اليوم بالتمام ماقلته في ذلك اليوم.

إن مالمسته منكم في استفتاء الثامن من شباط هذا العام، والعواطف الجياشة التي غمرتموني بها، والتي برزت في كل بقعة من هذا الوطن، في مسيراتكم، في احتفالاتكم، في اندفاعكم الى صناديق الاقتراع، لايمكن أن توصف بالكلمات، أو تحيط بها عبارات، لأنها أبلغ من كل كلمة وأقوى من كل تعبير.

إن مافعلتموه بمناسبة الاستفتاء يزيدني شعوراً بجسامة المسؤولية، ولكنه في الوقت ذاته يمنحني القدرة على تحملها. وكما قلت: سأبقى دائماً معتزاً بمحبتكم قوياً بكم، عاملاً معكم على تحقيق أهداف شعبنا وأهداف أمتنا. وأكرر اليوم ماقلته قبل سبع سنين، إني لكم جميعاً لاأفرق بين مواطن ومواطن إلا بقدر حبه لوطنه وخدمته له.

أتمنى أيها الأخوة والأبناء، لو كان ممكناً، ولو استطعت بعيد الاستفتاء أن ألتقي بكل فرد منكم لأشد على يده وابثه حبي وتقديري.

إنني أفتح قلبي للجميع، وأدعوكم لأن نعمل في المرحلة المقبلة كما عملنا في المرحلة الماضية، يداً واحدة، وقلباً واحداً ملؤه المحبة والثقة، لنجعل من هذا البلد نموذجاً بما يسوده من محبة ومساواة وعدل، وموطنا يعتز به أبناؤه ويسعدون فيه، وقدوة يقتدى بها في التقدم والازدهار، ومصدر قوة وخير لنا ولأشقائنا العرب.

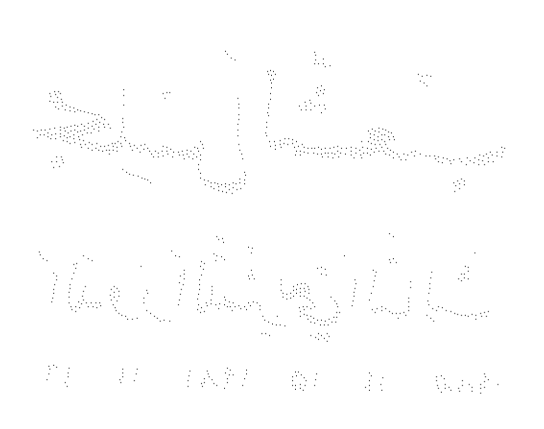
خير ماأختم به كلامي أن أسأل الله أن يهبني الحكمة والسداد والقوة على تحمل أعباء المسؤولية التي ألقيتموها على عاتقي، لخدمة وطني وأمتي، وهي مسؤولية أتقبلها برضى المؤمن بربه وشعبه وأمته.

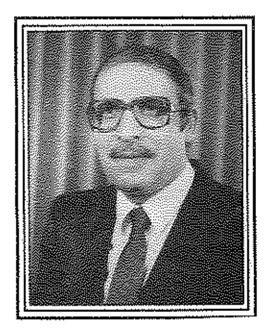
والسلام عليكم

مَجلِسُ ٱلشَّعبُ

ٱلدَّورُ ٱلتَّشرِيعِيُّ ٱلثَّالِثُ

١٦ / ١١ / ١٩٨١ - ١٥ / ١١ / ١٩٨٥





السيد محمود الزعبي

مجلس الشعب

الدور التشريعي الثالث

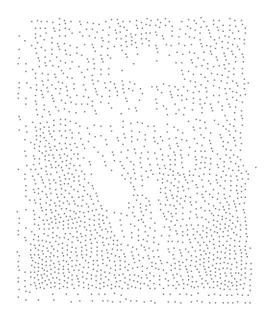
١٦/١١/١٩٨١ - ١٥/١١/١٩٨٥

هيئة مكتب المجلس ١٦/١١/١٩٨١ - ١٥/١١/١٩٨٥

السيد محمود الزعبي	رئيساً للمجلس
السيد علي رضا	نائباً للرئيس
السيدمنيف شهلا	أميناً للسر
السيد ناظم قدور	أميناً للسر
السيد غسان رجب	مراقباً
السيد ياسين اوطه باشي	مراقباً

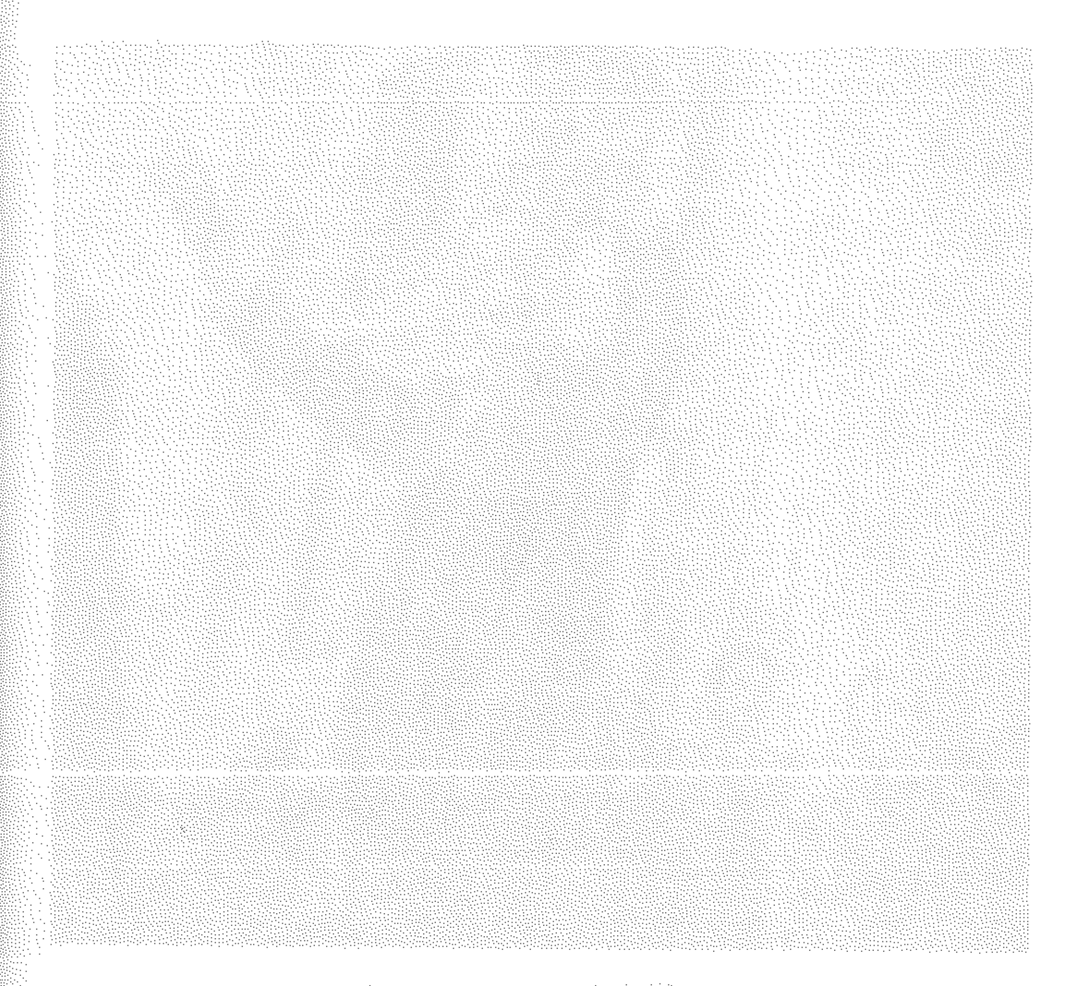
ملاحظة: وبقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور الثالث.







السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
يحيي الجماهير المحتشدة أمام مبنى مجلس الشعب





السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
في
قاعة المجلس



المرسوم التشريعي رقم ٥٨٤ تاريخ ١٩٨١/١١/١١
المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب ودعوة المجلس للانعقاد

بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٨١ أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية المرسوم الجمهوري رقم ٥٨٤ المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب ودعوة المجلس للانعقاد وفيما يلي نص المرسوم:

المرسوم رقم ٥٨٤

رئيس الجمهورية:

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ المتضمن قانون الانتخابات العامة وتعديلاته.

وعلى المرسوم رقم ٥٦١ تاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٨١ المتضمن تحديد عدد أعضاء مجلس الشعب حسب الدوائر الانتخابية.

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم٨٨٧/ ق تاريخ ١١/ ١١/ ١٩٨١ المتضمن اعلان نتائج الانتخاب وأسماء الفائزين فيه.

يرسم مايلي

المادة ١ - يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخاب أعضاء في مجلس الشعب وهم:

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- عبد الرزاق صالح آقبيق

٢- ياسين عمر عاتكة

٣- ياسين اوطه باشي

٤- علي صبحي التركماني

٥- محمود مصطفى سلامة

٦- محمد البزم

٧- رجب عزو البابا

٨- عبده عبد المجيد طعمه

قطاع باقي فئات الشعب

١- أحمد علاء الدين سهيل عابدين

٢- عبد القادر ابراهيم حقي قدورة

٣- نور الدين حبال

٤- حنان كامل نجمة

٥- هاجر محمد ابراهيم صادق

٦- فريال بشير المهايني

٧- محمد سميح محمد سكاف

٨- محمد شاكر عبد الرزاق اسعيد

٩- محمد هلال أديب السعودي

١٠- محمد مروان شيخو

١١- غسان جرجي شلهوب

١٢- تحسين صابر الصفدي

١٣- هاني محمد علي الروماني

١٤- زهير محمد عرابي

٢- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١- حسن بن حامد بيرقدار

٢- رؤيات بنت نايف عفوف ياسين

٣- عكاشة بن شريف القادري

٤- محمد بن خليل شداد

٥- هلال بن خالد رزق

٦- موفق بن سعيد العزب

٧- وداد بنت محمد زرقا

٨- ياسين بن محمد سعيد الشلبي

قطاع باقي فئات الشعب

١- أحمد بن دياب دياب

٢- سعيد بن محمد بكار

٣- صلاح بن أحمد الدرويش

٤- كرم بن اليان الخوري

٥- محمد ناظم بن فايز قدور

٦- مصطفى بن عمر سلاخو

٧- يوسف بن مصطفى جعيداني

٣- مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١ - درويش عبد القادر

٢ - أحمد محمود اللابد

٣- محمد فاتح بشير حموي

٤ - علي كسادو

٥ - محمود ديب شويحنة

٦ - عبود حداد

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمد زهير مشارقة

٢ - ملك أديب مارتيني

٣- عدنان كعيد

٤ - جرجي عازار

٥ - محمد نوري عنتابي

٦- عبد الله موصللي

٧- علي رضا بن كمال

٨- محمد عادل بن محمد علي جاموس

٩- كريكور ماطيوس ملقون ابليغاتيان

١٠ - محمد ظافر بن حسن خير الله

٤ - مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١ - مصطفى عبد الله حموش

٢- وحيد طاهر أبو راس

٣- محمد مراد مراد

٤ - عبد الرزاق عبد المجيد

٥ - أحمد عيسى الشهابي

٦ - طه مصطفى غباش

٧- محمد خير خلو

٨- محمود الجفال

٩ - علي محمد عطار

١٠ - عيسى الزامل

١١ - دياب الماشي

١٢ - صبحي كنو

١٣ - ابراهيم رشيد عثمان

قطاع باقي فئات الشعب

١ -أحمد شوقي كلو

٢ - علي ابراهيم

٣- عصمت سعيد غباري

٤ - حماد القاضي

٥ - بطال عارف

٦ - عبد المجيد محمد لولك

٧- أحمد بكور

٨- عمر محمد ابراهيم

٩ - فاروق محمود الجاسم

١٠ - مأمون حسن طالوستان

١١ - أحمد يوسف دشو

١٢ - عبد الله شكري

٥ - محافظة حمص

قطاع العمال والفلاحين

١ - محمد غازي عادل طيارة
٢ - اسماعيل القاسم
٣- محمود دياب
٤ - تميم أحمد عيسى
٥ - عبد الهادي صالح الأسعد
٦ - نزيه وصفي سعيد
٧- عبد العزيز طراد الملحم
٨- علي حيدر
٩ - أحمد سعيد طالب

قطاع باقي فئات الشعب

١ - هيام بدر الدين الصوفي
٢ - شعبان شاهين
٣- ابراهيم محمود الجاعور
٤ - ابراهيم عبدو ابراهيم
٥- سبع السبع
٦ - منيف شكري شهلا
٧- سعيد محمود فرزات
٨- توفيق حسن النقري
٩ - كمال الشاغوري

٦ - محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين

١ - محمد عبد لطميني
٢ - أحمد الأحمد
٣- أسعد المصطفى
٤ - حسن غالي
٥ - محمود خير بك
٦ - مصطفى شاكوش
٧- ميشيل ريشة
٨- مروان الابراهيم
٩- غصون مراد آغا
١٠ - خليل محفوض

قطاع باقي فئات الشعب

١ - وليد حمدون
٢- أديب يوسف
٣- حكمت فرداوي
٤ - حامد حسن
٥ - منور مخلوطة
٦ - محسن معلا
٧- عبد الوهاب سطام سفاف

٧ - محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين

١ - توفيق درويش
٢ - رفيق درويش
٣- فريد محمد جناورو

٤- ابراهيم اللوزي

٥- عمر عبد الحميد عبد الحليم عاشور

٦- محمود محمد عجيل

٧- أحمد محمد درجي

قطاع باقي فئات الشعب

١-جميل علي الأسد

٢- توفيق محمود ابراهيم

٣- عدنان علي نجيب خزيم

٤- غازي محمد خضره

٥- أحمد أبو موسى

٦- وفاء مصطفى صنين

٨- محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين

١- مصطفى اليوسفي بن محمد

٢- محمد صالح حجو بن سعيد

٣- عمر الراعي بن يوسف

٤- محمود حاج أحمد بن حاج أحمد

٥- مصطفى لطوف بن حمدون

٦- توفيق الابراهيم بن علو

٧- خالد الخضر بن عبد اللطيف

٨- مهدي جانم بن محمد

٩- منير قطيني بن حسن

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد شكيب الطه بن نوري

٢- محمد نذير دويدري بن وجيه

٣- كريم شيخ كريم بن شيخ عبد الله

٤- محمد كمال حمادي بن محمد سعيد

٥- مصطفى سيد أحمد بن سيد أحمد

٩ - محافظة طرطوس

قطاع العمال والفلاحين

١- يوسف نظام الدين مرداش

٢- محمد هاشم علي

٣- علي سليم ابراهيم

٤- محمد غسان طيارة

٥- محمد توفيق حسن حسن

قطاع باقي فئات الشعب

١- محسن محمد بلال

٢- وهيب سليم سلوم طنوس

٣- نوال محمد المحمد

٤- نجم الدين حسين الصالح

٥- محمد غسان أحمد عثمان

١٠ - محافظة الرقة

قطاع العمال والفلاحين

١- اسماعيل العبد الغني بن عبيد

٢- جاسم الموسى بن علي

٣- مصطفى العايد بن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب

١- خلف الدرويش بن صالح

٢- عبد الرزاق الهويدي بن محمد

٣- غازي الحسين بن مصطفى

١١ - محافظة دير الزور

قطاع العمال والفلاحين

١- غسان الرجب

٢- نوري الكسار الصياح

٣- عبد الكريم عبود

٤- عبد القهار عبيد

٥- جراد الخلف

٦- عبود الجدعان الهفل

قطاع باقي فئات الشعب

١- ابتسام الحسيني

٢- ريس الفرحان

٣- وليد شعيبي

٤- جاسم البشير

٥- فياض مرير

١٢ - محافظة الحسكة

قطاع العمال والفلاحين

١- داوود صومي بن لحدو

٢- ناصر العمادي بن صالح

٣- محمود الحسن بن أحمد

٤- مازن صباغ بن يوسف

٥- عمر داوود بن ابراهيم

٦- سليمان شرابي الجناع بن شرابي

قطاع باقي فئات الشعب

١- سميرة جبرائيل بنت الياس

٢- أحمد العبد الله بن عللو

٣- عبد الكريم كدة بن صالح

٤- خلف العزاوي بن حسين

٥- عبد الوهاب الغيسى بن عبد الكريم

١٣ - محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين

١- ذيب عبد الكريم الحريري

٢- عودة جريس القسيس

٣- محمد عقاب محمود

٤- يوسف محمود الجباوي

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمود عبد القادر الزعبي

٢- أحمد حامد المسالمة

٣- محمد سالم زعبوط

٤- يوسف مفلح محاميد

١٤ - محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين

١- أسد مسعود مسعود

٢- تركي شبيب القنطار

٣- فندي تركي الأطرش

قطاع باقي فئات الشعب

١- عادل مهنا أبو عسلي

٢- فضل الله يوسف ناصر الدين

١٥ - محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين

١- عادل زكريا حاج أحمد

٢- محمد غازي أحمد جريدة

قطاع باقي فئات الشعب

١- نور الدين أسعد كنج

٢- ياسين محمد سويد

المادة ٢- يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٨١

المادة ٣- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق في ١٤/ ١/ ١٤٠٢هـ و ١١/ ١١/ ١٩٨١م.

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ٧٨٣ تاريخ ٥/ ٨/ ١٩٨٤

سمي السيد سامي الصالح/ محافظة القنيطرة - فئة ب باقي فئات الشعب/ عضواً في مجلس الشعب. بدلاً عن عضو متوفى.

بموجب المرسوم رقم ٨١٨ تاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٨٤

سمي السيد مصطفى محمد عبد الحليم / محافظة اللاذقية - فئة آ قطاع العمال والفلاحين / عضواً في مجلس الشعب. بدلاً عن عضو متوفى.

بموجب المرسوم رقم ٨٢٧ تاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٨٤

سمي السيد خضر أحمد اليوسف/ محافظة حمص- فئة ب باقي فئات الشعب/ عضواً في مجلس الشعب. بدلاً عن عضو متوفى.

بموجب المرسوم رقم ٨٧٨ تاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٨٤

سمي السيد أحمد بن الحاج عبد الوهاب الفياض/ محافظة دير الزور - فئة ب/ عضواً في مجلس الشعب. بدلاً عن عضو متوفى.

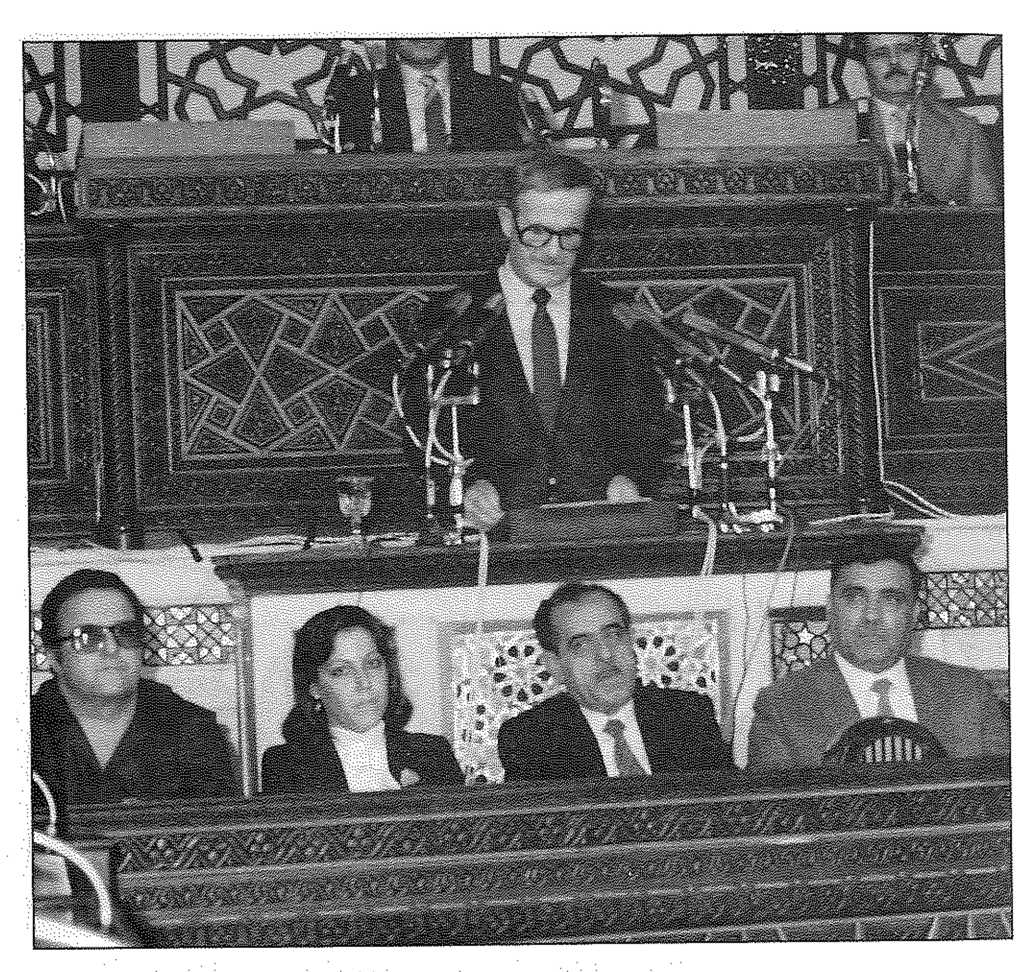
بموجب المرسوم رقم ١٨٨٠ تاريخ ٩/ ٥/ ١٩٨٥

سمي السيد عبد الخالق بن محمد محب الدين/ محافظة حمص - فئة ب باقي فئات الشعب/ عضواً في مجلس الشعب. بدلاً عن عضو متوفى.

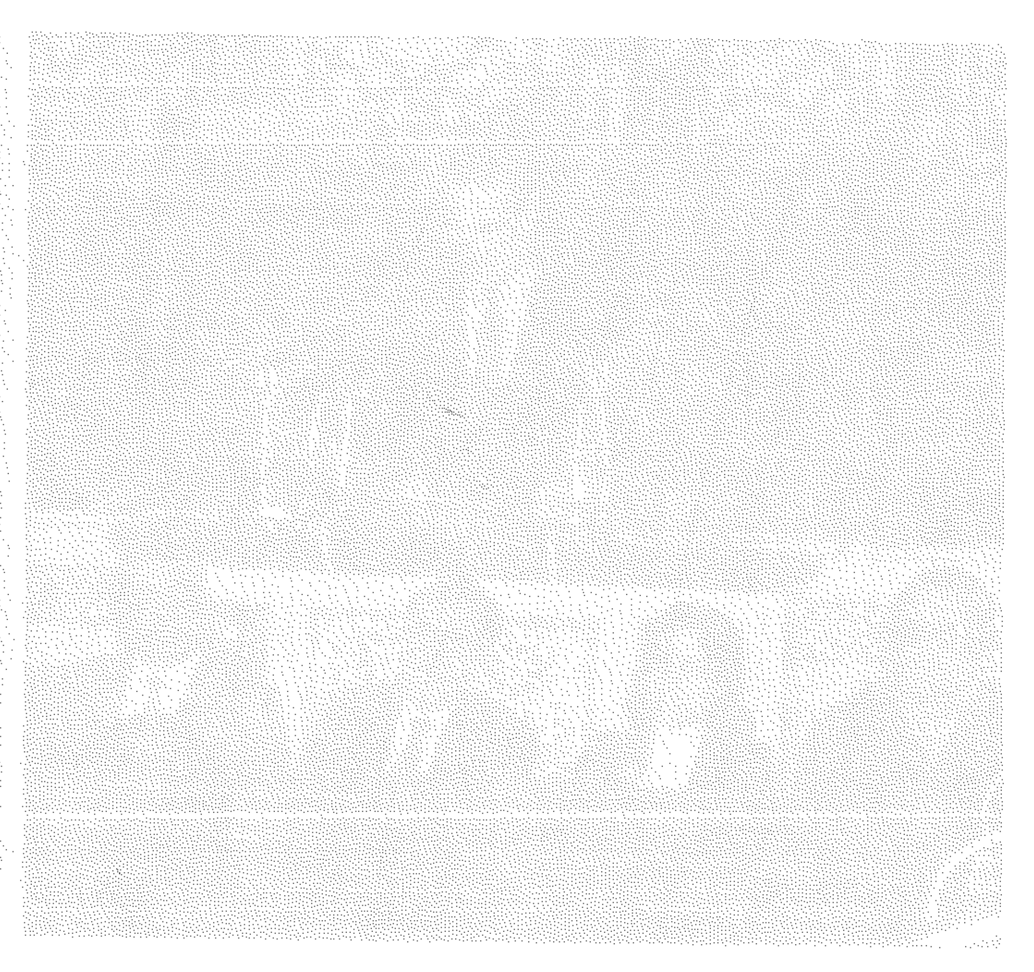
خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الثالث في مجلس الشعب
بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٨١



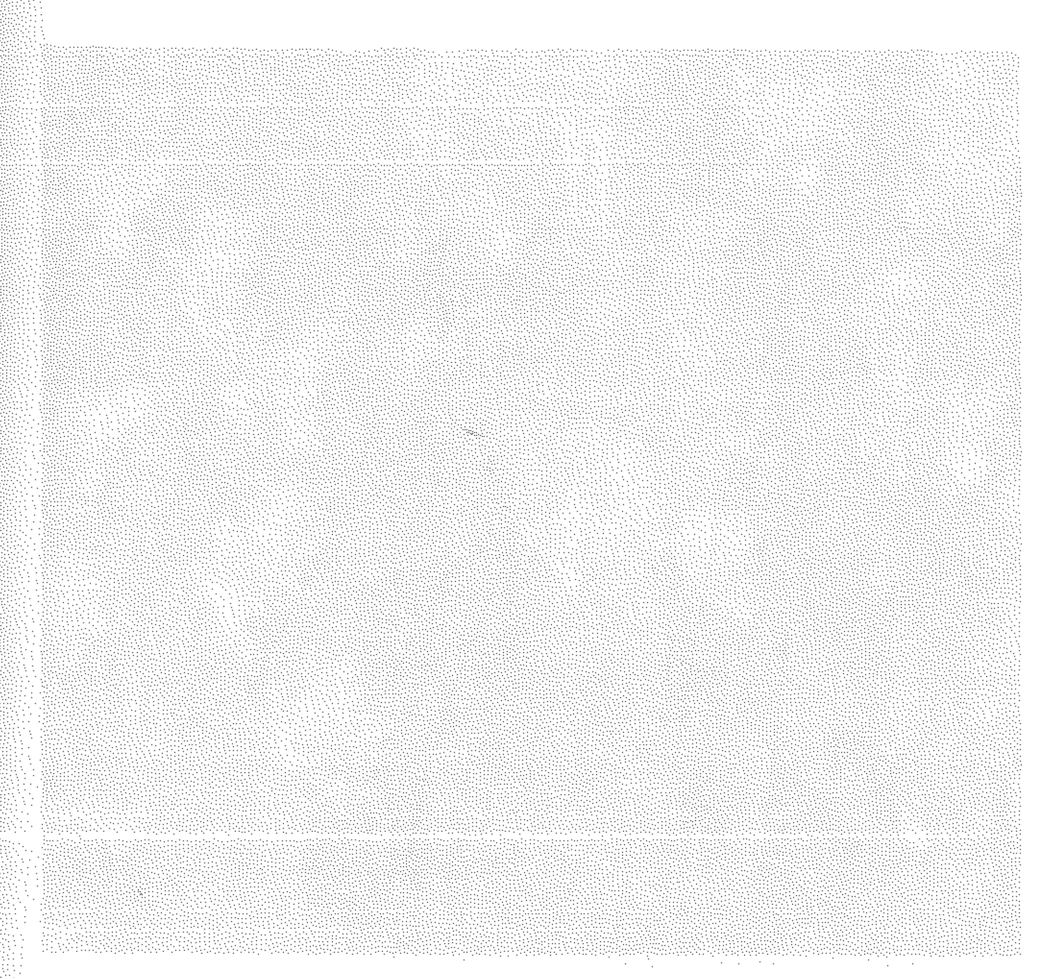


السيد رئيس الجمهورية
أثناء أداء القسم الدستوري





السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
في
قاعة مجلس الشعب



خطاب السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الثالث في مجلس الشعب
بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء مجلس الشعب.

أيها السادة:

يسرني ونحن نبدأ الدور التشريعي الثالث لمجلس الشعب أن أعرب باسمنا جميعاً عن الشكر لمجلس الشعب السابق، رئيساً ومكتباً وأعضاء على أعماله التي استحق عليها التقدير. بعد أن أدى الواجب وقام بالمهمة، وكانت جهوده متواصلة، فأنجز العديد من القوانين التي حققت تطوراً هاماً في حياة الوطن بمجالاتها المتعددة، وغلبت على مناقشاته الموضوعية، والجدية والاحساس بالمسؤولية، وبمصالح الشعب بكل فئاته، وبالأخص العمال والفلاحين، الغالبية الكبرى من شعبنا.

كما يسرني في هذه المناسبة أن أهنىء الأخوة أعضاء المجلس الجديد بنجاحهم في الانتخابات، وفوزهم بشرف تمثيل الشعب في أعلى مؤسساتنا الدستورية، وفي قمة مؤسسات ديموقراطيتنا الشعبية، التي سلكنا دربها منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، يوم رفضنا الانحراف وصححنا مسيرة الثورة، وتقدمنا على هذا الدرب خطوة بعد خطوة بثبات وعزيمة، فرفعنا بناء الديمقراطية الشعبية عالياً خلال إحدى عشرة سنة مضت، منطلقين من الإيمان الراسخ بأن الشعب هو المصدر الأول لكل السلطات، ومن الطبيعي أن يمارس سلطاته كاملة عبر المؤسسات الدستورية التي يشكلها الشعب، وأن يعبر عن ذاته ويؤكدها من خلال هذه الممارسة، ليرتفع على

هذا الأساس بناء الوطن شامخاً، وتتعزز كرامة الوطن وأبنائه، وكرامة الأمة التي ننتمي إليها.

لقد كانت انتخابات يومي التاسع والعاشر من تشرين الثاني، التي اتسمت بالحماسة الفائقة والإقبال الكبير على مراكز الاقتراع، والتي جرت في جو أصيل من الحرية والنزاهة صورة مشرقة للديمقراطية الشعبية الصحيحة، وكانت منافسة شريفة بين المرشحين كافة، من فاز منهم ومن لم يحالفه التوفيق على أداء خدمة الوطن، تسابقاً حماسياً من قبل الناخبين على ممارسة حقهم الذي كفله لهم الدستور، وكان الفائز الأول في هذه المنافسة وهذا التسابق هو الشعب، الذي كان له ماأراد عندما وضع الأوراق الانتخابية في صناديق الاقتراع، واختار من وضع ثقته فيهم كممثليه في هذا المجلس.

ومن هنا فإن ثقة الشعب بكم التي تجلت من خلال هذه الانتخابات الديمقراطية الحرة النزيهة، وبهذا الاقبال الفائق، لهي ثقة غالية جديرة بأن تصان بالجهد والعمل، لما فيه خير الشعب ومصلحة الوطن، وبما يحقق آمال الناخبين في ممثليهم.

إن شعبنا مجد نشيط، وبنفس القدر واع يقظ، يفهم قضاياه الوطنية والقومية فهماً عميقاً، ويعرف أين هي مصلحة الوطن والأمة، لاتؤثر فيه محاولات التضليل، ولاترهبه جرائم العملاء الخونة، ولاتحد من جده ونشاطه، أو من وعيه ويقظته محاولات إلهائه بالأمور التي تجري على هامش الحياة، لينصرف عن القضايا الجوهرية التي توثر في حاضر حياة الأمة ومستقبلها.

فعند كل شدة، وفي كل محنة، وفي مواجهة كل تحد. وقف شعبنا كتلة متراصة، وأثبت أنه قوة مرهوبة، وأكد تمسكه بمسيرته النضالية بقيادة حزبنا العظيم،

حزب البعث العربي الاشتراكي، وإيمانه الذي لايتزعزع بمبادىء الحزب وأهدافه، وكان أبداً الصخرة الصلبة التي تتكسر عليها كل المؤامرات، والقلعة الحصينة التي ترتد عن أسوارها كل هجمات الأعداء.

في حرب تشرين المجيدة كان بقواته المسلحة وبسائر فئاته مغواراً في ساحة القتال، وقمة في العطاء.

وفي مجابهة المخططات المعادية منذ المحاولات الأولى للالتفاف على انجازات حرب تشرين العظيمة، وحتى انكشاف الأهداف الخطيرة لمؤامرة كامب ديفيد، كان قدوة في الوعي والصلابة والصمود والإيمان في النصر.

وفي مواجهة حملات التضليل والتآمر التي شنت من الخارج وفي الداخل، أسقط المضللين وسحق عصابتهم البغيضة، عصابة الاخوان المسلمين، وسعى لإنقاذ المغرر بهم من سوء المصير، وأحبط التآمر وخيب مسعى أصحابه.

وفي مضمار بناء الوطن والتنمية كان على الدوام مجداً ومعطاء، وعاقداً العزم على تحقيق المزيد من الانجازات.

وفي كل الظروف كانت ثقته بالله وبنفسه مصدر إلهام، وينبوع قوة له وللمسيرة التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي.

هذا الشعب العظيم، قد حملكم بانتخابكم لمجلس الشعب مسؤولية رآكم أهلاً لحملها، لأنكم خرجتم من صفوفه، وشعرتم بمشاعر جماهيره، وتحسستم آماله وتطلعاته، فأرادكم أن تكونوا عيناً ساهرة، وضميراً حياً، وأن تمارسوا دوركم في المجلس، في التشريع كما في الرقابة على السلطة التنفيذية.

ولايفوتني منذ اليوم الأول لانعقاد مجلسكم أن أؤكد على الأهمية القصوى

لممارسة المجلس مهامه الدستورية ممارسة عامة، وفي اطار من المتابعة والديناميكية والدقة والرؤية الثاقبة لمصالح الشعب العامة. ومن الخطأ والخطر ألا نرى بشكل واضح مدى السلبية التي تنجم عن أي تهاون أو تقصير في ممارسة المجلس دوره كاملاً، وهو المؤسسة التي اختارها الشعب كأعلى سلطة تشريعية.

إنها أمانة مقدسة أن يقوم كل منا بالدور الذي أوكله إليه الشعب، وفي الاطار الدستوري الذي حددته جماهيره.

إن عدم ممارسة المسؤول صلاحياته ومهامه كاملة يعني في المحصلة والنتيجة تفريطاً بمصالح الشعب، وتتعين حدود هذا التفريط بحدود التخلي عن ممارسة الصلاحيات.

لقد أكدت في لقائي مع مجلس الشعب السابق في جلسة افتتاحه، على ضرورة وأهمية الرقابة التي ينبغي أن يمارسها مجلس الشعب وفقاً لأحكام الدستور والقوانين، واليوم أيضاً أؤكد على ضرورة ممارسة هذه الرقابة، دونما حاجة لتكرار ماذكرته مفصلاً في ذلك اللقاء.

إنها إرادة الشعب ومصلحة الوطن العليا أن تمارس كل سلطة من السلطات الدستورية مسؤولياتها كاملة في حيزها الدستوري، غير تاركة فراغاً في هذا الحيز، وغير متجاوزة حدوده، فترك الفراغ وتجاوز الحيز الدستوري سيان في سلبيتهما، لأنهما في الحالتين يعنيان وجود تقصير وخلل في مبدأ توزيع السلطات والصلاحيات، ويعنيان أن إحدى السلطات تركت فراغاً في موقع مسؤولياتها.

لقد كانت أصوات الناخبين استفتاء على مرحلة ونهج، وقد أراد الشعب وبوضوح أن يعبر من خلال الثقة التي أولاكم إياها عن دعمه للنهج الذي عاهدتموه

على مواصلته وتعزيزه، نهج الصمود في وجه التحديات المصيرية، والكفاح ضد المخططات المعادية، والثبات في النضال من أجل تحرير الأرض المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة، نهج السادس عشر من تشرين الثاني ونهج تشرين التحرير، نهج الوضوح والصدق في التعامل مع قضايا الوطن والأمة، نهج فضح الخونة والمتآمرين ومقاومتهم دون هوادة واسقاطهم أينما وجدوا، نهج بناء الديمقراطية الشعبية وتحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية، نهج تحقيق الزيادة المطردة في منعة الوطن وقوته بأوجهها المتعددة، نهج العمل المستمر في سبيل أهدافنا المثلى، الوحدة، والحرية، والاشتراكية.

هذا النهج رصيده الأكبر هو الشعب، كما أن تجديد الثقة الشعبية به هو ترسيخ له وتحريض على التشبث به، وحافز على تطويره وتدعيمه وتحقيق أهدافه التي آمنت بها جماهير الشعب، وبرهنت على تمسكها بها واستعدادها للبذل والتضحية في سبيلها، وضرب كل من يحاول أن يقف عقبة على طريق بلوغها.

خلال الإحدى عشرة سنة الماضية قطعنا في سورية أشواطاً واسعة على طريق البناء والتقدم. طريق العزة والمنعة. وتعززت مكانة سورية قومياً ودولياً.

لم يبق في هذا البلد مجال من مجالات التطور إلا ونال من القيادة السياسية قسطاً وافراً من العناية والاهتمام، فنما الاقتصاد وتعزز، وارتوت أراض عطشى، وانشئت سدود عديدة في مقدمتها سد الفرات الذي غير وجه الحياة في حوض النهر، وتم استصلاح مساحات كبيرة.

وفي مجال الصناعة تدعمت صناعات كانت قائمة، وانشئت صناعات حديثة ومصانع جديدة، وافرز كل ذلك خبرات جديدة وأيد عاملة ماهرة.

وفي مضمار التربية والثقافة ارتفع عدد الجامعات في القطر إلى أربع جامعات

اضافة إلى العديد من الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة، وازداد عدد المدارس بكل مستوياتها زيادة كبيرة.

وفي مجال الخدمات كان الجهد واضحاً وملموساً في توسيع شبكات المياه في المدن، وشبكات الهاتف أيضاً، وفي إنارة وإرواء مئات القرى في الريف. وتوسيع شبكات الطرق وتحسينها، وفي بناء الفنادق الحديثة فضلاً عن حركة العمران الواسعة والجهود المبذولة لتأمين السكن لأبناء الشعب كافة.

وفي مجال الدفاع تعززت قواتنا المسلحة أضعافاً بعددها وعدتها وبتدريبها وتأهبها، وضربت الأمثلة الرائعة على تقدم كل فروعها، وشجاعة مقاتلينا في كل أسلحة البر والجو والبحر، واستعدادهم غير المحدود لأداء الواجب القومي. لقد كانوا قمة في البطولة والأداء الرائع خلال حرب تشرين، أول مجابهة عسكرية حقيقية واسعة بيننا وبين العدو، وكانوا ومازالوا وهم يؤدون الواجب الأخوي والقومي في لبنان. مثالاً للجندي العربي وقدموا الدليل الواضح على أن جيش سورية هو جيش الأمة العربية المستعد أبداً لأن يقوم بواجبه دفاعاً عن أمته.

وحققت سورية في مجال التنظيم الشعبي انجازات نستطيع أن نفخر بها، فتعززت المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية، وتنامى دورها في بناء الوطن وحمايته والدفاع عنه، كما تنامى هذا الدور في المشاركة باتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العامة التي تهم سائر فئات المواطنين.

ويبقى الأساس المتين والإطار الشامل لكل هذه الانجازات وماسيتبعها هو البناء السياسي، بما في ذلك بناء الدولة بمؤسساتها الدستورية.

وعندما نذكر هذه المؤسسات فإننا نذكر في المقدمة مجلس الشعب الذي يمثل

انجازاً هاماً على طريق تطبيق الديمقراطية الشعبية تطبيقاً عملياً متجاوباً مع إرادة الشعب ومصلحته الحقيقية. ونذكر أيضاً قانون الإدارة المحلية وتطبيقاته التي تمثل انجازاً آخر كبيراً على هذا الطريق.

وفي اعتقادنا أنه آن الأوان لاستكمال بناء الإدارة المحلية، ولهذا فإننا عازمون على العمل في العام القادم على تطبيق نظام الإدارة المحلية بكل مراحله، بحيث تصبح إدارة شؤون كل مدينة وكل قرية مسؤولية ممثليها المحليين المنتخبين من قبل أبناء المدينة أو القرية. ونرى أننا بعد أن نستكمل هذه الصيغة، نكون قد طبقنا أوسع صيغة من صيغ المشاركة الشعبية على أوسع مدى في الحكم، وحققنا بصورة عملية مبدأ حكم الشعب لنفسه بنفسه.

وماكان للانجازات التي تحققت عبر السنوات الإحدى عشرة الماضية أن تتحقق لولا وجود عوامل أساسية جعلت هدفنا ممكناً بل وسريعاً.

وفي مقدمة هذه العوامل الثقة المتبادلة بين الشعب وقيادته السياسية. إن هذه الثقة هي الأساس القوي الذي لايتزعزع لكل بناء وكل عمل وكل تقدم. وقد عبرت هذه الثقة عن ذاتها وعلى مدى السنين الماضية بأشكال متعددة: عبر الشعب عن ثقته بقيادته وجسدت القيادة ثقتها بالشعب، وظهرت هذه الثقة جليّة وراسخة في كل الأوقات، بمواقف واضحة شامخة وبأعمال وانجازات عظيمة، وظهر ذلك متألقاً في حرب تشرين المجيدة، وفي معركة الصمود تجاه مخططات الامبريالية والصهيونية، وفي مواجهة التآمر الرجعي الداخلي وإدانة عصابة الاخوان المسلمين العميلة. وستظل هذه الثقة قائمة وتتعزز باستمرار، لأننا مؤمنون بها أعمق الإيمان، حريصون على تنميتها أشد الحرص، عازمون على توطيدها أقوى العزم.

إن جماهير الشعب التي تدفقت أمواجاً هادرة لتحقق النصر وترسخ دعائمه في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، ستظل المنطلق والهدف ، ستظل أغلى أمل وأحب أمنية ، ستظل أمضى سلاح وأغلى سلاح ، ستظل العملاق الذي تنهار أمام جبروته كل مكائد الكائدين وتآمر المتآمرين .

هذه الجماهير هي عنوان الوطن وهي حقيقة الوحدة الوطنية ، وهي التي تدفعنا وستظل تدفعنا الى التفكير والبحث عن أفضل الصيغ التنظيمية التي تعمق وحدتنا الوطنية ، وتجعلنا أكثر قدرة على العطاء وأكثر فاعلية في مواجهة التحديات ، وفي بناء وطننا وتحقيق حريته وتقدمه وازدهاره .

ومن هنا فالجبهة الوطنية التقدمية في هذا القطر هي ثمرة رئيسية من ثمار الوحدة الوطنية ، وهي في الوقت ذاته خطوتها الطليعية . وتذكرون أن الجبهة الوطنية التقدمية قد ترى تطويرها بتمثيل العمال والفلاحين في قيادتها المركزية ، يكون أكثر تعبيراً عن وحدتنا الوطنية خاصة أن العمال والفلاحين هم عصب الثورة وعمودها الفقري ، وهم جماهير الشعب الواسعة المنتجة ، هم الجماهير الكادحة التي يتوقف على إرادتها وعزمها وتصميمها نجاح كل عمل لتحقيق كل أمل مشرق لمستقبل الوطن والأمة .

وهذه المعاني تؤكدها أعمال عمالنا وفلاحينا ومواقفهم في كل يوم وفي كل ناحية من بلادنا . وسيبقى أحد مشاغلنا الرئيسية أن نتابع البحث بغية تحقيق المزيد من تطوير الجبهة . والمزيد من التعزيز لوحدتنا الوطنية التقدمية .

وخلاصة القول أننا مستمرون في بناء البلد سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً ، ودفاعياً ، لن يقعدنا عن ذلك أي شأن ، ولن تقف في طريقنا أية عقبة .

ولابد أن نضع في اعتبارنا ونحن ننهض بعملية البناء الواسعة والمتعددة

المجالات، أن علينا أن ننجز كثيراً بمال قليل ولن يكون هذا الأمر بالعسير، فقد علمتنا تجاربنا وتجارب الشعوب الأخرى أن الوطن يبنى بأبنائه أولاً وقبل كل شيء. وعلمتنا أن الوطن يبنى بالإنسان، الإنسان الواعي المؤمن بوطنه وأمته، الإنسان العالي الإحساس بمسؤوليته وبواجبه تجاه مجتمعه.

ومادام وطننا يملك هذا الإنسان، وهو في الطريق إلى امتلاكه بشكل وافر، فعلينا أن نتابع عملية البناء بهمة عالية وبثقة وتصميم لننجز المهمات الحالية، وننتقل إلى المهمات اللاحقة في هذا المضمار.

وفي هذا الإطار تظهر أهمية عملية تطوير القوانين وضرورتها وفق الحاجة، ووفق عوامل التطوير ومتطلبات التوجه الاشتراكي.

وأشير هنا إلى أنني أحلت اليوم إلى مجلسكم الموقر مشروع قانون العاملين الموحد بعد أن تمت دراسته من قبل الجهات المختصة في الدولة، والاتحاد العام لنقابات العمال. آمل أن تدرسوه وتناقشوه بعناية، وتولوه الاهتمام الذي يستحق، لأنه مشروع قانون هام يؤثر على حياة مئات الألوف من أبناء الشعب.

إن شموخ بنائنا الوطني يرتبط في نفوسنا وفي واقع حياتنا بتحرير الأرض وتحقيق الوحدة.

وان الترابط بين البناء والتحرير حقيقة أثبتتها الأحداث، وأكدتها تجارب الشعوب وعلى هذا فإن خطوة في البناء هي خطوة في التحرير.

والوحدة العربية الأمل المرتجى لكل امرىء في وطننا العربي الكبير، ستظل الأمل المتوهج والمنى المشرق لايضعف شعاعه، ولايخبو نوره، يشق عباب الظلام ليرينا بسمة المستقبل التي تقترب حيناً، وتبتعد حيناً، ولكنها تظل البسمة

الثـابتة، التي تشع التفـاؤل وتؤكـد الثقة بـالمستـقبل وتطمـئن النفـوس إلى نصـاعة المستقبل وخيره وعدله، وإلى انتصار الحق وانسحاق الباطل.

فالوحدة في حياتنا حقيقة كبرى لاتفوقها ولاتساويها حقيقة أخرى، وعلى هذا ناضل شعبنا وحزبنا من أجلها نضالاً دؤوباً، وسعينا وسوف نسعى بلا كلل ولاملل، من أجل أن نضع هذه الحقيقة في دائرة الواقع، ونحن على ثقة بالنصر في نهاية الشوط.

السيد رئيس المجلس.

الأخوة أعضاء مجلس الشعب.

نحن في سورية خاصة وفي المنطقة العربية عامة نخوض صراعاً مصيرياً سيقرر مستقبل هذه المنطقة ومستقبل الأجيال العربية المقبلة، ولعله من تكرار سرد الواقع أن نتحدث عن الهجمة الامبريالية الصهيونية الشرسة، ولكن هذه الهجمة واقع قائم في المنطقة، نلمس كل يوم أخطاره وتهديداته، وهو بالتالي يستلزم منا ومن أمتنا أن نعد له مااستطعنا، وأن نعبىء في مواجهته من قوانا مايكفل حسم الصراع لمصلحتنا لمصلحة الحق والعدل.

نحن أصحاب حق وقضية عادلة. ولكن الحق والعدل اذا لم تسندهما القوة الفاعلة يبقيان في اطار المبادىء المطلقة ولايقرران في مجرى الصراع. لأن العدوان أصلاً هو عدوان على الحق والعدل، والعدوان وقع بالقوة ومستمر بالقوة فلا تزيله إلا القوة.

وليست القوة هي القوة العسكرية فقط، وإنما للقوة مقومات وأشكال متعددة وفي أساسها كلها وحدة الشعوب ووعيها وإيمانها وتصميمها وتقدمها العلمي، فضلاً عن الأشكال الأخرى المادية للقوة.

ولأننا في الأمة العربية نملك من أسباب هذه القوة المتعددة الأشكال مايكفي،

إذا استخدم الاستخدام السليم، وفي المكان والزمان الصحيحين لتحقيق النصر في المجابهة القائمة بيننا وبين أعدائنا لأننا كذلك، فإن هؤلاء الأعداء يحاولون بمختلف السبل أن يبعثروا قوة الأمة العربية، وأن يُحيدوا عوامل هذه القوة، بل وأن يجتذبوا لمصلحتهم مااستطاعوا اجتذابه منها. وهدفهم هو أن يستمر العدوان الواقع على أمتنا.

إن الذي تتحدث عنه الولايات المتحدة الامريكية ليس سلاماً على الإطلاق، وإنما هو استمرار للعدوان.

إنهم يريدون لنا نوعاً من السلام يستمر معه احتلال أرضنا، وانكار حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ومن الواضح الذي لايقبل الجدل ان اسرائيل لاتريد السلام وليس لديها أي استعداد للسلام، وتصريحات قادتها دلالة قاطعة على أن ماتريده من أية مشاريع أو مفاوضات هو أن تؤدي إلى تحقيق أحلامها في السيطرة والتوسع، وبالتالي إلى استسلام العرب لسيطرتها ومن ورائها سيطرة الامبريالية الامريكية.

ان اسرائيل تبطش في الأراضي المحتلة، وتضطهد أهلنا فيها، وتحيل حياتهم إلى جحيم، غير أنهم يقاومون ببطولة فائقة ويقفون وهم عزل من السلاح في وجه الطغاة المحتلين مؤكدين كل يوم وفي أنحاء الضفة الغربية وغزة والجولان، أنهم يتمسكون بحقوقهم ضمن تمسكهم بحقوق شعبهم وأمتهم وانهم مصممون على الاستمرار في مقاومة الاحتلال حتى يزول. إننا نؤكد لهؤلاء الأخوة في الأرض المحتلة كما أكدنا سابقاً، أننا سنظل نناضل معاً حتى يعودوا إلينا ونعود إليهم.

ومن الواضح أيضاً أن التزام الإدارة الامريكية الوحيد المعلن هو التزامها

بمخطط كامب ديفيد ومايعنيه . بل وماتعلنه الإدارة الامريكية نفسها من التزام مطلق بالانحياز إلى جانب اسرائيل في غيها وباطلها . ضد الأمة العربية وحقها وعدالة قضيتها .

ولاتكتفي الولايات المتحدة باتخاذ هذا الموقف العدائي من قضيتنا العادلة ، بل هي مصرة على أن تستعدي الأقطار العربية بعضها ضد بعض ، وتسعى جاهدة بعد أن جرفت النظام القائم في مصر إلى الخندق المعادي ، أن تنتزع أجزاء أخرى من جسد الأمة العربية . ولايكفي الولايات المتحدة أنها التزمت بجعل اسرائيل موازية في قوتها العسكرية للدول العربية مجتمعة ، وإنما تعمل على أن تضيف إلى قوة اسرائيل عبر زيادة الضعف في الصف العربي من جهة ، وعبر تطويق الوطن العربي وملئه بأساطيلها وقواتها وقواعدها ، وعبر تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل من جهة أخرى .

ومع ذلك فإنها تدعو العرب إلى تلاق معها ، وتدعوهم إلى تفاوض معها ومع اسرائيل ، ولكنها لاتبغي من هذا التفاوض الوصول إلى هدف السلام ، وإنما تريد أن تضعنا على أول طريق الاستسلام .

في مثل هذه الظروف لابد أن يكون شاغلنا الأول وهمنا الأكبر هو إسقاط هذه المؤامرة ، وإحباط هذا المخطط الذي يستهدف كياننا ووجودنا ومستقبلنا .

وإذا كانت المؤامرة تتركز حالياً على سورية وبعض القوى العربية الأخرى ، فإنها تستهدف على المدى المتوسط والطويل منابع النفط العربية ، والوطن العربي كله من مغربه إلى مشرقه . لأن أطماع الامبريالية والصهيونية لاتقف عند حد ، وكل ضعف فينا إنما يغري أعداءنا بالتمادي في أطماعهم .

وإدراكاً منا لهذه الحقيقة نعمل جاهدين على امتلاك أسباب القوة الذاتية ،

ونعمل على تعزيز الجبهة القومية للصمود والتصدي ، التي نريدها أن تتحول إلى طليعة للعمل الجاد من أجل نصر محقق .

كما أننا نريد ونعمل من أجل تضامن عربي حقيقي ، مضمونه نضال جاد ضد العدوان الاسرائيلي وكل القوى التي تساند هذا العدوان ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

ونحن لانستهين بقوة أعدائنا ولانقلل من شأنها ، ولكننا بالقدر نفسه وبأكثر منه نثق بقدرتنا ، نثق بامكانات وقدرات أمتنا ، ونثق بتأييد أصدقائنا في العالم .

إننا نحن الذين نريد السلام ، والسلام لايكون سلاماً إذا لم يقم على العدل ، ولم يضع حداً للعدوان على الشعوب . على أرضها وحقوقها .

لهذا فإننا نؤكد ونعمل على تعزيز الصمود العربي في مواجهة العدوان ، ونناضل من أجل امتلاك القدرة على وضع حد للعدوان ، مع مايتطلبه هذا العمل من بناء وطني وعمل قومي وسعي دائب لتعزيز الروابط وتمتين أواصر التعاون بيننا وبين الأصدقاء في العالم الذين يساندون قضيتنا العادلة .

وفي مقدمة هؤلاء الأصدقاء الاتحاد السوفييتي الدولة الصديقة ، التي طورنا علاقاتنا معها على أساس معاهدة الصداقة والتعاون ، وبقية دول المنظومة الاشتراكية .

ونحن نحرص أيضاً على تعزيز العلاقات مع دول مجموعة عدم الانحياز ، ودول منظمة المؤتمر الإسلامي التي تقف إلى جانب كفاحنا ، وتؤمن بحق الأمة العربية في تحرير أرضها واسترداد حقوقها ، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة ، وفي إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه .

وفي نفس الوقت فإننا نمد يد الصداقة والتعاون لمن يمد مثلها إلينا ، ونقوم علاقاتنا مع كل دولة أو مجموعة دول على أساس موقفها من قضيتنا المركزية .

السيد رئيس المجلس.

الأخوة أعضاء مجلس الشعب.

أشعر أن روحاً جديدة تملأ رحاب هذا المجلس، وأرى في ظاهرة ازدياد نسبة تمثيل المرأة العربية السورية في مجلس الشعب (كأن بعضهن غائبات)، التي جاءت في أعقاب ظاهرة أخرى لاتقل أهمية هي اقبال المرأة الشديد على صناديق الاقتراع، ظاهرة تطور هام في مجال ممارسة المرأة في قطرنا حقوقها وقيامها بدورها في المجتمع، وفي العمل الوطني والقومي. وأرجو أن يأخذ هذا التطور مداه الطبيعي، لأن احتلال المرأة مكانها اللائق وممارستها دورها الطبيعي يشكلان أبرز سمات العدل والتقدم. وكل تقدم لاتأخذ المرأة فيه مكانها المرموق هو تقدم مبتور، عاجز عن إغناء حياة الشعب وتحقيق أهداف التقدم بأبعادها التامة.

إن رفع الحيف عن المرأة أمر لامفر منه.

إن ممارسة المرأة دورها في حياة المجتمع ضرورة وطنية قومية إنسانية.

إنكم كممثلين للشعب في أعلى مؤسسة دستورية في البلاد مسؤولون مسؤولية مباشرة عن التعبير عن أماني الشعب وآماله ورغباته، وهذا يتطلب منكم الاتصال الدائم والمستمر مع مواطنيكم لمتابعة آرائهم وأفكارهم فيما يتعلق بالشؤون العامة للوطن.

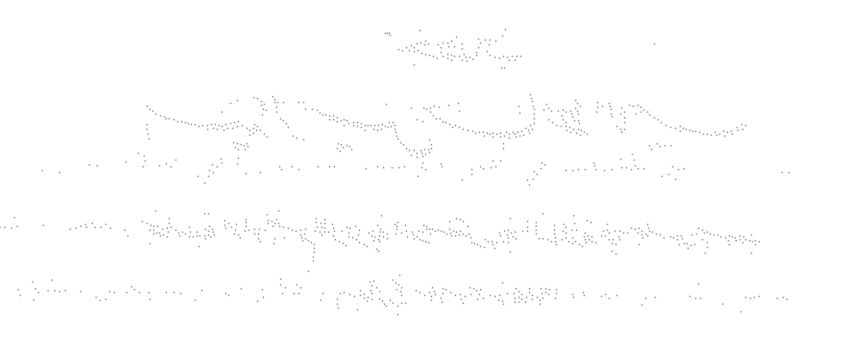
أرجو أن يكمل مجلس الشعب في الدور التشريعي الثالث مابدأه المجلس السابق في الدور التشريعي الثاني، وأن يحقق أهدافه التي هي أهداف الشعب، واضعاً بذلك الأساس للدور الرابع وللمجلس المقبل، ويكون في هذا التتابع مايعزّز حياة الوطن وبنائه، ومايزيده منعة وقوة ومايقرب يوم النصر.

وفقكم الله، والسلام عليكم..

خِطَاب
السيّد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثالثة في مجلس الشعب

بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٥



خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الثالثة
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٥

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء مجلس الشعب.

أيها السادة الحضور:

نحيي اليوم الذكرى الثانية والعشرين لثورة الثامن من آذار بعد حدثين بارزين قريبين في حياة قطرنا: المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، واستفتاء العاشر من شباط، ولكل منهما دلالته وأهميته.

فكما قلنا سابقاً شكّل مؤتمر الحزب محطة هامة في تاريخ حزبنا، ومسيرة شعبنا، وعلى هدي مناقشاته ومداولاته، وفي ضوء توصياته وقراراته، نرسم طريقنا في المرحلة المقبلة، ونضع برامج عملنا وننفذ بنودها، بما يغني مسيرتنا بالعمل المثمر، سواء على الصعيد الوطني، أو على الصعيد القومي، وبما يعطي المسيرة مزيداً من الزخم والدفع، تسريعاً لتقدمنا، وترسيخاً لنجاحاتنا.

وأما استفتاء العاشر من شباط فقد جسد الارادة الموحدة، والتوجه الموحد لشعبنا، وسجل أكثر المواقف اجماعاً في تاريخ شعبنا، الأمر الذي يوفر لكل مجالات كفاحنا وصمودنا وتصدينا للأعداء، قاعدة لها صفتا الأصالة والصلابة، نرتكز اليهما في توجهنا الواثق المطمئن نحو المستقبل الذي نرجوه.

وفي ضوء نتائج هذين الحدثين نتابع مسيرة ثورة آذار التي بدأناها قبل اثنين وعشرين عاماً، وبلورناها بالحركة التصحيحية، فاستطعنا خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة، أن نجعل من هذه المسيرة مسيرة ثورة واضحة المعالم عميقة الجذور، قوية البنية وافرة العطاء والانتاج.

وأغتنم وجودي اليوم في مجلس الشعب لأوجه الى رئيس وأعضاء المجلس الشكر على قراركم الاجماعي بتبني ترشيحي لولاية دستورية ثالثة، وأتوجه من رحاب هذا المجلس الكريم بوجداني وعاطفتي، بمحبتي وثقتي إلى شعبنا العظيم باني صرح ثورة آذار، وحامي حماها، والى حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي، طليعة شعبنا المناضل، ومفجر ثورتنا وقائد مسيرتها. أتوجه الى الشعب وقواعد الحزب وجماهيره بالتحية والتهنئة في ذكرى الثورة، وأحيي أيضاً، قواتنا المسلحة الباسلة سياج الوطن وحامية الديار، وطليعة الصدام مع العدو، وصاحبة الدور القومي الكبير في لبنان الشقيق، وأترحم على أرواح الشهداء الأبرار، مشاعل النور والهداية، وقدوة الشرف والرجولة على طريق النضال الذي تخوضه أمتنا.

وأكرر اليوم التعبير عن اعتزازي الشديد بالثقة الغالية التي أولاني اياها أبناء شعبنا في العاشر من شباط، وتقديري الكبير لعواطف المحبة التي كرموني بها على مدى أيام كثيرة في كل أنحاء القطر، وفي سائر أماكن تجمعهم خارج سورية.

ان هذه الثقة والعواطف، ليست مبعث اعتزازي فقط، بل هي أيضاً مصدر قوة أستند إليه في كل عمل وموقف وقرار، ولاقوة على الأرض تفوق قوة الشعب الذي تجمع بين أبنائه وحدة الارادة، وحب الوطن، وقوة العزيمة.

فالى كل مواطن في كل بقعة من هذا الوطن العزيز أبعث بتحيتي الصادقة ومحبتي القلبية، وأؤكد ماقلته سابقاً: إني منكم أيها المواطنون الأعزاء ولكم جميعاً، ومعكم كلكم في العمل من أجل رفعة وطننا وعزة أمتنا.

السيد رئيس مجلس الشعب.

السادة أعضاء المجلس.

أيها السادة الحضور:

يسعدني أن ألتقي ممثلي الشعب في بدء ولايتي الدستورية الثالثة، وبعد أن أقسمت اليمين الدستورية. فهذه مناسبة نلقي من خلالها نظرة على المرحلة السابقة، ونستشرف آفاق المستقبل.

إن المرحلة التي انقضت كانت مرحلة بدأناها بارساء الأسس ووضع القواعد، وانطلقنا في وقت مبكر منها الى تحقيق أماني شعبنا وآماله. فخلال الأربع عشرة سنة الماضية بنينا وأعلينا البناء، وبذلنا جهوداً مثمرة، قطفنا الكثير من ثمارها، وهانحن نتابع العمل لجني المزيد من الثمار، ما دنا قطافه، ومايستلزم نضوجه مزيداً من الجهد والتعب والكفاح.

إننا في سورية ننعم بانجازات قل نظيرها في مثل المدة الزمنية التي تحققت خلالها، وفي مثل الظروف البالغة التعقيد التي مررنا بها، وقد شملت هذه الانجازات مختلف مجالات الحياة، سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ودفاعياً.

ففي سورية مؤسسات الديمقراطية الشعبية تمارس عملها في خدمة أهداف الشعب، ومؤسسات الادارة المحلية تمارس دورها، وقد أنجزت الآن على عدة مستويات، والمنظمات الشعبية، والنقابات المهنية تؤدي دورها في الحياة العامة، وفيها قاعدة اقتصادية متينة تعتمد على قطاع عام قائد وقطاع خاص وقطاع مشترك. وأشير بهذه المناسبة الى أننا سنعمل في المرحلة المقبلة على تنمية القطاع العام، وتخليصه من أية معوقات ليظل قائداً عاماً، كما سنعمل على تشجيع القطاع المشترك الذي قطعنا فيه بعض الخطوات في المرحلة السابقة، وسوف نشجع القطاع الخاص ونساعد في تحويل اهتماماته نحو الانتاج. سنسعى لتحقيق التكامل بين

القطاعات الثلاثة منطلقين من أن لكل من القطاعات الثلاثة دوراً هاماً يؤديه في تعزيز القاعدة الاقتصادية .

كما تتمتع سورية بدفاع قوي مجهز بالسلاح الحديث والمتطور في أيدي أبطال مستعدين للفداء والشهادة .

وفي ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وسّعت صناعات ، وأقيمت صناعات جديدة لم تكن معروفة في قطرنا ، وأنشئت سدود كثيرة أهمها سد الفرات الذي غير طبيعة الحياة تغييراً ايجابياً في منطقة واسعة من الوطن . وبنيت طرق وسكك حديدية كثيرة ، وأنشئت جسور عديدة لتسهيل حركة النقل ، وتوسعت شبكة المواصلات ، وأنارت الكهرباء العديد من مناطق الريف ، وكانت العناية كبيرة بتوسيع واحداث مشاريع مياه الشرب في المدن والريف ، واستخرجنا من الأرض عدداً من ثرواتنا الطبيعية الدفينة ، ولاسيما النفط والغاز والفوسفات .

وفي مجال النفط فقد اكتشف لدينا أخيراً النفط الخفيف ، وهذه أول مرة يكتشف في سورية هذا النوع من النفط ، واذا كنا لانستطيع الآن الحديث عن الكميات المتوفرة لدينا من هذا النفط نظراً لعدم توفر المعطيات الكافية لمثل هذا الحديث ، فان اكتشاف مثل هذا النوع من النفط في حقلين من حقولنا حتى الآن ، يعزز علمياً الأمل في امكانية وجوده في حقول أخرى ومناطق أخرى .

وبالنسبة للغاز فقد أعطي اهتماماً خاصاً خلال المرحلة الماضية ، فبدأنا باستثمار الغاز المرافق للنفط المستخرج من حقولنا ، ووضعنا أول منشأة لاستثمار هذا الغاز موضع التنفيذ منذ مايقرب من عام ، وأجرينا للمرة الأولى دراسات وأبحاثاً حول امكانية وجود الغاز المستقل في بلادنا ، وقد دلت الدراسات على وجود حقول غاز في سورية تحتوي على كميات مشجعة جداً من الغاز . ونعمل الآن على تعميق هذه الدراسات ، وننفذ في الوقت ذاته بعض المشاريع الاستثمارية

بحيث نستثمر الغاز في تشغيل بعض منشآتنا الصناعية، وينتظر أن ننتهي من انجازها خلال العامين القادمين . .

وفيما يتعلق بالفوسفات فقد اكتشفنا كميات احتياطية كبيرة جداً، واذا كنا الآن نستخرج كمية محدودة من الفوسفات، فعلينا أن نبذل الجهد لاستخراج كميات أكبر في المرحلة المقبلة.

وكان التطور أيضاً كبيراً وملحوظاً في مجالات التربية والثقافة، اذتم توسيع الجامعات التي كانت قائمة الى حد يمكن أن نقول أنها جامعات جديدة، وأنشئت جامعات جديدة، وأقيمت المستشفيات الكثيرة، وجهزت بالأجهزة الحديثة، وأقيمت منشآت رياضية كبيرة، وأنشئت المعاهد التعليمية المتنوعة، وازداد ازدياداً كبيراً عدد المدارس والمراكز الثقافية. وبغض النظر عن الفارق الاصطلاحي بين المركز الثقافي والمكتبة، فان أهم مركز ثقافي أنشأناه في سورية هو المكتبة التي أقمناها في العاصمة وانتهينا أخيراً من انجازها وهي تعتبر من حيث بناؤها وتجهيزها ومهمتها واحدة من أفضل المكتبات في العالم.

ودأبنا في الوقت ذاته على تعزيز قدرتنا الدفاعية بالرجال والسلاح المتطور والتدريب العالي المستوى وبالروح المعنوية العالية.

هذه الانجازات وغيرها حققناها خلال السنين الماضية في اطار نهوض شعبي عظيم، ووحدة وطنية صلبة عبر شعبنا في كل الظروف عن رسوخها ومتانتها، وفي اطار هذه الوحدة الوطنية قامت الجبهة الوطنية التقدمية التي عملنا خلال السنوات الماضية على تطويرها، لتقوم بدورها الهام في تعزيز الوحدة الوطنية، وفي بناء الوطن، وسوف نعمل في المرحلة المقبلة على تعزيز هذه الجبهة، وسنعطي هذا الموضوع كل مايستحق من اهتمام.

إن الأجيال التي ترعرعت وتربت في كنف الثورة قد اقتبست من مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن القيم الروحية، والتراث التاريخي لأمتنا

العربية، فتبلورت الشخصية الوطنية والقومية لأبناء هذه الأجيال، وأسهم ذلك في نمو الوعي الشعبي مما أكسب مسيرة الثورة زخماً جديداً ودفعاً جديداً.

إن الثورة كالحياة، نضال دائم وحركة مستمرة الى الأمام، كلاهما لاتقبل الجمود أو السكون، وهكذا فإن طموحاتنا الخيرة كبيرة، والذي مايزال مطلوباً أن ننجزه كثير جداً وإن كان ماأنجزناه كبيراً وكثيراً جداً، فعلينا أن نرفع وتائر عملنا لكي نعطي أكثر مما نعطي، حيث مازلت أقول: إننا نملك من قدرة العطاء أكثر من هذه التي نعطيها حتى الآن وفي جميع الميادين.

وعلى هذا وانطلاقاً من رؤيتنا الواسعة لحاجتنا الوطنية والقومية وتطلعات جماهيرنا يجب أن نطور منجزاتنا بالعمل على توسيع هذه المنجزات، وتخليص ماأنجزناه من النواقص، ليأتي التطوير ببعديه العمودي والأفقي ملبياً حاجات شعبنا المادية، والثقافية، والاجتماعية.

فما زلنا نحتاج إلى الإنشاء في مختلف المجالات. ففي مجال الزراعة علينا أن نفعل الكثير الكثير، أن ننفذ خططنا الموضوعة بجدية أكثر وبعزم أكبر، وأن نضع خططاً جديدة طموحة، لأن امكانات سورية الزراعية امكانات كبيرة، ويبقى علينا أن نضعها في الشروط والظروف المنتجة.

وفي مجال التصنيع والثروة المعدنية أمامنا آفاق مشجعة علينا أن نسبر أغوارها، فإضافة الى الثروات الدفينة التي اكتشفناها وبدأنا بانتاج بعضها، هناك ثروات دفينة أخرى أكدت الأبحاث العلمية والحقلية على وجودها، وتستمر هذه الأبحاث لتحديد مردودها ومختلف أماكن وجودها.

كما أننا مازلنا نفتقر الى توسيع وانشاء عدد من الصناعات الأساسية بالنسبة للبلاد. فلابد اذن من السير في التصنيع واستخراج الثروات المعدنية واستثمارها.

وكذلك حاجتنا في المجالات الأخرى، وإن كانت بنسب متفاوتة: في النقل والمواصلات، في الاسكان، في الصحة، في القطاعات الثقافية. وغير ذلك مما لاضرورة لتعداده والتفصيل فيه.

أيها الأخوة:

نستطيع الآن أن نقول أن ثورة آذار تستقبل عامها الثالث والعشرين، موفورة العافية والقوة شامخة مرفوعة الهامة، عزيزة بشعبنا يشهد لها سجلها عن جدارة واستحقاق بالثبات في مبادئها والصدق في الكفاح من أجل أهدافها، أهداف الجماهير التي انبثقت من صفوفها.

ان سلامة المنطلقات وصلابة القاعدة ومتانة الأساس، عناصر هامة تجعلنا نواجه التحديات، واثقين من قدرتنا على مواصلة مسيرتنا نحو أهدافها الكبرى وغاياتها المثلى، غير هيابين ولا وجلين بل ناظرين الى المستقبل نظرة ثقة وتفاؤل، نستمدها من روح شعبنا العظيم وقدرته غير المحدودة على الصمود في مواجهة أعتى رياح التآمر والعدوان، والتصدي لأشرس قوى البغي.

وقد تجلت هذه القدرة في التحول التاريخي الذي صنعناه خلال حرب تشرين وحرب الجولان، وفي سحق التآمر الرجعي، ومواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان، واحباط أهدافه وفي الوقفة الأخوية الى جانب لبنان الشقيق، والتصدي لمخطط كامب ديفيد وتفرعاته وللتآمر على القضية الفلسطينية وعلى المصير العربي.

ستبقى سورية كما نريدها وكما تريدها جماهير الأمة العربية، قلعة الصمود وحصن الدفاع عن قضايا الأمة وعن المستقبل والمصير. قوتنا في هذا القطر قوة لأمتنا، وصمودنا هو صمود هذه الأمة. بهذا الصمود نقضي على المؤامرات المعادية وندحر خطط الأعداء، وبه ننتصر وتنتصر الأمة.

هناك عيون ترقب مسيرتنا بنظرات الحقد والشر. لن يصيبها إلا الكلال والعمى مع الزمن والاختبار، فتهلك بحقدها. وأما عيون الثقة والأمل فإنها سترى في يوم نسعى أن لايكون بعيداً إشراقة شمس النصر. وفيض نورها على الأرض العربية، فيهلك الحاقد بحقده وغدره، ويسعد الواثق بوفائه وصدقه.

لقد آلينا على أنفسنا في سورية أن نكون أهلاً لثقة الأمة فينا، وأن نلبي آمال

الجماهير العربية التي تعلقها على مسيرتنا، وهذا يلقي على عاتقنا واجبات ضخمة، وعلى قدر هذه الواجبات تكون مسؤوليتنا الوطنية والقومية وواجباتنا ضخمة، ولكن همتنا عالية. طريقنا طويل لكننا قادرون أن نزيل منه الحفر، وأن نختصر ماأمكن المسافة الى بلوغ الغايات.

إننا نتابع أعمالاً عظيمة بدأناها وسيكون علينا في المرحلة المقبلة أن نتمم مابدأنا وأن نحقق إضافات جديدة عديدة.

إن علينا ونحن نتابع ونكافح التآمر الامبريالي الصهيوني، أن نرفض ظاهرة الانعزالية في الوطن العربي التي يعمل بعض الحكام من أدوات هٰذا التآمر على تنميتها وتعزيزها لتعمل بدورها على ترسيخ الواقع الانفصالي الذي تعيشه الأمة العربية، ويستخرج من هذا الواقع الفكر الذي يبرره ويدافع عنه، الأمر الذي ينظر اليه كأفضل وسيلة لضمان مصالح وتوجهات هؤلاء الحكام وأنظمتهم، وبديهي أن هذا يشكل أفضل سبيل لضمان مصالح الامبريالية والصهيونية وقاعدتهما اسرائيل. ولاأظن أننا بحاجة للجدل حول هذا الاستنتاج، فالوثائق الاسرائيلية الصهيونية، وسياسة اسرائيل الملموسة البينة واستراتيجيتها الواضحة وممارساتها الدائمة تقوم على أساس تعزيز وتأبيد الواقع الانفصالي العربي.

وسياسة الامبريالية الصهيونية انتقلت من مواقع المناورة الى مواقع المجاهرة والمباشرة، في الهجوم على الوحدة العربية فكراً وعملاً، ويصح أن نقول أنها انتقلت من مواقع الدفاع الى مواقع الهجوم.

ألا ترون معي وترى جماهيرنا العربية، كيف أن الدعايات الامبريالية والصهيونية المدروسة بعناية تهاجم الوحدة بأنها توسع، وتهاجم الوحدة بأنها ضم وابتلاع؟

ألم نسمعهم جميعاً منذ مدة يقولون، مهاجمين متهمين: أن لسورية مطامع امبريالية؟

ألم نسمعهم يطلقون التصريحات في الولايات المتحدة، وعلى أعلى

مستويات السلطة محذرين من خطورة مازعموا أن سورية تسعى اليه، وهو اقامة سورية الكبرى؟ وكأن جهدنا نحن العرب يجب أن لاينصرف لمنع تحقيق اسرائيل الكبرى، بل لمنع سورية الكبرى.

إنهم يأملون ويعملون من أجل أن تصبح كلمة الوحدة العربية مع مرور الزمن، واستمرار هذه الدعايات المدروسة مختلطة ومتشابكة مع كلمة ومفهوم الاستعمار، إن لم تكن تعني الاستعمار تماماً، ومن المنطلق ذاته رفضت اسرائيل وترفض أن تلتقي مع العرب في أي مؤتمر دولي كوفد موحد، وفكرة الوفد العربي الموحد كانت مطروحة خلال المناقشات التي كانت تدور حول مؤتمر جنيف، ورفضتها اسرائيل بشدة آنذاك، وقبل السادات هذا الرفض في حينه، ورفضنا نحن في سورية الرفض الاسرائيلي.

بل وإمعاناً من اسرائيل في التركيز على تحطيم كل مايربط بين المواطنين العرب، وتغييب الروابط القومية بل وحتى الوطنية ضمن القطر العربي الواحد عن ذهن المواطن العربي، لم يسمعها أحد تذكر تعبير المقاومة الوطنية اللبنانية، أو المقاومة اللبنانية، بل المقاومة الشيعية، والارهاب الشيعي، مع العلم أن المقاومة الوطنية اللبنانية تضم مواطنين لبنايين من انتماءات مذهبية ودينية مختلفة.

حتى ضمن الواقع الانفصالي العربي القائم، لاتتحدث اسرائيل عنا كمواطنين تربطنا روابط المواطنية ضمن كل قطر، بل تتحدث عنّا كأقاليم وطوائف ومذاهب، وكل مامن شأنه خدمة أهدافها في تقسيم العرب الى أصغر تجمعات وجماعات ممكنة، وصيانة هذا الواقع التقسيمي لتصبح الدولة العظمى في هذه المنطقة وتحقق الدولة التوراتية..

ويجب أن لانستهين بالتخطيط الامبريالي الصهيوني في هذا المجال، الذي يريد فصلنا عن جذورنا فيحذف من أذهاننا فكرة الوحدة، ويسلخ عنا أو يسلخنا من جلدنا العربي، فننسى عروبتنا ونذوب في أصول جديدة مستحدثة، فيسهل

أمام الصهيونية وقاعدتها اسرائيل تحقيق أهدافها في غزو استيطاني لأوسع أراضي الوطن العربي.

إن الرد على هذه الحملة الصهيونية الامبريالية يجب أن يكون نضالاً أوسع مساحة، وأكثر قوة وأشد عزيمة من أجل الوحدة العربية. واذا كانت القوى الامبريالية والصهيونية تظن أننا سنستسلم لطروحها ونتجاهل ماترمي اليه فقد أخطأت الهدف.

إننا نريد أن تكبر سورية لتشمل كل الوطن العربي، ونريد أن تكبر ليبيا لتشمل كل الوطن العربي، ويكبر الاردن ليشمل كل الوطن العربي، وتكبر الجزائر لتشمل كل الوطن العربي، وتكبر قطر لتشمل كل الوطن العربي، ويكبر كل قطر عربي ليشمل كل الوطن العربي.

هذا هو قولنا وسوف نناضل دون هوادة لتحقيق هذا القول، إننا أبناء عائلة واحدة وعلينا أن نناضل لجمع شمل هذه العائلة العربية في كيان واحد، وعلينا أن نبقي الوحدة فكراً وعملاً فوق الخلافات العربية.

علينا أن ندرك نحن في الوطن العربي أن الخلافات العربية ليست عائقاً في طريق الوحدة، بل تشكل الوحدة حلاً فورياً وجذرياً لها، والوحدة التي ستجد حلاً لمسائل المصير العربي في مواجهة الصهيونية والامبريالية لايجوز أن نربطها بأي خلاف عربي، إن الوحدة قضية فكرية واستراتيجية مصيرية.

وعندما نقول هذا القول، عندما نقول أنه لايجوز أن نربط الوحدة العربية بالخلافات العربية، فقد جسدنا هذا القول عملاً في سنين سابقة.. وكما كنا في الماضي نرفع الوحدة عن كل خلاف داخلي عربي مهما كبر، سنظل في المرحلة المقبلة وفي المستقبل على طول هذا المستقبل، نفصل الوحدة عن الواقع العربي مهما ساء هذا الواقع العربي. وكلنا يذكر اننا انطلاقاً من هذا الايمان حاولنا في فترة سابقة أن نقفز فوق كل حواجز الخلاف. وكنا في أشد أو لأَقُل في مرحلة شديدة من

مراحل الخلاف بيننا وبين النظام في العراق، وكان النفط مقطوعاً، وكانت الحدود مغلقة، وكانت سفارتا البلدين مغلقة أيضاً.

ومع ذلك فقد تجاوزت كل هذا الواقع وذهبت الى بغداد لأطرح على حكام بغداد في ذلك الحين أن نقيم الوحدة بين سورية والعراق.

وفي ذلك الحين كثير من رفاقي في قيادة الحزب ومن المسؤولين في الدولة لم يكونوا موافقين على ذهابي الى بغداد، وقد نصحوا وألحوا في النصح، بل وأقول أن كثيراً من أشقائنا العرب جاؤوا إلي شخصياً في سورية ونصحوني بعدم الذهاب الى بغداد، وقدموا لهذا النصح مبررات. لم آخذ بكل هذا لأنني وجدت الوحدة وآمنت بالوحدة قدس الأقداس، وعلينا أن نغامر أن نخاطر، أن نتنازل عن كل أمر يتعلق بأشخاصنا عندما يكون هنالك مجال أو تكون هنالك فرصة لتحقيق الوحدة

وأضيف الى هذا أيضاً أنني عندما ذهبت الى بغداد لم يكن استقبالهم لي الاستقبال اللائق، الاستقبال الذي لاتفرضه العلاقات بين الدول فقط وإن تعادت، إنما أيضاً الاستقبال الذي يفرضه الخلق العربي.

هذا النوع من الاستقبال الكريم الذي يفترض أن يكون لم يكن متوفراً خلال زيارتي الى بغداد، ولكن هذا أبداً لم يؤثر أبداً على مجرى تفكيري في ذلك الوقت، ولاعلى منحى كلامي ومنطقي وطروحاتي، وكنت ملحاً على الوحدة. ويذكر بعض المسؤولين الموجودين هنا في قاعة هذا المجلس الكريم، كنت ملحاً على الوحدة، وكلما حاولوا أن يخرجوا بالمناقشة والبحث الى مجالات أخرى غير مجال الوحدة، كنت أعيد الحديث الى جادته، الى طريقه الذي أردت إلى الطريق القويم، الى طريق الوحدة. ومازلت أصر وأصر في لقاء أول ولقاء ثان وثالث، الى أن اتفقنا على أن نسير في طريق الوحدة. ولم يكن في ذهني أن أتطرق الآن الى هذا الموضوع، وعلى كل حال إنني أذكر مقتطفات ولاأسرد المحادثات والمناقشات التي جرت حول هذا الموضوع على طولها.

سرنا على الطريق خطوات جيدة، وضعنا أسساً، اتفقنا على مبادىء، وتوصلنا الى وضع دستور للوحدة. وكان يفترض أن تتحقق الوحدة خلال فترة قريبة بعد آخر لقاء تم فيما بيننا.

ودستور الدولة الواحدة الذي اتفقنا عليه أصبح جاهزاً واتفاقنا كان كاملاً، ونسخة موجودة لدينا ولديهم.

وعدنا الى سورية وفجأة بعد أيام قليلة تغير الحكم في بغداد، واتهمنا بالتآمر، وأعدم عدد من القادة العراقيين متهمين بالتآمر من جهة، وبتآمرهم مع سورية على النظام في العراق من جهة أخرى.

وقد صدمت وصدم رفاقي في القيادة وكانت الصدمة كبيرة فعلاً لأننا كنا نعيش مشاعر عرس قومي كبير، فنحن على أبواب حدث ضخم كنا نرى أنه سيشكل الرد على زيارة السادات للقدس، على كامب ديفيد، على تحديات أخرى كثيرة موجودة في مواجهة الأمة العربية، كنا نعيش مشاعر هذا العرس وفي غمرة هذه المشاعر نتهم بالتآمر على نظام سنقيم معه الوحدة.

وحاولنا أن ننقذ السفينة من الغرق، حاولنا أن نرتفع فوق كل جرح مهما عمق هذا الجرح. أرسلت الى بغداد وفداً ووفداً، رسالة ورسالة وأرجو أن أستعرض هذه الأمور في وقت مناسب بالتفصيل في محاولة لانقاذ السفينة التي بدأوا باغراقها. ولكن جميع محاولاتنا ذهبت عبثاً لأن هناك قراراً بأن لاتقوم الوحدة بين سورية والعراق.

ولم يكتفوا بهذا فقط ضربوا الوحدة، اتهمنا بالتآمر وضربوا السوريين العاملين في السفارة في بغداد، وحاولنا خلال اتصالاتنا معهم أن يمسكونا رأس خيط هذه المؤامرة، أن يقدموا لنا مستمسكاً ولو صغيراً مؤكدين لهم: «إن من يتآمر عليكم يتآمر علينا لأننا في طريقنا لأن نكون دولة واحدة».

إنها مهازل تلك التي قيلت في حينها تدعو الى الضحك والى البكاء، وأقول الى البكاء لأن الأمر يتعلق بحدث جلل.

من جملة ماقالوا: أن لسورية ملحقاً عسكرياً في بغداد اجتمع بفلان وفلان من القادة العراقيين أكثرهم أعدم، وحسب علمي أن واحداً منهم لم يعدم، وإن هذا الملحق أعطى سبعة آلاف دينار لذلك المسؤول العراقي، وأنتم تعرفون أن إخواننا في العراق ليسوا بحاجة الى أن يأخذوا من سورية بضعة آلاف من الدنانير..

حاول الوفد السوري الذي ذهب الى بغداد، وكان يضم في ذلك الوقت وزير الخارجية، ورئيس الأركان، أن يسألهم من هو هذا الملحق العسكري؟ ماسمه؟ ماصفاته؟ أين يقيم؟ أين يعيش؟ اذ لم يكن لدينا في العراق منذ سنوات ملحق عسكري. فقالوا: لايعرفون. قالوا: لايعرفون هذا الضابط وهم يقولون: أنه يقيم كملحق عسكري في بغداد منذ سنوات. قال الوفد لهم: أنتم تعرفون أن لكل ضابط في الجيش في سورية وفي غير سورية إضبارة تحوي صورة هذا الضابط أيضاً، ليذهب من تريدون ممن رأوا هذا الضابط الى سورية، لنعرض عليهم أضابير ضباط الجيش كلها. وليتعرف هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص على هذا الضابط لكي نضع يدنا عليه فرفضوا، طرحنا عليهم تشكيل لجنة مشتركة سورية- عراقية لتحقق في سورية والعراق، وتحاسب بالشكل الذي تشاء من ترى أن له علاقة بعمل تآمري صغيراً أو كبير. لم يوافقوا.

طرحنا عليهم أن نشكل لجنة عربية من العرب غير السوريين الموجودين في سورية، ومن العرب غير العراقيين الموجودين في العراق، ولتكن لهم سلطة مطلقة على الساحة السورية والعراقية، وليتابعوا التحقيق وليكشفوا المتآمرين، وليتخذوا الاجراءات التي يرون. رفضوا أيضاً.

وطرحنا ورفضوا، وطرحنا ورفضوا. المهم أجهضوا وقتلوا قبل الولادة هذا الحدث العظيم الكبير الذي كنا ننتظره.

لهذا أعود الى القول أننا لانقول جديداً عندما نطرح الآن أن علينا أن نناضل من أجل الوحدة بمعزل عن الخلافات العربية مهما كبرت هذه الخلافات. لأن الوحدة قضية مصير، وإننا عندما ننادي بالوحدة ونطالب بالعمل والنضال من أجل

الوحدة، فلاأحد يستطيع أن يقلل من قيمة كلامنا أو يشكك بصدقنا لأننا جسدنا هذا القول عملاً، وأكثر من مرة.

إننا نريد الوحدة ونمد يدنا مؤمنة صادقة لمن يريد الوحدة، سوف نتابع جهودنا في سبيل الوحدة وسنمضي دون يأس ولاملل في سعينا الجاد لتحقيقها.

إن الوحدة عملية ثورية كبيرة، وبقدر مانرسخ ركائز ثورتنا الداخلية نصبح أقدر على انجاز هذه العملية الثورية، وكذلك نصبح أقدر على اجهاض كل المخططات التي تستهدف قضايا أمتنا، وفي طليعتها قضية فلسطين التي تعمل اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة على تصفيتها هذه الأيام عبر أساليب جديدة لم تكن معلنة من قبل كما هي معلنة اليوم.

ولهذا سنعمل على تعميق خط الثورة بمضمونها القومي وخطها الاشتراكي، ولابد أن نتشبع بالقيم السامية للثورة وأن نتخلق بأخلاقها ونطبق مبادئها.

ولكي نكون ثواراً حقيقيين لابد أن نعيش حالة وجدانية عالية، ومثل هذه الحالة هي التي تجعلنا قادرين على العطاء والتضحية وتحمل المسؤولية. فمع هذه الحالة ينتفي التردد ومع هذه الحالة ينتفي التقصير، مع هذه الحالة يتوفر وينمو حس المسؤولية الذي نحن بأمس الحاجة اليه. والذي أشرت اليه في الماضي وسأظل أشير اليه، ومالم ينم هذا الحس كما يجب فستبقى طموحاتنا تقترب منا أو نقترب منها ببطء، وبطء شديد، وقد تبقى بعيدة الآن لأن مسائل الحياة تزداد تعقيداً، ومسائل الأمة تزداد تعقيداً، ولأن طموحاتنا هي طموحات الجماهير الثابتة.

أنا لاأقول أن حس المسؤولية لدينا في أدنى مستوياته، ولكني أقول أنه ليس في أعلى مستوياته حيث يجب أن يكون.

أنا لاأقول أن حس المسؤولية لدينا لايتنامى، ولكني أقول أنه لايتنامى بالقدر الكافي لمواجهة خبث الأعداء، وشراسة التحدي، ومستلزمات حلول مسائلنا الداخلية، مواجهة مضمونة النجاح.

سنعمل بكل مانستطيع في المرحلة المقبلة للتوسع في التنمية اقتصادياً،

واجتماعياً، زراعياً، وصناعياً، وثقافياً. وعلى مستوى حس المسؤولية الذي نملك يتوقف الكثير من إمكان نجاح خططنا بهذ الشأن.

إن حس المسؤولية يجب أن يتجلى في سلوكنا اليومي، وممارستنا اليومية أينما كان موقعنا، وأياً كانت أعمالنا.

فجميع العاملين في أي من الوزارات والمؤسسات والمعامل والمدارس، على سبيل المثال، يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم، مجتمعين ومنفردين، عن إبقاء النور مضاء عندما لاتدعو ضرورة العمل الى ذلك، وأن يبادر كل منهم بالتالي الى إطفاء هذا النور توفيراً للكهرباء. ويجب أن يشعروا بمسؤوليتهم عند إبقاء صنبور الماء (أو حنفية الماء) مفتوحاً وتسيل المياه دون أن تكون هناك حاجة لذلك، وأن يبادر كل منهم لاغلاق الحنفية أو إصلاحها اذا كانت معطلة.

يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم عندما يرون باب مكتب مكسوراً جزئياً أو كلياً وأن يسارعوا الى اصلاحه، ولايجوز أن يقول كل منهم أن هذا ليس من عملي بل من عمل الآخرين.

يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم، عندما يرون أن واحداً منهم يتأخر عن الدوام أو يضيع وقت الدوام في مكتبه بأمر خارج عمله، يجب أن يبادروا الى تنبيهه أو تنبيه من يعلوه سلطة اذا لم يكن متنبهاً لتصحيح الأمر، وعليهم أن يندّدوا بهذا المقصر عندما لايجدي معه التنبيه.

يجب أن يشعروا بمسؤوليتهم عندما يرون واحداً منهم يقصر بعمله، ويرتكب الخطأ تلو الآخر ولايحاسبه مديره في العمل، وأن يندّدوا بهذا المدير ويطالبوا بمحاسبته.

عندما نجد الكهرباء منارة على طول شارع من شوارع المدينة نهاراً وحيث لاضرورة لذلك، اذ يجب أن تنار في الليل وليس في النهار. يجب أن نسارع الى تنبيه الجهة المختصة بأية وسيلة من الوسائل وأن نندد بهذ الجهة عند عدم الإستجابة أو عند تكرار هذا الخطأ.

عندما نرى أن مسؤولاً على أي مستوى من المستويات لايتحمل مسؤوليته كاملة ولايقوم بما ترتبه هذه المسؤولية يجب أن نندد به في كل مكان، وعلى الجهة صاحبة الاختصاص الأعلى أن تحاسب واذا لم تفعل فهي بدورها يجب أن تحاسب.

عندما نجد سيارة أو مواطناً يخالف النظام العام في البلد، ويخرق قانون السير، يجب أن ننبهه إن كان يجهل أنه يخالف وننظر اليه بازدراء ان كان يعلم أنه يخالف، ونخبر الجهة المختصة ونمارس ضده التشهير والتنديد.

إنني أذكر أموراً من حياتنا اليومية على سبيل المثال وليس الحصر، لأؤكد أن حس المسؤولية يعني مسؤوليتنا عن كل أمر يهم البلاد صغيراً كان أو كبيراً. فهذه الأمور التي ذكرتها ليست ملكاً لفرد فيسيء لنفسه فقط عندما يسيء اليها، بل هي ملك الشعب وعندما يسيء اليها يسيء الى مجموع الشعب، أي يسيء الى كل واحد فينا الى كل فرد منا.

فالكهرباء المصروفة هدراً، والماء المصروف هدراً، ووقت العمل المهدور، وخرق النظام العام، والاعتداء على قانون السير، والباب المكسور في مكتب، وغياب استاذ عن دروسه دون ضرورة مبررة، وغيرها وغيرها ليست ملكاً لفرد إنما هي ملك الشعب، ومن اعتدى عليها فقد اعتدى على الشعب أي علينا جميعاً. ومن هنا فنحن جميعاً معنيون، ولايجوز أن يقول أحدنا: إن هذه ليست مسؤوليتي وإنما مسؤولية فلان وفلان، نعم إنها مسؤولية فلان، ولكن مسؤولية فلان لاتنفي مسؤوليتي، كما أن مسؤوليتي لاتنفي مسؤولية فلان. والأمر أن لكل منا قناعته والشكل الذي يمارس فيه هذه المسؤولية، فقد تكون هذه مختلفة أو مؤتلفة.

إن واحدنا قد يصدم مرة ومرات عندما يتصدى لتحمل مسؤولياته، ولكن يحصد الوطن خيراً في نهاية الأمر وتستقيم الأمور، وهذه هي الغاية.

بطبيعة الحال عندما أطالب بهذه الممارسة أعني أن هذه الممارسة طالما أنها

مسؤولة فهي ممارسة موضوعية، نزيهة تنطلق من الحقيقة وحب الوطن ومصلحة الشعب، والغيرة عليها ولاشيء غير ذلك.

سنحاسب المقصرين والمخطئين في المرحلة المقبلة، وهذا ماقرره المؤتمر القطري الثامن للحزب، وعلى جميع مستويات السلطة أن تعي هذا القرار جيداً وأن تعمل على تنفيذه وأن لاتسمح بتراكم الأخطاء، بل تعمل على المحاسبة ومعالجة الخطأ فور وقوعه وعلى أسس موضوعية.

ولابد من التأكيد على أهمية الدور الموضوعي الذي يجب أن تقوم به الصحافة ووسائط الاعلام المختلفة في هذا الشأن. ومن واجب وسائل الاعلام بشكل خاص أن تبحث عن الحقيقة ولاتسكت عن الخطأ، من حق وسائل الاعلام وواجبها أن تكافح الخطأ أينما وجد واذا لم يكن دورها هنا أهم الأدوار، فهو بالتأكيد من أهم الأدوار.

إن على جميع المؤسسات أن تمارس دورها كاملاً، فقيادة الحزب في هذا القطر يجب أن تمارس دورها، ومجلس الشعب يجب أن يمارس دوره، ومجلس الوزراء يجب أن يمارس دوره، وقيادات المنظمات الشعبية يجب أن تمارس دورها، وقيادات النقابات المهنية يجب أن تمارس دورها، ومجالس الادارة المحلية يجب أن تمارس دورها. إن البلاد ليست بحاجة الى مؤسسات واجهية، إنها بحاجة الى أن يمارس الجميع مسؤولياتهم كاملة.

أيها الأخوة:

إننا ندرك أننا نعاني مشاكل معيشية، وقد درس المؤتمر القطري الثامن للحزب هذا الأمر واتخذ بشأنه القرارات التي أعلنت، وسوف ندرس ونبحث كل الامكانات التي تسمح لنا بتخفيف وطأة هذه المشاكل، وإن كان علينا أن لاننسى أبداً أن الطريق الجدي لازالة هذه المشاكل على المدى الطويل هو زيادة الانتاج وزيادة التنمية، بكل ماتحمله عبارتا زيادة الانتاج وزيادة التنمية من معنى. كما علينا أن لاننسى أبداً أننا في حالة حرب مع عدو يطمع في أراضينا ويسعى لاحتلالها كاملة،

ليس في سورية فحسب، بل في البلدان العربية الأخرى، وإن هذا العدو تدعمه قوة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية بكل وسائل الدعم بما في ذلك الدعم الاقتصادي الكبير، ومع ذلك فهو يعاني مشكلة اقتصادية حادة لانعاني نحن مثلها.

أيها السادة:

بقدرة شعبنا نصنع مستقبلنا، وبعزيمته التي لاتلين نواجه الأخطار المحدقة بنا، وعواصف التهديد التي تهب علينا.

الأخطار التي نواجهها كبيرة ولكننا أكفاء لمقاومتها لانستهين بها، ولكننا لانرهبها، نحدد مصدرها، ونقوم قواها، ونعمل بكل ماأوتينا من عزم على التصدي لها والحاق الهزيمة بها.

على ساحة الصراع العربي الاسرائيلي، وعلى الساحة اللبنانية نحن أمام مؤامرة كبيرة تستهدف الوطن العربي أرضاً وشعباً. وجوداً ومصيراً، وكما في لبنان كذلك في مجمل الصراع، نواجه اسرائيل والولايات المتحدة. والجديد هو ماستجد من أدوات المؤامرة وأدى الى ازدياد هذه الأدوات.

لم تعد اسرائيل وحدها أداة التنفيذ، بل انضمت الى خندق المؤامرة أنظمة عربية تنكرت للقيم العربية وللمصالح القومية، أصابها الوهن أو الخوف أو سقطت في مستنقع الخيانة، فامتدت أيديها الى رأس المؤامرة تعرض عليه عمالتها وتطلب منه حمايتها.

إن مانراه ونسمعه في بعض أنحاء الوطن العربي لدليل واضح على ذلك.
وأخطر مانرى ونسمع هو ذلك الاندفاع المروع نحو الاستسلام وتصفية قضية فلسطين، وراء ستار مايسمونه «عملية السلام». والمتورطون في هذا الاندفاع يتوهمون أن السلام يمكن أن يتحقق بالزلفى إلى أمريكا واستجداء اسرائيل.

إن السلام الذي يتحدثون عنه هو السلام الاسرائيلي الذي لايعني أن تأخذ اسرائيل الأرض فقط، بل أن تأخذ أرض العرب واستسلام العرب، إن السلام الذي يتحدثون عنه ويركضون خلفه ليس السلام العربي الذي نتحدث عنه، والذي

بعيد لنا حقوقنا كاملة غير منقوصة، والذي يستند الى ركائز مادية تضمن الحصول عليه كما تضمن صيانته.

إنهم يعرفون الى أين هم سائرون، ويعرفون أن السلام العادل، كما يؤكد تاريخ البشرية، لاينال استجداء، بل ينال افتداء.

إنهم يعرفون أنهم لايتحركون نحو تحقيق سلام عادل، وهم لايملكون العوامل المادية التي تجعل من الممكن تحقيق مثل هذا السلام، وبطبيعة الحال السلام بين عدوين متحاربين ليس مسألة تمنيات وتصريحات ولقاءات واجتماعات علنية أو سرية، إنها مسألة توازن القوى، وإلاّ فالذي يتحقق في غياب هذا التوازن هو سلام الطرف الأقوى، واستسلام الطرف الأضعف. واذا كان الأمر كذلك والمسألة مسألة توازن قوى، فأين موقع هؤلاء العرب المتهافتين من العملية وهم في حالة انعدام الوزن..!؟

وخلاصة القول: يمكن أن نسألهم أو يسألوا أنفسهم، لماذا ستعطيهم اسرائيل أرض فلسطين، وهم ليسوا عثره ذات أهمية في طريقها اذا حاربت؟ وليسوا من يستطيع تحقيق السلام اذا سالمت؟ إن الوهم الكبير الذي أحاطوا أنفسهم به أو احاطتهم به واشنطن، ويحاولون أن يعمموا على العرب، هو أن الولايات المتحدة راغبة في أن تساعد على إحلال السلام في هذه المنطقة. ومنطقهم هو أنها الوحيدة القادرة على الضغط على اسرائيل، وبالتالي فالحل في يدها. هكذا كان منطق السادات، وهذا هو منطقهم الآن ولكنهم يتناسون أن أمريكا لاتستخدم ماتملكه من وسائل الضغط إلا في الاتجاه المعاكس ضد العرب ولمصلحة اسرائيل، ولم يسبق أن فعلت غير ذلك. بل ولم يسبق أن قالت أنها ستفعل غير ذلك، وإن كل ماتفعله في النهاية هو لمصلحة ما تسميه أمن اسرائيل. وأمن اسرائيل في المفهوم الأمريكي هو تفوقها العسكري على العرب مجتمعين، وإمدادها بأسباب القوة التي تمكنها من مواصلة التوسع في الأرض العربية، أو تثبيت ماتحقق من هذا التوسع..

ينسى هؤلاء المتورطون أو يتناسون أن الولايات المتحدة لم تقترح اقتراحاً ولم

تقدم فكرة إلا اذا كان الاقتراح أو الفكرة اسرائيلي المنشأ أو يخدم مصلحة اسرائيل.

الإدارة الأمريكية لاتفتأ تردد أنها لاتستطيع فرض السلام على أحد، ومع ذلك فانها تعمل بكل السبل لفرض الاستسلام على طرف عبر المساندة المطلقة والدعم غير المحدود للطرف الآخر، اسرائيل.

الإدارة الأمريكية كانت تردد دائماً أن الأجواء ليست ملائمة لبدء عملية سلام جديدة لأن الأطراف المعنية في الصراع العربي- الاسرائيلي غير مستعدة بعد لتقديم التنازلات المتبادلة. وعلى حين غرة بدأنا نسمع منها كلاماً جديداً، كلاماً اقترن بالاعلان عن صيغة عمان، والاعلان عما سمي مبادرة يقترحها نظام الكامب في مصر. والكلام جديد جاء بعد أن وجدت أمريكا أطرافاً عربية مستعدة لتقديم التنازلات، لأن التنازلات مطلوبة من العرب فقط. وحتى هذا الكلام الجديد الذي نسمعه الآن من الادارة الأمريكية هو كلام متحفظ لأن الولايات المتحدة لاتكتفي بما أبداه المتورطون المتواطئون من استعداد للتنازل، بل تريد تنازلات أكثر تريد تنازلاً كاملاً، وبعبارة أخرى تريد استسلاماً عربياً تاماً، لأنها تعتبر أن ماتم ليس استسلاماً كافياً.

قالوا في عمان: أنهم توصلوا الى صيغة، وقالوا أن مضمونها: مقايضة الأرض بالسلام. هذه بدعة بل خدعة أمريكية، بمقتضاها سيكون السلام والأرض لاسرائيل، والاستسلام لمن يريد المقايضة.

اسرائيل تريد الأرض ولايهمها السلام، وتريدها خاصة في فلسطين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتورطون يعرفون أن أقصى ماستذهب اليه لملاقاتهم لايخرج كثيراً عن مضمون الحكم الذاتي لبعض السكان، السكان دون الأرض، وفي اطار سيطرة النظام الاردني على هؤلاء السكان في المناطق المأهولة بكثافة عربية.

إن المتورطين في المؤامرة يتعامون عن حصة اسرائيل من مجموع المساعدات الخارجية الأمريكية، ويغمضون أعينهم عن مواقف الولايات المتحدة المنحازة

انحيازاً مطلقاً الى اسرائيل، ويغضون النظر عن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الذي قلما استخدم إلا لمصلحة اسرائيل.

لم يسألوا أنفسهم مرة لماذا ترفض الولايات المتحدة فكرة عقد مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف المعنية؟ ألم يخطر في بالهم أن هذا الرفض مجرد حيلة لاستبعاد الاتحاد السوفييتي صديق العرب، لكي تفرض الولايات المتحدة هيمنتها وتدفع بالعرب أو من يقبل منهم، الى الجلوس من موقع الضعف مع اسرائيل القوية المدعومة أمريكياً؟.

فعلى أي شيء يتهافت المتورطون في المؤامرة من جماعة الكامب وذيوله، مادام المعروض عليهم لايعدو الجلوس مع اسرائيل، والاعتراف بها مع استبعاد حقوق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟

إن الأمر واضح، فهم يتراكضون وراء إرضاء الولايات المتحدة والرضوخ لها ولشروط اسرائيل. إنه ركوض نحو الاستسلام، ودورهم المرسوم لهم من أمريكا هو دور ان يتحولوا أدوات لضرب أشقائهم العرب، ولمحاربة أشقائهم العرب ممن يرفضون السير في ضوء واطار هذه المخططات الأمريكية الصهيونية.

تصوروا أن مسؤولاً أمريكياً قال في شهادة أمام الكونغرس الأمريكي قبل أيام أن مصر قوة هامة للسلام والاستقرار لأنها تساعد على ردع ليبيا، والولايات المتحدة تساعد مصر على توازن القوى مع سورية وليبيا، وليس مع اسرائيل، ومصر الكامب تقبل هذا الدور، بل ترحب به وتطالب به.

ونفس المقولة قيلت بالنسبة للاردن في وقت سابق، وقد سمعتم تصريحات المسؤولين الأمريكيين، سمعتم وزير الدفاع الأمريكي أكثر من مرة يقول: أنهم يجب أن يسلحوا الاردن ليواجه الخطر السوري، فهم غير مستعدين إطلاقاً أن يعطوا بندقية واحدة الى أي عربي ولو ادعى صداقتهم، أو قالوا عنه: أنه صديقهم، اذا كانت هذه البندقية لتواجه اسرائيل. بينما هم مستعدون لاعطاء البندقية والمدفع

والطائرة والدبابة اذا كان الأمر يتعلق بمواجهة عربي عربياً آخر. وخاصة كما قلت، اذا كان هذا العربي ممن لايستسلم، ممن يقف بقوة ويصر على أن يأخذ العرب حقوقهم كاملة وبطريق نضالية كريمة.

ولكنني أقول غير منذر ولا مهدد بل منبهاً أقول لهؤلاء: إن طريقكم شاق مغلق مليء بالمخاطر القاتلة. أنتم تسيرون في طريق لن تحققوا فيها إلا دمار أنفسكم، لأن الجماهير في تاريخ البشرية، جماهير الشعوب، لم تسر أبداً في طريق المتخاذلين المستسلمين. أقول لكم ناصحاً: أن المضجع مقضٌ والألم في نهاية الطريق ممضٌ، إن السلام لايتحقق بالمساومة والاستجداء.

ويسألوننا تضليلاً للجماهير العربية، كما تسمعون في كثير من الأحيان ماهو البديل؟ منذ أيام سمعتم مؤتمراً صحفياً مؤتمراً اعلامياً، يقولون ماهو البديل؟. ونجيب بداهة، إن المعالجة الدونية للقضية الفلسطينية لوثة مشينة يتحمل مسؤوليتها والنتائج المترتبة عليها الآن وفي المستقبل أولئك الذين يمارسونها، اذن بغض النظر عن البديل سواء وجد أو لم يوجد، فنحن نرفض هذه المعالجة لأنها معالجة الدونيين، ونحن لسنا دونيين ولن نكون، فليظلوا دونيين ولكن بأنفسهم بذواتهم كأفراد فقط، ولن نسمح لهم أن يجروا معهم الى هذا المستنقع الدوني، إلى هذا المستوى الدوني، جماهير أمتنا العربية.

هذه المعالجة مرفوضة من قبل الجماهير العربية، وبديل هذه المعالجة عندما يسألوننا ماهو البديل؟ البديل موجود. نحن الذين نرى البديل وهم الذين أصابهم العمى، لأنهم يسيرون على طريق الخزي والعار، على طريق الجبن، على طريق الخيانة، البديل بديل هذه المعالجة الدونية: هو المعالجة النضالية التي تضع في اعتبارها حقائق الماضي، وانهاض الحاضر وانعكاس ذلك في أعماق المستقبل، واذا كنتم تريدون الدليل الحي على هذه المعالجة النضالية، فاليكم نضال سورية ضد الاستعمار الفرنسي، لقد ظل الفرنسيون في سورية خمساً

وعشرين سنة، ولكنهم لم يستقروا سنة واحدة، كان شعبنا يقاتلهم بأبسط الأشياء: بالعصا، بالحجر، بالبندقية البدائية، بندقية ذلك الزمان، وقليلون بل نادرون جداً أولئك المواطنون السوريون الذين كانوا يملكون البندقية. بقي شعبنا يقاتل ويقتل من المستعمرين الفرنسيين الى أن دحرهم و، خرجوا مرغمين مهزومين من بلادنا. وإليكم نضال الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وإليكم نضال فيتنام ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وإليكم الدليل العربي الصارخ الذي نعيشه الآن في لبنان في جنوب لبنان، حيث الابطال وحيث البطولات، حيث التضحية بمعناها، حيث الفداء بمعناه، هؤلاء الفدائيون. نعم هؤلاء الفدائيون ضد الاستعمار، هؤلاء الفدائيون ضد اسرائيل.

ويرد إلى ذهني الذين نتحدث عنهم أيضاً هم فدائيون لكن اللبنانيين الذين يقاتلون الآن فدائيون من أجل لبنان والعرب، وضد الامبريالية والصهيونية. والآخرون فدائيون في سبيل أمريكا، وفي سبيل اسرائيل، وفي سبيل الخيانة. إنها المقاومة اللبنانية. فهل رأيتم في هذا كله الدليل؟ اذن لدينا البديل، ولدينا الدليل والأدلة، على صحة هذا البديل.

لو وعى المتورطون لرأوا مايجري على أرض لبنان هو القاعدة، وان ما يفعلونه هو الشذوذ. إن طريق المقاومة الوطنية اللبنانية وليس طريق كامب ديفيد هو طريق العرب، إنه لاسلام للضعفاء في هذا العالم.

لقد أعطى شعب لبنان الشقيق الضوء، وقدم ابطاله في المقاومة الوطنية اللبنانية المثال الحي، والنموذج الساطع لأسلوب تحرير الأرض والتحرر من الاحتلال.

إن شعب لبنان البطل حمل السلاح، وسلك درب الشهادة، وآلى على نفسه أن يضحي وأن يروي الأرض بدماء أبنائه لتطهيرها من دنس الاحتلال.

وحكاية الولايات المتحدة في لبنان لاتختلف عن حكايتها في فلسطين. كانت وراء الغزو الاسرائيلي، شجعته ودعمته، وسعت لاقتسام ثماره التي اشتهتها

مع اسرائيل. فحاولت أن تجعل من لبنان ضحية الغزو قاعدة لها، ومحمية لاسرائيل. وبعد الفشل في تحقيق هذه الأهداف أخذت تسعى لإنقاذ اسرائيل من ورطتها في لبنان، وإخراجها من الصراع على حساب شعب لبنان.

ولكن هذا الشعب البطل مصمم على انتزاع حريته وتحرير أرضه بالنضال والفداء.

ومن جانبنا سنظل ندعم لبنان، وندعم المقاومة الوطنية اللبنانية حتى تتحرر أرض لبنان التي تحتلها اسرائيل بكاملها.

سنظل مع أشقائنا في لبنان نمد لهم يد العون، ونساعدهم على تحقيق الوفاق الوطني ونشر الأمن في ربوع وطنهم، واعادة الحياة الطبيعية اليها، سنبقى مع اللبنانيين جميعاً ودون تمييز، في كل عمل يمكنهم من التعجيل بتحرير أرضهم من الاحتلال الاسرائيلي، والتخلص من أطماع اسرائيل في لبنان، والتعجيل في عودة الحياة الطبيعية اليه.

إنني من مجلس الشعب وباسم الشعب العربي السوري، أوجه تحية قلبية الى أبطال المقاومة الوطنية في لبنان، الى أهلنا في الجنوب اللبناني الذين يتصدون ببسالة خارقة للعدو وممارساته الفاشية الهمجية، وأوجه التحية الى كل مناضل على أرض الجولان الحبيبة، وعلى أرض فلسطين الغالية، في أية بقعة من بقاعها يتصدى للعدو، بأية وسيلة من الوسائل، وأؤكد لهم جميعاً أننا معهم، نعيش محنتهم، ونكبر بطولاتهم ونشد عزيمتهم، ونثق بأننا واياهم على موعد مع النصر.

أيها الأخوة:

إنه لمما يحزن ويملأ النفس أسى، أن المنادين بالتضامن العربي غطاء للانضمام الى النظام المصري المكبل بقيود كامب ديفيد، يسقطون مقولة التضامن عندما يتعلق الأمر بلبنان المناضل، لبنان المقاوم للغزو والاحتلال، وينادون بهذه المقولة عندما يتعلق الأمر بمصر الكامب، وهذا مايفعلونه، يسقطون التضامن عندما يتعلق الأمر بالصمود، ويرفعون شعار التضامن دائماً عندما يتعلق الأمر بالانهزام والاستسلام.

إن معركتنا ضخمة، وطريقنا طويل وشاق، والأعداء الذين نواجه شرسون، ولكننا نملك الارادة اللازمة لمجابهتهم ودحرهم، إننا أقوياء بإيماننا بقضيتنا وتصميمنا على الدفاع عن أرضنا ومستقبلنا، أقوياء بامكاناتنا وباستعدادنا للتضحية، وأقوياء بأمتنا العربية وبأصدقائنا الذين يدعمون قضيتنا العادلة ويقفون الى جانبنا في نضالنا لتحرير أرضنا من العدوان، وفي مقدمة هؤلاء الأصدقاء الاتحاد السوفييتي، وسائر البلدان الاشتراكية، والأصدقاء من بلدان عدم الانحياز.

إن خيارنا ونحن نواجه الأخطار، هو التصميم على استمرار دعم قدراتنا الدفاعية، وتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو، والسعي الدائم لتحقيق أوسع تضامن عربي ممكن على أساس مقاومة الامبريالية والصهيونية.

سيبقى موقفنا كما كان دوماً في خندق النضال، نقف مع قوى التحرر والتقدم في صف واحد نساندها وتساندنا، ونخوض النضال معاً ضد قوى العدوان والاستغلال بكل أشكالها وأصنافها.

بالأمل والتفاؤل نتطلع الى المستقبل، ننهض بأمانة الواجب، نكافح السلبيات، نعمق الايجابيات، نبني النظام الاشتراكي الذي يحقق الكفاية والعدالة للجماهير، ندعم وحدتنا الوطنية، ننمي دور مؤسسات ديمقراطيتنا الشعبية ومنظماتنا الشعبية، نمضي قدماً في التنمية، نعزز قواتنا المسلحة، نناضل من أجل الوحدة العربية، نقوي علاقات الصداقة والتعاون مع أصدقائنا في العالم.

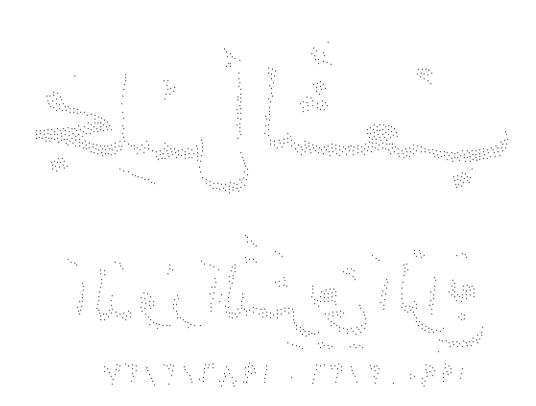
بذلك كله نبرر الأمل والتفاؤل، وبه كله نستطيع أن نحقق النصر.

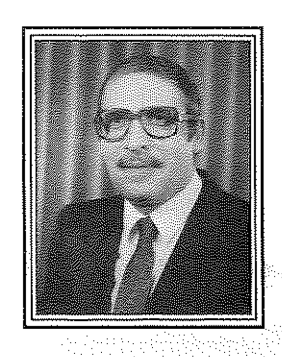
والسلام عليكم.

مجلس الشعب

الدور التشريعي الرابع

٢٧/٢/١٩٨٦ - ٢٦/٢/١٩٩٠





السيد محمود الزعبي

مجلس الشعب

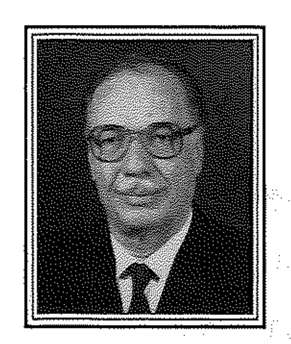
الدور التشريعي الرابع

١٩٨٦/٢/٢٧ - ١٩٩٠/٢/٢٦

هيئة مكتب المجلس ١٩٨٦/٢/٢٧ - ١٩٨٨/٢/٢٨

السيد محمود الزعبي	رئيساً للمجلس
السيد علي رضا	نائباً للرئيس
السيد محمد سعد	أميناً للسر
السيد ماجد عزو رحيباني	أميناً للسر
السيد غسان رجب	مراقباً
السيد محمد خير الحلبي	مراقباً

ملاحظة: كلف السيد محمود الزعبي برئاسة الوزارة بتاريخ ١٩٨٧/١١/١



السيد عبد القادر قدورة

مجلس الشعب
الدور التشريعي الرابع

هيئة مكتب المجلس ٢٩/٣/١٩٨٨ - ٢٦/٣/١٩٩٠

السيد عبد القادر قدورة	رئيساً للمجلس (انتخب بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٨٨)
السيد علي رضا	نائباً للرئيس
السيد محمد سعد	أميناً للسر
السيد ماجد عزو رحيباني	أميناً للسر
السيد غسان رجب	مراقباً
السيد محمد خير الحلبي	مراقباً

ملاحظة : بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور.



السيد الرئيس حافظ الاسد

رئيس الجمهورية

أثناء القاء كلمته في افتتاح الدور التشريعي الرابع





صـــورة للســـادة الأعضـــاء



المرسوم رقم ٣١ تاريخ ١٥/٢/١٩٨٦
المتضمن أسماء السادة الفائزين بالانتخابات لعضوية مجلس الشعب

بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٨٦ أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية المرسوم رقم / ٣١/ المتضمن تسمية الفائزين بالانتخابات لعضوية مجلس الشعب وتعديله وفيما يلي نص المرسوم:

المرسوم رقم / ٣١/

رئيس الجمهورية:

بناء على أحكام قانون الانتخابات العام الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٦/ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ وتعديلاته.

وعلى المرسوم رقم / ١٣/ تاريخ ٩/ ١/ ١٩٨٦ المتضمن تحديد عدد أعضاء مجلس الشعب لدورة انتخاب ١٩٨٦

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ١٥٠/ م/ ن تاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٨٦ المتضمن اعلان نتائج الانتخاب وأسماء الفائزين فيه.

يرسم مايلي

المادة الأولى: يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخابات أعضاء في مجلس الشعب وهم:

١- محافظة مدينة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١ - فاروق ثريا ابن محمد

٢- عبد الرزاق آقبيق ابن صالح

٣- هاجر صادق بنت محمد

٤- محمد منير ريحاوي ابن لطفي

٥- محمد مروان شيخو ابن محمود

٦- هاني الروماني ابن محمد علي

٧- محمد خير حلبي ابن محمود نديم

٨- نصر الدين البحرة ابن محمد سعيد

قطاع باقي فئات الشعب

١ - عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي

٢- محمد شاكر أسعيد ابن عبد الرزاق

٣- فريال مهايني بنت بشير

٤- حنان نجمة بنت كامل

٥- محمد أديب الخطيب ابن محمد أديب

٦- محمد هلال السعودي ابن محمد أديب

٧- علي التركماني ابن صبحي

٨- وصال فرحة بنت محمد علي

٩- نور الدين حبال ابن رشدي

١٠- محمد أبو الخير عابدين ابن سهيل

١١- محمود جبر ابن عبد الله

١٢- زهير عرابي ابن محمد

١٣- محمد زهير العوا ابن عارف

١٤- محمد صياح خدام السروجي ابن محمود

٢- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين

١ -أحمد قبلان ابن عثمان

٢- حسن بيرقدار ابن حامد

٣- رؤيات عفوف الياسين بنت نايف

٤- محمد شداد ابن خليل

٥- موفق العزب ابن سعيد

٦- هلال رزق ابن خالد

٧- وداد زرقا بنت محمد

٨- ياسين الشلبي ابن محمد سعيد

قطاع باقي فئات الشعب

١ -أمين حيرب ابن عبد الغني

٢- صلاح درويش ابن أحمد

٣- كرم الخوري ابن اليان

٤- ماجد عزو رحيباني ابن علي

٥- مصطفى سلاخو ابن عمر

٦- مصطفى عواد الرفاعي ابن رفاعي

٧- يوسف جعيداني ابن مصطفى

٣- مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١ - محمد فاتح حموي ابن محمد بشير

٢- درويش درويش ابن عبد القادر

٣- أحمد توفيق قرنة ابن محمد نوري

٤- أحمد اللابد ابن محمود

٥- علي بصمة جي ابن مصطفى

٦- ليلى تركماني بنت حسن

قطاع باقي فئات الشعب

١- ملك مارتيني بنت محمد أديب

٢- عدنان اسماعيل ابن فائز

٣- جورج عازار بن موسى

٤- فرج الله موصلي ابن جورج

٥- محمد عادل جاموس بن محمد علي

٦- محمد ظافر خير الله ابن الشيخ حسن

٧- علي رضا ابن كمال

٨- عبد الله موصلي ابن جورج

٩- محمد رائد بيرقدار ابن محمود

١٠- كريكور ابلغاتيان ابن ماطيوس

٤ - مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين

١- صبحي كنو ابن ويسي

٢- ابراهيم عثمان ابن رشيد

٣- علي حمادة ابن عبد الله

٤- أحمد شوقي كلو ابن نوري

٥- عيسى الزامل ابن عبد

٦- عبد الرزاق عبد المجيد ابن عبد المجيد

٧- سامي الشهابي ابن محمد

٨- عبد الرحمن نعمة ابن محمد علي

٩- جاسم الابراهيم ابن حسين

١٠- محمد ناجي درويش ابن محمد

١١- دياب الماشي ابن حاجي شواخ

١٢- طه غباش ابن مصطفى

١٣- اسماعيل الناصر ابن حاج بركات

قطاع باقي فئات الشعب

١- رفعت بلال ابن قنبر

٢- عمر الابراهيم ابن محمد

٣- عبد المجيد لولك ابن محمد

٤- محمد محمد الحسن ابن محمد

٥- وحيد أبو راس ابن طاهر

٦- أحمد السعيد ابن شيخ سعيد

٧- بطال بطال ابن عارف

٨- علي عطار ابن محمد

٩- علي الابراهيم ابن شيخ

١٠- أحمد مختار ابن رشيد

١١- عصمت غباري ابن محمد سعيد

١٢- فاروق الجاسم ابن محمود

٥ - محافظة حمص

قطاع العمال والفلاحين

١ - محمود معروف ابن خضر

٢- عبد الهادي أسعد ابن صالح

٣- سعيد فرزات ابن محمد

٤- سعد الله النقري ابن أسعد

٥- حكمت الخولي ابن حسن

٦- محمود دياب ابن ابراهيم

٧- عبد العزيز الملحم ابن طراد

٨- عبد الكريم المرعي ابن حسن

٩- كمال الشاغوري ابن مصطفى

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمد غازي طيارة ابن عادل

٢- ابراهيم ابراهيم ابن عبدو

٣- شاكر برغوث ابن ناصر

٤- محمد أمين الحسامي ابن نورس

٥- هيام الصوفي بنت بدر الدين

٦- سبع السبع ابن فياض

٧- موريس صليبي ابن عزيز

٨- عبد المجيد طرابلسي ابن عبد الرحيم

٩- وائل البني ابن أبو النصر

٦ - محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين

١ - ابراهيم زعرور ابن محمود

٢- أمين الباكير ابن عبدو

٣- أحمد الحديد ابن حديد

٤- أحمد الأحمد ابن محمد

٥- خليل محفوض ابن جعفر

٦- غصون مراد آغا بنت مصطفى

٧- ميشيل ريشة ابن نجيب

٨- محمود خير بك ابن ناصيف

٩- محمد العبود ابن ديب

١٠- يوسف الخليفة ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب

١ - وليد حمدون ابن محمد راغب

٢- أحمد العلي ابن ابراهيم

٣- أحمد الخطاب ابن هارون

٤- حسن غالي ابن عابدين

٥- حكمت فرداوي ابن محمد

٦- منور مخلوطة بنت أحمد

٧- محمد حبال ابن محمد صالح

٧ - **محافظة اللاذقية**

قطاع العمال والفلاحين

١ - فريد جناورو ابن محمد

٢ - رفيق درويش ابن أيوب

٣- مصطفى عبد الحليم ابن محمد

٤ - وفاء صنين بنت مصطفى

٥- توفيق ابراهيم ابن محمود

٦ - توفيق درويش ابن حسين

٧- ابراهيم اللوزة ابن حنا

قطاع باقي فئات الشعب

١ - أحمد أبو موسى ابن موسى

٢ - جميل الأسد ابن علي

٣- كريم الشيباني ابن يوسف

٤ - عدنان علي نجيب خزيم ابن علي

٥ - محمود عجيل ابن محمد

٦ - محمد سعد ابن أحمد

٨ - **محافظة ادلب**

قطاع العمال والفلاحين

١ -أحمد فوزي حميدان ابن عبد القادر

٢ - اكرام اليوسفي بنت أحمد نور

٣- خالد الخضر ابن عبد اللطيف

٤ - عمر راعي ابن يوسف

٥ - كريم شيخ كريم ابن عبد الله

٦ - محمد شكيب الطه ابن نوري

٧- مصطفى علوش ابن عباس

٨- منير قطيني ابن حسن

٩ - محمد نذير الدويدري ابن وجيه

قطاع باقي فئات الشعب

١ - توفيق الابراهيم ابن علو

٢ - عبد الكريم مناع ابن أحمد

٣- محمود حاج أحمد ابن حاج أحمد

٤ - مهدي جانم ابن محمد

٥ - محمد نفاخ ابن أحمد

٩ - **محافظة طرطوس**

قطاع العمال والفلاحين

١ - عز الدين ناصر ابن حسين

٢ - محمد غسان طيارة ابن محمد

٣- شريف حسن ابن حمد

٤ - يوسف يوسف ابن بشور

٥ - أحمد حسن ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمود ديوب ابن محمد

٢ - مصطفى نجم ابن عبد الرحمن

٣- محمد زغيبي ابن خليل

٤- نوال المحمد بنت محمد

٥- نجم الدين الصالح ابن حسين

١٠ - محافظة الرقة

قطاع العمال والفلاحين

١- مصطفى العايد ابن أحمد

٢- مزلوه العلي ابن علي الابراهيم

٣- نجوى العجيلي بنت فيصل

قطاع باقي فئات الشعب

١-اسماعيل العبد الغني ابن عبيد

٢- فيصل علوني ابن سيف الدين

٣- علي العلي ابن أحمد

١١ - محافظة دير الزور

قطاع العمال والفلاحين

١- ابتسام الطه الحسيني بنت محمود

٢- طارق صفيف ابن صالح

٣- فياض مرير ابن شريف

٤- غسان العبد الرجب ابن محمد نافع

٥- مجحم المحمد الدندل ابن رجا

٦- جراد الخلف ابن خلف

قطاع باقي فئات الشعب

١- بديع الهزاع العلي ابن حسن

٢- عبد الجبار المردود ابن عبد الرزاق

٣- أحمد الفياض ابن الحاج عبد الوهاب

٤- عماش جديع ابن عصمان

٥- عبود الهفل ابن شيخ جدعان

١٢ - محافظة الحسكة

قطاع العمال والفلاحين

١- محمود الحسن ابن أحمد

٢- محمد العلي ابن عبد الله

٣- سليمان الجناع ابن شرابي

٤- أحمد العبد الله ابن عللو

٥- عبد المجيد حسن ابن فرحان

٦- ملك حنا ابن حبصونو

قطاع باقي فئات الشعب

١- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي

٢- سميرة جبرائيل بنت الياس

٣-خلف العزاوي ابن حسين

٤- عبد الوهاب العيسى ابن عبد الكريم

٥- عبد الرحمن عيسى ابن يوسف

١٣ - محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين

١- ذيب الحريري ابن عبد الكريم

٢- عودة قسيس ابن جريس

٣- محمود النابلسي ابن محمد

٤- يوسف الخليل ابن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب

١ - محمود الزعبي ابن عبد القادر

٢ - فوزية القطيفان بنت علي

٣- محمد زعبوط ابن سالم

٤- أحمد المسالمة ابن حامد

١٤ - محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين

١ - سلام الياسين ابن عبدو

٢- شريف حديفة ابن سليمان

٣- يحيى عامر ابن فوزات

قطاع باقي فئات الشعب

١ - حسن جربوع ابن سليمان

٢ - فندي الأطرش ابن تركي

١٥ - محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين

١ - عارف حاج يوسف بن طاهر

٢- شكيب أبو جبل ابن يوسف

قطاع باقي فئات الشعب

١ - مرعي أسعد العبود ابن حسن

٢- ياسين سويد ابن محمد

المادة الثانية : يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٨٦

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق في ٦/ ٦/ ١٤٠٦ هـ و ١٥/ ٢/ ١٩٨٦م.

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ١٢٦ تاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٨٨ سمي السيد خليل بن عبود الهفل عضواً في مجلس الشعب - محافظة دير الزور بدلاً عن عضو متوفى

بموجب المرسوم رقم ١٥٤ تاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٨٨ سمي السيد محمد مأمون طالوستان عضواً في مجلس الشعب - محافظة حلب بدلاً عن عضو متوفى

المرسوم رقم (٣٣)

رئيس الجمهورية

بناء على الفقرة / ١/ من المادة / ٦٠/ من الدستور،

يرسم مايلي:

المادة ١ - تعدل المادة / ٢/ من المرسوم رقم / ٣١/ تاريخ ٦/ ٦/ ١٤٠٦ هجرية و ١٥/ ٢/ ١٩٨٦ ميلادية بحيث يدعى مجلس الشعب للانعقاد لأول مرة بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٨٦.

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٤/ ٦/ ١٤٠٦هـ و ٢٤/ ٢/ ١٩٨٦م.

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خِطَابُ
السيّد الرئيس حافظ الأسد

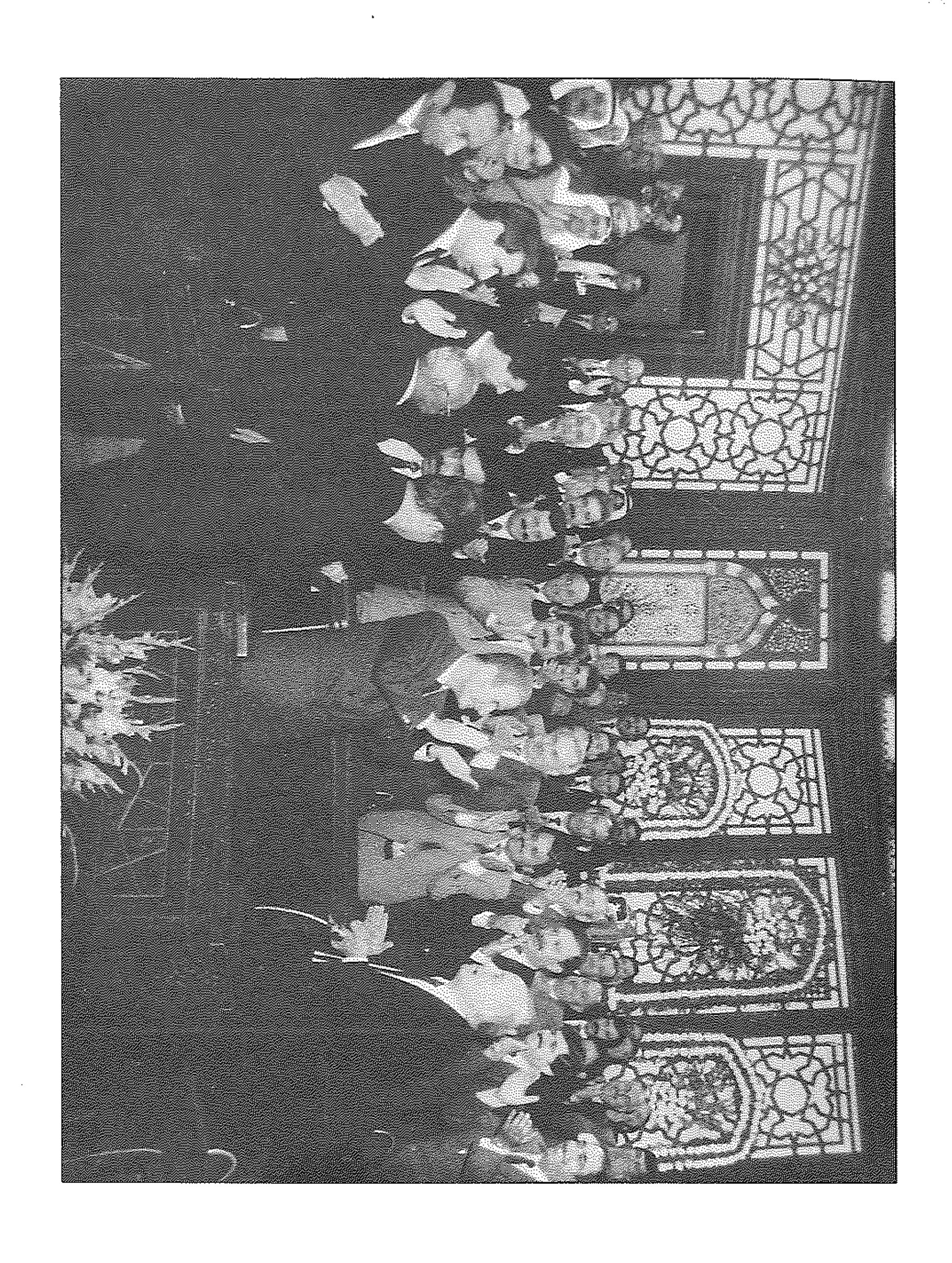
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع في مجلس الشعب
بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٨٦

تأليف

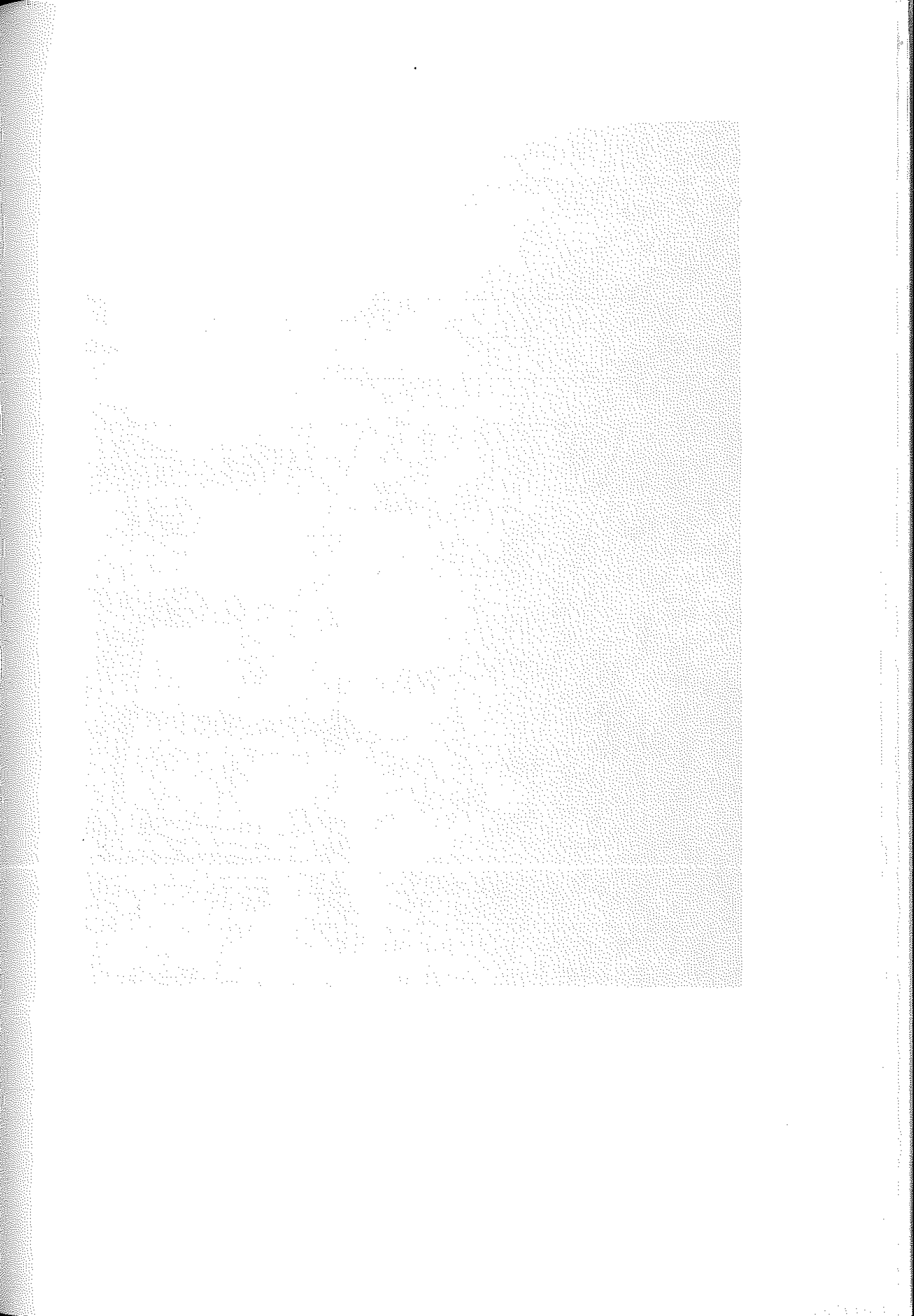
[illegible]

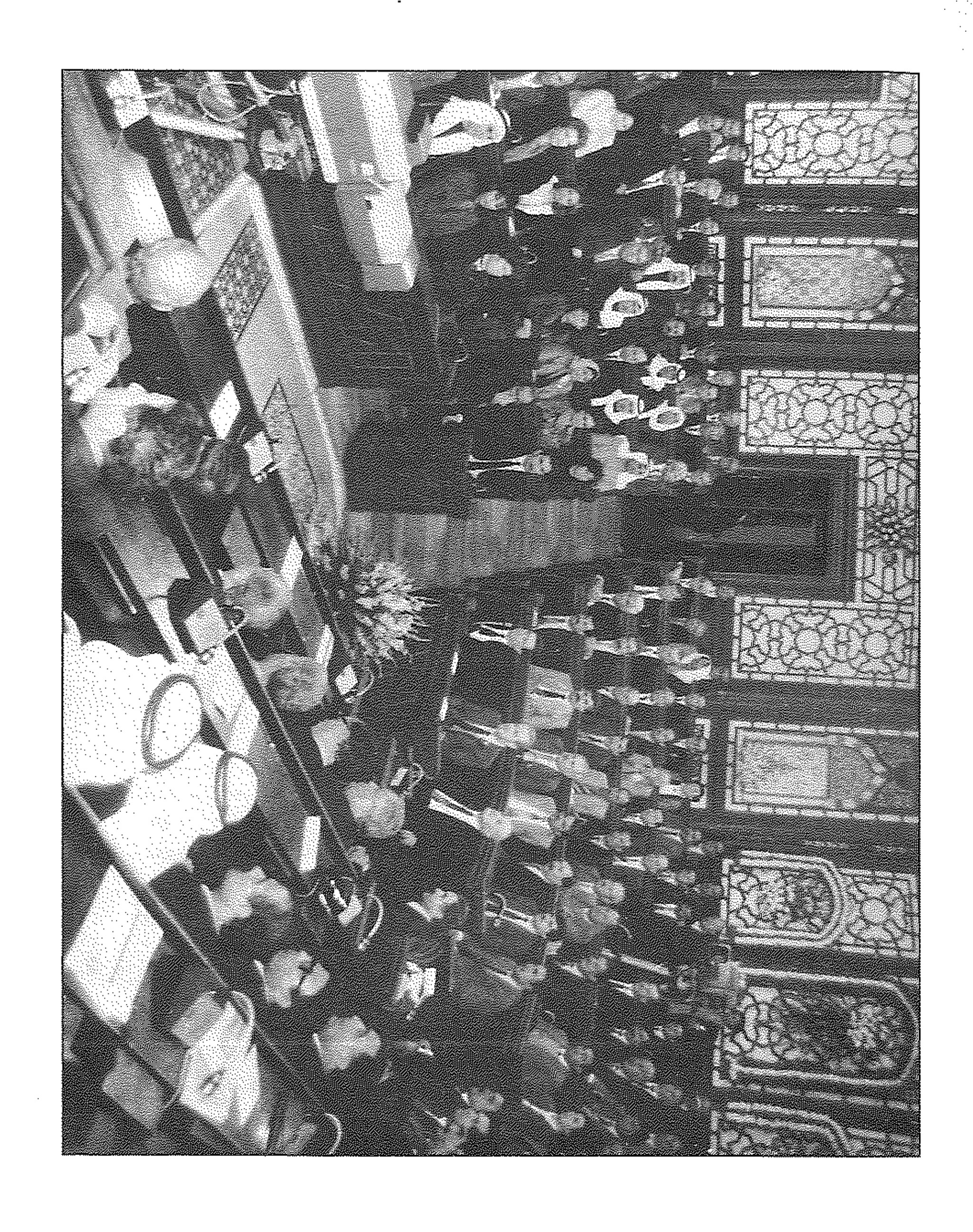
[illegible]

[illegible]

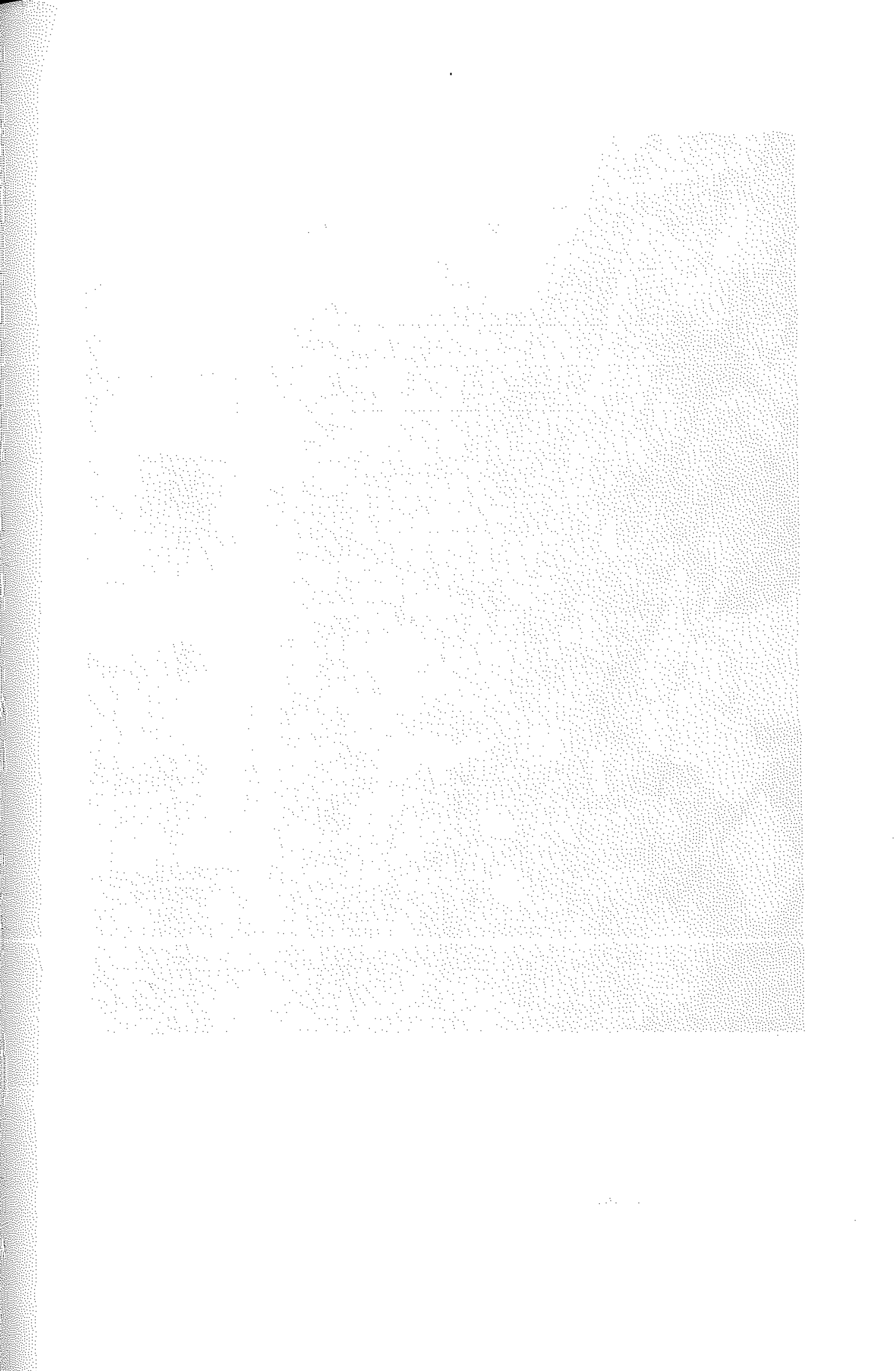


صورة للسيد رئيس الجمهورية
مع السادة الأعضاء





صورة للسادة أعضاء مجلس الشعب



خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧

السيد رئيس مجلس الشعب.

السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

السيدات والسادة أعضاء المجلس.

أيها الرفاق.

أيها السادة:

بعون الله نفتتح اليوم الدور التشريعي الرابع لمجلس الشعب، متطلعين إلى دورة جديدة مثمرة وانجازات جديدة تكمل انجازات الدورات السابقة، وتعزز انطلاقنا على طريق ترسيخ الديمقراطية الشعبية بجهد صادق وخطوات ثابتة، مستهدفين دائماً أن يمارس الشعب السلطة، وأن يكون صاحب القرار عبر المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها مجلس الشعب.

ويسرني أن أهنىء السيد رئيس مجلس الشعب بانتخابه متمنياً له النجاح في مهمته، وأهنىء السيدات والسادة أعضاء المجلس بالثقة التي أحرزوها، متمنياً لهم التوفيق وحسن التعبير عن أماني الشعب وصواب معالجة شؤونه.

وأغتنم هذه المناسبة لأعبر عن اغتباطي بتنامي تمثيل المرأة في هذا المجلس الكريم.

إنني أرى في ازدياد عدد الأعضاء النساء في مجلس الشعب دليلاً على التقدم في مجال استعادة المرأة العربية في سورية حقوقها، واضطلاعها بالدور الذي يجب أن تنهض به في مجتمعنا في الأسرة، والمنظمات الشعبية والنقابية، والمؤسسات والدوائر الحكومية، وسائر جوانب الحياة العملية، وفي يقيني أن نهوض المجتمع ورقيه وتقدمه مرتبط ارتباطاً شديداً بحيوية دور المرأة في هذا المجتمع.

إن تنامي دور المرأة في البلاد العربية يعني تنامي العافية الوطنية، ويشكل تصاعد دور المرأة دليلاً على اطراد تقدم الفكر وارتقاء الوجدان، والحس الوطني، والقومي والإنساني.

وعلى هذا فإن ازدياد عدد النساء في مجلس الشعب يجعلنا أمام واقعة تشير إلى أننا نتحرك بكيفية صائبة نحو مواقع تطبيع الحياة في بلادنا، وفي ذلك مدعاة للراحة والتفاؤل.

وبينما نبدأ اليوم دوراً تشريعياً جديداً، أوجه التقدير والشكر إلى مجلس الشعب السابق، على مابذل من جهد وأنجز من أعمال في مجال التشريع، ومناقشة شؤون الوطن وأمور المواطنين.

وأوجه التحية إلى جميع الذين رشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب، الذين فازوا والذين لم يفوزوا، الذين استمروا في ترشيح أنفسهم حتى نهاية عملية الاقتراع والذين انسحبوا قبلها أو خلالها. وأثق أن جميع هؤلاء كان دافعهم الإخلاص والرغبة في خدمة الوطن، وأقول للمرشحين الذين لم يحالفهم الفوز، إنكم أبناؤنا وأخوتنا ورفاقنا، إخلاصكم لوطنكم كإخلاص زملائكم الذين فازوا سواء بسواء، ومن رأى منكم أي تصرفات أو أعمال تخالف الدستور أو القوانين وأثرت على نتائج الانتخابات، فليطعن في شرعية الانتخابات ولايتردد في ذلك.

ومن المعروف أن الطعن يقدم إلى المحكمة الدستورية العليا خلال خمسة عشر يوماً بدءاً من اليوم الذي يلي نشر المرسوم المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب، وهذا المرسوم نشر أمس فقط في الجريدة الرسمية، وعلى هذا فأمامنا متسع من الوقت يسمح بالاعتراض لمن أراد الاعتراض .

وسوف تباشر المحكمة الدستورية العليا بموجب قانونها التحقيق في كل شكوى تصل إليها، وسوف تعاد الانتخابات وفقاً للقوانين عندما يثبت مايتعارض مع شرعيتها في أية منطقة .

لقد أنجز مجلس الشعب في الدورات التشريعية الثلاثة السابقة العديد من القوانين الهامة المستمدة من مبادىء شعبنا وحزبنا، والتي أرست قواعد الحياة في قطرنا وجنت فوائدها فئات واسعة من الشعب، كما ناقش في الدورات السابقة العديد من المسائل والقضايا الوطنية والقومية . ومارس نشاطاً ملحوظاً على صعيد إبراز دور سورية قومياً في اطار الاتحادات البرلمانية العربية والدولية، وفي إطار الاتصالات الثنائية . ونحن نتطلع إلى مزيد من هذا النشاط في جوانبه المختلفة خلال الدور التشريعي الرابع .

إن التنافس في الانتخابات على عضوية مجلس الشعب هو تنافس على إحراز شرف تمثيل الشعب وخدمته في رحاب هذا المجلس، وفي سعيكم هذا جئتم لتؤدوا واجباً مقدساً أقبلتم على أدائه عندما رشحتم أنفسكم، في متابعة النهج والتمسك بالمبادىء التي آمن بها الشعب والتي تجسد مصالحه وتطلعاته، وفي الدفاع عنها بالغيرية والأمانة والحماسة التي تفرضها مسؤوليتكم .

لقد دعاكم الدستور إلى ممارسة وكالتكم بهدي من الشرف والضمير ومنحكم من الصلاحيات مايمكنكم من خدمة مصالح الشعب، تنفيذاً لمسؤولياتكم، فمارسوا هذه الصلاحيات من خلال التشريع والرقابة المستمرة على تطبيق الأنظمة والقوانين .

إن مهمة الرقابة المنوطة بمجلسكم بالغة الأهمية ، فأعطوا هذه المهمة حقها من الجهد والمتابعة .

لقد مارس مجلس الشعب السابق الرقابة عبر مناقشاته مع الحكومة ، وعبر تشكيل اللجان لمتابعة العديد من المسائل . وإذا كانت هذه الممارسة قد شكلت خطوة متقدمة ، فإنها لم تكن الخطوة الكافية ، إذ لم تبلغ نهايتها ، وإذ لم يكن حجم المتابعة بالقدر الكافي ، ولم تتابع كل القضايا التي يجب أن تتابع ، وإذ أن متابعة القضايا التي توبعت لم تبلغ نهاية الشوط ووقفت دون النهاية وبالتالي لم تحقق نتائجها . .

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لمشاريع الحكومة ومناقشتها ، فالوقوف هنا أيضاً قبل نهاية الشوط ، وقبل التشخيص الدقيق للمرض ووصف الدواء الناجع . إن هذه ممارسة مبتورة ، وفيها الكثير من التنازل عن واجب مناط لأعضاء المجلس ، وليس من حقهم أبداً مثل هذا التنازل .

هناك البعض من أعضاء المجلس كانوا في الحكومة السابقة وهم الآن مسرورون لأنهم غير موجودين في الحكومة . .

فلتكن ممارستنا الحق والواجب كاملة ، نعطيها من جهدنا ووجداننا وعقلنا كل مانستطيع ، فلا نبقي فرصة لتشويه ولانفتح مجالاً لثغرة ، فيرتفع البناء راسخاً قوياً ، فنؤدي الأمانة مصونة مزانة بعطاء العقل ، وعناء الجسم ونقاء الضمير ، فنهنأ ونُهنىء ونَربح ونُربِح .

إذا كنا نتحدث عن الرقابة كجزء هام من اختصاصات مجلس الشعب ومسؤولياته ، فلابد أن نتذكر ونؤكد أهمية الرقابة بشكل عام وكونها تعنينا جميعاً ، بصفتنا مواطنين في هذا البلد لأنها تعني أن نطمئن جميعاً إلى أن كلاً منا يقوم بواجبه نحو نفسه ونحو وطنه ، ولو أننا في كل مكان نشغله أدينا هذا الواجب كما يجب أن يؤدى بدقة وأمانة ، لاجتزنا كثيراً من العقبات التي تقف في طريقنا ،

ولتغلبنا على كثير من المصاعب التي نعاني منها الآن، ولكن التقصير لايعني أن نقف في المكان وأن نقبل بما نحن عليه. وأن نتنازل عن طموحنا في تحقيق النموذج الأمثل في أداء الواجب. بل يعني الاصرار على رفض هذا الواقع لأننا نريد أن نبني حياتنا متناسقة، وهذا النموذج الأمثل نماء وعدلاً وخلقاً وابداعاً.

وعندما يعمل الشعب متسلحاً بالإصرار اللازم ينقلب الكسل إلى نشاط والإهمال إلى جد، والتردد إلى إقدام، والضعف إلى قوة، عندما يعمل الشعب متسلحاً بالإصرار اللازم، ينقلب كل سوء إلى ضده.

وهنا لابد أن أشدد على دور الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في الرقابة، إنه دور هام جداً وقد أكدت سابقاً وفي هذا المكان هذا الدور، وليتنا نحسن الأداء أكثر مما فعلنا حتى الآن، ويجب أن تتسع صدورنا ونفوسنا للرقابة وما تقتضيه من نقد وتحليل، وعلينا جميعاً مراقِبين ومراقَبين، وكل منا في هذا الوطن مراقِب ومراقَب، علينا أن ندرك أن الرقابة لاتعني اطلاق النار، ولاتهدف إلى القتل، لاتعني العداوة ولاتهدف إلى التشفي والتجريح، بل تعني البحث عن الحقيقة ووضعها أمام الناس، تعني الكشف عن الخطأ لاستدراكه، وتبيين الصواب لتعزيزه، تعني المشاركة في مسؤولية العمل. وتترجم بالتالي تعاون الجهود وتكاملها في إنجاز العمل المطلوب.

ومن هنا فالرقابة حق لنا و واجب علينا، كلنا سواسية ولاأحد فوق الرقابة، لأن الرقابة سلاح الشعب وقراره، وهكذا ننغمس جميعاً في معركة الحياة الوطنية المشتركة، نشيدها بالجهد والعرق والدم وروح جماعية عالية.

فلنفهم دور الإعلام الرقابي على حقيقته، عملاً بناء وبحثاً موضوعياً وضرورة وطنية، من أجل تبيان الحقيقة وازدهار البلاد.

لاأحد منا يملك الوطن منفرداً، أو يحمل همومه ويعالج مسائله منفرداً، بل نملكه جميعاً ومعاً، ونحمل همومه ونعالج مسائله جميعاً ومعاً.

فليسر الاعلام وليسر الجميع في أداء واجباتهم وممارسة حقوقهم دون تردد ولاوجل بوعي ومسؤولية، ولنكافح الخطاة والخطيئة كي نبني وطن التقدم والاشتراكية.

أيها الأخوة:

لاشك أننا حققنا بفضل شعبنا العظيم الكثير من الانجازات في مختلف مجالات الحياة، ولسنا الآن بصدد تعدادها أو التفصيل فيها، ولكن لابد من الإشارة إلى أننا حققنا ماحققناه رغم صعوبة الظروف التي مررنا بها، ورغم المؤامرات المتلاحقة التي حاكتها الدوائر الامبريالية والصهيونية طوال هذه السنوات، ورغم التحديات العدوانية الصهيونية التي واجهناها ونواجهها والتي اقتضت وتقتضي أن نصرف في مواجهتها أكبر الجهد وأكثر الإمكانات، وأن نبقى على صحوة لاتأتيها غفلة ولااسترخاء، لأن الأمر يتعلق بوطننا وأمتنا ومصيرها وكبريائها.

وقد استطاع شعبنا أن يصمد في وجه كل هذه المصاعب ويصدّ كل أشكال التآمر ويسحق أشرسها، وخرج من صراعه ضدها رافع الرأس عالي الجبين، ويقف الآن جبلاً راسخاً أشمّ في وجه التحدي الصهيوني الامبريالي الذي تجسده اسرائيل وأعمالها العدوانية، ماسبق منها ومايتوقع أن يكون آتياً.

لقد حققنا ماحققناه رغم كل المعوقات، ومع ذلك فإن أمامنا مهمات كبيرة وكثيرة في كل مجال، وفي مقدمتها استمرار العمل لبناء قاعدة اقتصادية قوية، قادرة على تلبية وتوفير حاجات الشعب ومستلزمات الدفاع، ودفع حركة التقدم والتطور.

إننا نعاني بعض المصاعب الاقتصادية نلمسها جميعاً، ولابد أن نعرف أن لهذه المصاعب أسباباً موضوعية تتركز في عدم التوازن بين الموارد والنفقات، وبين

الحاجات والإنتاج، وفي انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلدان العالم الثالث ونحن منها.

ولكن لهذه المصاعب أيضاً أسبابها الذاتية المتعلقة بنا، وفي طليعتها عدم التقيد بالتخطيط الشامل وضعف المتابعة، وتضاؤل الشعور بالمسؤولية وعلى ذلك عدم توظيف مجمل الإمكانات المتوافرة في البلاد بصورة صحيحة.

وإذا كانت الأسباب الموضوعية تفرض نفسها مرحلياً بانتظار أن تتغير أرقام معادلاتها، وبفعلنا نحن بالدرجة الأساسية، فإن الأسباب الذاتية نفرضها نحن وبفعلنا من البداية إلى النهاية.

وإذا كان تلافي الأسباب الذاتية لايحذف الأسباب الموضوعية إلا أنه تأكيداً يخفف من انعكاساتها السلبية المؤلمة أحياناً، إضافة إلى التخلص من نتائج وانعكاسات الأسباب الذاتية نفسها على مجموع الشعب.

أمام هذا يجب أن نستنفر قوانا البدنية والعقلية والنفسية والوجدانية، لكي نتغلب على جميع هذه المعوقات الذاتية بداية، والموضوعية نهاية. وإذا كان هذا لايجعلنا نجترح المعجزات فوراً فإنه يضعنا على طريق الخلاص، ويضمن لنا سلامة وسرعة الوصول إليه.

يجب علينا الانتقال من مرحلة اختلال التوازن الاقتصادي إلى مرحلة التوازن، ومن مرحلة التضخم في الاستهلاك والاستيراد لتوفير الحاجات إلى مرحلة عقلنة الاستهلاك.

وأرى أن توفير الحاجات عبر الإنتاج الوطني يتطلب وضع شعار الاعتماد على الذات موضع التنفيذ، وتوفير كل الظروف التي تجعل هذا الشعار إحدى حقائق الحياة اليومية والعامة لنا جميعاً.

إن الاعتماد على الذات يتطلب زيادة الإنتاج وتقليل الاستهلاك، وإهمال

أحدهما لن يمكن الآخر من تحقيق هدفنا الوطني في تأمين التوازن الاقتصادي وتوفير الحاجات.

إن ازدياد الاستهلاك سبّب وسيسبّب لنا مزيداً من المعاناة نتيجة الضغط على الاستيراد، ومايسببه هذا من ضعف متلاحق في سلسلة من الحلقات الاقتصادية، والمالية المرتبطة واحدتها بالأخرى، وهكذا فالمعاناة هنا تستمر وتزداد دون أن تجد لها حلاً لأنها لاتتجه نحو الحل فهي بهذا معاناة سلبية لامعافاة منها.

وتقليل الاستهلاك ربما سبب للكثيرين منا بعض المعاناة أيضاً ولكنها معاناة إيجابية، إن صح تعبير إيجابية والسلبية في هذا المجال، تقلل حاجتنا للاستيراد والقطع الأجنبي، وتعمل على وقف الضعف في الحلقات الاقتصادية والمالية المختلفة، وتؤدي تدريجياً إلى تقوية هذه الحلقات وصولاً إلى المعافاة.

وعندما يترافق ذلك بتحسين الإنتاج. كماً وكيفاً، نضمن الأمان فنحقق التوازن الاقتصادي ونوفر الحاجات.

ولابد أن أؤكد أن هذا الأمر يتطلب تضامناً جماعياً ومشاركة جميع المواطنين، على أساس ادراكنا أنها معركة وتلك هي موجبات هذه المعركة، ونحن قادرون على تأمين هذه الموجبات وخوض المعركة وتحقيق النصر.

إنني هنا لاأبرمج مايجب أن نعمل، وإنما أشير إلى معالم تساعد في إنارة الدرب ورؤية الهدف.

كما أنني لاأضع خطا اقتصادياً جديداً ولاتنظيماً اقتصادياً جديداً، فالأمر هنا مستقر لأن القطاعات الاقتصادية هي نفسها فالقطاع العام هو نفسه بمسؤولياته الأساسية والقيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والإجتماعية، وتوفير حاجات الجماهير ومقتضيات الدفاع. والقطاع الخاص هو نفسه الذي يجب أن يمارس دوره الوطني في المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الإكتفاء الذاتي، والقطاع

المشترك هو نفسه الذي يؤدي دوراً وطنياً في أكثر من مجال من مجالات التنمية ونأمل أن يتصاعد دوره.

وقد عملنا وسوف نعمل على تشجيع وتنمية قطاعاتنا الاقتصادية الثلاثة، بحيث تعمل مجتمعة على نمو هذا الوطن وازدهاره.

أيها الأخوة:

إذا كانت جميع الأحداث التي مررنا بها وجميع المؤامرات التي تعرضنا لها قد أثبتت صلابة جبهتنا الداخلية وصمود شعبنا وقدرته على المواجهة، فإن هذا لايعفينا من العمل الدؤوب الجاد على سد الثغرات ومعالجة المصاعب التي تنهض بين أظهرنا في حين أو آخر كنتاج طبيعي لحركة الحياة وتطورها وحاجاتها المستجدة، أو تلك التي تنبت بين أظهرنا على أرضية حياتنا الإجتماعية التي فقرت تربتها، والأصح التي أفقرنا تربتها لأننا لم نعمل مافيه الكفاية من أجل إدامة التربة بحيويتها وإغناء هذه التربة، فقدمت لنا نتاجاً رديئاً، إن لم نعمل على تدارك نتائجه بتحسينه ردؤ أكثر فأكثر، وردؤت نتائجه أكثر فأكثر، فاتسعت وألقت بظلالها على مجمل حياتنا الإجتماعية.

وعلى أساس من هذه القوانين يجب ألا تسكرنا بقاع الضوء وإن كثرت، فنفقد سلامة التفكير، بل من الطبيعي أن توسع رؤيتنا وتنمي تفكيرنا فنعمل على توسيع رقعتها، وإكثارها فنغتني بشراً وحياة والعمل نسغ الحياة وقوام ارتقاء الإنسان.

فبينما ننفذ خططنا وبرامجنا ونسعى لرفع وتيرة العمل وتعميقها، سوف نراجع باستمرار هذه الخطط والبرامج وأساليب العمل وصيغه من منطلق أن كل شيء يجب أن يسير إلى الأحسن، في السياسة، والثقافة، والاقتصاد، والدفاع وغير ذلك من المجالات.

وفي هذا تصمد قدراتنا وتزداد، ويرسخ صمودنا ويتنامى ، فيرتفع أداؤنا في مواجهة المخططات الصهيونية والامبريالية ومخاطرها التي تهدد مستقبلنا ومصيرنا، الأمر الذي لايجوز أن يغيب عن أذهاننا أبداً، فلا غفلة ولااستغفال لأن التاريخ يعلمنا أن كثيراً من الشعوب غفلت فاستغفلت فمحقت وبادت . فالعبرة أمامنا فصيحة بليغة .

وترى الصهيونية أن تغفيلنا واستغفالنا أمر لابد منه لأن رسالتها في التوسع واحتلال أرض الآخرين وتشريد الشعوب رسالة قديمة وتمتد إلى عمق المستقبل الأبدي، كما خطّها إلههم وائتمنهم عليها وكلّفهم بتنفيذها . وليفهم أعداؤنا والمستسلمون لهم أننا سنتصدى لهذه البدعة الكبرى، وسندافع عن قيم الله والإنسان على الأرض وخصوصاً فوق أرضنا العربية .

أيها الأخوة:

اسرائيل ترى أنها مع الزمن ستسقط العرب واحداً بعد الآخر، في شرك الاستسلام الذي سقط فيه بعضهم حتى الآن، ولكن هل هناك من لايرى مصير هؤلاء المستسلمين؟ أين هو نميري تاجر (الفلاشا) الذي باع بالمال شعبه وأمته وعمل سمساراً لتهريب اليهود / الفلاشا/ إلى فلسطين . . ؟ أين هو السادات بائع مصر وقرار مصر . . ؟ وقع صك الاستسلام وسلمه خاضعاً مطيعاً لعتاة الصهاينة، ليجعلوا من مصر محمية صهيونية، فلا نميري الآن، حيث أسقطه شعب السودان ومازال يلاحقه، ولا سادات الآن حيث لم يستطع أن يقف أمام شعب مصر، وهو الذي أراد بتوقيع صك الاستسلام في كامب ديفيد أن يذل هذا الشعبفشل في ذلك .

وإذا كان السادات قد لاقى حسابه العسير فإن جماهير مصر تتابع كفاحها لمحو آثار صك الاستسلام . إن شعب مصر العظيم الذي كان طليعة النضال ضد الصهيونية وضد كل أشكال الاستعمار لن يقبل أبداً أن يعيش في ظل الهيمنة

الاسرائيلية، وأن يفقد قراره الوطني ويصبح تابعاً من توابع السياسة الاسرائيلية يدور في فلكها. إن شعب مصر لايمكن أن يقبل إرادة الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل في تحويل مصر إلى محمية اسرائيلية. لقد عشت في مصر قبل الوحدة كضابط سوري في عام ١٩٥٦، وعشت في مصر طوال سنوات الوحدة كضابط في الجمهورية العربية المتحدة، والسنوات التي عشتها هناك والعيش المشترك مع العسكريين المصريين، والمواطنين المصريين تسمح لي أن أقول: أنهم من أكثر العسكريين العرب والمواطنين العرب كرهاً لمخططات اسرائيل وعداء لها، وهم يعرفون جيداً أطماع التوسع والهيمنة التي تسعى اسرائيل إلى تحقيقها. كما أنني أستطيع أن أقول بثقة: أنهم لايمكن أن يرضوا بالوقوف موقف المتفرج بينما اسرائيل تحاربنا وتحتل أرضنا وتطمع في المزيد، ولايمكن أن ينسوا أبداً أن كل حروبنا مع اسرائيل خضناها بشكل مشترك، وأنه حتى في الأمس القريب في عام ١٩٧٣ خضنا معاً حرب تشرين / اكتوبر/ وبقيادة واحدة. وأننا عيّنا ضابطاً عربياً مصرياً لقيادة الجيشين السوري والمصري، وعندما كنا نحسب معاً ونخطط لمواجهة اسرائيل دفاعاً أو هجوماً، كنا نحسب امكانات البلدين والجيشين على أساس أننا بلد واحد وجيش واحد. فهل يعقل بعد هذا الواقع وهو واقع حديث، ان تقبل مصر الوقوف إلى جانب اسرائيل وتعقد معها معاهدة وهي تغتصب أرضنا وتحاربنا؟

فكيف إذا كانت هذه المعاهدة هي معاهدة كامب ديفيد المهينة والتي انتقصت من سيادة مصر؟ فقد سحبت اسرائيل قواتها من سيناء ولكنها لم تسحب هيمنتها من سيناء، ودون أن تمتلك مصر السيادة الكاملة على سيناء، بل أعطيت مصر حقوقاً محددة في سيناء لاقيمة لها في مقابل التنازلات الضخمة، والقيود الخطيرة التي فرضتها اسرائيل على مصر بكاملها.

فمقابل سحب القوات من سيناء فرضت اسرائيل بموافقة الحاكم المصري

هيمنتها على سيناء، وعلى مصر بكاملها عبر القيود المفروضة وعزلت مصر عن دورها التاريخي، ووضعتها في الموقع المعادي لموقعها الأصيل تاريخياً وروحياً ومادياً، فرضت اسرائيل كل هذا دون أن تتحمل أي عبء بل وفرت حتى العبء الكبير الذي كانت تتحمله بشرياً ومادياً نتيجة وجود قواتها في سيناء.

انني أتحدث عن واقع قريب وتاريخ قريب اشتركنا فيه كبلد واحد، وقد لاتكون هذه الفترة من التاريخ هي الأهم إذا عدنا إلى التاريخ المشترك القديم، وأهمية مصر في هذا التاريخ الذي قاتلنا فيه معاً ضد كل الغزاة الذين حاولوا أو قاموا بغزو هذه الأرض العربية.

لن يكون شعب مصر إلا معنا، ولن نكون إلا معه، ولايتوقعن أحد أن ينسلخ هذا الشعب عن تاريخه وعراقته، إن مابيننا وبين مصر من الروابط الروحية والمادية، والتاريخية والثقافية، والبشرية، أقوى من أن يستطيع حاكم، أو تستطيع اميركا واسرائيل، تقطيعها ووضعها في زوايا النسيان.

سيكسر شعب مصر وقوات مصر القيود الاسرائيلية وسنلتقي معاً كما كنا، لندافع عن مبادئنا وكرامتنا ومصالحنا يداً واحدة وقوة واحدة، ولن تسمح مصر ونحن معها بأن تحول الصهيونية بلداننا إلى محميات اسرائيلية، وتفرض علينا ارادتها وقرارها.

إن الحوادث التي تتالى في مصر تؤكد أن مصر ستظل مصر التاريخ الكبيرة، ولن يستطيعوا تصغيرها. إن حادث سليمان خاطر ليس مجرد حادث فردي وليس مساً من جنون كما صوره الخبر الرسمي، والعملية الاستشهادية التي قام بها البطل المصري علي طلبة حسن ضد الاسرائيليين في جنوب لبنان، ليست مجرد حادث فردي، وقد وجه رسالة إلى أهله وأبناء وطنه المصريين تشرح مغزى عمله ضد العدو، والعملية الاستشهادية التي قام بها البطل المصري حسن سالم محمد بالاشتراك مع زميله السوري البطل محمود مرشد سلمان ضد الاسرائيليين في

جنوب لبنان، والتي قتل خلالها عدد من الاسرائيليين وعملائهم، ليست مجرد تصرف فردي، وقد وجه البطل حسن سالم محمد رسالة مسجلة بصورته وصوته إلى مواطنيه في مصر يشرح رؤيته للصراع مع اسرائيل وأطماعها ورؤيته لمصر ودورها.

إن هذه الأعمال البطولية التي ينفذها بعضهم في سيناء ويأتي بعضهم الآخر إلى جنوب لبنان لينفذها في مواجهة العدو، ليست أعمالاً فردية عابرة معبرة عن رغبات ذاتية فقط، بل هي تعبير عن ضمير شعب مصر ورغباته، وبطولات هؤلاء رمز وتعبير عن بطولات شعب مصر. إن هذه الأحداث تؤكد الغضب الكامن في نفوس أبناء مصر.

ولاشك أن مايحدث في مصر هذه الأيام، هو من هذا الغضب الكامن، وانتفاضة من هذا النوع تشمل القاهرة بكاملها، والقليوبية، والاسماعيلية، وأسيوط، وسوهاج، وغيرها، ويشترك فيها من جهة ويواجهها من جهة أخرى الجيش والشرطة، بما في ذلك الدبابات والمدفعية والطيران، هي انتفاضة شعبية حقيقية، ومن الخطأ والتجني على الحقيقة أن يصغّر أحد من شأنها أو يحرف أهدافها، فانتفاضة بهذا الحجم وهذا الاتساع لايمكن أن يفجرها موضوع صغير، بل وحدها المواضيع الوطنية تستطيع أن تفعل ذلك. إن للمصريين قضية ينتفضون من أجلها، انها قضية حرية مصر، وإرادة مصر التي تغتصبها كامب ديفيد إنها دور مصر التاريخي الذي يرفض شعب مصر التخلي عنه لمجرد أن السادات وافق على هذا التخلي.

إنها مشكلة كامب ديفيد ومأأفرزته على الساحة المصرية، وكم أتمنى أن يقف الأخ حسني مبارك أمام كل الجماهير المصرية، وقد قلت أكثر من مرة: أنني لاأحمل لحسني مبارك إلا المشاعر الطيبة، وأنا عرفته سابقاً وهو بحد ذاته كرجل قبل أن يكون في السلطة، عندما عرفته كضابط كان شأنه شأن الضباط المصريين الآخرين طيب القلب وطنياً يكره الاسرائيليين وخططهم، ويعمل كزملائه لمحاربة

الاسرائيليين عندما تأتي ظروفها. والتقيته أكثر من مرةعندما كان نائباً لرئيس الجمهورية، ولم أجد أنه قد تغير.

وعلى أساس من هذه المعرفة أقول: أتمنى لو أن الأخ حسني مبارك يقف أمام كل الجماهير المصرية ويقول لها: هاهي اتفاقات كامب ديفيد أمزقها تنفيذاً لإرادتكم، وعند ذاك سيكون حسني مبارك بطلاً مصرياً كبيراً وبطلاً عربياً، وعند ذاك سنكون معاً في موقع واحد وفي خندق واحد وسنكون قوة واحدة كبيرة.

ومحاولات التهويل والتخويف التي تبث في الساحة المصرية من أن مثل هذا العمل قد يؤدي إلى احتلال سيناء من قبل الاسرائيليين، إن هذه المحاولات هي محاولات مشبوهة.

فتمزيق اتفاقات كامب ديفيد هو الذي يحقق السيطرة الفعلية والسيادة الفعلية لمصر على سيناء المصرية.

أقول للذين يطلقون ويرددون هذه الأقوال في مصر وفي الوطن العربي: إذا كنتم حسني النية فإن عكس ماتقولونه هو الصحيح الآن، مصر لاتملك قرارها الآن، مصر لاتستطيع أن تفعل ماتشاء في سيناء وهي أرض مصرية، بل لاتستطيع أن تفعل ماتشاء داخل الأراضي المصرية الأخرى. القرار المصري الوطني مقيد الآن بموجب اتفاقات كامب ديفيد، فلكي تستعيد مصر قرارها المستقل ولكي تستعيد مصر سيادتها كاملة على مصر كلها، وسيناء من ضمنها، لكي تحقق ذلك لابد لمصر من تمزيق اتفاقات كامب ديفيد.

ثم ألا يكفي مايقوله هؤلاء القائلون؟ ألا يكفي دليلاً على أن مصر لم تستعد سيناء عندما يحاولون اقناع المواطنين المصريين وربما بعض المسؤولين المصريين بأنهم إذا فعلوا كذا؟ إذا خالفوا ماورد في صكوك كامب ديفيد فستأخذ اسرائيل سيناء؟.. فأين هي السيادة المصرية؟.. وفي مقابل ذلك لو خالفت اسرائيل نصوص كامب ديفيد ماذا تستطيع مصر أن تأخذ؟.. ليجيبنا هؤلاء القائلون إذا

خالفت مصر اتفاقات كامب ديفيد تأخذ اسرائيل سيناء. فماذا تأخذ مصر إذا خالفت اسرائيل اتفاقات كامب ديفيد؟.. ثم هل هناك دولة في الدنيا تقبل مثل هذه الشروط على جزء من الأرض الوطنية؟.. لاأظن أن في عالم اليوم دولة مستقلة تعيش في ظل مثل هذه الشروط التي فرضها كامب ديفيد على مصر.

ثم لماذا تستطيع اسرائيل أن تأخذ سيناء إذا خالف القائد السياسي المصري أو المواطن المصري كامب ديفيد ومزق أوراق كامب ديفيد؟.. أولاً: إنها أرضه، مصر أرضه، وطنه، وسيناء أرضه وله الحق في أن يتصرف فيهما وضمنهما من دون أي تدخل خارجي، وليس لأحد من الخارج أن يحد من هذا الحق أو من هذه الحقوق.

ثانياً: لماذا تستطيع اسرائيل أن تعيد احتلال سيناء؟ ومصر بلد الخمسين مليوناً من المصريين، والمصريون في تاريخهم لم يكونوا متخاذلين ولامترددين في الدفاع عن قضاياهم الوطنية، أو في الدفاع عن قضايا المنطقة العربية عموماً. فمن الذي قال وكيف نستطيع أن نوافق هؤلاء أن شعب مصر يخشى مواجهة اسرائيل؟ لماذا يلح هؤلاء على تصوير اسرائيل أنها الوحش الكاسر الذي لاجدوى في مواجهته لا الآن ولافي المستقبل كما يقولون، هؤلاء واحد من اثنين.. إما انهزامي، وإما مدسوس على هذه الأمة، وكم يؤلمنا أن يكون في صفوف هذه الأمة انهزاميون أو مدسوسون؟.

لن تنطلي هذه الأقوال مهما طال الزمن على شعب مصر ولاعلى جيش مصر، جيش مصر حارب اسرائيل سنين طويلة، وجيش مصر وشعب مصر في عمق التاريخ حارب وحاربنا معه غزوات كبيرة ضخمة جاءت إلى منطقتنا، إلى مصر وسورية وإلى أطراف المنطقة وأقطار المنطقة العربية الأخرى.

تصدينا عشرات السنين بل مئات السنين لبعض هذه الغزوات، وأخيراً بنضالنا ونضال شعب مصر، بتضحياتنا وتضحيات شعب مصر، بشجاعتنا

وشجاعة شعب مصر هزمنا هذه الغزوات ودحرناها، واندثرت ولاأثر لها الآن على أرضنا العربية.

فلماذا تكون اسرائيل وغزوتها شيئاً مختلفاً؟ ونحن الآن أكثر عدداً بل وأكثر عدة وأكثر مالاً، ولايجوز أن نكون أقل شجاعة وجرأة وإيماناً ولن نكون كذلك إن شاء الله.

شعب لبنان الذي يمر بأزمة داخلية عميقة وضعته في حالة من الضعف، ومنذ سنين ونحن وغيرنا نسعى لأن يتجاوز شعب لبنان هذه الأزمة، ولكنه رغم حالة الضعف التي يمر بها لم يقبل أن يسلم لاسرائيل ورقة صغيرة تؤثر على وطنيته وسيادته وحريته.

شعب لبنان الصغير عدداً والذي يعيش هذه الظروف لم يقبل إلا أن يواجه العدو ويرفض كل شكل من أشكال المساومة، وظل يقاتل إلى أن فرض إلغاء ماأرادت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية فرضه على لبنان، وقد كان هذا الذي يريدون فرضه صورة أخرى من صور كامب ديفيد، وشعب لبنان بوضعه هذا فرض تراجع الاسرائيليين عن أكبر جزء من الأرض، وسوف يفرض في نهاية الأمر إخراج الاسرائيليين من كل شبر من لبنان.

هذه هي ظروف شعب لبنان وهذا مافعل، فكيف بمصر البلد الكبير؟ الشعب الكبير عدداً والكبير تاريخاً؟ كيف بمصر هذه يمكن أن يقنعونا أو يقنعوا شعب مصر أنه لامناص من الخوف عندما يتعلق الأمر باحتمال مواجهة مع اسرائيل؟.. ويزينون هذا القول بأن اسرائيل خلفها الولايات المتحدة الاميركية، ولكن اسرائيل في لبنان أيضاً خلفها الولايات المتحدة الاميركية، وفي كل مكان الولايات المتحدة خلف اسرائيل، وضد سورية الولايات المتحدة خلف اسرائيل.

حتى عند التصويت في مجلس الأمن ضد الارهاب، لم تستطع الولايات المتحدة أن تنسجم مع نفسها، مع ماتقوله عن الارهاب فلم توافق على إدانة

اسرائيل، فوقفت ضد إدانة الارهاب مع أنها تصرح ليل نهار وتصرخ وتطالب العالم قائلة: تعالوا نتعاون في مكافحة الارهاب.

ثم عندما يتعلق الأمر بحقوق الشعوب صاحبة الحقوق فإن هذه هي شعوب المعجزات وقد أكد التاريخ ذلك.

في تاريخ سورية أكدت سورية ذلك، وفي تاريخ الجزائر أكدت الجزائر ذلك، وفي تاريخ فيتنام أكدت فيتنام ذلك.

يقولون أن الولايات المتحدة خلف اسرائيل، أي أنها تدعم اسرائيل، الولايات المتحدة كانت نفسها تقاتل في فيتنام، وكانت نفسها طرفاً مباشراً مقاتلاً مباشراً ضد الفيتناميين، واصرار الفيتناميين على الدفاع عن حقوقهم والحاق الهزيمة بالأعداء، أي بالولايات المتحدة الاميركية، اصرار الفيتناميين هذا مكنهم من تحقيق الهدف، ليس لأن الفيتناميين أقوى من الامريكيين، فالولايات المتحدة دولة عظمى، وأصبحت الآن أمة عظيمة لها حضارة في مقدمة هذا العالم، ولكن الحق دائماً هو الأقوى.

فكيف عندما يجتمع لدى شعب مصر العدد والعدة والتاريخ والتقاليد والحق والإيمان؟ كيف يمكن لمثل هذا الشعب أن يخاف أو أن يُخوَّف؟

أعود مرة لأقول ليت الأخ حسني مبارك يقف أمام كل الجماهير المصرية ويقول لها: هاهي اتفاقات كامب ديفيد أمزقها تنفيذاً لإرادتكم، وأن حرية مصر لاتباع ولاتشترى، وإرادة مصر لاتقيدها وريقات وقعها رجل بمعزل عن التاريخ الحقيقي والإرادة الحقيقية لشعب مصر. عندها سيكون عرس مصر وعرس الجماهير العربية، وعندها سيتحول الغضب إلى فرح، والقتل إلى أمان، والكره إلى محبة، والضيق إلى فرج.

أنصح القائد السياسي في مصر ألا ينظر إلى الأحداث التي تجري في مدن

مصر هذه الأيام ويقومها من زاوية امكان السيطرةعليها، أو عدم إمكان السيطرة، فليست هذه النظرة هي الأهم، بل الأهم أنها غضبة شعبية عميقة تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، تخمد حيناً وتنفجر حيناً، وهكذا بين الكمون والانفجار إلى أن تستوي الأمور مع التاريخ والإرادة.

ولابد من الأخذ بالاعتبار أن تكرار الفوران الشعبي بين وقت وآخر ومايفرزه من معطيات مستجدة، سيجعل إمكانات العلاج مستقبلاً أكثر تعقيداً، وتختلف كثيراً عما هي عليه الآن.

وشعب لبنان البطل هاهو في جنوبه يجسد التاريخ والإرادة، لايساوم عليهما أبداً، تزمجر اسرائيل تهدد تحتل، تقتل، ولكن من يبقى من الشعب يبقى هو كل الشعب. يقتلون تسعة يبقى العاشر، يظل هذا العاشر وكأنه هو العشرة وليس واحداً.

لبنان في جنوبه هو ضمير الأمة، ولذا تقف معه الأمة. اسرائيل تقتل من اللبنانيين دون جدوى لأن اللبنانيين والعرب لم تعد تخيفهم معارك اسرائيل وقتالها، ولم يعد يخيفهم القتل مادام دفاعاً عن النفس والحق، بل أصبحت الشهادة مطلباً لأوسع الجماهير، والوسام الخالد الذي لايساويه وسام، وأصبح الرجال والنساء في مواجهة اسرائيل وقتالها بحجم كبير، لايحده جنوب لبنان ولاتحده حدود لبنان، إن جنوب لبنان هو جنوب العرب، وقتاله هو قتال العرب، والأذى الذي تلحقه اسرائيل نتيجة اعتداءاتها لن يكون أقل من الأذى الذي تناله. فالرجال من كل مكان يمكن، ويرغبون أن يذهبوا إلى الجنوب، والسلاح من كل مكان سينقل الى الجنوب، وكل خسارة فيه ستعوض بالتأكيد، وقد أثبتت التجربة أن المقاتل المؤمن بقضيته يستطيع أن ينجز مهمته مهما كانت العقبات.

إننا مع لبنان وفي جنوبه خصوصاً بالقول والعمل، لقد أثبتنا ذلك وسنظل

نثبته . فتحية لجنوب لبنان وللمقاومة الوطنية اللبنانية ، ونحن معكم على الطريق حتى نهايته .

وتحية لكم أيها الأخوة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، إننا نقدر عالياً تصعيد كفاحكم ونؤكد أنه السبيل الصحيح لتحرير الإرادة واسترجاع الأرض ، نحن معكم وسنظل معكم إلى أن تتحرر إرادتكم وتسترجع أرضكم وتشاد دولتكم . وسنظل أبداً مع الصامدين المكافحين المتمسكين بحقهم ، ولن نكون أبداً مع المستسلمين اليائسين الميئسين . إننا نثق بكم أيها الأخوة ، إن نضالنا واحد وقضيتنا واحدة ، وثقوا أن النصر لنا والزمن معنا ، وليس كما يقولون .

وأنتم أيها الأخوة والأبناء في الجولان ، لتطمئن نفوسكم ، فوطنكم بخير ، ولاخوف على الجولان ، لأن اثني عشر مليوناً من المواطنين السوريين قادرون على استرجاع الجولان ، ولايخالجنا قلق ولاشك في هذا الأمر ، وإذا عمل الاسرائيليون على أن يكون الجولان ضمن حدودهم فسنعمل على أن يكون الجولان في وسط سورية وليس على حدودها ، وعليهم أن يتذكروا رسالة بيغن الإعلامية إلى السادات قبل زيارته للقدس ، والتي قال فيها بيغن أن العدو يأتيهم دائماً من الشمال .

إن إطلاق النار الذي قام به رجال الأمن الاسرائيلي في قراكم أول أمس ، والذي رآه وسمعه شعبكم في كل أنحاء سورية ، لن يزيدنا إلا حقداً على هذا العدو التاريخي ، وتصميماً على مكافحته حتى النهاية . وقد يكتب التاريخ أن الجولان كان قمة الكارثة بالنسبة للاسرائيليين .

أيها الأخوة والأبناء:

إن صمودكم ، وهو بديهي بالنسبة لكم يلقى كل التقدير والإكبار من جماهير شعبكم في كل أنحاء سورية ، إنكم موضع محبة اخوتكم ومواطنيكم جميعاً ، فنحن على موعد مع اللقاء .

الحب لكم والتحية رجالاً ونساء ، أطفالاً وشيباً وشباباً .

أيها السادة:

ونحن نتحدث عن العديد من مواضيعنا الهامة، وما يواجهنا نؤمن أن شعبنا العظيم قادر على العطاء والمواجهة، وسوف يحقق أهدافه العادلة بكل تأكيد. لأن امكانات الشعب المؤمن المصمم لاحدود لعطائها.

وعلينا أن نتذكر أن لنا أصدقاء يقفون معنا في نضالنا العادل، في البلدان الإسلامية، وبلدان عدم الانحياز، ولدينا أصدقاؤنا الذين يقفون بقوة إلى جانبنا في البلدان الاشتراكية، وفي طليعتهم الاتحاد السوفييتي.

إنني من هذا المكان أوجه التحية لقيادة وشعوب الاتحاد السوفييتي.

وأوجه التحية لبلدان المنظومة الاشتراكية.

كما أوجه التحية إلى أصدقائنا في البلدان الإسلامية وبلدان عدم الانحياز.

وأخيراً، أحييكم أيها الأخوة أعضاء المجلس وأتمنى لكم النجاح في مهامكم.

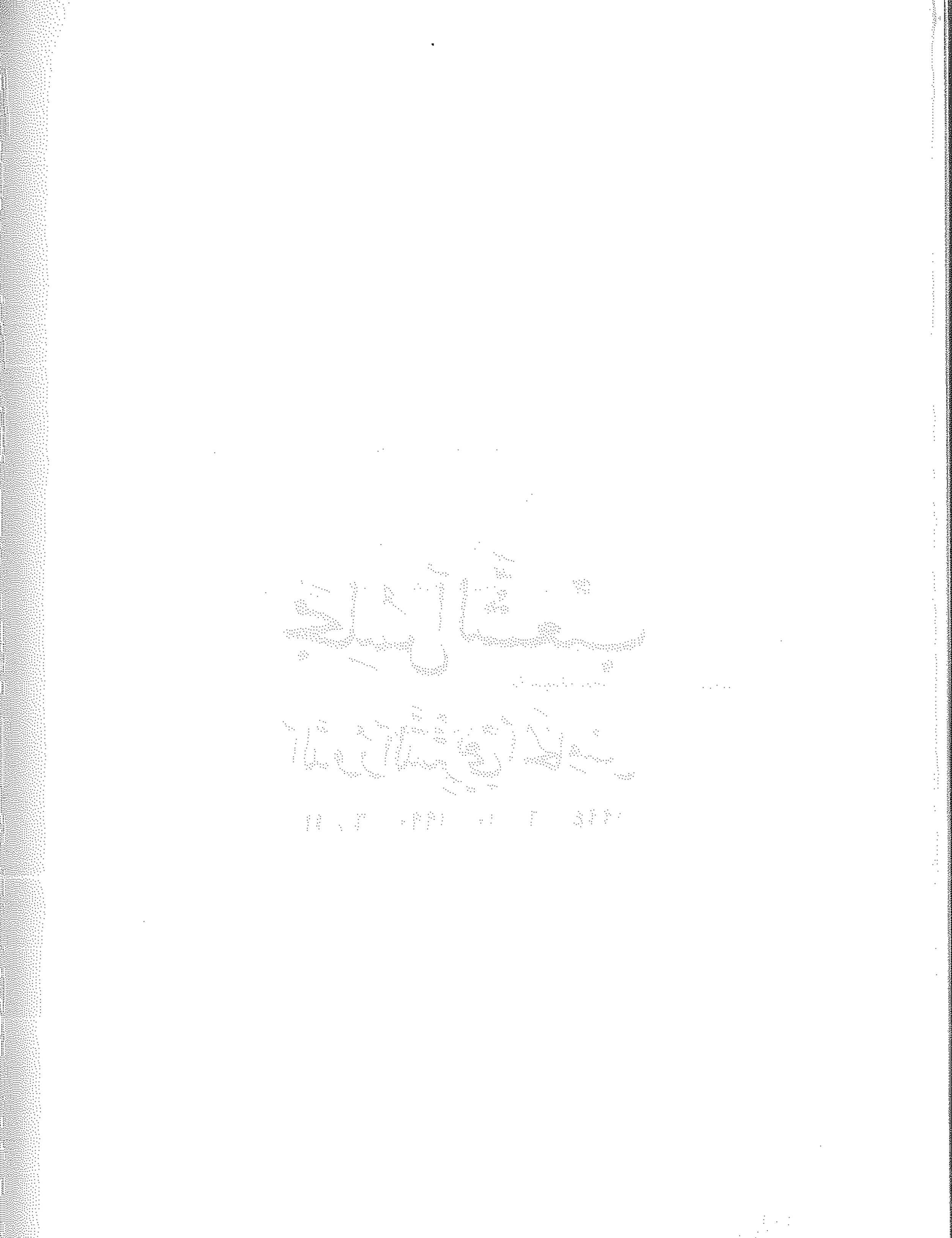
المجد لشعبنا، المجد لشهدائنا.

والسلام عليكم

مَجلِسُ الشَّعب

الدَّورُ التَّشرِيعيُّ الخَامِس

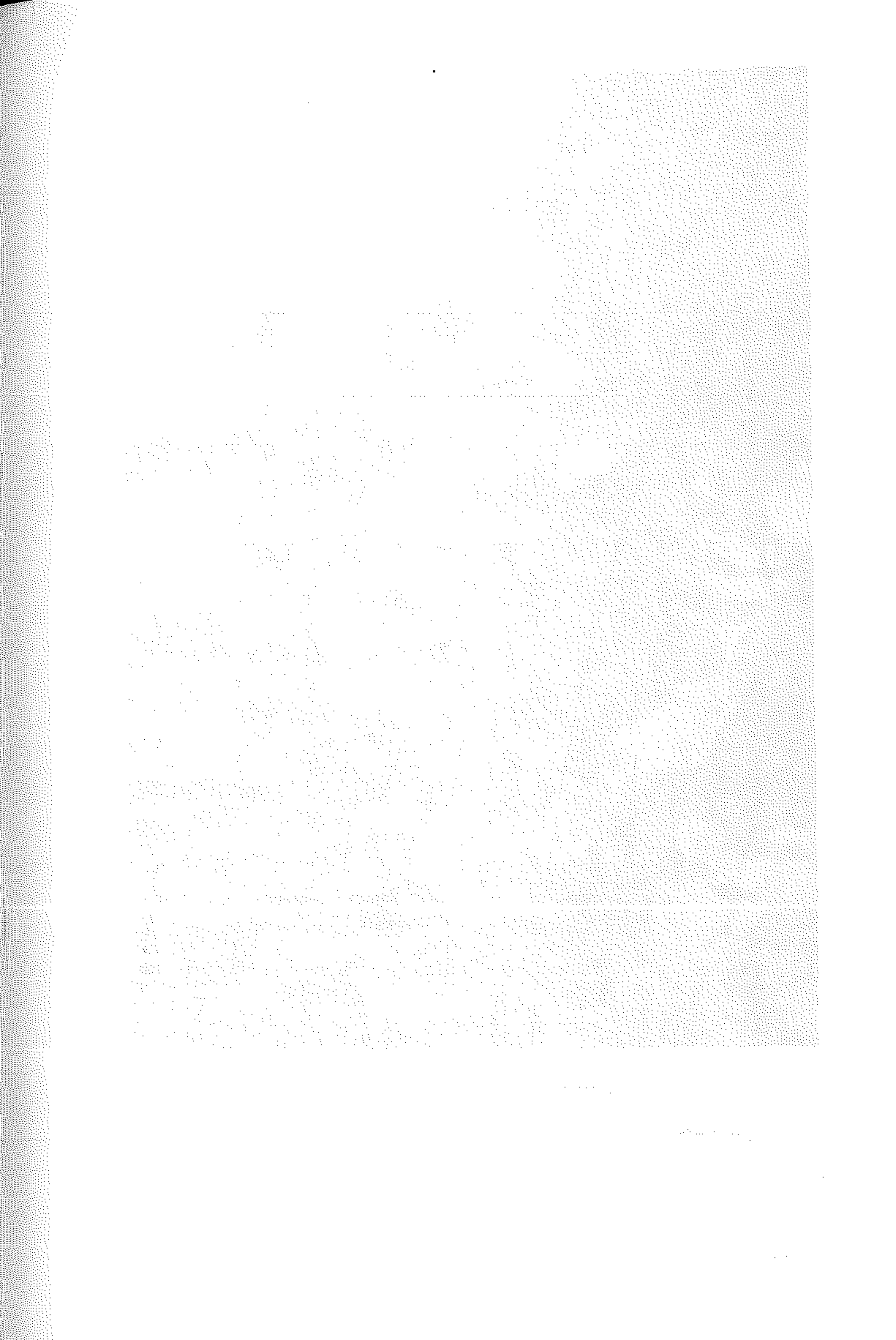
١١ / ٦ / ١٩٩٠ - ١٠ / ٦ / ١٩٩٤

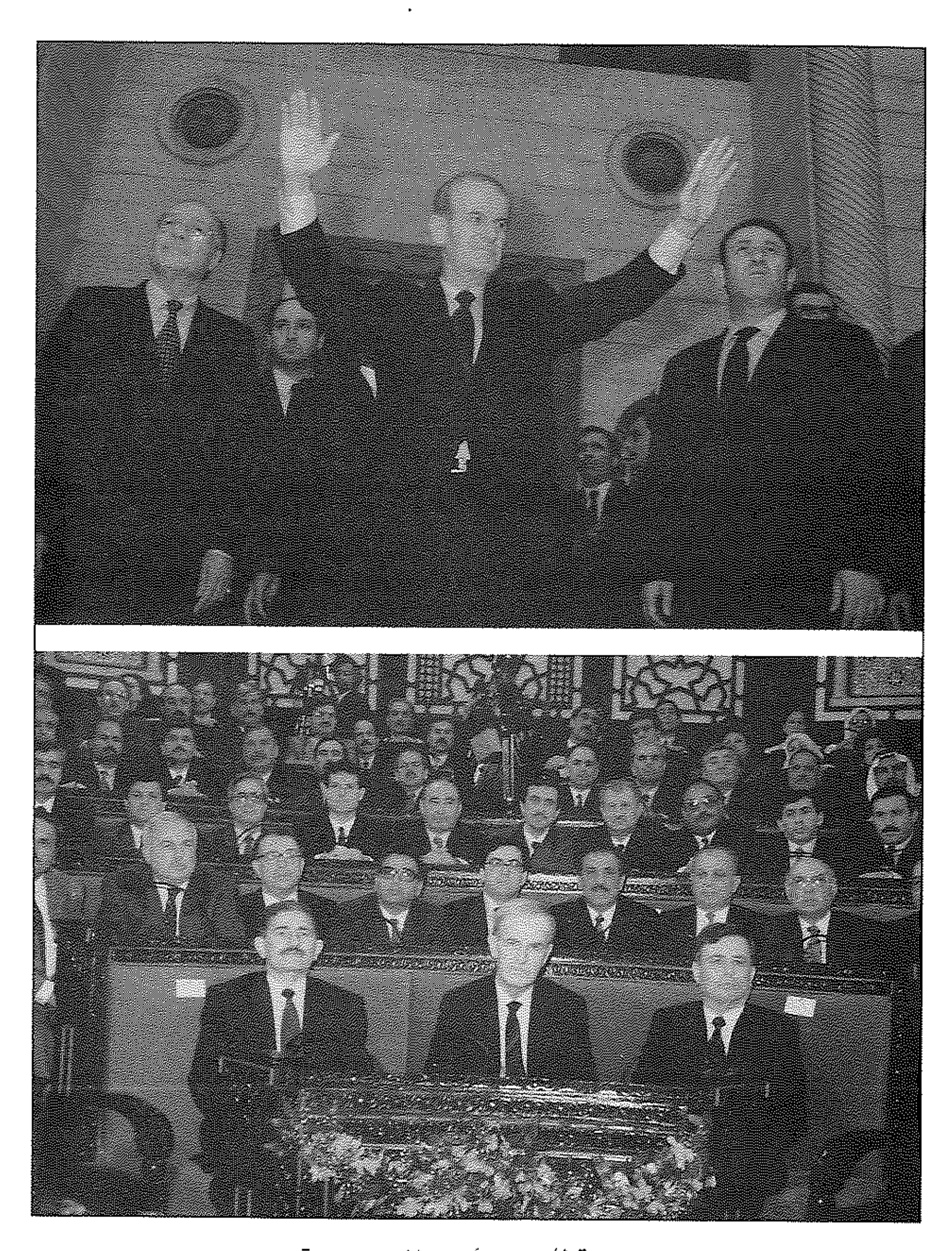




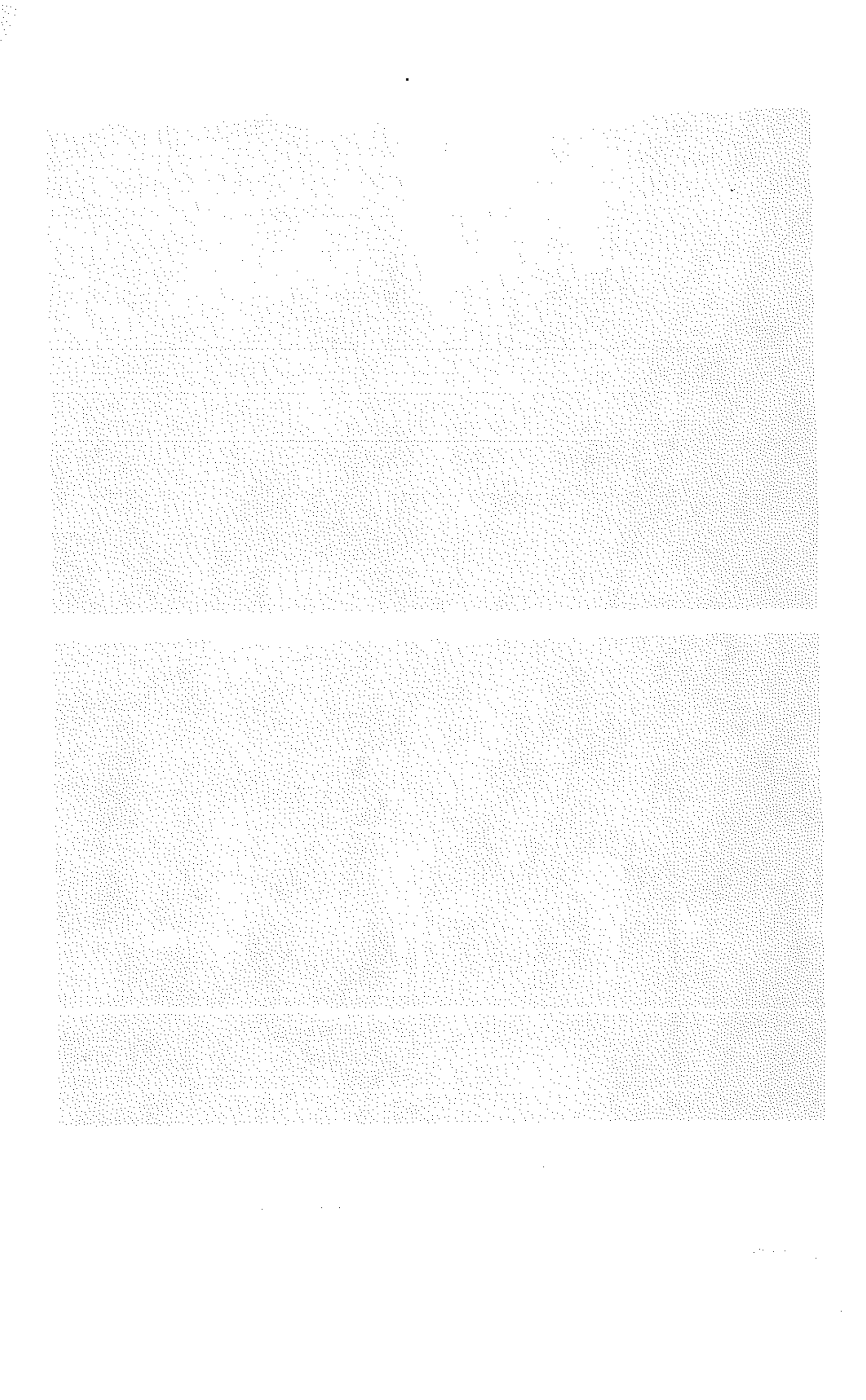
صورة للسيد رئيس الجمهورية

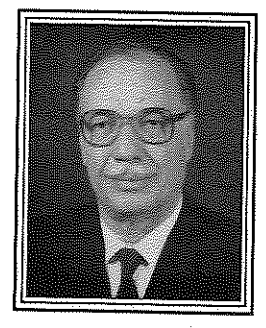
أثناء استقباله في افتتاح الدور التشريعي الخامس





- صورة للسيد رئيس الجمهورية
يحيي فيها الجماهير المحتشدة أمام بناء مجلس الشعب
- صورة للسيد رئيس الجمهورية مع السادة الاعضاء أثناء افتتاح الدور الخامس




السيد عبد القادر قدورة

مجلـــس الشـــعب

الدور التشريعي الخامس

١١/٦/١٩٩٠ - ١٠/٦/١٩٩٤

هيئة مكتب المجلس ١١ / ٦/ ١٩٩٠ - ١٠ / ٦ / ١٩٩٤

السيد عبد القادر قدورة	رئيساً للمجلس
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد محمد سعد	أميناً للسر
السيد شمس الدين قنوت	أميناً للسر
السيد غسان رجب	مراقباً
السيد محمد مروان شيخو	مراقباً

ملاحظة: بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور الخامس .

المرسوم رقم ٦٧ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢١
المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب

بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٩٠ أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية المرسوم رقم / ٦٧/ المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب وتعديله :

نص المرسوم (٦٧)

رئيس الجمهورية :

بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم رقم / ٢٦/ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ وتعديلاته .

وعلى المرسوم رقم / ٦٢/ تاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٩٠ المتضمن تحديد موعد انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الخامس لعام ١٩٩٠

وبعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية رقم ٤٩٦/ م/ ن تاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩٠م المتضمن اعلان النتائج النهائية للانتخاب وأسماء الفائزين فيه .

يرسم مايلي

المادة الأولى : يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيمايلي الفائزون في الانتخاب أعضاء في مجلس الشعب وهم :

١- محافظة دمشق

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- محمد مصباح بغدادي ابن عبدو

٢- فاروق ثريا ابن محمد

٣- بشيرة توكلنا بنت شيخ عارف

٤- وصال فرحة بنت محمد علي

٥- عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي

٦- عبد الرزاق آقبيق ابن صالح

٧- محمد مروان شيخو ابن محمود

٨- أحمد حيدر ابن زكي

٩- باصيل دحدوح ابن ميلاد

١٠- محمود سلامة ابن مصطفى

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمد أمين أبو الشامات ابن محمد خير

٢- أحمد الغفري ابن شريف

٣- الياس نجمة ابن كامل

٤- محمد شاكر أسعيد ابن عبد الرزاق

٥- علي التركماني ابن صبحي

٦- محمد فؤاد العشا ابن محي الدين

٧- عبد الله طلبه ابن محمد علي

٨- فريال مهايني بنت بشير

٩- أمل دكاك بنت حمدي

١٠- محمد منير ريحاوي ابن لطفي

١١- بديع فلاحة ابن صبحي

١٢- بهاء الدين حسن ابن محمد

١٣- محمد احسان سنقر ابن عمر

١٤- محمود جبر ابن عبد الله

١٥- محمود آلوسي ابن بكري

١٦- محمد مأمون الحمصي ابن عادل

١٧- محي الدين جمعة ابن جميل

١٨- محمد زهير العوا ابن عارف

١٩- كوليت خوري بنت سهيل

٢- محافظة ريف دمشق

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - حمدان خشيني ابن خالد

٢- زكية مسرة بنت ميخائيل

٣- هلال رزق ابن خالد

٤- محمود البقاعي ابن عبد اللطيف

٥- محمد شداد ابن خليل

٦- ظاهر أبو خليف ابن رئيف

٧- محمد أكرم زيدان ابن عبد الكريم

٨- هند حتيتاني بنت عبد القادر

٩- عزيز كربوج ابن سليم

١٠- عمر عيبور ابن خليل

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- عبد الحفيظ القالش ابن محمود

٢- أمين حيرب ابن عبد الغني

٣- يوسف جعيداني ابن مصطفى

٤- عبده قاسم ابن بدوي

٥- مصطفى عواد الرفاعي ابن رفاعي

٦- علي قبلان ابن محمد

٧- عبد الرحمن الأحمر ابن سعيد

٨- محمد عبد العظيم ابن أحمد

٩- أميل العنيني ابن يوسف

٣- مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- أحمد توفيق قرنة ابن محمد نوري

٢- أحمد اللابد ابن محمود

٣- درويش درويش ابن عبد القادر

٤- محمد فاتح حموي ابن الشيخ محمد بشير

٥- منار ناطور بنت محمد نديم

٦- أحمد موالدي ابن محمد نوري

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- حسين كعكة ابن عبد الحميد

٢- علاء الدين زيتون ابن عبد القادر

٣- أحمد عيدو ابن علي

٤- ليلى التركماني بنت حسن

٥- عمر وصفي مارتيني ابن محمد

٦- محمد مروان صقال ابن محمد سعيد

٣- تابع مدينة حلب

قطاع العمال والفلاحين (آ):

٧- محمد علي شويحنة ابن محمد سعيد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

٧- مصطفى سكري ابن محمود

٨- جرجي عازار ابن موسى

٩- أحمد بدر الدين حسون ابن محمد أديب

١٠- محمد عادل جاموس ابن محمد علي

١١- محمد عادل حوري ابن محمد

١٢- عبد العزيز الشامي ابن محمد

١٣- ابراهيم عزوز ابن عبد القادر

٤- مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- محمد الحسين الابراهيم ابن مصطفى

٢- نور الهدى أحمد خللو بنت سامي

٣- حسين حجي محمود ابن أحمد

٤- عبد الحميد الديبو ابن ديبو

٥- محمد عقيل حسين آغا ابن حسن

٦- وحيد أبو راس ابن طاهر

٧- جاسم الابراهيم ابن حسين

٨- عيسى الزامل ابن عبيد

٩- محمد قازان ابن بشير

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمد رحال ابن محمود

٢- محمد الحسن ابن محمد

٣- عبد الرزاق حمدو الشيحان ابن عبدو

٤- أحمد السعيد ابن سعيد

٥- مصطفى العلي ابن علي

٦- سالم كريم ابن كريم الحمادة

٧- عبد الرحمن ناصر ابن ابراهيم الخليل

٨- بطال بطال ابن عارف

٤- تابع مناطق محافظة حلب

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١٠- سامي الشهابي ابن محمد

١١- ابراهيم عثمان ابن رشيد

١٢- عثمان سليمان ابن حجي

١٣- مدحت مللا قول أغاسي ابن أحمد

١٤- حكمت ابراهيم ابن صبحي

١٥- دياب الماشي ابن حاجي شواخ

١٦- محمد سعيد يوسف ابن عبد الله

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

٩- أحمد محمد ابن عيسى

١٠- جنيد تاجر ابن بكري

١١- فاضل كنو ابن حميد

١٢- يوسف يوسف طربوش ابن عبد الله

١٣- عبد الحميد الغباري ابن خليل

١٤- عبد الرحمن ايبو ابن خليل

١٥- مصطفى المحمد ابن أحمد

٥- محافظة حمص

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- مروان حورية ابن عبد الرزاق

٢- محمود الديّاب ابن ابراهيم

٣- الياس اللاطي ابن متري

٤- هدى الكردي بنت نعمان

٥- مصطفى العيسى ابن قاسم

٦- حيدر عباس ابن عبد الرحمن

٧- جمعة الحمود ابن محمد

٨- عبد العزيز الملحم ابن طراد

٩- نزيه سعيد ابن وصفي

١٠- محمود فدعوس الرمضان ابن فدعوس

١١- أحمد دربولي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- حكمت الخولي ابن حسن

٢- محمد ياسر السقا ابن عبد المنعم

٣- محمود معروف ابن خضر

٤- محمد غازي طيارة ابن عادل

٥- مشهور غريبة ابن مرهج

٦- محمد الأقرع ابن عبد العزيز

٧- عمر بكور ابن أحمد

٨- شحادة ميهوب ابن كامل

٩- علي الخضور ابن خضر

١٠- أحمد الخالد ابن عبيد

١١- صالح طلاس ابن عبد القادر

١٢- بهجت رجوب ابن عبد المجيد

٦- محافظة حماه

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ – حسين حسين ابن مرشد

٢ – فاطمة السقا بنت محمد

٣- أمين باكير ابن عبدو

٤ – ميشيل ريشة ابن نجيب

٥ – فاطمة الجاجة بنت محمد نوري

٦ – مصطفى عيسى ابن علي

٧- أحمد الأسعد ابن علي

٨- محمود حمود ابن محمد

٩ – حسين حسين ابن محمد

١٠ – ابراهيم حيدر ابن علي

١١ – عبد الكريم الاسماعيل ابن معاط

١٢ – مزود الجاسم ابن جاسم

١٣ – مجيب سلامة ابن نمر

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ – وليد حمدون ابن محمد راغب

٢ – وليد جدعان ابن عبد القادر

٣- محمد شمس الدين قنوت ابن محمد وحيد

٤ – أحمد العلي ابن ابراهيم

٥- محمد عدنان سليمان ابن مصطفى

٦ – ابراهيم زعرور ابن محمود

٧- حسن سباهي ابن عبد الرزاق

٨- لؤي الحلو ابن حسين

٩ – أحمد الخطاب ابن هارون

٧- محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ – توفيق ابراهيم ابن محمود

٢ – رفيق درويش ابن أيوب

٣- سهيل كنعان ابن أسعد

٤ – ليلى غلاونجي بنت محمد عفيف

٥ – توفيق درويش ابن حسين

٦ – محمود عجيل ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ – جميل الأسد ابن علي

٢ – أحمد أبو موسى ابن موسى

٣- محمد سعد ابن أحمد

٤ – عدنان نجيب خزيم ابن علي

٥ – سري حداد ابن أمين

٦- باصيل يوسف ابن الياس

٧- تابع محافظة اللاذقية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

٧- مصطفى عبد الحليم ابن محمد

٨- بهجت سعد ابن عزيز

٩- ابراهيم اللوزة ابن حنا

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

٧- محمد علي ناصر ابن يونس

٨- فايز عثمان ابن عثمان

٨- محافظة ادلب

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- عبد الرزاق التناري ابن محمد

٢- محمد نذير دويدري ابن وجيه

٣- محمد فران ابن قدور

٤- بشيرة حامد بنت عبد الرحمن

٥- توفيق الابراهيم ابن علو

٦- نهيدة قصاص بنت عبد القادر

٧- أحمد سالم ابن ابراهيم

٨- محمود حاج أحمد بن أحمد

٩- خالد الخضر ابن عبد اللطيف

١٠- محمد السيد ابن تركي

١١- وليد سرديني ابن مصطفى

١٢- محمد عبد الرحمن ابن محمد أنيس

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- أحمد الغريب ابن عبد العزيز

٢- أحمد رياض شحنة ابن علي

٣- محمد نهاد مشنطط ابن عمر عوني

٤- محمد لطوف ابن حسين

٥- محمد رياض نعسان آغا ابن محمد حكمت

٦- محمد العبد الله ابن عبد الرحمن

٩- محافظة طرطوس

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- عبد اللطيف محرز ابن محمد

٢- نديم الكنج ابن عبدو

٣- عز الدين الناصر ابن حسين

٤- محمد غسان طيارة ابن محمد عارف

٥- عبد المنعم بياسي ابن عبد الرحمن

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- جميلة علي بنت أحمد

٢- محمد زغيبي ابن خليل

٣- سليمان خضور ابن محمد

٤- نجم الدين الصالح ابن حسين

٥- نزيه بشور ابن حنا

٦- علي داوود ابن حسين

٧- محسن عمران ابن علي

١٠- محافظة الرقة

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- عبد الفتاح الجمعة ابن موسى

٢- مصطفى العايد ابن أحمد

٣- محمد أنور الدبس ابن محمد سعيد

٤- عبد الرزاق العيد ابن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- اسماعيل عبد الغني ابن عبيد

٢- زكريا الحسن ابن محمد

٣- نجوى العجيلي ابنة فيصل

٤- محمد العماش ابن حسين

١١- محافظة دير الزور

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- زهرة الجاسم بنت خليل

٢- فياض مرير ابن شريف

٣- عبد الجبار المردود ابن عبد الرزاق

٤- أحمد الحماد ابن حسن

٥- غسان العبد الرجب ابن محمد نافع

٦- نجم العبد الله ابن عبد الله

٧- جاسم الأسعد ابن محمد

٨- عبد العزيز الحمادة ابن داوود

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- نواف البشير ابن راغب

٢- زهير الحمدي ابن عبد الفتاح

٣- أحمد الفياض ابن الحاج عبد الوهاب

٤- رياض العبد الله ابن عثمان

٥- خليل الهفل ابن عبود

٦- حمد شيخ الجيلات ابن عبد الله

١٢- محافظة الحسكة

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- محمود الفاضل ابن أحمد

٢- حمد السهيان ابن مدحي

٣- أحمد العبد الله ابن عللو

٤- ابراهيم عبد الله ابن عبد الحميد

٥- محمود الحسن ابن أحمد

٦- محمود داوود ابن محمد

٧- فؤاد عليكو ابن رشاد

٨- محمود البورسان ابن شواخ

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- الياس عبد لكي ابن بحدي

٢- سميرة جبرائيل بنت الياس

٣- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي

٤- كمال درويش ابن أحمد

٥- عبد الحميد حاج موسى ابن سليمان

٦- بشير سعدي ابن اسحق

١٣- محافظة درعا

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - محمود الزعبي ابن عبد القادر

٢ - نجاح محاميد بنت محمد

٣- ذيب الحريري ابن عبد الكريم

٤ - عودة قسيس ابن جريس

٥- يوسف أبو رومية السعدي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ - عبد الفتاح الابراهيم ابن ابراهيم

٢ - عبد الفتاح اللباد ابن سعيد

٣- محمد عقاب ابن محمود

٤ - غسان أبازيد ابن يوسف

٥ - شفيق الحريري ابن حسين

١٤- محافظة السويداء

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - مهنا الطويل ابن محمود

٢ - مؤيد صبح ابن حسن

٣- سلام الياسين ابن عبدو

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ - كمال عامر ابن هايل

٢- حسن جربوع ابن سليمان

١٥- محافظة القنيطرة

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - عبد المجيد الفاعوري ابن أحمد

٢ - شكيب أبو جبل ابن يوسف

٣- رضوان الطحان ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ - محسن علي ابن حسين

٢ - عارف حاج يوسف ابن طاهر

المادة ٢- يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩٠ .

المادة ٣- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

بموجب المرسوم رقم ١٣٢ تاريخ ٤/ ٤/ ١٩٩١ سمي السيد ابراهيم العيسى بن عيسى عضواً في مجلس الشعب - محافظة درعا . بدلاً عن عضو متوفى .

بموجب المرسوم رقم ١٤٧ تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٢ سمي السيدكرقورابليغتيان بن مطانيوس ملقون عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة حلب . بدلاً عن عضو متوفى .

بموجب المرسوم رقم ٢١٢ تاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٣١ سمي السيد محمود حسين ابن عبد الهادي عضواً في مجلس الشعب - مناطق محافظة حلب بدلاً عن عضو متوفى .

بموجب المرسوم رقم ٦ لعام ١٩٩٤ سمي السيدالدكتور قاسم الربداوي عضواً في مجلس الشعب - محافظة درعا بدلاً عن عضو متوفى .

المرسوم رقم /٦٩/

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٦/ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ وتعديلاته .

وعلى المرسوم رقم /٦٢/ تاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٩٠ المتضمن تحديد موعد انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الخامس /١٩٩٠/ .

وعلى المرسوم رقم /٦٧/ تاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٩٠ المتضمن تسمية أعضاء مجلس الشعب الفائزين في الانتخاب .

يرسم مايلي

مادة -١ - تعدل المادة الثانية من المرسوم رقم / ٦٧/ تاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٩٠ ويصبح نصها كما يلي :

يدعى المجلس للانعقاد لأول مرة بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٩٠ .

مادة - ٢- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق ١٥/ ١١/ ١٤١٠هـ و ٨/ ٦/ ١٩٩٠م .

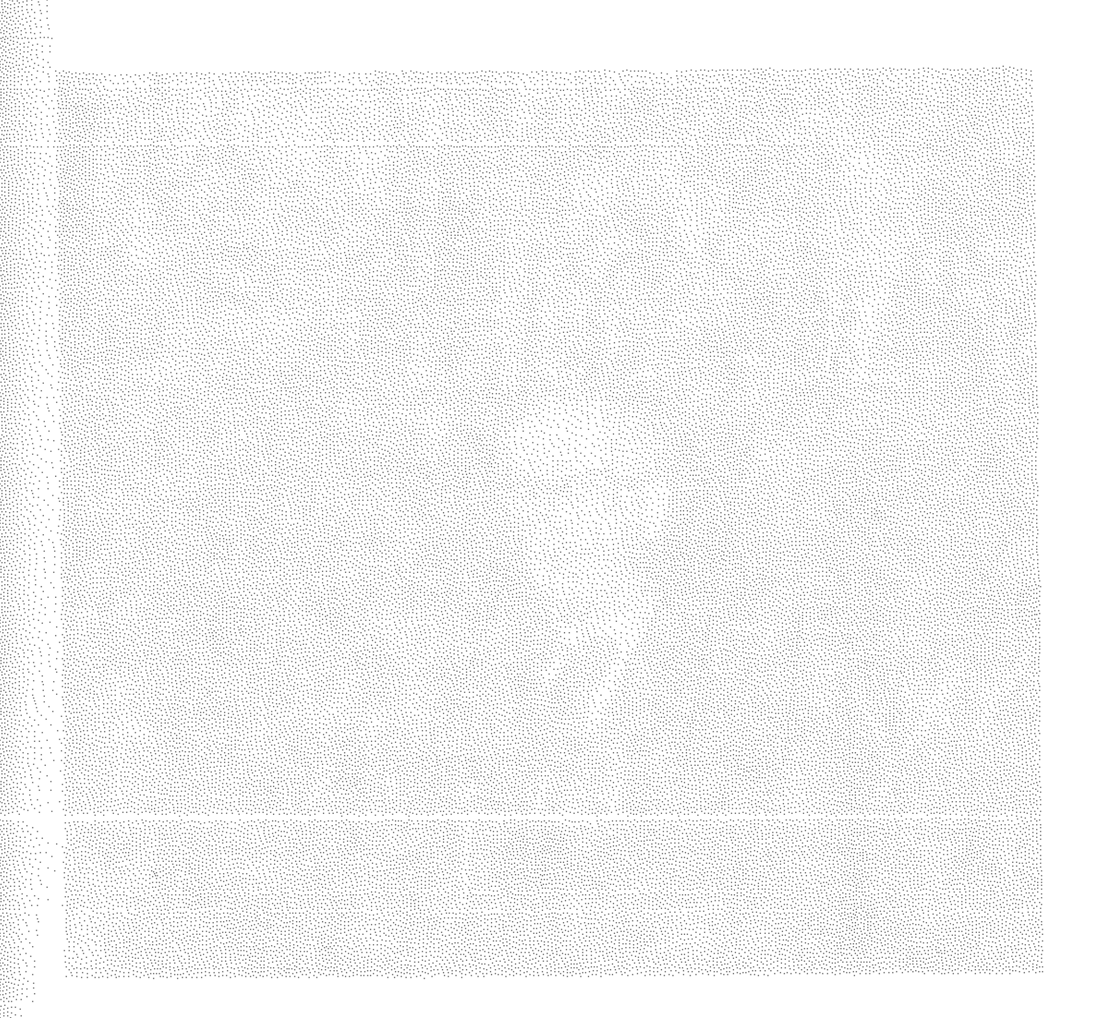
رئيس الجمهورية

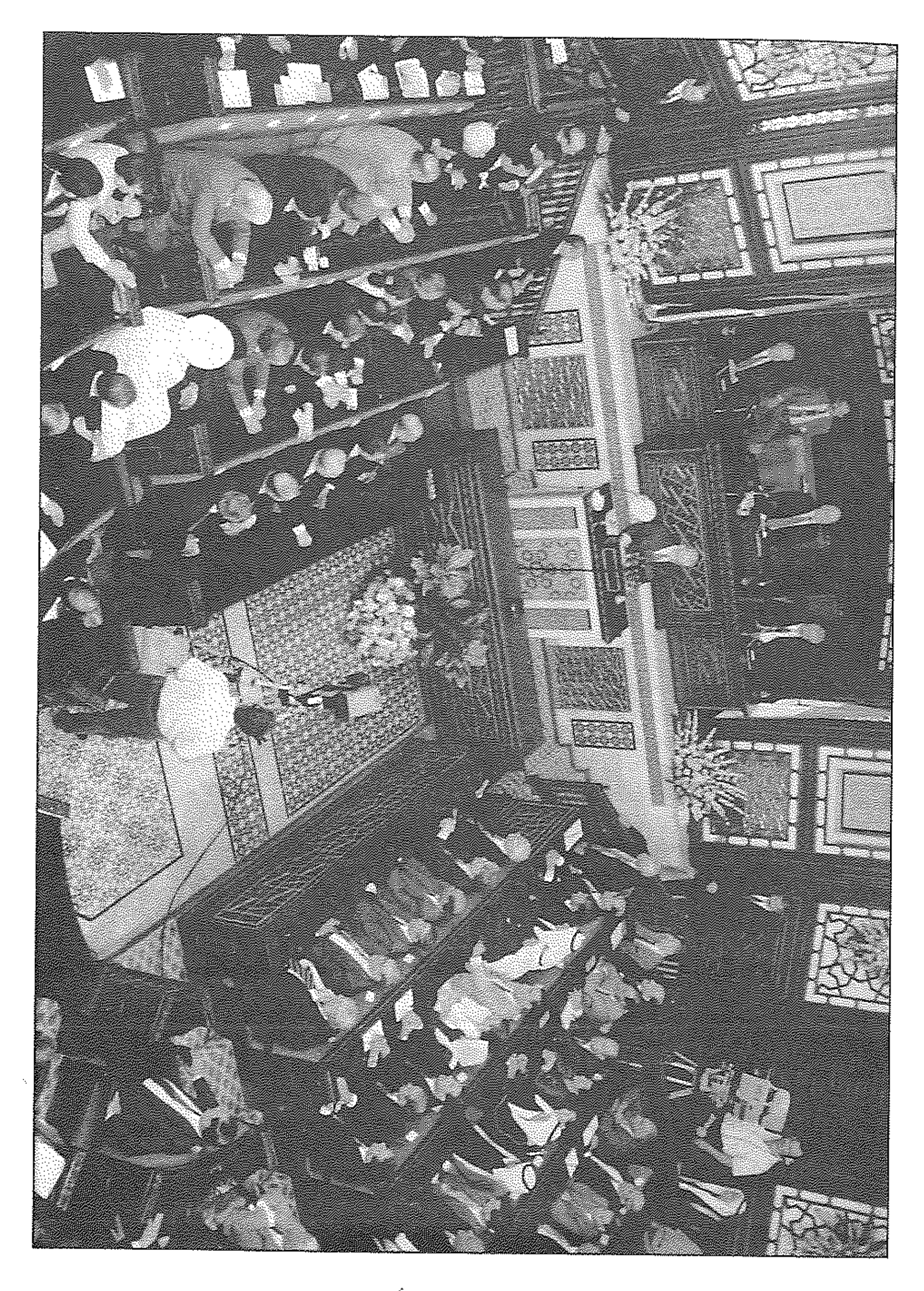
حافظ الأسد

خطاب
السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية العربية السورية
بمناسبة
افتتاح الدور التشريعي الخامس
في مجلس الشعب
بتاريخ ١١/٦/١٩٩٠

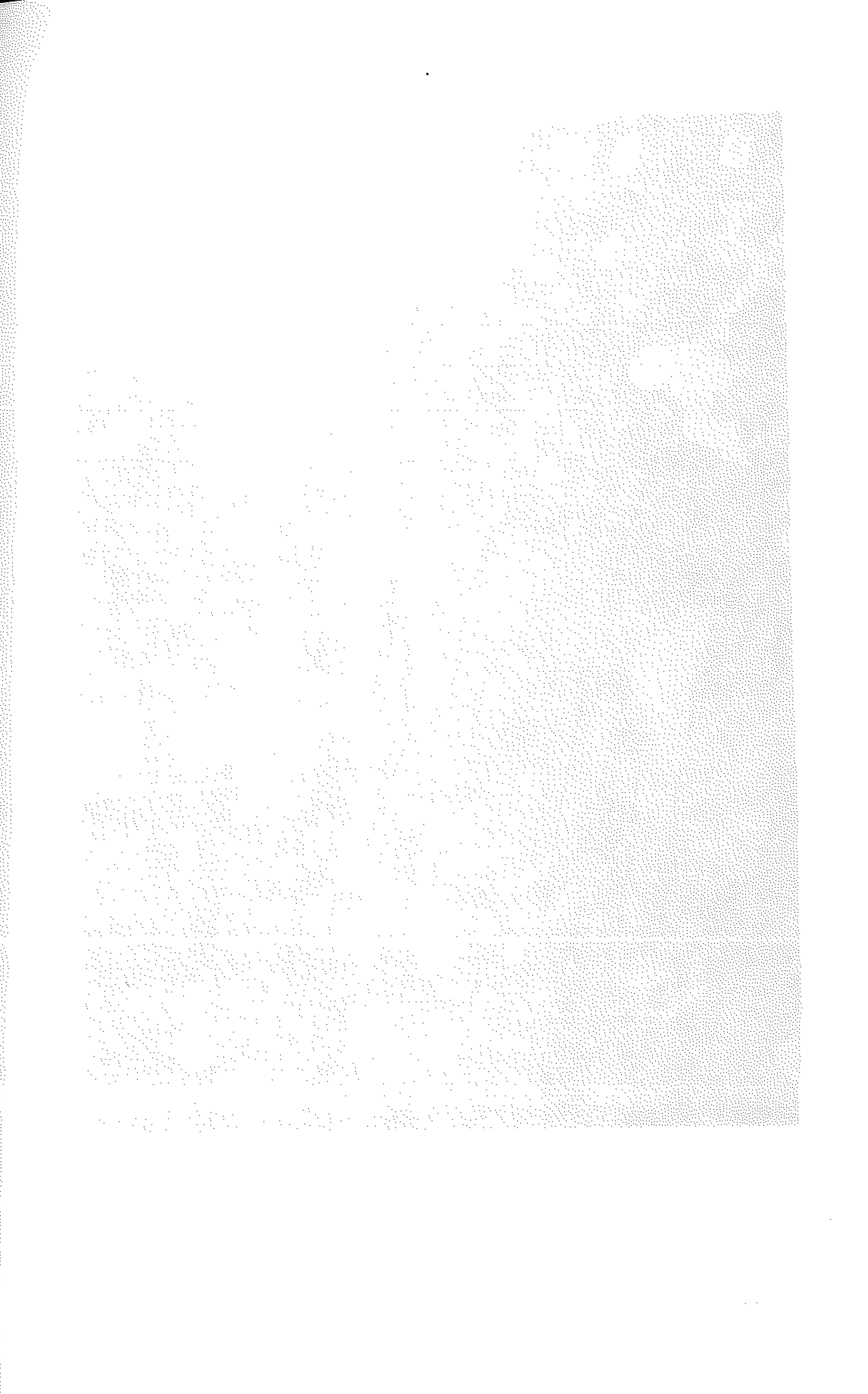


صورة للسيد رئيس الجمهورية
أثناء إلقاء خطابه في افتتاح الدور التشريعي الخامس





صورة للسادة الأعضاء



خطاب
السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الخامس
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١

السيد رئيس مجلس الشعب.

السيدات والسادة اعضاء المجلس.

ايها الرفاق.

ايها السادة:

إن بدء الدور التشريعي الجديد لمجلس الشعب حدث هام في حياة بلادنا، مهدت له مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات، وسبقت هذه المشاركة نشاطات كبرى عمت جميع المحافظات في الحملات الانتخابية للمرشحين، فعاشت سورية أياماً عديدة متسمة بالحيوية، طابعها الحوار بين المرشحين وجماهير الشعب، وهو حوار منطلقه مصالح الشعب ورغباته وآماله، ومصالح الأمة وقضاياها القومية، وسمته الإقناع والإقتناع، وكنا على امتداد تلك الأيام نطالع في صحفنا آراء المواطنين من مختلف قطاعات الشعب، في ما يرجونه ويتوقعونه من مجلس الشعب في دوره التشريعي الجديد، عاكسين في أقوالهم اهتمامهم الكبير بالانتخابات وآمالهم المعقودة على ممثليهم في أعلى مؤسسة دستورية في البلاد. وكنا أيضاً نسمع ونقرأ متابعة وسائط الاعلام في الوطن العربي، والعالم للحملات الانتخابية وسير الانتخابات، مما عكس ايضاً اهتماماً عربياً وعالمياً بانتخابات مجلس الشعب.

وقد كان إقبال المواطنين على مراكز الانتخابات اقبالاً واسعاً بمقياس ما يجري في سائر بلدان العالم، ودل على حرص المواطنين على ممارسة الانتخاب من حيث أن هذه الممارسة حق وواجب، وبرهن شعبنا أنه يتحلى بمستوى رفيع من الوعي، فسارت الحملات الإنتخابية للمرشحين، وتلتها الإنتخابات، في جو من الهدوء والنظام.

إن وفرة عدد المرشحين، وشدة التنافس كانتا دليلاً على مناخ الحرية والديمقراطية، والمتنافسون إنما كان تنافسهم على كسب ثقة الشعب، وخدمة الوطن تحدوهم الرغبة في تعزيز الديمقراطية الشعبية التي أرسينا قواعدها خلال السنوات المنصرمة . . .

وانني إذ أغتنم هذه الفرصة لأهنىء السيد رئيس مجلس الشعب والسادة أعضاء مكتب المجلس بانتخابهم، ولأهنىء أعضاء المجلس بثقة الشعب التي احرزوها واتمنى لهم جميعاً النجاح في حمل الأمانة، وفي النهوض بما ينتظرهم من مهام وما يقع على عواتقهم من مسؤوليات، اغتنمها أيضاً لأعبر عن شكرنا لمجلس الشعب الذي انتهت ولايته، وتقديرنا لما انجز من أعمال في مجال التشريع والرقابة.

لقد عبّر الشعب في الانتخابات عن إرادته في أن يرفد المجلس بطاقات جديدة، وأن يمده بدم جديد، فجاءت نتائج الانتخابات لتنبىء بوصول مئه وثلاثة وسبعين عضوا جديداً إلى حرم المجلس، أي ما يناهز سبعين بالمئة من مجموع الأعضاء المئتين والخمسين.

ومرة أخرى أنوّه مسرورا بتنامي تمثيل المرأة في مجلس الشعب، وقد قلت سابقاً: أن هذا التنامي دليل تنامي العافية الوطنية، ومن واجبنا أن نسعد بتنامي دور المرأة في حياة الوطن، ففي ذلك أحد مؤشرات عديدة تشير إلى سلامة المسيرة وارتقاء الفكر في سورية.

وقد عكست نتائج الانتخابات أوسع تمثيل للشعب بسائر فئاته وقطاعاته، وها نحن نرى في رحاب المجلس ممثلي احزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ونرى ممثلي العمال والفلاحين، ونرى أساتذة جامعات وأدباء وأطباء ومهندسين ومحامين،

ونرى إعلاميين ، وفنانين ، وحرفيين ، وممثلين من القطاع الاقتصادي الخاص . وإن دلّت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على أن مسيرة الديمقراطية الشعبية في سورية قطعت أشواطاً واسعة على طريق الرسوخ والتقدم ، وبرهنت هذه النتائج أيضاً أن ما حققناه من حيث تطبيق التعددية الحزبية هو إنجاز أصيل ومتقدم ، ونابع من مبادئنا وإدراكنا لمصلحة الوطن ، وحرصنا على أن تكون ديمقراطيتنا الشعبية معبّرة عن وحدتنا الوطنية .

أيها الأخوة:

بعد فوزكم في الإنتخابات أصبح كل منكم ممثلا للشعب كله ، لأن عضو مجلس الشعب لايمثل دائرته الانتخابية فقط ، بل يمثل المواطنين في كل المحافظات ، وإنه بممارسته وكالته بهدي من شرفه وضميره ، إنما يضع نصب عينيه أداء مهمة جليلة غايتها أن ينهض بمسؤوليته الوطنية والقومية ، وهذا ما توخاه الشعب منكم عندما اختاركم ممثلين له معبّرين عن مصالحه ، جادين في تحقيق ما يعود على الوطن والأمة بالخير والتقدم والمنعة .

إن الثقة التي أولاكموها الشعب عزيزة غالية ولاشيء أعز وأغلى على المرء من حوزه ثقة مواطنيه ، فهي نور يضيء الطريق ويبرز الهدف القريب منه والبعيد ، فيسير بخطا مرئية مأمونة تتلافى الخطأ اللامقصود ، وتستبعد المصاعب ما كان منها بفعل فاعل حاقد ، أو ضال وما كان منها افرازاً طبيعياً في سياق العمل والانجاز .

ان هذه الثقة سلاح فعال يجب أن يتقن استخدامه بالنية الصادقة والعزم الصادق ، لكي نؤدي الاستحقاق الذي علينا أفضل تأدية ، فنكون عند مستوى هذه الثقة ، وقد ساهمنا جديا في تحقيق غاياتها ، ودفع المسيرة الشعبية إلى الأمام ، باتجاه الأهداف الكبرى الوطنية ، والإجتماعية ، التي ناضل ويناضل من أجلها شعبنا العربي السوري .

وبقدر ما الثقة سلاح فاعل في أيديكم، هي أمانة في أعناقكم، فاتقنوا السلاح وصونوا الأمانة.

إن الثقة التي مُنحتموها تحتاج عقولكم وأذرعكم، فاشحذوا كليهما ولاتبخلوا أو تقصروا في العطاء لهذا الشعب الجدير بأقصى العطاء وأقصى التضحية.

ولابد من الإشارة إلى أنكم نلتم هذه الثقة في ظل الإقبال الشعبي الكبير الذي تميزت به العمليات الانتخابية، كما لابد من التنويه بالروح التسامحية الودية التي تميزت بها نشاطات المواطنين وعلاقاتهم بعضهم ببعض، مرشحين وناخبين، خلال المراحل المختلفة للانتخابات، بدءاً بالنشاط الدعائي وانتهاءً بعملية الاقتراع، وفي أجواء من الحرية كانت حديث الناس في الداخل والخارج، وأنا آمل أن نحافظ دائماً على هذا المناخ لنمارس مهامنا في ظله. ومن البديهي أن وعينا العام لحدود الحق والواجب وممارستها الموضوعية، وتنامي حس المسؤولية الوطنية لدينا جميعاً في مؤسسات السلطة وخارجها، يساعدنا في الحفاظ على مناخ الحرية وتعميقه.

أيها الاخوة اعضاء مجلس الشعب:

أنتم اليوم السلطة التشريعية في البلاد، والقوانين التي تقررونها تعالج حياة السوريين جميعا بكل جوانبها، فالصواب في التشريع يفيد كل مواطن بشكل مباشر أو غير مباشر، والخطأ في التشريع يؤذي كل مواطن بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى هذا فلا يجوز أن ننطلق في معالجة أي تشريع من رؤية ضيقة، أو مصلحة ذاتية أو شبه ذاتية، فأنتم الآن لستم مسؤولين عن أنفسكم أو عن شريحة من شرائح شعبنا فقط، بل أنتم مسؤولون عن مجموع الشعب وأمام مجموع الشعب. لايمكن أن نعالج المواضيع الوطنية إلا من خلال رؤية وطنية، والقانون هو موضوع وطني. فلنتمعن في مشاريع القوانين ولندرسها بعناية تامة بعقولنا وضمائرنا وأمامنا صورة الوطن، ولنقرر بعد ذلك عندها سنصيب وستكون مصلحة الشعب.

المناقشة العلمية المسؤولة مطلوبة دائماً في مناقشات ودراسات المجلس، وإذا

ما خرجنا عن ذلك فقد أضعنا الهدف، لأن لكل مسألة مكوناتها، وإذا نوقشت بعيداً عن هذه المكونات زيادة أو نقصاناً، بمعنى أدخلنا مكونات ليست منها أو أخرجنا مكونات هي فيها، فقد أختلّت المسألة وخرجت عن مسارها المستقيم نحو الحل، وانتهينا إلى لاحّل أو إلى حلّ لمسألة أخرى هي في حقيقتها ليست تماماً المسألة التي نحن بصددها، لأن عناصر كلتا المسألتين ليست واحدة، هذا ما نحققه عندما نخرج في مناقشاتنا عن الحدود الموضوعية، ولاأحد منا يريد أن يسلك سبيلاً لايؤدي به إلى الهدف العام المنشود.

أيها الاخوة أعضاء المجلس:

إنني أؤكد أهمية أن يأخذ مجلس الشعب دوره في الرقابة، لأنه بذلك يتكامل مع الجهود الحكومية في هذا المجال ويساعد في تعميق سلامة المناخ السياسي وتحسين ظروف العمل الانتاجي، والمجلس بذلك لاينتقص من دور الحكومة كسلطة تنفيذية كما يتصور البعض، بل يدعم هذا الدور ويتكامل معه لأن الكل يسعى إلى خدمة البلاد، والرقابة الجدية النزيهة عنصر هام من عناصر الخدمة هذه، والتنافس هنا بين السلطتين من أجل تحسين المناخ السياسي، والانتاجي، والاقتصادي، والثقافي وغيرها هو في جوهره تعاون بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية لتحقيق هدف واحد.

ومن الطبيعي أن تتنبه المؤسسات الرقابية عموماً إلى أهمية أساليب العمل الرقابي في تحقيق الأهداف الرقابية، لأن التلاؤم بين الغاية والأسلوب أمر لامفر منه...

الرقابة ضرورة وطنية يجب أن يتعاون بشأنها الجميع، وأن لايرى فيها أحد استفزازاً، أو استيطاء، أو استضراراً.

فليمارس المجلس الرقابة بحزم وإخلاص من موقع الحاجة والمصلحة العامة.

أيها الاخوة:

سنستمر في تنشيط العمل الحزبي على أساس التعددية، وسنبحث دائماً بصدق وشعور عال بالمسؤولية الوطنية، عن كل مايمكن أن يقوي بناءنا الداخلي السياسي، لأن هذا يجب أن يكون هدف كل مواطن أينما كان موقعه، فلاشيء يسعد المرء أكثر من أن يعيش في وطن قوي عزيز، ولا شيء أهم من أن يسعى المرء إلى بناء، أو المساهمة في بناء وطن قوي عزيز يعيش فيه المواطنون أعزة أقوياء.

اننا نؤمن بأهمية العمل الجبهوي، وسوف نعزّز دور الجبهة الوطنية وأحزابها ونعمل على تطوير صيغتها بما يزيدها قوة وفاعلية، على أساس الأفكار التي ستستخلص من مناقشات المؤسسات الحزبية والجبهوية، ومما يحفز على ذلك أن العمل الجبهوي أثبت على امتداد عقدين من الزمن مصداقيته الوطنية وجدواه النضالية على مختلف الصُعد، كما أثبت قدرته على إشراك أوسع الجماهير في خدمة البلاد وتعزيز شأنها، ورفع قدرتها في مواجهة التحديات وتذليل المصاعب، وقد كانت كثيرة وكبيرة منذ عام الف وتسعمئة وسبعين، ولكن هذه المصاعب وتلك التحديات لم تستطع الصمود أمام الإرادة الوطنية والوحدة الوطنية التي شكلت الجبهة وأحزابها والمنظمات الشعبية، والنقابات والهيئات المهنية عمودها الفقري. ومن الطبيعي أن نثق أن الارادة الوطنية المستندة إلى وعي المواطنين، وتصميمهم على حمايةوطنهم، والدفاع عنه ضد كل أعدائه والواقعين في شباكهم هي الإرادة التي لاتُهزم والقادرة على النصر.

وإذا كانت منظماتنا الحزبية، والشعبية، والمهنية، والنقابية تضم في صفوفها قطاعاً واسعاً جداً من جماهير شعبنا، فلابد أن يكون طموحنا النهائي رغم صعوبة تحقيقه، ألا يظل مواطن في بلادنا دون أن تكون له منظمة ينتمي إليها، لأن المردود الوطني للعمل الجماعي المنظم يظل أكثر وفرة وأكثر مناعة وضمانة في مختلف الظروف.

كما ان العمل الجماعي ينمي المبادرة الفردية، وهذه بدورها تنمي العمل

الجماعي، ومع ذلك فهذه العملية تحتاج وعياً وتوعيةً وعلى امتداد زمن قد يكون طويلاً، لأنها تستلزم قناعة الناس بها وانسجامهم النفسي والفكري مع متطلباتها.

ولكن مهما يكن الأمر فإننا في هذا البلد تنظيمات كنا أم أفراداً، سيظل لكل منا دوره الهام، وسنساهم جميعاً في بناء وطننا وسنظل دوماً على استعداد لأن نقدم في سبيله دون تردد جهودنا ودماءنا لأننا نريد أن نعيش في هذا الوطن أحراراً شرفاء أعزة كرماء.

أيها الاخوة:

لقد أكدت التعددية الاقتصادية التي التزمنا بها مع بداية السبعينات انها صيغة ناجحة للعمل الاقتصادي، وعندما تبنينا هذه الصيغة كانت لدينا القناعة بنجاعتها، ذلك أنها تفتح الباب أمام رغبات المواطنين المختلفة، ويستطيع كل مواطن يمارس عملاً اقتصادياً أن يمارسه بالطريقة التي يراها مناسبة في ظل تعدد الانماط الاقتصادية، وهذا يمكّن البلاد من كسب جهود جميع المواطنين العاملين في المجال الاقتصادي، ولذلك وانطلاقا من المصلحة الوطنية، فاننا سنتابع طريقنا على اساس التعددية الاقتصادية بقطاعاتها الثلاثة: العام، والخاص، والمشترك، وسنشجع النمو الاقتصادي في القطاعات الثلاثة وبلادنا بحاجة إلى ذلك.

أيها الاخوة:

في الوقت الذي نعمل على بناء القدرة السورية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها، فإننا نضع في الاعتبار أننا جزء من الأمة العربية وأننا دائماً في الطليعة من معاركها، ونتحمل أكبر جزء من آلامها بحكم موقعنا من التاريخ العربي، والجغرافيا العربية، اللذين يرتبان علينا التزاماً تاريخياً يلازمنا ونلازمه بوضعية يشكل معها جزءاً من وجودنا الوطني القومي النضالي، وسمة من سمات الحياة الوطنية السورية، ومن هنا كان موقفنا في العصر الحاضر من الصراع العربي - الاسرائيلي، ومن هنا كان موقفنا في لبنان، ومن هنا كان موقفنا في كل معركة ذات بعد قومي بمحتواها أو شكلها.

وحاولنا دائماً أن تكون لمواقفنا في الشؤون القومية بعض شورى مع إخواننا العرب حيثما امكن ذلك، وعند تعذر الشورى استرشدنا دائماً باحساساتنا وحساباتنا القومية.

وعلى أساس من هذه الرؤية الوطنية القومية لبت سورية طلب الاخوة في لبنان، وقدمت الجهود والتضحيات ومازالت، ودون أن تنتظر أو تطلب جزاء من أحد ودون أن تفتر همتها، أو يضعف تصميمها رغم التدخلات السياسية، والعسكرية الكثيرة والخطيرة من دول كبيرة وصغيرة وخاصة العدوان العسكري الاسرائيلي على لبنان عام اثنين وثمانين، والتدخل العسكري الامريكي والأطلسي في العام نفسه، إضافة إلى تدخلات عسكرية أخرى بأشكال مختلفة وتدخلات سياسية لم تنقطع.

إن لبنان بلد عربي تربط بيننا وبينه أوثق روابط القربى وأوثق روابط التاريخ والجغرافيا، وتقع علينا مسؤولية قومية تاريخية في العمل إلى جانب ابنائه لحمايته والدفاع عنه في جميع الظروف، ولاسيما في ظروف المحنة التي يعاني منها، وأن لانتركه وحيداً أمام الأعداء الطامعين في اغتصاب أرضه والهيمنة على شعبه...

ولابد أن نذكر أن هؤلاء الأخوة لم يتقاعسوا في الدفاع عن أرضهم وحريتهم في مواجهة العدوان الاسرائيلي، بل كانوا ابطالاً وضربوا المثل الرائع الذي لم يسبقهم إليه أحد في التضحية والفداء، وقد قدموا نماذج من التضحية لم يعرفها العرب منذ صدر الإسلام، ومازالوا حتى الآن رغم صعوبة الوضع الداخلي يقومون بأعمال بطولية رائعة في مواجهة العدو الذي يحتل جزءاً من جنوب لبنان.

إن للمسألة اللبنانية وجهين: وجها خارجيا يتمثل بتدخلات اسرائيل تحقيقا لاطماعها، وتدخلات دول اجنبية عديدة، وهذا الوجه يستفيد من التناقضات الداخلية بين الأطراف اللبنانية، عن طريق التحريض والعمل على تعميق هذه التناقضات، ووجها داخلياً يتمثل في الخلاف بين اللبنانيين حول صيغة الحكم المناسبة وضرورة تطوير الصيغة القائمة. وحقيقة الأمر أن جذور هذا الخلاف لم

تبدأ مع بداية الحرب الأهلية الحالية، وإنما مع بداية استقلال لبنان، بل نبتت مع بداية الاستقلال، لأن البذور وجدت خلال العهد الاستعماري.

والجدير بالقول أن أكثرية اللبنانيين كانت تؤكد ضرورة تطوير صيغة الحكم، ولكن الخلاف ظل قائماً حول حدود التطوير وحول بعض اتجاهاته، ولكن هذه الأكثرية اصبحت في مابعد في موقع واحد تقريباً، وظلت مجموعات قليلة في لبنان أما مع الصيغة كما هي الآن وإمّا مع تغييرها، ولكن باتجاه لايخدم وحدة الوطن اللبناني، بل يباعد بين اللبنانيين ويؤدي إلى التقسيم. ولاأجد ما يدعو للتفصيل وتسمية الأشياء بأسمائها، بعد أن جرى مؤخراً وهذا هو المهم الاتفاق على ميثاق وطني وقد أقره النواب اللبنانيون من جميع الفئات، ووافقت عليه الأكثرية الساحقة من الفعاليات الشعبية، والأمل أن يعيد النظر في موقفه من لايزال موقفه سلبيا من الميثاق الوطني، لأن فيه مصلحة لبنان بجميع أبنائه، ولأن الحل الوطني هو الحل الوحيد الممكن والآمن والذي يضمن الاستقرار للجميع.

وسورية كانت منذ البداية وستبقى مع لبنان كله، وهي تتعاون مع جميع القوى اللبنانية التي تتمسك بوثيقة الوفاق الوطني، وتدعم المؤسسات الشرعية التي تشكلت على أساس هذه الوثيقة.

إننا في الأمس واليوم وغدا مع جميع اللبنانيين دون تفريق، إلا من كان ضد وحدة لبنان وضد الوفاق الوطني، وسنستمر في تقديم الدعم للبنان وسلطته الشرعية ما دام لبنان بحاجة إلى الدعم.

ويجب القول إن معالجة الوجه الخارجي للمسألة اللبنانية ستكون ممكنة بشكل أفضل، بعد معالجة الوجه الداخلي رغم المحاولات التي ستجري لابقاء هذه الوجه الخارجي، لأن العوامل الأهم لوجوده واستمراره تكمن اصلاً في التناقضات الداخلية.

وبطبيعة الحال ليس من مصلحة العرب مجتمعين أو منفردين أن يصرفوا جهودهم في الاتجاهات غير الرئيسية، إلا إذا فرضت نفسها كما يمكن أن يحدث

أحياناً، وكثيراً ما يبذل العرب جهودهم في مسائل ثانوية لاتفرض نفسها عليهم بل هم يفرضونها على أنفسهم، والخلافات العربية أفضل مثال على ذلك.

يجب أن يدرك الجميع أن الوضع العالمي والوضع في منطقتنا لايحتمل الجدل الترفي، وان ما هو قادم ليس خطراً محدوداً عابراً، إنه خطر مصيري بكل ما يعنيه هذا التعبير، ومن المفارقات القاسية أن بعض أخواننا العرب يتحدثون الآن عن هذا الخطر، ولكن لايتبدى أثر ذلك في سلوكهم وعملهم، أن الأمر يتطلب يقظة عربية حقيقية تنتج تضامنا عربيا حقيقياً تستطيع الأمة من خلاله أن توفر لنفسها كثيراً من الأمان وهي تخوض معاركها المفروضة عليها أولاً وآخراً. كل أمة عندما ترى خطرا قادماًتتضامن وتتكاتف، إذا لم تكن أصلاً كذلك، فهل يكون العرب في هذه المرحلة استثناء من هذه القاعدة الانسانية التاريخية للمسيرة البشرية؟ أم يصحون ويتحركون في السياق الإنساني الطبيعي ويمسكون بزمام المبادرة التاريخية قبل أن تفلت من أيديهم إلى الأبد بفعل طبيعة الظروف القادمة واحتمالاتها وبفعل سبات عربي عميق؟.

ان الأمم الأخرى تتوحد في هذه المرحلة ولاتتضامن فقط، وهي ليست على حافة خطر المصير كما نحن، وليست أراضيها محتلة أو معرضة للاحتلال في المدى المرئى كما نحن، لقد سقط جدار برلين وها هما الدولتان الألمانيتان على أبواب الوحدة، بل سقطت الجدران بين أمم أوروبا الغربية، وها هي على أبواب كيان وحدوي سيتكون في عام اثنين وتسعين، بل ها هي أمم اوروبا بكاملها تتنادى للوحدة.

ألا نعتبر مقصرين بحق انفسنا ومتخلفين عن الركب العالمي المتقدم، ونحن نعيش الجمود والتشرذم والقوقعة، بينما الامم الأخرى تسير مسرعة نحو وحدتها وعزها وازدهارها؟.

يجب أن يناضل العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية، لأنها قضية هوية ومصير، وإلى أن تتحقق الوحدة يجب أن يحققوا تضامنا فعالاً يقيهم شر ما تحمله الظروف.

وهنا أحيي أشقاءنا في اليمن الذين وضعوا الوحدة فوق كل اعتبار فنبذوا الضغائن وانطلقوا من رغبة جادة في توحيد شطري اليمن وحققوا اليمن الموحد، واكدوا انهم يرونها خطوة على طريق الوحدة العربية الكبرى.

إنني باسمكم وباسم شعبنا أهنىء اشقاءنا في الجمهورية اليمنية قيادة وشعباً بهذا الانجاز العظيم، وأتمنى لهم اطراد النجاح في تعزيز وحدة اليمن وازدهاره والاسهام في الدفاع عن قضايا الأمة العربية.

أيها الاخوة:

إن الاطماع الاسرائيلية في الأرض العربية ليست موضع شك، ومن هنا فإسرائيل لاتريد السلام، لأن السلام سيعيد الأرض المحتلة إلى أصحابها وسوف يضع قيودا تمنع اسرائيل من التوسع في المستقبلر أو على الأقل تشكل مصاعب امام هذا التوسع، بينما أعلن العرب في أكثر من مناسبة رغبتهم في تحقيق السلام على اساس قرارات مجلس الأمن الدولي، وبالرغم من ان اسرائيل وافقت على هذه القرارات فإنها عملياً تراجعت عن موافقتها. فاسرائيل وافقت على المؤتمر الدولي للسلام الذي تقرر في عام ١٩٧٣ بناء على قرار مجلس الأمن ٣٣٨ وضمنه القرار ٢٤٢، والذي عقد جلسته الأولى في جنيف في كانون الأول من العام نفسه برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية. بينما هاهي ترفض الآن ومنذ ذلك الوقت هذا المؤتمر رغم موافقتها عليه ومشاركتها فيه.

إن اسرائيل عملياً ليست مع أي قرار من قرارات الأمم المتحدة ولاتفكر إلا بالتوسع عن طريق استخدام القوة، إن قليلاً من التمعّن والتفكير يجعلنا نثق أن طريق القوة الاسرائيلي هذا طريق مسدود، لأن تفوق القوة لم يثبت في الماضي ولن يثبت في المستقبل في يد أحد، وإلى جانب ذلك إذا قارنا المعطيات العربية بالمعطيات الاسرائيلية فسنجد أن حركة التفوُّق ستكون باتجاه العرب، وعلى هذا إذا قارنا تطورات القوة بين العرب واسرائيل منذ قيام اسرائيل وحتى اليوم، فسنجد أن الفارق يضيق لمصلحة العرب، سواء من حيث الإنسان أو من حيث الآلة، ومن هنا

لم تعد حروب اليوم كحروب الماضي، لم تعد قصيرة الزمن ولم تعد قليلة الثمن.

إن اسرائيل لاتزال متفوقة تكنولوجيا وتستطيع أن تلحق بالعرب كوارث بشرية في حالة الحرب، ولكن العرب أيضاً يستطيعون بما يملكون أن يبادلوها الكوارث بمثلها، واسرائيل تعرف هذا وتعرف أن التفوق التكنولوجي الذي تملكه لايستطيع أن يحول دون تبادل الكوارث في حالة الحرب بواسطة ما هو متوفر لدى العرب ولدى اسرائيل، وبحكم ما لدى العرب من عمق بشري يفتقر الاسرائيليون إلى مثله، فإن تبادل الكوارث هذا سيكون اثقل بكثير على الاسرائيليين. فإذا كان العرب بحاجة إلى السلام فالاسرائيليون أيضاً بحاجة إلى السلام، ولذلك على الاسرائيليين أن يدركوا ان العرب لايتحدثون عن السلام من موقع اليأس. بل من موقع نصرة السلام واسترداد الحقوق.

أيها الاخوة:

كيفما تحركت الحياة فالإنسان اداتها من جهة، ومنطلقها وغايتها من جهة أخرى، وهو بالتالي اهم ما فيها. فإذا بُني إنساننا البناء السليم وخاصة عقله وإرادته فلا خوف من غزاة ولا قلق من عدوان، ولاشك في امتلاك ناصية النصر.

فلنبن الإنسان السليم عقلاً وجسداً، لقد سارت سورية على الطريق خطوات واسعة تستمد العزم والارادة من تراثها، وقيمها الروحية، والمادية وعلى هذه القيم تنمو وتكبر أجيالنا الشبابية: على الايمان بالله، على الايمان بالوطن، على الشهادة، على الشجاعة، على ارادة النصر، على الغيرية وحب الشعب، على التعلم، على المعرفة، على التدريب، على الإباء، على الحق والواجب، وغير ذلك من القيم الكبرى مما يجب أن يملأ حياتنا، وينغرس في عقولنا وينداح في نفوسنا، فنطمئن دون ريب إلى الحاضر والمستقبل.

وإلى أن يأتي الموسم الوفير والحصاد الغزير، دعونا نحيّي إخوتنا وأبنائنا

المناضلين في فلسطين، والجـولان ، وجنوب لبنان، ونشـُّـد على ايديهم بفــخــر واعتزاز.

مرة أخرى تهنئتي لكم بالثقة التي أولاكموها الشعب.

مارسوا سلطاتكم بحزم ونزاهة، بهدي من وطنيتكم، ولاسلطان عليكم إلا الشرف والضمير وثقة الشعب بكم.

أرجو لكم التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خطاب
السيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة أداء القسم للولاية الدستورية الرابعة في مجلس الشعب

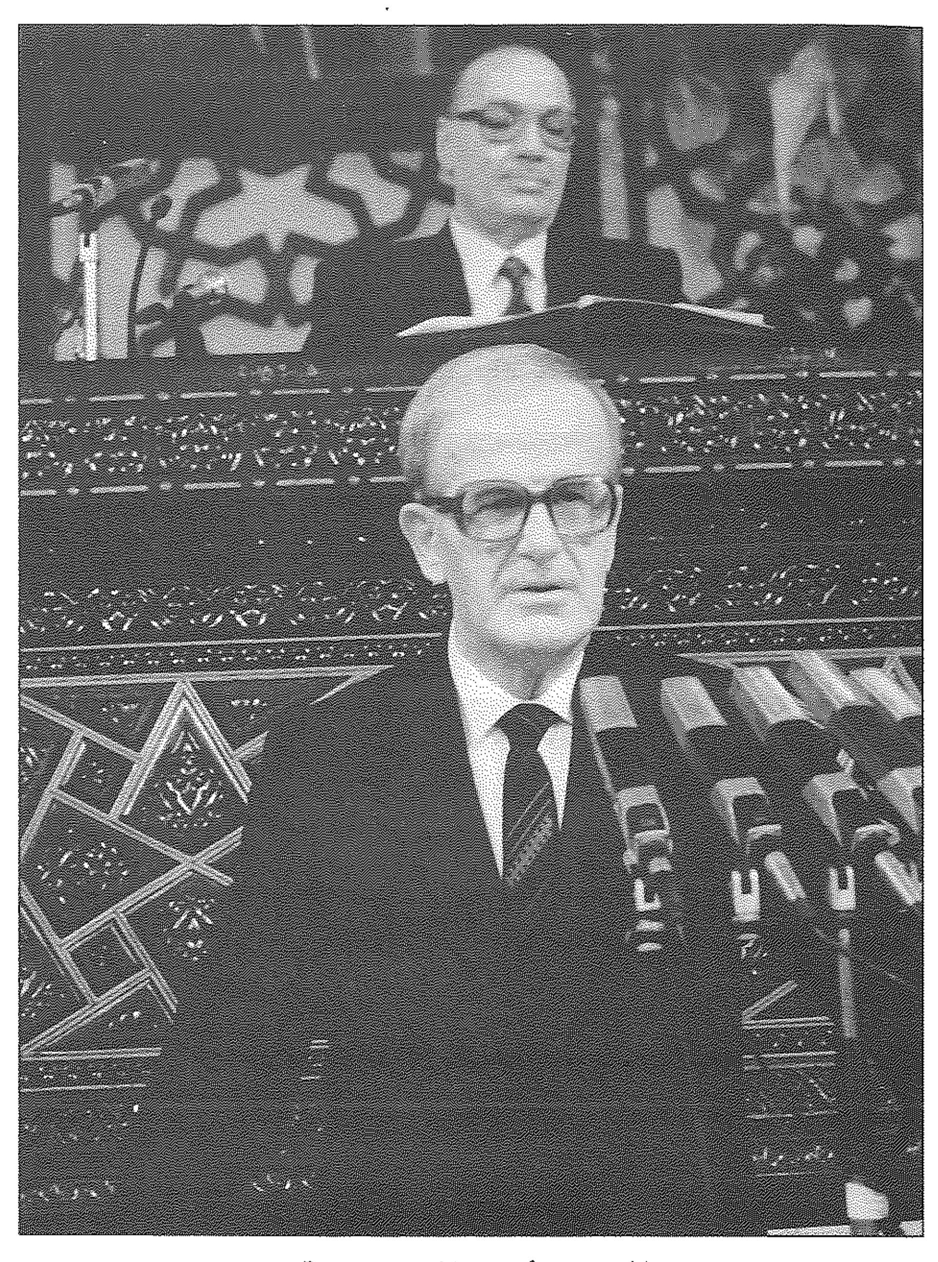
بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٢

[illegible]

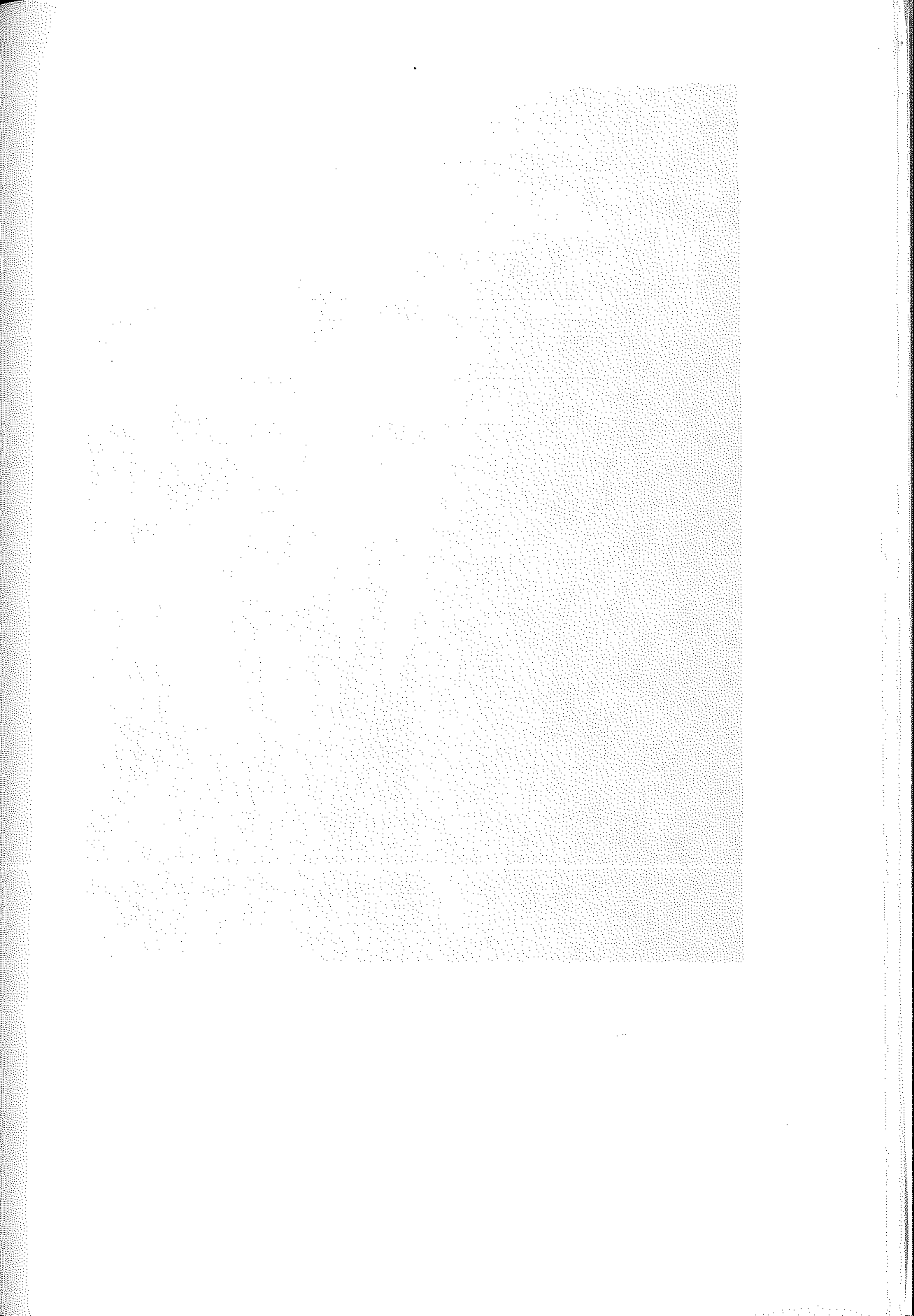
[illegible]

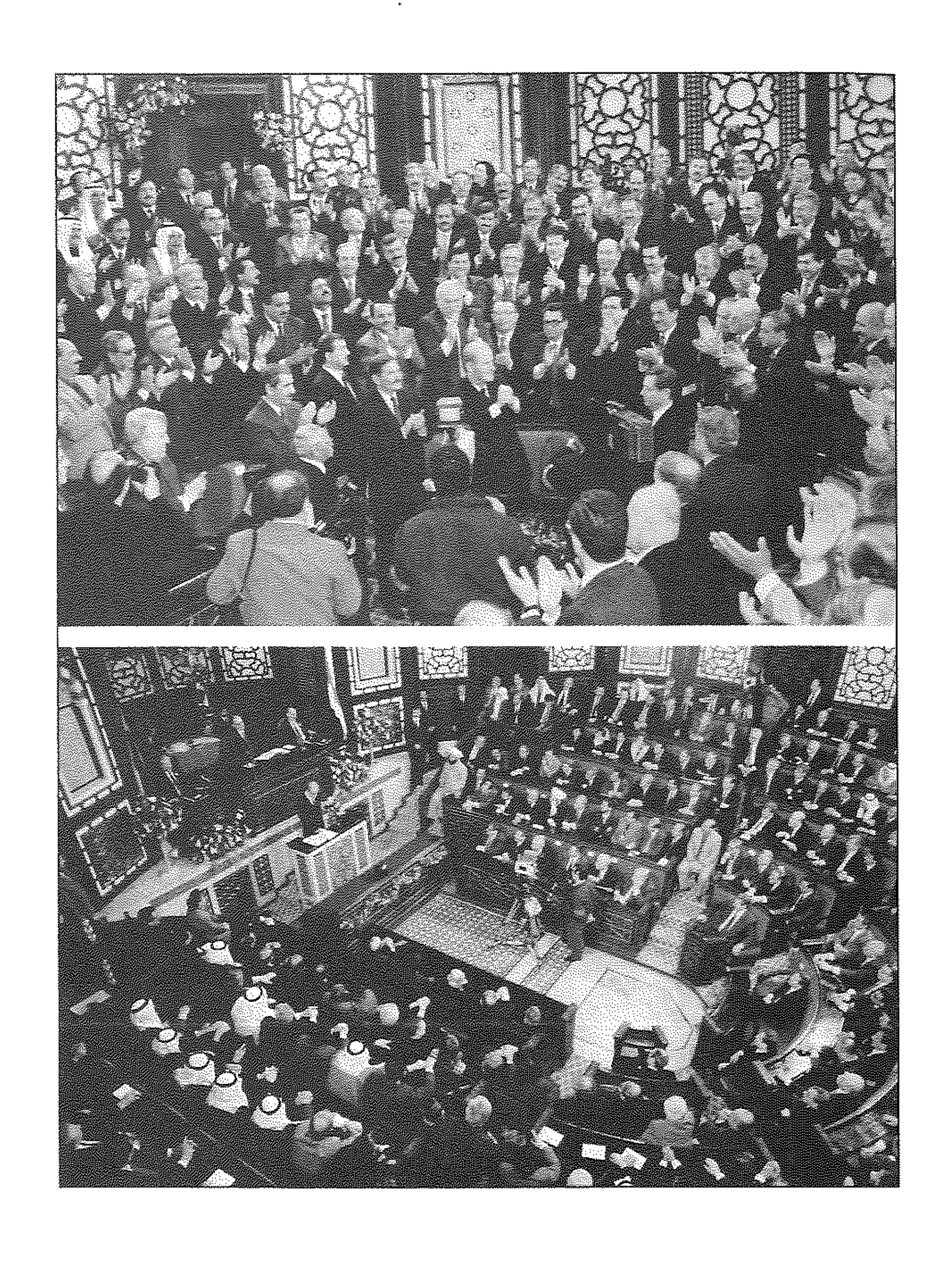
[illegible]

[illegible]

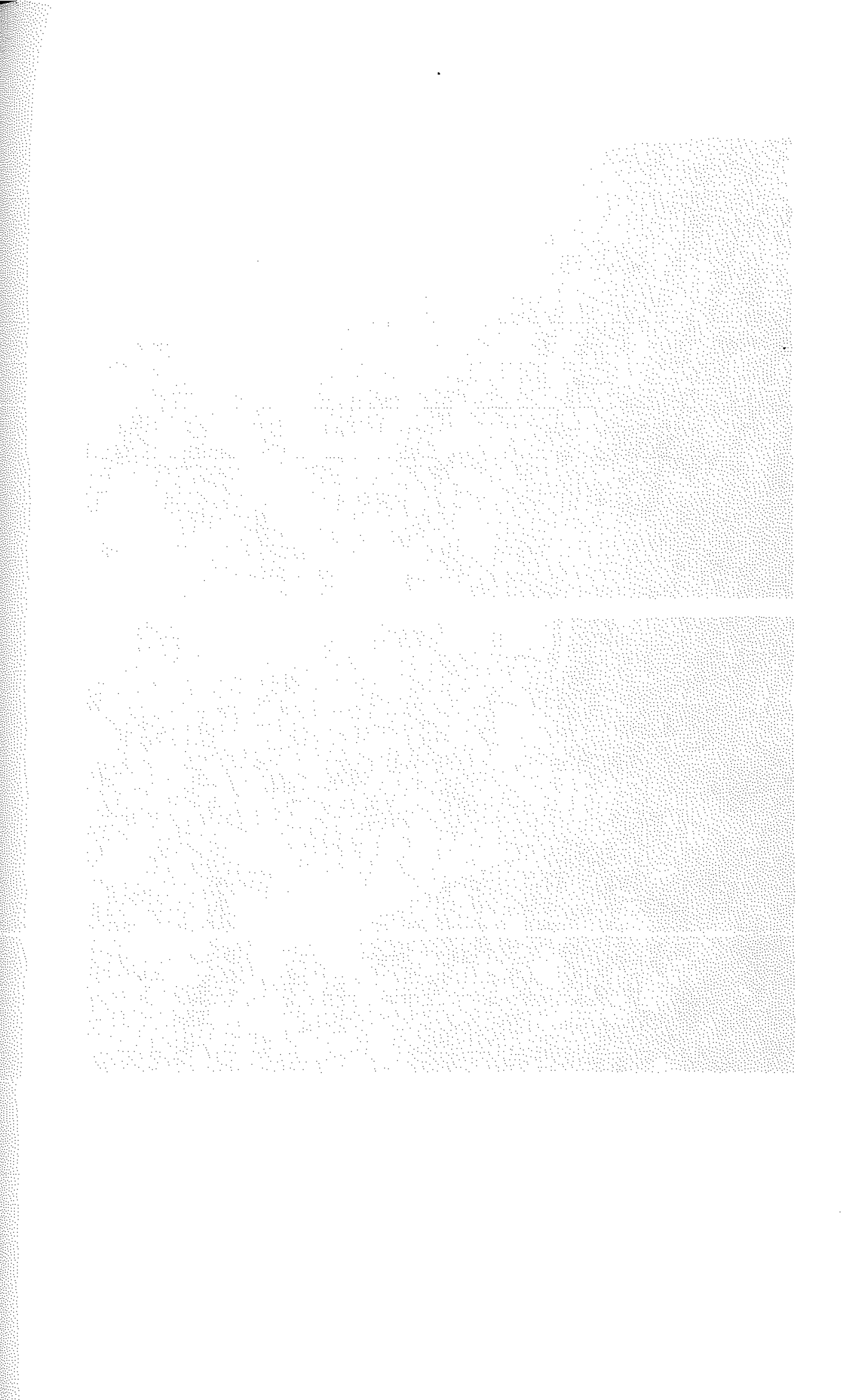


السيد رئيس الجمهورية
أثناء اداءه القسم للولاية الدستورية الرابعة
في
مجلس الشعب





صورتان للسادة أعضاء مجلس الشعب



خطاب
السيد الرئيس حافظ الاسد
رئيس الجمهورية
بمناسبة اداء القسم للولاية الدستورية الرابعة
في مجلس الشعب
بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٢

السيد رئيس مجلس الشعب.

أيتها الأخوات.

أيها الإخوة أعضاء مجلس الشعب:

يسعدني غاية السعادة أن التقي بكم بعد أن قال الشعب كلمته في استفتاء عام واتخذ قراره بأن نتابع معا مسيرة البناء والتحرير.

لقد كانت بيعة الشعب غالية في معناها وعظيمة في مضمونها، حيث خرجت الملايين من السوريين الى الساحات والشوارع في المدن والقرى، لتعلن للعالم أجمع أن الوحدة الوطنية في سورية أضحت نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا متكامل الأبعاد، يمتد في جذوره الى أعماق جماهير الشعب لقد أصبح هذا النهج نهجا قوامه التحالف والتعاضد والتآزر.

وكانت تلك العواطف النبيلة والصادقة الملأى بالحب والوفاء ثمرة مسيرة عقدين من الزمن، حقق خلالهما شعبنا من المنجزات مادفعه لأن ينطلق وقبل الموعد المحدد للاستفتا،ء ليعبر عن أحاسيسه ومشاعره وإيمانه بالنهج الذي اختطته سورية لنفسها....

وثقة الشعب أيها الإخوة مصدر قوة ومحبة الجماهير، تعزز في النفس القدرة على مجابهة التحديات، وإنني إذ أقبل بكل الإكبار والمحبة قرار الشعب بتحمل

المسؤولية فانني أعلم ان ماهو أمامنا من تحديات يستوجب منا العمل الدؤوب والمستمر. وكلما زادت المحبة ثقلت المسؤولية، كما انه كلما عظمت آمال الأمة وطموحات الشعب تطلب الوضع قدرا اكبر من التضحية والفداء والبذل والعطاء.

إن مشاعر الفرح والسرور ومظاهر التعاون والتعاضد، التي سادت بين الجماهير تبعث على الطمأنينة والفخر والاعتزاز. فقد برهن شعبنا في سورية في مناسبات عديدة أن لاحدود لعطائه، فقدم النماذج المضيئة في فعله وسلوكه وثقته وعطائه التي تفوق بطاقاتها ومعناها كل وصف. وكان سلوك الملايين من السوريين سلوكا عفويا صادقاً يعبّر عن ارادة جماعية تنقل الفرد من حالة «الأنا» والانانية الى حالة «النحن» والغيرية.

لقد شارك الشعب بمختلف فئاته وأعماره ومواقعه الاجتماعية في الاستفتاء، وقال: «نعم» لما تم إنجازه، وقال: نعم للعهد على متابعة المسيرة، وقال: نعم لما هو مطلوب منا من فداء وعطاء في اطار وحدة وطنية تذوب فيها الفوارق، وتظللها أطياف الحب والمودة.

لقد كانت أيام الاستفتاء حاسمة في صقل المواهب والنزعات والافكار، ومحددة لمسار التغير الاجتماعي، لأن ماشهدته سورية في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٩١ لم يسبق له مثيل في تاريخها القديم والحديث، وهذا ماسجله المراقبون. وقد تحققت من جراء ذلك التفاعل والتوحد ومظاهر الألفة والمحبة والعطاء نقلة نوعية في حياة شعبنا، تتسم بمزيج من الواقعية والطموح، ذلك المزيج الذي ينقل الانسان عادة الى مراتب عليا في التفاني ونكران الذات . . .

وقد قررت سورية منذ فجر حركة التصحيح أن الانسان هو منطلق الحياة وهو هدفها، وقد استجاب الانسان في سورية لذلك القرار وأعطى نموذجاً فريداً في القدرة على البذل والعطاء، وكانت كلمة نعم مقرونة بالفعل والسلوك، فخرجت جماهير الشعب بشيبها وشبابها برجالها ونسائها، لتعبر وبطريقتها الخاصة عن فرحتها واعتزازها بما تم وإدراكها أن الحاضر الذي تنعم به والذي يتسم بالاستقرار

والأمن والبناء، هو حصيلة عمل دؤوب شاركنا فيه جميعاً وبنيناه جميعا.

وقياساً على ذلك فإن الجماهير تدرك وبحسها السليم أن المستقبل لابد أن يكون صورة أبهى من الحاضر، فهو سيكون حصيلة ماتراكم في الأمس وما يتحقق اليوم وغدا، فعلينا ان ننذر أنفسنا في كل مواقع العمل والمسؤولية الرسمية والشعبية، لتحقيق آمال وطموح الشعب وعندما نكون كذلك فإننا نقوم بواجبنا من جهة ونكسب احترام الشعب ومحبته من جهة اخرى. وأقصى وأنبل ما يتطلع اليه المرء في وطنه هو أن ينال محبة الناس في وطنه...

وعندما كنت أتابع اعراس الجماهير التي كانت تحتفل أمام أبصار الجميع فإنني كنت أعلم ان ما يربطني بالشعب هو ما يربط الشعب بالأرض.

والشعب والارض هما الوطن ومن لايرتبط بالشعب والارض فلا وطن له، ومن لا وطن له لا وجود له، فإلى الشعب... شعبنا العظيم... أنقل مرة ثانية المحبة والاعتزاز والتقدير...

وشعبنا في سورية أيها الإخوة والأخوات... شعب أصيل ينهل من تراثه ومن تاريخه معينا لاينضب من المثل والقيم السامية، وقد تفاعل مع الحضارات الانسانية تفاعلاً خلاقاً واختزن في تاريخه طاقات تزخر بكل معاني الخير والنبل والعطاء وتتفجر حيثما يستوجب العطاء ويتطلب الفداء...

أيها الأخوة:

إننا نلتقي اليوم ونحن في اجواء الذكرى التاسعة والعشرين لثورة الثامن من آذار، التي كانت ثمرة نضال شاق ومعاناة طويلة نتيجة الظروف السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، التي كانت قائمة في بلادنا زمنا طويلا، سادت خلاله علاقات الجهل والتخلف، ونمت مظاهر الفوضى وانعدم الشعور بالأمان والإطمئنان الى الحاضر والمستقبل، وكان لابد لجيل من ابناء هذا الوطن ان يتمرد على هذا الواقع ويتحرك في عكسه بغية خلق واقع جديد تتحرك فيه الحياة من

الظلام الى النور، من التخلف الى التقدم، من الفوضى الى النظام، من البيئة الصغيرة الضيقة الى بيئة الوطن بكل أبعاده. ولنقل من وطنية الجغرافيا الصغرى الى وطنية الوطن بكل أبعاده ومفاهيمه . . .

وأنا هنا لا أتحدث عن بضع سنوات بل عن مرحلة تاريخية من عمر هذا الوطن، حيث جاءت ثورة الثامن من آذار المحطة البارزة والمنعطف التاريخي في إطارها . . .

فتحية لشعبنا العظيم الذي فجر ثورة الثامن من آذار ودافع عنها وحماها، في وجه كل المصاعب والتحديات التي أريد لها أن تخنق الثورة وان تمنع نماءها واستمرارها، فنجح الشعب وتابع تطورها وتطويرها، ومازال الجهد والاجتهاد مستمرين، فالشعب طاقة حية مستمرة تستنزفها المصاعب ولاتستنفذها لأنها مستحيلة النفاذ، اذ هي طاقة خير ولانهاية للخير لأن الخير مصدره الله . . .

واذا كان عدم الاستقرار الفكري والسياسي قد اعترى السنوات الاولى من عمر الثورة، بما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على الصعد الاقتصادية، والاجتماعية، والدفاعية وغيرها، فإننا عالجنا هذا الإشكال وتجاوزناه بعد حركة التصحيح عام ١٩٧٠، وانطلقنا منذئذ في عملية بناء وطنية واسعة تغطي طيف الحاجات الوطنية على سعته، وتعددية مشتملاته وفي بعديه المادي والروحي، وبدأنا ببناء وتعزيز القدرة الداخلية، وبادرنا للاتصال بجميع الاحزاب التي كانت قائمة في البلاد قبل حركة التصحيح وقبل ثورة آذار.

ونشأ حوار حرّ بين جميع هذه الاحزاب، لايفرض أحد على أحد رأيا، وكان حوارا وطنيا مسؤولا استغرق وقته الذي احتاجه، واستمرت المناقشات المكثفة أكثر من عام توصلت الاحزاب في نهايتها الى اتفاق تام وموثق، انطلاقا من المصلحة الوطنية والحرص على مسيرة وطنية قوية، وباشرنا مسيرة وطنية مشتركة على طريق طويل وكانت تجربة نوعية جديدة لاسابقة لها في بلادنا. ولامثيل لها في

بلدان العالم الأخرى، وقد يقال إنه وجدت جبهات وطنية في بلدان أخرى، وأقول: إن التجربة تختلف جدا من حيث تاريخيتها ومحتواها ونظام عملها وفاعليتها. وتابعت الجبهة نشاطها خلال العقدين الماضيين مطورة بين وقت وآخر أسلوب عملها، ولاأذكر أن هناك أمراً واحدا على المستوى الوطني سواء كان داخليا أو خارجيا بُتّ فيه، أو وجبت معالجته إلاّ عالجناه في إطار الجبهة الوطنية التقدمية نتبادل الآراء بشكل حر ومسؤول نناقش ونجتهد نختلف ونأتلف، ونخرج باتفاق قوامه خلاصة الآراء التي استقر عليها المتحدثون في نهاية الامر، ولا أذكر أننا خرجنا مختلفين حول أمر هام ناقشناه في أية جلسة من جلساتنا، والتي كانت دائما تستغرق وقتا طويلاً لأن الكل كان حريصا على أن تتسع الرؤية حول موضوع المناقشة، وان نخرج بأصح رأي موحد واصح قرار في النهاية.

وهذا لايعني أننا لم نكن نناقش الأمور الأقل أهمية بل فعلنا ذلك وبشكل مستمر، ناقشنا أمورا أقل أهمية، وأمورا صغيرة ولكننا اعتبرنا ونعتبر ان كل الأمور التي ناقشناها أو نناقشها هامة، وإلا لما كان هناك ما يبرر مناقشتها. إن المجال كان مفتوحا دائما لأن تناقش الجبهة كل أمر ترى مناقشته . . .

لقد كانت الجبهة الوطنية التقدمية إنجازاً وطنياً هاماً ومكسباً كبيراً لقضايا الشعب والوطن، ولعبت دوراً أساسياً في صمودنا الوطني ضد التحديات المتعددة الاشكال التي استهدفت وطننا في كبريائه ومصالحه وسيادته وقراره الحر وحقه القومي. ومع ذلك فإننا نرغب من الجبهة أكثر مما تحقق ومازال أمامنا الكثير مما يمكن عمله من التطوير الذي يحقق زيادة من الفاعلية في خدمة قضايا وأهداف الوطن.

إن الانسان ينشد الكمال دائما ولايناله ومع ذلك يجب ان يستمر في تطلعه اليه، وفي تحركه نحوه بشكل دائم ليقترب منه قدر المستطاع. انني آمل ان نجتمع قريبا لنناقش ونقرر مانراه لازماً لتطوير عمل الجبهة وزيادة فاعليتها الوطنية.

وفي إطار البناء الوطني كان الاهتمام الكبير بمنظماتنا الشعبية، التي أصبحت ركائز جبارة في الدفاع عن هذا الوطن وشموخه وبنائه وصون ارادته، الامر الذي هو موضع فخرنا وتقديرنا الكبير.

وفي إطار البناء الوطني ايضا بذلت الجهود لتعزيز نقاباتنا المهنية عن طريق توحيد ابناء المهنة الواحدة في تنظيم واحد بدلا من عدة تنظيمات، كما كان الامر في كل من نقابات الاطباء والمحامين، ودعمت هذه النقابات بعد توحيدها لتأخذ دورها الوطني الذي يجب ان تأخذه والذي نراه اليوم واقعا ملموسا نعتز به.

وفي إطار البناء الوطني، أعدنا صياغة مؤسسات السلطة التنفيذية، والتشريعية، والادارة المحلية، وهي أيضاً تجربة جديدة هدفت الى تحقيق اوسع مشاركة شعبية ممكنة تتم عن طريق الانتخابات والتمثيل الصحيح.

وفي إطار البناء الوطني، كانت لنا خطط وتوجهات وهياكل اقتصادية متنوعة، هدفت الى مشاركة كل طاقات البلاد في بناء الاقتصاد وتنميته، وحققت نجاحات هامة تنمو وتعلو باستمرار، وكانت لنا خططنا الثقافية والاجتماعية. وقد اعطينا لكل ذلك جهودا كبيرة، وحققنا نجاحات هامة رغم كل الصعوبات التي مررنا بها والتي تعرفونها جيدا.

أيها الإخوة،

إنني لا أستعرض ما انجزناه ولو فعلت ذلك لاحتجت وقتا طويلا لتعداده وشرحه، لكنني أردت أن أشير الى خطوط عريضة لبعض اهتماماتنا ومنجزاتنا في المرحلة الماضية، والتي انصبت وتصب جميعها في خلق وترسيخ الوحدة الوطنية، وتقوية البلاد سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً، وعسكرياً مما يخلق جبهة داخلية صلبة تصمد أمام العواصف، وإن قويت وتعددت اذا ماتعرض لها الوطن، ويجعل البلاد قادرة على التجاوب مع تطلعات وآمال جميع أبنائها.

هذه الجبهة الداخلية الصلبة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا هي التي أردناها دائماً، لأنها قاعدة الصمود ومنطلق النجاح والتقدم، وهي الأساس في كل

انجاز تطلعنا او نتطلع اليه والدرع الذي يقي البلاد من كل خطر واجهناه، أو نواجهه وستبقى هذه الجبهة موضع الاهتمام الرئيسي لأن الوحدة الوطنية الرائعة التي تتجلى في كل منعطف نجتازه، وفي كل أمر نواجهه تحتم علينا استمرار وإعطاء مزيد من الجهد لقضايانا الداخلية، قضايا المواطنين جميعا واهتماماتهم وتطلعاتهم.

لقد خضنا كل المعارك التي خضناها، معارك التحرير والبناء، ومعارك الصمود، وواجهنا كل اشكال الضغوط بجبهتنا الداخلية المتراصة وبوحدتنا الوطنية الرائعة، وبذلك أعطى شعبنا كما هو دائماً مثالا على الوعي الوطني، والشعور العالي بالمسؤولية الوطنية.

ان هذا الشعب الذي يواجه هذا الحجم الكبير من المخاطر والتحديات، ويبذل الدم والعرق من أجل هذا الوطن ومن أجل صيانة كرامته وحريته جدير بكل الحب والاكبار، ويستحق ان نبذل كل جهد لتحقيق آماله وتطلعاته وتعزيز وحدته الوطنية وتلاحمه في جبهته الداخلية....

إن صيانة كرامة المواطن والحفاظ على أمنه واستقراره وتأمين ما يمكن تأمينه من ظروف العيش الكريم، وتوفير ظروف العمل للأجيال الصاعدة التي هي ركيزة الوطن يجب ان يكون موضع اهتمامنا الدائم.

إن المسار الذي بدأناه بعد السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، يأتي في إطار إطلاق طاقات الشعب وفي تمكين المواطن من المشاركة في بناء البلاد والإسهام في الحياة العامة. إن صيغة الديموقراطية التي اختارها شعبنا ليست اطارا جامداً، وليست طريقا موصداً، بل هي موضوع حي يتطور ويتجدد وفق تطور ظروفنا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

إن صيغة الديمقراطية ليست سلعة تستورد من هذا البلد أو ذاك، وانما هي الإطار الذي يمارس فيه المواطنون حقوقهم وواجباتهم وفق ظروفهم المرحلية.

وكل مرحلة من مراحل التقدم والتطور والبناء نحققها تقدم معطيات جديدة في مجالات الحياة المختلفة، لابد أن تعكس نفسها على الاطار الديمقراطي، ولكي

يمارس شعب من الشعوب الحياة الديمقراطية لابد من تحقيق توازن دقيق جدا بين الصيغة أعني الهيكلية والقوانين، وبين محصلة المعطيات الثقافية، والتراثية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي يملكها أو يتمتع بها هذا الشعب، أي شعب. وأيّ خلل في هذه الموازنة يحتم ان يعيش الشعب حياة لاديمقراطية وتبدأ المعاناة مع بداية الخلل وبقدر اتساع الخلل، تتسع لاديمقراطية الحياة سواء تقدمت الصيغة على المعطيات أو تقدمت المعطيات على الصيغة.

وبسبب عدم تماثل المعطيات الثقافية والتراثية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين شعوب العالم، في أي وقت من الأوقات لم تستطع أية صيغة ديمقراطية بعينها ان تفرض نفسها بقوتها او بجاذبيتها على شعوب العالم في أي وقت على امتداد ماهو معروف من التاريخ الانساني، ورغم تمسك الانسان دائما بتحقيق الحياة الديمقراطية بمعنى انها سيادة الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه، فقد بقيت في الزمن الواحد في مرحلة تاريخية واحدة صيغ كثيرة جدا تسير بموجبها شعوب العالم، حتى انه في كثير من الاحيان بدت هذه الصيغ والتي تسعى الى الهدف نفسه متباينة الى حد التناقض.

فلكي ننصف انفسنا وشعبنا ولكي نعيش حياة ديمقراطية بأقصى ماهو ممكن، علينا أن نتطلع دائماً الى داخل بلادنا نقرأ الواقع بجوانبه المختلفة قراءة متأنية موضوعية علميه، لكي نصل إلى القرار الصحيح لأن القرار المناسب للشعب لا يُستوحى ولا يستلهم إلا من الشعب نفسه.

ومن هنا أقول إنه في ظل مسارنا الديمقراطي نحن أقرب الى الديمقراطية، ويمارس المواطن في بلادنا دورا اكثر اتساعا وعمقا من الدور الذي يمارس في الكثير الكثير من بلدان العالم بما فيها البلدان المتقدمة التي ترفع لواء الديمقراطية على طريقتها وحسب مفاهيمها.

فإلى جانب المؤسسات السلطوية او الرسمية المنتخبة ديمقراطيا المجالس المحلية ومجلس الشعب، توجد المنظمات الشعبية بحلقاتها وقياداتها المتسلسلة

والمنتخبة ديمقراطياً، وتوجد النقابات المهنية بحلقاتها وقياداتها المتسلسلة والمنتخبة ديمقراطياً، وتوجد الاحزاب وقياداتها المنتخبة ديمقراطيا، والكل يمارس العمل السياسي ويشارك في السلطة والقرار، فالعامل، والفلاح والمعلم، والطالب، والمرأة، والتاجر، والطبيب، والمهندس، والمحامي، كل في اطار تنظيمه النقابي يساهم في تسيير آلة الدولة والمجتمع، وهذا ليس موجودا في بلدان اخرى ويجب ان ندرك كمواطنين هذا الامر.

هناك يوجد برلمان ورئيس وكفى ،ولا أحد يتدخل أو يشارك كما نعرف وتعرفون جميعا في قرار السلطة أو في القرارات العامة للبلاد الا المجلس المنتخب أو البرلمان، ورأس الدولة ،والأمر لدينا مختلف تماماً، أنتم هنا تمثلون أحزابا وتمثلون منظمات، وتمثلون قطاعا واسعا جدا من شعبنا، ممن لاينتمون تنظيمياً الى أحزاب أو منظمات، وأكثر من ثلث أعضاء هذا المجلس كما أذكر هم ممن يمكن ان نسميهم المستقلين، أي الذين لاينتمون الى أي حزب أو منظمة.

اذا كانت التعددية السياسية أحد مظاهر الحياة الديمقراطية، فقد أكدنا على هذه التعددية منذ أكثر من عشرين عاماً، ومارسناها في مختلف جوانب حياتنا، وتسهم الاحزاب التي تشارك في الجبهة الوطنية التقدمية في مسؤولية قيادة الدولة . . . .

ان في سورية عددا من الاحزاب يزيد عما لدى عدد كبير من الدول، ويوجد في عدد من البلدان المتقدمة والعظمى تعرفون وبشكل دائم حزبان يتبادلان تسلم السلطة. أما في سورية فيوجد عدد من الاحزاب، وهي أحزاب وطنية لها تاريخ طويل في النضال الوطني، وقد مضى على تأسيسها عشرات السنين وهذا لايعني أنه لايوجد احتمال قيام أحزاب وطنية جديدة، بل يعني أننا طبقنا وعشنا التعددية الحزبية والسياسية قبل الكثير الكثير من الذين يتحدثون عنها هذه الأيام ،دون ان يكون في أذهانهم أية مضامين للتعددية الحزبية أو للحزبية نفسها.

الاحزاب في عدد من البلدان هي أحزاب انتخابات لها دور واحد دور

موسمي تمارسه خلال موسم الانتخابات، في بعض البلدان وليس في كل البلدان، وانتم تعرفون ان الاحزاب والمنظمات والافراد لديكم ليسوا هكذا.

إن الديمقراطية لاتعني الفوضى السياسية ولكنها تعني توفير أفضل الظروف التي يتمكن خلالها المواطن من تحقيق الاختيار الحر بما في ذلك اختيار ممثليه ومن القيام بكل ما يخدم الوطن والشعب.

إن الديمقراطية تتطلب التنظيم الذي يوفر الحرية ويصونها والفوضى تحقق عكس ذلك.

ان نجاحنا في تنظيم المجتمع في منظمات شعبية ونقابات مهنية، الى جانب وجود الاحزاب أكد على أهمية خيارنا الديمقراطي.

إن مشاركة هذه المنظمات والنقابات في المؤسسات السياسية وهي جميعا تقوم على أساس الانتخاب جاءت داخل المنظمات والنقابات واسهمت في تطوير البلاد واستقرار العلاقات في المجتمع بين مختلف شرائحه وكذلك رسخت تقاليداً في الحياة السياسية شكلت سياجاً يحمي مسيرتنا.

لقد قامت هذه المنظمات والنقابات بأدوار هامة ورئيسية في حياة البلاد، وفي الدفاع عن قضاياها وفي دفع مسيرة التنمية والتقدم وفي تعزيز الجبهة الداخلية، مما وفر للثورة قاعدة شعبية شاملة لجميع طاقات المجتمع فتعزز الاستقرار في البلاد وتحقق ماتحقق من انجازات عظيمة.

إن الديمقراطية التي نعمل على تطويرها وتجديدها دائماً وفق ما يخدم مصالح شعبنا وبلادنا تعني ممارسة المواطن للعملية الانتخابية.

وفي الوقت نفسه فإن قيام المؤسسات المنتخبة في كل المستويات بواجباتها المحددة في الدستور والقانون أمر أساسي لصون الديمقراطية وشرط لابد منه لضمان المسار الديمقراطي.

طبعاً تفهمون وفهمتم من كلامي الذي كان واضحاً أنني لاأقصد أننا في المثل الاعلى الذي نريده وقد قلت في فقرة: إن الانسان ينشد الكمال ولايناله ولكن عليه ان يناضل دائماً لكي يناله.

وهذا يعني أن لانجمد في مكان ، وان لانقف باستمرار عند نقطة معينة فالحياة غنية ولكنها بقدر مانغنيها نحن ونغني معطياتنا التي ذكرتها اكثر من مرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وغير ذلك ، بقدر ما تتطور الحياة بمجملها لتفرض علينا صيغة جديدة هي الديمقراطية .

لقد قلت مرة لأحد ممثلي الدول الأجنبية كان قد زارنا في اطار الكثير الذي قلته له : إن دخل الفرد لديكم عشرون الف دولار سنويا فأعطونا عشرين الف دولار وناقشونا بديمقراطيتكم .

إن همومكم هي غير همومنا انتم الاغنياء تطلبون ان نطبق صيغتكم ، ولكننا لن نطبقها بالتأكيد لانها ستفقرنا أكثر ، ستفقدنا الأمن أكثر ، ستجهلنا أكثر ، ستعيدنا الى الوراء أكثر ، ونحن نريد أن نتقدم . . . ثم هناك شيء آخر هو أن لكل امة تراثها ، تاريخها وبالتالي ثقافتها ، وروحيتها ومفاهيمها واخلاقها ، ولو لم يكن الأمر كذلك لكان هذا العالم كلّه أمة واحدة والامر ليس كذلك ، فمن هذا التراث ، من هذا التاريخ تنشأ الصيغ والمفاهيم . كل منا يحمل في ذهنه وعقله وقلبه محمولات لايحملها مواطن في بلد من بلاد الغرب على سبيل المثال ، وهو يحمل أموراً في نفسه لانحملها نحن .

وبالتالي كيف نكون بصيغة إدارة واحدة لكل امورنا من الحرية الى الخبز . نحن كما قلت شأننا شأن كل العالم . ان كل فرد في هذا العالم يسعى الى حريته ، يسعى الى الديمقراطية التي يتحدثون عنها ، والتي هي في نهاية الامر صيغة حكم ، صيغة إدارة لتحقيق الحرية بأبعادها المختلفة . ولكن كل يسعى بطريقته وبالإمكانات المتعددة الاشكال الموجودة في بلاده ، في وطنه حيث يعيش ويحلم .

أحببت أن أشير الى هذا لأن هناك من يتحدث عن الديمقراطية حتى في البلدان العربية ، وفي ذهنه صورة واحدة أعجبته لأنه لم يبحث في ذاته عن غيرها ، وعهد بالتفكير الى غيره وأراد ان يستغل انتاج الغير وبالتالي ان يلبس هذا اللباس الذي صنعه الآخرون ، دون ان يدري هل هو على مقاسه ام لا بدناً وعقلاً ونفساً أم لا .

ألم تروا ماحدث للذين لبسوا من غير صناعتهم وبحثوا عن الديمقراطية في خارجهم وخارج بلدانهم .

نحن نريد الديمقراطية بالتأكيد نحن الذين يحق لنا ان نطالب هؤلاء الذين يطالبوننا بالديمقراطية ، الديمقراطية ليست ببساطة ان تأتي إلي وتطرح معي مسألة فلان لأن هناك حركة في الغرب تلاحق هذا الفلان الموجود في السجن ، وأن تحدثني عن ذلك تحت عنوان مناصرة الحرية .

إن حرية الفرد هامة جداً وأساسية وكلنا نعمل من أجلها ونبحث عنها ، قلت له : لوذهبت الى بلادكم وطلبت منكم ماتطلبه الآن مني ، هل يروق لكم ذلك؟ . ألاتعتبرون ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية لبلادكم؟ . ألا يمس هذا بسيادتكم؟ .

ثم انت آت إلى سورية وتحدثني عن مواطن يهودي سوري واذا كان هذا السوري موجودا في السجن ومعه عشرة مثله ، ففي المقابل هناك آلاف السوريين مسجونون كما هو الحال في بلادكم ، وفي كل بلد توجد جرائم عادية ويوجد قضاء وتوجد سجون ، هناك مئات أو آلاف من السوريين وبمقتضي تصنيفكم من المسلمين السوريين والمسيحيين السوريين فلماذا لم تسأل عن أحد منهم؟ وقلت له في نهاية الامر : لن تنال ماتطلب .

والمشكلة أن بعض هذه البلدان ترى نظامها وعندما أقول بعض هذه البلدان لاأقصد الشعب في هذه البلدان ، هؤلاء اعضاء في مجلس منتخب يأتون إلينا ويناقشوننا بأن لديهم المثل الاعلى ، وعندما تناقشهم يعدمون المنطق والحجة ، وعندما نستعرض مالدينا ومالديهم يبحثون عن امور صغيرة جداً ويتحدثون بها ، وهذه الاشياء الصغيرة أيضا موجودة عندهم وموجودة في كل بلد .

لكن الشيء الأخطر والذي نعاني نحن منه بحكم الصراع بيننا وبين اسرائيل ، وبحكم وجود أنصار اسرائيل في عدد من البلدان ، وبحكم الثغرات الكثيرة الموجودة في هذه الأنظمة وهي ثغرات ديموقراطية موجودة في هذه البلدان ، يستطيع أنصار اسرائيل في عدد من هذه البلدان أن يأخذوا القرار بشكل رسمي وفق ديمقراطيتهم .

قلت لأحدهم : أنتم في برلمان منتخبون من قبل الشعب من أجل أن تمثلوا وتجسدوا مصالح هذا الشعب الذي انتخبكم ، ولكن انت عندما تعمل لصالح بلد آخر ورابطتك بهذا البلد الآخر هي التي تلعب الدور الاساسي في قرارك الوطني في بلدك ، هل تجسد مصالح بلدك؟ . وبالتالي اذا لم تجسد مصالح بلدك ألا يعني انك خرجت عن الديمقراطية؟ لأن الديمقراطية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه . وعندما تسخر مصالح بلادك ومصالح شعبك لمصالح بلد آخر فقد خرجت عن أصل وتفرعات هذه الديمقراطية ، فكونوا ديمقراطيين حقيقة لكي نلتقي معكم .

إن الفارق بيننا وبينكم وهو ما يغضبكم ، إن العنوان الاساسي البارز عمليا الذي نلمسه هو وجود ماتسمونه . . . اللوبي الصهيوني ، أنتم تريدون أن يكون هناك لوبي أو يسخّر الناس لمصالح الخارج وليس لمصالح سورية ، في هذه الحالة ستقولون خاصة إذا كان اللوبي المطلوب صهيونيًا : ان هذه الامكانية معدومة في بلادنا . . .

الديمقراطية ايضا ليست جانباً واحداً ، هناك ديمقراطية سياسية ، وديمقراطية اجتماعية ، وديمقراطية اقتصادية ، وهناك ايضا وهذا هو المهم بالنسبة لنا ولشعوب العالم الثالث طبعا كل الجوانب هامة ، لكنني أشير اليها خاصة لأننا نعني منها ديمقراطية دولية ، فجدير جدا بالدول التي ترفع شعار الديمقراطية أن تطبق وخاصة عندما تتحدث بذلك مع الشعوب الاخرى ، كما يجري معنا نحن وأن تمارس الديمقراطية الدولية التي تقتضي المساواة بين الدول ، والتعامل الحر والند للند بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة والاستقلال ، وغيرها من الكلمات التي تحمل نفس المعاني .

هذا لايطبق في عالم اليوم وبشكل خاص لايطبق في دول تؤكد على الديمقراطية ، وتعتبر البلدان الاخرى وخاصة في العالم الثالث غير ديمقراطية .

فنحن مع الديمقراطية بكل أنواعها ولكن أيضا مع المعطيات والمفاهيم التي أشرت إليها والتي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن أمة إلى أخرى . . .

الجوهر يظل واحدا. ولكن هناك اختلافات أشرت إليها. ومنذ وجد الانسان كما نعرف ونقرأ ونسمع كان الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي للتجمعات الانسانية دائما مختلفاً، لذلك كانت أنظمة الحكم دائما مختلفة.

وكانت صيغ الحكم بين شعب وآخر مختلفة دائماً، والامر هنا ليس ان ننظر الى لحظات معينة يعيشها الناس الآن، فأكثرهم يعيشون بمرحلة حديثة تكونت. كما تجري تغييرات الآن فقد كان هناك معسكر شيوعي اشتراكي، ومعسكر غربي. لقد انهار المعسكر الاشتراكي وهذا وقع الآن، ولذا يتصورون أن الصيغة الغربية هي المناسبة وينسون أنه في الغرب أيضا الصيغة الديمقراطية ليست واحدة، ولم تكن في الماضي واحدة ولن تكون في المستقبل واحدة لا في الغرب ولا في الشرق.

نحن العرب أمة واحدة لنا لغة واحدة وكل المقومات التي تجمع موجودة عندنا، ومع ذلك فإن أنظمة الحكم ليست واحدة. هنا لاأريد أن أبرر أو أن أقول إن هذه المعايير التي أشرت إليها من اقتصاد وثقافة وغير ذلك هي المحسوب حسابها في بناء كل أنظمتنا، الأمر ليس كذلك لكن حتى لو بحثنا ورغبنا واتفقنا فيما بيننا نحن العرب على تطبيق الموازين والمعايير التي أشرت اليها، فمن الصعب طالما أننا دول متعددة ان تكون الصيغة واحدة تماما، لاننا أيضا عبر تاريخنا التقسيمي اذا صحت هذه التسمية، وعبر الفترة التي كنا ومازلنا نعيش فيها كدول مستقلة تكونت بيننا بعض الفوارق الاجتماعية، والثقافية، والعادات وأمور أخرى.

ولو أردنا أن نطبق على الجميع ماهو موجود لدينا في سورية لو اتيح لنا ذلك وفعلناه فلن نحقق النجاح، وأنا هنا اتحدث عن أمة واحدة فيها كل مقومات الامة فكيف عندما يكون الأمر على خلاف ذلك.

لماذا في الغرب توجد ملكيات، وتوجد جمهوريات، ويوجد أحيانا رئيس وزراء هو القمة، ويوجد أحيانا رئيس جمهورية هو القمة، أو ملك أو ملكة وكل

يتحدث عن الديمقراطية. وأنا هنا أذكر المجموعة الواحدة التي ترفع شعار الديمقراطية في هذه المرحلة أكثر من غيرها.

ومع ذلك أكرر إنني لا أعتبر أن ما نحن فيه هو المثل الاعلى، فيجب دائماً أن نبحث عن الأحسن والأفضل ولكن بحسابات دقيقة لأن الخطأ في هذه الأمور يجر الى أخطاء وتفلت الأمور وندفع الثمن الباهظ كما حدث بالنسبة للآخرين.

أنا عندما أطرح هذه المشكلة فليس لأنها مطروحة في بلادنا طبعاً، فنحن ككل شعوب الدنيا وأكثر منهم نحن كلنا نعمل في السياسة، السوريون معروفون أنهم كلهم سياسيون وأنا أقول ذلك لكل الاجانب الذين ألتقيهم.

وأنا أعرف قبل أن أخرج من قريتي أن كل الفلاحين كانوا يُقومون العالم بكامله من أقصى غربه الى أقصى شرقه.

وهكذا هو الحال في كل حي من أحيائنا في المدينة والقرية والمزارع، وفي كل مكان إن قيام المؤسسات المنتخبة في كل المستويات بواجباتها المحددة في الدستور والقانون، أمر أساسي لصون الديمقراطية وشرط لابد منه لضمان المسار الديقمراطي.

إن التعاون بين المؤسسات المنتخبة ومؤسسات السلطة التنفيذية من شأنه ان يخدم مصالح البلاد، على ألاّ يؤدي الى تعطيل دور أي من المؤسسات سواء في الرقابة والمحاسبة أو في التنفيذ، وهذا ما أشرت اليه عند افتتاح مجلسكم الكريم.

إن عدم قيام المؤسسات المعنية بالرقابة والمحاسبة من شأنه ان يحدث خللاً في الحياة العامة للبلاد، لأن غياب الرقابة والمحاسبة من شأنه أن يؤدي الى الخلل والتقصير.

إني أدعوكم أيها السادة أعضاء مجلس الشعب الى ممارسة هذا الواجب لأنه هام وكبير وقد دعوتكم في السابق الى هذا الأمر.

وفي الحديث عن الوضع الداخلي لابد من التأكيد على بديهية يجب احترامها والتمسك بها هي احترام القانون.

إن تطبيق القانون واحترامه يشكلان عنصراً هاماً في استقرار المجتمع ، إن عدم تطبيق القانون يفقد الثقة العامة ويدفع المواطنين احيانا للبحث عن طريق غير مستقيم لحل مشاكلهم وقضاياهم ، ومن شأن ذلك ان يشكل خللاً خطيراً في المجتمع وفي عمل مؤسسات الدولة المختلفة .

إن الحكومة مطالبة بالعمل وفق ذلك ، واذا كانت هناك ثغرة في قانون ما نتيجة تطور الظروف أو تبدلها ، فعلى المؤسسات المعنية مناقشة تعديل القانون او تغييره لأن القوانين يجب ان ترتبط بالواقع الاجتماعي .

وفي إطار الحديث عن القانون وعن صيانة حقوق المجتمع والدولة والمواطنين ، لابد من اعطاء مؤسسة السلطة القضائية اهتماماً كبيراً لتؤدي مهامها على أفضل صورة ، ويجب رفدها بالعناصر البشرية التي تحتاجها ممن يتمتعون بالكفاءة والسمعة الطيبة ، ويعتبر هذا من الامور الملحة لأن القضاء يجب ان يشكل ضمانة للجميع .

وفي ضوء ما حققنا من انجازات في جميع مجالات الحياة بات من الملح التركيز على تحديث آلية العمل في أجهزة الدولة والقوانين والانظمة التي تحكم هذه الآلية .

يجب أن تكون الآلية الجديدة قادرة على زيادة انتاجية العمل ودقته ، والاستفادة القصوى من الإمكانات البشرية القائمة وتطوير هذه الإمكانات ، ورفع كفاءتها كما يجب الاستمرار في تحديث وسائل العمل .

يجب أن تكشف الآلية الجديدة المقصر والمهمل ، وأن تشجع المبدع والمنتج ، كما يجب ان تعزز الشعور بالمسؤولية واحترام القانون .

ورغم ما حققناه من انجازات في مجال الثقافة والتربية والتعليم والتطور الهائل الذي شهدته البلاد في هذه القطاعات ، فإن لدينا مهمتين يجب التركيز عليهما :

الاولى/ هي التركيز العميق على التنفيذ الحازم لخطة التعليم المهني والفني .

الثانية/ ضرورة إعطاء الجامعات اهتماما رئيسياً لمسألة البحث العلمي. إن مسألة البحث العلمي يجب ألا تبقى في الحدود النظرية ويجب أن تكون ركيزة أساسية في كل جامعة الى جانب التعليم، وعلى الحكومة توفير مستلزمات تحقيق هذه المهمة.

لقد أولينا في المرحلة السابقة اهتماماً كبيراً لبناء البلاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والخدمي، وتحققت إنجازات كبيرة وهامة في حياة البلاد مكنتنا من الاستمرار في عملية البناء وتأمين الاحتياجات الاساسية للمواطنين ومتطلبات الدفاع عن الوطن.

ولقد كان لبناء الاقتصاد الوطني اهتمام كبير لأن بناء القاعدة الاقتصادية، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وتأمين احتياجات المواطنين، وتوفير فرص العمل هي من المسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتق الدولة، وضمن هذا الفهم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية مسؤولية تقع على عاتق الدولة كما هي واجب وطني يجب ان يقوم به جميع المواطنين كل في حدود إمكاناته وقدراته.

إن العملية الاقتصادية بالنسبة لشعبنا هي عملية وطنية فالعامل المجد في عمله يقوم بعمل وطني يساهم في زيادة الإنتاج، والمواطن الذي يساهم في بناء مصنع او مزرعة إنما يقوم بعمل وطني لأنه يزيد موارد البلاد. اذن يجب ان يقوم بها جميع المواطنين كل في حدود امكاناته وقدراته.

إن إقرارنا للتعددية الاقتصادية جاء لاعتبارات وطنية، لأن البلاد يجب ان تكون ورشة عمل كبيرة كلنا يعمل في هذه الورشة وفق امكاناته وطاقاته.

لقد اخذت الدولة على عاتقها خلال السنوات الماضية بناء المؤسسات والمنشآت الاقتصادية التي لم يكن في طاقة الافراد بناؤها، فتكونت لدينا قاعدة اقتصادية هامة وفرت لنا القسم الكبير مما نحتاجه، ولولا ذلك لكانت البلاد قد عانت ظروفا في غاية القسوة والصعوبة.

لقد تجاوزت توظيفات الدولة في التنمية الاقتصادية مئات المليارات، فكان

لنا هذه المنشآت الكبرى في الكهرباء، والنفط والغاز، والمواصلات، والصناعات الميكانيكية والكيميائية، والغذائية والنسيجية، وكان من الصعب على بلد نام يحتاج كل شيء أن تقف الدولة مكتوفة الايدي تنتظر المجهول.

وفي إطار حرص الدولة على القيام بواجبها في دفع عملية التنمية الاقتصادية وفي اطار التعددية الاقتصادية التي تبنتها الدولة ومؤسساتها بعد حركة التصحيح، فقد فتحت الطريق واسعة أمام المواطنين للإسهام في بناء البلاد. فصان الدستور حق الملكية وصدرت تشريعات من شأنها التشجيع على الاستثمار وصدر قانون الاستثما، ر الذي أعطى مزايا كثيرة للمواطنين الذين يريدون الإسهام في البناء الاقتصادي. كما صدر قانون ضريبة الدخل إذ تم تحديد معدلات ضريبة الدخل لتشجيع المواطنين على التوجه بمدخراتهم نحو الاستثمار. كلّ هذا أدى إلى نشاط اقتصادي كبير في القطاع الخاص، فقامت مئات الشركات مما يبشر بمزيد من الخير والنجاح للاقتصاد الوطني.

وفي إطار التعددية الاقتصادية ومن أجل تشجيع المواطنين للإسهام في التنمية الاقتصادية نشأ القطاع المشترك، وتم تأسيس عدد من الشركات المشتركة بين الدولة والمواطنين، وعندما قررت الدولة التعددية الاقتصادية فقد قررت تقديم الدعم والتسهيلات للقطاعات الثلاثة، القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع المشترك. لأن هذه التعددية تفتح الباب امام كل مواطن لممارسة النشاط الاقتصادي وفق رغبته وحسب القطاع الاقتصادي الذي يختار العمل فيه، لأن الوطن بحاجة الى جهود جميع ابنائه ليظل عزيزاً قوياً وليعيش ابناؤه جميعا في العزة والرفاه.

وفي إطار الحديث المختصر والمكثف على الساحة الاقتصادية يبدو منصفاً القول: إن الدولة بذلت جهوداً كبيرة لتطوير قطاع الزراعة وتشجيع المزارعين، والعمل لتطوير القطاع الزراعي، وتشجيع الفلاحين، والعمل على توفير متطلباتهم وحققت انجازات هامة. ولابد من الاستمرار في هذا المنحى ومتابعة الاهتمام بشكل خاص بمايلي:

اولا : تطوير وسائل الانتاج وتصنيع مستلزماته .

ثانيا : استمرار استصلاح الاراضي وتسريع الانجاز برفع وتيرة العمل .

ثالثا : الاستمرار في عملية التشجير الحراجي والثمري وتسريع الانجاز .

رابعا : تسريع وتكثيف عملية تشييد السدود لكي لاتبقى في البلاد مياه مهدورة سواء كانت نهرية أو مطرية .

خامسا : الاهتمام بالثروة الحيوانية وتوفير متطلباتها .

أيها الاخوة،

يجب ان نستمر في البناء الواسع الشامل وسوف نستمر ، وعلينا ان نشحذ الهمم التي بدونها لاتنهض الشعوب وان نستأصل من حياتنا الإهمال والتواكل وإهدار الوقت ، وهي الأمراض التي تفتك بمحاولات النهوض التي جرت وتجري في بلدان العالم الثالث .

إن الإهمال مرض والتواكل مرض ، وإهدار الوقت مرض ، والوعي والارادة وحدهما قادران على تخليص الانسان من هذه الامراض .

هدر الوقت آفة خطرة يجب أن نكافحها ، وإذا كان الهدر بجوانبه مُعلاً فأكثر جوانبه إضراراً وإعلالاً هو اهدار الوقت .

ان الانسان يتقدم ويرتقي وينجح باستغلال الوقت أن الشعوب تتقدم وتتطور باستثمار الوقت .

نحن بحاجة الى تنمية الاحساس بالزمن وأداة ذلك الوعي والإرادة . وعندما نستطيع أن نملأ الوقت بالعمل ، فسنجد الحياة أكثر غنى وبهجة . وهذا لايعني ان لاوقت للراحة بل يجب ان يكون للراحة وقتها المحدد والمعروف الذي نملؤه ، وللعمل وقته المحدد والمعروف الذي يملؤه ، وأن لانشابك بينهما أي بين وقت الراحة ووقت العمل . عندما نشابك بينهما تضيع الراحة ويضيع العمل ، وعندما لانشابك بينهما تصبح الراحة حاجة للعمل ويصبح العمل حاجة للراحة ، أي أن كلاً منهما يصبح ضرورة للآخر ، وتصبح الراحة عملاً في حقيقتها وهدفها ، كما

يصبح العمل راحة في حقيقته وهدفه وهكذا فالراحة بشكلها هذا ومحتواها شيء، وهدر الوقت وإضاعته وتدني الإحساس بالزمن أو حس الزمن شيء آخر مختلف تماماً.

إنني واثق أننا سندحر في النهاية، وآمل أن تكون قريبة، سندحر كل معوقات التقدم التي تعترض طريقنا، وتحد من مردود جهودنا وهي عوائق حملناها أو حملتها إلينا المعاناة، وسياسات التجهيل والظلم التي مورست علينا خلال العصور الاستعمارية المظلمة.

فلننتبه أيها الإخوة في أبكر وقت ممكن لكي ننزع من نفوسنا وعقولنا وعاداتنا كل ما نراه عبئاً على نجاحنا وازدهار حياتنا، ونستدرك ما مضى ونعوض مافات فالله سبحانه أعطانا عقولاً وطاقات ذاتية هامة موجودة في دواخلنا، لنسير بفعلها وتفعيلها إلى الخير والرفاهية والمستقبل.

من البديهي أن سورية تؤثر وتتأثر بما يجري في الوطن العربي لأنها جزء منه، والشعب السوري جزء من الامة العربية وعلى ذلك فقد قامت سياستنا دائما على تحقيق التضامن العربي كطريق الى تحقيق اهداف الامة العربية. وكنا دائما نبحث ونعمل من أجل التضامن الفعال بكل أشكاله الممكنة، وإلى جانب ذلك كنا ننادي بالوحدة ونحض الآخرين على تحقيقها سواء معنا أو مع غيرنا من الدول العربية، وكانت سورية دائما جاهزة وراغبة وعاملة على ان تقيم الوحدة مع دولة او أكثر من الدول العربية، وأحيانا تقدمنا خطوات وانتكست فيما بعد لأسباب لاأرى أهمية للخوض فيها الآن. وكنا ننبه تكراراً الى خطورة المستقبل على العرب مالم يتضامنوا ويتحدوا، وخاصة أنه منذ زمن بعيد كان في الواقع العالمي باستمرار وليس الآن فقط مايؤكد ويذكر بهذه الخطورة. ثم إن الصراع العربي - الاسرائيلي وامتداداته ومايتفرع عنه وماتعمل له اسرائيل من اجل التوسع المستمر في الارض العربية، وهي التي تقدم كل يوم برهاناً جديداً تؤكد من خلاله أن التوسع والغزو الاستيطاني سياسة ثابتة لإسرائيل ان هذا كله يجب ان يدفع بالعرب الى التضامن والوحدة.

وأيضا تحديات الحركة الحضارية بمجملها يجب أن تدفع العرب إلى التضامن والوحدة، قليلا ما تحقق تقدم وإن تحقق تقدم أعقبه تعثر فأضعفه ومحاه، ونعود لننطلق من البداية لتحقيق النجاح، وينطلق التعثر من حيث وصلنا لإجهاض النجاح وهكذا كرة بعد اخرى والمحصلة أن كل شيء في هذا المجال بمكانه. وللتعثر او الفشل في تحقيق التضامن والوحدة مصدران: أولهما- ظلامية الرؤية لدى بعضنا في الوطن العربي. وثانيهما- القوى التي لاتريد للعرب خيرا لاسباب تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل، وهذه القوى تستفيد في إنجاح مخططاتها من ظلامية الرؤية في الساحة العربية. ومع ذلك فان هذا كله يجب ان لايثنينا وماثنانا أبداً في سورية عن التطلع والسير صعدا نحو أهدافنا القومية في التضامن والوحدة..

ثم بدأت في النصف الثاني من الثمانينات تظهر في الافق ملامح تغيرات دولية نوعية. وبدت كل التغيرات الدولية السابقة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كنت أشير إليها في اتصالاتي ومباحثاتي وأحاديثي مع الاخوة العرب من حيث انعكاساتها على الوطن العربي بدت قليلة الأهمية مقارنة مع ماهو آت من تغيرات عميقة تختلف كل الاختلاف عما سبق. وعلينا أن نشرح رؤيتنا ونكثف اتصالاتنا عربيا من أجل أن نستيقظ جميعا ونرى في وقت مبكر هذا الآتي وسماته وحسناته وسيئاته وانعكاساته علينا وعلى اعدائنا سلباً أو ايجابياً ونضع أمتنا في الموقع المناسب الذي يقيها الخطر ويضعها في موقع القوة. وكانت لي اتصالات ثنائية وأحاديث علنية عامة عن المتغيرات الجديدة من حيث مايمكن أن تؤدي إليه من عدم استقرار وتحالفات جديدة وخطر على الشعوب والامم الضعيفة ومن حيث مايجب أن يفعله العرب على أساس تضامن جدي فاعل فيما بينهم لان الامر يتعلق بزلزال ذي بعد عالمي.

ومن المهم أن أوضح أن هذه الإتصالات التي أشرت اليها جرت في الوقت الذي كان الاتحاد السوفييتي لايزال قوياً ومتماسكاً ودولة عظمى، ويؤكد كما نؤكد على الصداقة السوفييتية -السورية وبالتالي العربية. عندما كنت أنبه الى هذا الذي

ذكرته وكان يثير لدى سورية القلق، لم يكن الوضع هو نفس الوضع الآن. كنت انبه كي نعالج الأخطار المحتملة برؤية مشتركة قبل أن تتفاقم الامور. قلت هذه الآراء للآخرين وحرصت على تكرارها وشرحها ومناقشتها معهم عندما كان هناك معسكر اشتراكي قوي واتصالاتنا معه جيدة، وكان كلانا متمسكين بالصداقة التي تحدثنا عنها باستمرار وقبل أن يصل الوضع الى ماهو عليه الآن. وأرى أنه إكمالا لما أقول على التغييرات الدولية. واستزادة في توضيحي أفضل أن اقرأ لكم فقرة من كلمة ألقيتها في افتتاح المؤتمر العام العاشر للاتحاد الوطني لطلبة سورية في ١٦ أيار عام ١٩٩٠ أي قبل حرب الخليج بأكثر من عام ونصف العام. وهذا نصها:

«إن بلادنا رغم كل المصاعب وكانت كبيرة وكثيرة وطوال عقدين من الزمن لم يستطع أحد أن يفرض عليها إرادته أو يجعلها تتنازل عن جزء من ارادتها. هكذا ستكون في الغد الآتي فلنبنها ولنقوِّ البناء في كل شيء، وفي العقل والنفس قبل كل شيء، لان القادم يبدو أكثر خطراً وأشدَ فتكاً ومن لا يعد لوحوش كاسرة قادمة فسوف تهلكه الوحوش، ولن نكون من الهالكين بعون الله وإرادة الشعب.

إن في العالم شيئاً جديداً يجب ألاّ نجهله أو نتجاهله لقد كان العالم مستقراً طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة، وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات الامر الذي غير في ركائز الاستقرار القائم مماسبب خللا فحركة مضطربة ليست واضحة الطريق والمحطة الاخيرة، فالعالم يموج الآن.

إلى متى سيستمر مَوجه؟ وكيف ستكون آخر صورة للموج لاأحد يعرف؟ ولكن بالتأكيد سيصل هذا العالم في لحظة قادمة من الزمن الى هدوء التموج على صورة أخيرة هي صورة الإستقرار في لحظة الإستقرار، وأريد أن أؤكد أنه لاتوجد هناك صيغة للاستقرار دائمة في العالم ولذلك قلت: الاستقرار في لحظة الاستقرار. من المستحيل كما كان الامر دائماً ان نعرف طول لحظة الاستقرار هذه عندما نصل اليها في الوقت الذي سيكون لها طول هو بعدها الافقي، لان التاريخ البشري أكد أن طول لحظة الاستقرار العالمي متغير بين عصر وعصر، بل متغير

ضمن العصر الواحد بين مرحلة واخرى من مراحل العصر . والمهم ما الذي سيكون بين الآن ولحظة الاستقرار القادمة ، ما الشرر الذي سيتناثر؟ وما خطر ذلك على الشعوب؟ . هناك شرر وهناك احتمال خطر على الشعوب ولكن يستحيل التحديد الحاسم ، وماذا عند لحظة الاستقرار؟ ولحظة الاستقرار تتجسد تاريخيا بوجود تحالفات كبرى يوازن بعضها بعضاً ، والتحالفات الجديدة القادمة لن تكون التحالفات التي كانت ، والتحالفات الجديدة ستبحث عن مجالات حيوية . هذا لم نأت به من عندنا بل من تاريخ الشعوب ، والمجالات الحيوية تتخذ اشكالا مختلفة بين وقت وآخر ، وحسب طبيعة وفلسفة القوى المتحالفة فقد يكون المجال الحيوي المطلوب سياسيا ، أو عسكريا ، أو اقتصادياً ، أو ثقافيا وغير ذلك ، وقد يكون بعض هذه الامور او كلها مجتمعة ، والنتيجة أن المجال الحيوي هنا يقتضي في حده الادنى اغتصاب ارادة الشعوب اغتصابا جزئيا ، وفي حده الاعلى اغتصابا كليا ، وإن كان الفارق بين الحدين فارقاً نظرياً وليس عمليا لان من الصعب على من اغتصب نصف إرادته ان صح التعبير-أن يكون قادراً على ممارسة نصفه الآخر ، لأن الإرادة جوهر واحد وليست قطعاً مركبة . فعندما يستولى على القرار السياسي في بلد ما في اطار المتطلبات الحيوية لتحالف ما فلن يستطيع هذا البلد ممارسة القرار العسكري ، أو الاقتصادي ، أو الثقافي إلا في ضوء القرار السياسي الذي اغتصب ، وعندما يستولى على القرار العسكري لبلد ما تحقيقاً لحاجة حيوية لتحالف ما فلن يستطيع هذا البلد ممارسة القرار السياسي ، أو الاقتصادي ، أو الثقافي الا في ضوء القرار العسكري الذي انتزع ليمارس من قبل سلطات التحالف . وهكذا بالنسبة للمجالات الاخرى . ودائما كانت الأحلاف تحقق مجالاتها الحيوية على حساب البلدان والمناطق الضعيفة ودائما كانت تعني استعمارا بأشكال مختلفة .

فأين العرب كأمة من التغيرات الدولية ، والاحتمالات المستقبلية المفتوحة ، ولاسيما أن عليهم قبل غيرهم ان يتمعنوا جيدا فيما تفعله الصهيونية الآن على الساحة الدولية وفي مايمكن ان تفعله غدا ، وان يستذكروا مافعلته الصهيونية منذ

بداية هذا القرن خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية ومابينهما ، ويجب ألاّ يغيب عن أبصار العرب وبصائرهم أطماع اسرائيل في الوطن العربي ، وأن لايهمل هذا الأمر في أية لحظة من لحظات الزمن . ان العرب كمجموع لم يفعلوا شيئا لمواجهة المستقبل ، ولم يقوموا بجديد للتعامل مع العالم الجديد بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية ونفسية وسياسية ، وفي أكثر من مكان تطغى في الاهتمام هوامش الاحداث على جوهرها ، وشكل الكتاب المزخرف على مضمونه العلمي .

إن سورية نادت ونبهت وتحدثت وتحادثت مع الاخرين وماتزال وربما الحاجة تستدعي المزيد من الجهد . وإلى أن يتكون وعي عربي أفضل لإبعاد مايحدث فان سورية في سياساتها وفي أفعالها تأخذ بالاعتبار هذه الابعاد كما تراها ، واثقة انها ستظل القلعة الوطنية القومية التي يستطيع ان يطمئن اليها مواطنوها والمواطنون العرب عامة . ومع ذلك فان شعار التضامن العربي الذي رفعته سورية وأكدت عليه منذ زمن بعيد ، سيظل ينال اهتمامنا الذي يستحق ، ولكن بعضهم لايروقه ذلك بسبب أو أسباب ليست الآن موضع تعليقنا . والمهم لنا وللآخرين أن تفهم مواقف سورية وأقوالها على حقيقتها . فسورية لن تجامل ولن تساوم أحداً على المبادئ وستسمي الخطأ خطأ والصواب صوابا خاصة عندما يتعلق الامر بالابعاد القومية . هكذا نحن وهكذا سنبقى وهذا هو دور سورية القومي النقي ماضياً وحاضراً ومسقبلاً ، وهذا الدور القومي النقي الذي يصدق فيه الناس مع انفسهم هو الذي يحتاجه الجميع ويفيد منه الجميع في وطننا العربي .

ومادمنا نتحدث عن التغيرات الدولية فلابد أن نؤكد أن الاتحاد السوفييتي مازال الصديق القوي لسورية والامة العربية ، ولم يتسرب أي ضعف أو وهن الى مسيرة علاقات الصداقة التي تربط بيننا منذ زمن بعيد . وقد أحطت خلال زيارتي الأخيرة بكل الود والحرارة ، وفي جو من الأخوة والرفاقية جرت محادثات فيما بيننا وكان التفاهم والتطابق بيننا في وجهات النظر حول الطائفة الواسعة من القضايا التي بحثناها . وفقرات البيان الذي نشر عبر وكالة تاس تؤكد ذلك . / وكان قد نشر

عقب الزيارة بيان قصير ولكن معانيه واضحة تؤكد قوة العلاقات بين البلدين/ . ورغم انشغال الرئيس غورباتشيوف والقيادة السوفييتية في المسائل الداخلية الناشئة خاصة على النهج الجديد في اطار سياسة إعادة البناء، فإنهم لم يهملوا القضايا الخارجية خاصة المتعلقة بأصدقائهم وبشكل أخص في هذه المنطقة، فهم يقفون بقوة الى جانب الحق العربي ويتمسكون بالمؤتمر الدولي على اساس قرارات الأمم المتحدة المعنية. وأما تعاوننا الثنائي فهو مستمر كما كان ولن نهتم بالتشويش الذي يصدر بين وقت وآخر. من جهة أخرى مادمنا في السياق العملي لانجد شيئاً مما يتقولونه وكما قلت سابقا فنحن لسنا الشعب الذي يفرط بالصداقة ويتنكر للجميل، فالاتحاد السوفييتي صديق قدم لنا الدعم ووقف الى جانب نضالنا العادل في مختلف الاوقات، وسوف نبادله الصدق بالصدق والوفاء بالوفاء. إن الاتحاد السوفييتي يتفهم القلق العربي من هجرة اليهود السوفييت وقد نالت هذه القضية ماتستحق من اهتمام خلال محادثاتنا في موسكو، وأكدت القيادة السوفييتية انها ستعالج هذه القضية في ضوء الأفكار التي تبادلناها، وسيعيدون دراستها ويتعاملون معها في سياق الحقوق العربية لأن الحقوق العربية هي من حقوق الانسان عامة. وهي في الوقت نفسه حقوق الانسان صاحب الأرض المهددة بالإستيطان. . . . . »

قرأت هذه المقتطفات لأدلل على العلاقات التي كانت قائمة في ذلك الوقت حيث لم نختلف على أي شيء لقد ذكرت الفقرة المتعلقة بالاتحاد السوفييتي بعد الحديث عن المتغيرات الدولية مباشرة، كما جاء في الكلمة ذاتها وأردت من ذلك أن أعطف على ماذكرته عن الاتحاد السوفييتي قبل قراءة الفقرة، وأن نتذكر معاً كيف كانت علاقتنا معه مع العلم أن زيارتي التي أشرت اليها كانت قبل مؤتمر الاتحاد العام لطلبة سورية بسبعة عشر يوماً فقط وكانت المباحثات التي أجريناها خلال الزيارة من فضلى المباحثات التي أجريت بين البلدين، وأنا واثق أن الرئيس السوفييتي انذاك ميخائيل غورباتشيوف كان جاداً فيما طرحه خلال المباحثات وكنا متفقين على كل الامور الهامة التي طرحت. ومع ذلك كان حديثي أمام الطلبة كما سمعتم عن

الوضع الدولي وخطورته لأنني كنت منذ زمن طويل وقبل زيارة سابقة اقدر أن الامر لايتعلق بالنوايا الحسنة للقيادة السوفييتية، وأن مجرى الاحداث يفرض نهاية غير النهاية المأمولة التي يتحدثون عنها وهاهي النتائج تؤكد ذلك.

لقد اتفقنا آنذاك على أن هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل هي في المحصلة اعتداء صارخ على العرب، واعتداء صارخ على حقوق الانسان وعلى الأرض العربية، فحق الهجره شيء وحق الهجرة لاغتصاب أرض الآخرين وقتل الآخرين شيء آخر، وقلت له إن الاتحاد السوفييتي مهتم بعملية السلام، وإن قضية الهجرة سلاح هام بيدكم لدفع عملية السلام فاربطوا الهجرة بتحقيق السلام ومع تحقيق السلام يفترض أن لايكون هناك قتل أو احتلال لأراضي الآخرين ويكون حق الهجرة بريئاً وقد يكون عادلاً. وقد أجاب إن هذا صحيح وإنه يمكنهم ربط العلاقات وهجرة اليهود بتحقيق السلام وإنهم سيدرسون كيفية اخراج هذا الموضوع.....

إنني أذكر هذا الموضوع لأول مرة ومن سياق كلامي يفهم أن الاتفاق بيننا كان كاملاً وأنا واثق أن الرئيس السوفييتي آنذاك ميخائيل غورباتشيوف كان جاداً فيما طرحه خلال المباحثات وكنا متفقين على كل الأمور الهامة التي طرحت..

ومن هنا كان كلامي أمام طلبتنا وهو يوضح بعضاً من رؤيتنا للمتغيرات الدولية القادمة، وكيف يجب أن نكون ازاءها ويوضح اهتمامنا الكبير بالتضامن العربي لأنه حجر الاساس للعمل العربي المشترك. نبني عليه الخطوات اللاحقة. كما نؤكد غضبنا وامتعاضنا من أولئك الذين لايروقهم التضامن والذين نعرف أسبابهم، ومع ذلك لم نذكرها أو نعلق عليها كما ورد في الفقرة أملاً منا في أن يروا مصلحتهم ومصلحة الأمة ويسيروا نحوها.

وممّا يمض ويؤلم أن الزمن يمر وبعضنا غارق في ذاته يرى فيها حدود العالم دون أن يرى العالم حتى عالم أمته، لايهتم بحركة المحيط البعيد والقريب إلا بقدر صلته بالذات الشخصية، يطمئن للغريب البعيد ويقلقه القريب القريب. يجد في

الغريب حامياً وفي القريب عادياً . . ومن هذا الذي ذكرت ومن ذاك الذي لم أذكر كانت مصائب الامة وكان كثيرون غير مستعدين لسماع نداءات الشقيق ونصائحه، وبدلاً من أن نتقدم وجدنا أنفسنا في تراجع مستمر، وبدلاً من أن توقظنا الأخطار لصدها وتوسع رؤيتنا وتشدنا الى تضامننا، عبّدنا الطريق الى هذه الأخطار وفتحنا لها أبواب الوطن العربي على سعتها وزدنا وعمقنا الهوة فيما بيننا . .

وفي هذا السياق نفاجأ بغزو الكويت من قبل النظام العراقي، وكان هذا صدمة كبيرة لنا لأننا كنا نرى دوائر الخطر وتداخل هذه الدوائر فيما بينها . ورأينا أن هذا الغزو مأساة عربية سوف تتناثر شظاياها لتصيب العرب جميعاً، وأن العرب لن يبقوا حيث هم من التراجع والتشرذم بل سينحدرون سريعاً نحو مزيد من التشرذم والضعف .

وحاولت سورية بكل ماتستطيع أن تحول دون ذلك لإنقاذ الجميع من الفاجعة وفي المقدمة العراق والكويت . وكما تتسامى سورية دائماً على الجراح من أجل مصلحة الأمة فقد تسامت في تلك اللحظة فوق كل الخلافات والإساءات التي وجهت إليها سابقاً والأضرار التي ألحقت بها ورأت مصالحها في مصالح العرب الآخرين وأمنها في أمنهم، فنبهت وحذرت بعقلانية ومودة ومحبة من العواقب الوخيمة التي تنتظر الجميع إنّ لم نستطع الخروج من الجحيم الذي دخلناه، ولايتم ذلك إلا بوضع حد لعملية الغزو والانسحاب من الكويت . وفي ضوء ذلك تواصلت جهودنا ولم تفتر طوال أشهر مع الدول العربية والدول الإسلامية، وغيرها من الدول الأوربية، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة في محاولة لتحقيق حل سياسي، وقد بذلت عدد من الدول جهودها للخروج بمثل هذا الحل . ومنها المحاولات التي جرت في القمة العربية التي انعقدت بهدف معالجة الموضوع . وإضافة الى ذلك فقد توجهت الى حاكم العراق بأكثر من خطاب ورسالة . فقد سمعتم كلمتي في حفل تخريج الشبيبة المظليين وكان حديث توعية وأخوة وأمل

وتحذير . كما سمعتم رسالتي التي وجهتها إليه قبل يومين فقط من انتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة للخروج من الكويت، وكذلك حديثي في مؤتمر القمة العربي، ولكن الرفض القاطع لكل رأي أو اقتراح أو نصيحة كان الجواب الوحيد للقيادة العراقية سواء لسورية أو لغيرها . وهكذا سدت الأبواب وحدث ماحدث وخسر العرب الكثير، وربحت اسرائيل الكثير سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، إلى درجة يبدو معها أن ماحدث خطط ونفذ لمصلحة اسرائيل .

لقد خسرت جميع الدول العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ومنها خسائر بعيدة المدى، ودمرت إمكانات العراق الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وفرض الحصار على شعب العراق الشقيق الذي يؤلمنا مايؤلمه ويبهجنا مايبهجه . ومعاناة شعب العراق هي معاناة لنا، ولابد للقيادة العراقية أن تجد المخرج لتخفيف وإزالة هذه المعاناة .

لقد كنا دائماً نرغب أن نقف الى جانب شعب العراق لأنه شعب شقيق . ودائماً كانت قيادة العراق تحول بيننا وبين هذا الشعب الشقيق وهذه المسألة يعرفها الشعب العراقي ومناضلوه .

أيها الأخوة،

لقد ازدادت حدة التناقضات العربية بعد حرب الخليج وضعفت الصلات في وقت يحتاج الجميع الى التعاون والتعاضد . إنه مهما كانت العوائق لابد أن نعمل مع غيرنا من الإخوة العرب جاهدين لتصحيح المسار العربي على أسس سليمة ومتينة وواقعية من أجل إزالة مايعوق العمل العربي المشترك .

إننا ندرك أن هناك بعض القوى الخارجية لاتريد أن يتفاهم العرب أو أن يتضامن العرب فيسلكوا طريق التعاون على أساس من الرؤية الواضحة الواحدة . ولكن التاريخ الانساني يؤكد أن قضايا الأمة تقررها إرادة الأمة فلابد من التضامن ولو وعرت الطريق .

أيها الإخوة العرب،

مهما ضخمت مصاعبنا فالتسليم ليس خيارنا وإذا كنا قد مررنا بظروف صعبة ومازلنا نمر بها، فيجب ألا يتسرب الضعف الى نفوسنا أبداً. فرغم كل الذي حدث في داخلنا العربي وفي العالم، يجب ألا ننسى أبداً أننا نملك من عناصر القوة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً الشيء الكثير الذي نستطيع أن نغلب به مصاعبنا وندافع به عن أنفسنا. وأهم مانملكه من عناصر القوة أساساً وفاعلاً ومفعلاً هو الانسان لأن الانسان هو الذي ينتج ويبني السياسة، وهو الذي ينتج ويبني الاقتصاد وهو الذي ينتج ويبني الدفاع، والدفاع قبل أن يكون تكنولوجيا هو الانسان بإرادته وعزمه وتصميمه، ولدينا الأمثلة على صحة ذلك في هذا العصر وفي كل عصر. والثروة البشرية لدينا ليست كماً فحسب وإنما هي تراث وتاريخ وحضارة ومايتتج عنها من فكر وإرادة وتصميم.

نحن الذين في أرضنا بعثت أديان التوحيد ومن أرضنا الطيبة انتقلت عبر الرسل والدعاة الى أرجاء الدنيا، نحن الذين على أساس علومنا وحضارتنا بنيت علوم الآخرين وحضارتهم. أمة عظيمة هذه خصائصها لاتخشى المحن ولاتفقد إرادتها بسبب تغيرات دولية وهزة في داخلها رغم خطورة ذلك، أمة هذه خصائصها تظل واقفة في مواجهة المخاطر مهما اشتدت رافعة هاماتها واثقة من نفسها ونصرها، أمة هذه خصائصها تصادق من يصادقها بجد وتعادي من يعاديها بجد، لاتتعالى على أحد ولايتعالى عليها أحد. أمتنا أمة العرب قدمت للبشرية مايسمح لها أن تفاخر به الى الأبد.

أنا واثق أن أمتنا ستتجاوز المحنة. إن العمل الصبور والمستمر يحقق النتائج المرجوة والكبيرة، وماأنجزناه في لبنان الشقيق يؤكد أن الأمل والعمل كفيلان بدحر اليأس والفشل.

إن نجاح سورية في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان وتحقيق الوفاق الوطني، والإصلاحات الدستورية، وقيام المؤسسات الدستورية للدولة، وممارسة هذه المؤسسات مهامها ماكان ممكناً أن يتم لولا العمل والتصميم والصبر.

إن ماحققناه في لبنان من إنجازات بعد أن يئس الكثيرون من شفائه وعودته سليماً معافى، يشكل رصيداً لنا وللأمة العربية باستعادة وحدة الشمل ووحدة الطريق ووحدة العمل في الساحة العربية.

أيها الأخوة ..

إن اسرائيل تحاول أن تستغل هذا الواقع العربي خصوصاً والدولي عموماً، ولكنها محاولة فاشلة بالتأكيد لأنها مكشوفة للعالم أولاً، ولايمكن إلا أن تكون مكشوفة، ولأنه لايمكن لأي ظرف دولي كالذي نحن فيه أن يحول نتائج العدوان حقوقاً للمعتدي، ويخرق بذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارتها والقوانين الدولية ثانياً، ولأن الظرف الدولي الحالي لايستطيع أن يلغي إرادة الشعوب وحقوقها ثالثاً. خاصة وأن المجتمع الدولي اليوم يؤكد أكثر من الأمس على الشرعية الدولية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتمسك بميثاقها واحترام القوانين الدولية.

من المعروف أن سورية هي التي فتحت طريق السلام عندما وافقت على المبادرة الأمريكية التي تقوم على تنفيذ قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادلة الأرض بالسلام، وهو ماتعنيه هذه القرارات بعد أن كانت حكومة اسرائيل قد رفضت المبادرة بموجب رسالة وجهتها الى الإدارة الأمريكية رداً على مبادرتها.

وقد فعلت سورية ذلك رغبة منها في تحقيق السلام ولأنها التزمت بالقرار ٣٣٨ وضمنه القرار ٢٤٢ الذي هو جزء منه بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣. وعندما أقول رغبة منها في السلام تؤكد ذلك كل الأحاديث والخطب والنقاشات التي دارت بيننا وبين كل الآخرين الذي ناقشونا من خارج بلادنا حول عملية السلام، منذ أن وقفت حرب تشرين على أساس قرار مجلس الأمن ٣٣٨ المؤلف من ثلاث فقرات، إن الفقرة الثانية والأساسية في القرار هي قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فعندما وافقنا على القرار ٣٣٨ وافقنا ضمناً وفعلاً على القرار ٢٤٢، ومنذ ذلك الوقت كنا نقول دوماً إننا نريد السلام على أساس القرار ٣٣٨ و٢٤٢ وعبر صيغ كذا وكذا وعبر صغية مؤتمر دولي.

إن شـروطنا ومطالبنـا هي هي لم تتغير ولن تتغيـر لا اليوم ولا غـداً ولا الى الأبـد .

وقد قلت كثيراً للأجانب الذين جاؤوا الى بلادنا مهتمين بعملية السلام إن اسرائيل لاتريد السلام . خاصة وأن حكامها يعتقدون أن الظرف الدولي مناسب لتحقيق المزيد من الأطماع واحتلالات جديدة وليس للتخلي عما احتلوه من أراضٍ في أوقات سابقة . ولكنهم ماكانوا يصدقون ، ذلك أن حكام اسرائيل وعبر زمن طويل غسلوا أدمغة أناس كثيرين وأوهموهم أن في اسرائيل أناساً/ دراويش/ يبحثون عن السلام والأمن والحرية ، أما العرب فلايبحثون إلا عن الحرب والقتل والذبح والإرهاب .

ومن حسنات عملية السلام أو من حسنات الأشهر الأربعة التي مرت ، والمحادثات التي جرت بين العرب والاسرائيليين أنها كشفت هذا الزيف كشفاً واضحاً لكل الناس ، إلاّ من عمي في بصره وبصيرته ولا أحد الآن إلا ويعرف أن اسرائيل هي المعادية للسلام والمعرقلة للسلام .

لقد أجابت سورية على المبادرة الامريكية بالإيجاب ، رغبة منها في تحقيق السلام ولأنها التزمت منذ عام ١٩٧٣ بالقرار/ ٣٣٨/ . ومنذ ذلك الوقت وسورية تتحدث عن السلام على أساس هذا القرار ، وعندما وجدت حكومة اسرائيل أن سورية والعرب جميعاً وافقوا على المبادرة والمشاركة في عملية السلام ، قررت أن تشارك رغم أنها أغلقت أبواب السلام في بداية اعلان المبادرة الامريكية لأنه ليس من مصلحتها أن تقاطع مبادرة السلام أمام العالم أجمع ، خاصة والعالم يطالب بالسلام وبتنفيذ القرارات الدولية في أي مكان ، وبدلاً من أن تعطل عملية السلام بالمقاطعة والتي لن ترضي المجتمع الدولي ، قررت كما هو واضح من السلوك في المباحثات أن تعطل عملية السلام بالمشاركة فيها ومنعها من النجاح . . . . .

وتمر الآن الشهور وكل شيء في مكانه إلا الصورة التي كان حكام اسرائيل يثبتوها في أذهان الآخرين وهي صورة الناس الذين يسعون ليلاً نهاراً لتحقيق

السلام بينهم وبين العرب، ولكن العرب دائماً يتحدثون عن الحرب ولايتحدثون عن السلام وكان العالم بأكثريته الساحقة وخاصة في الغرب يصدق هذه الصورة، يأخذ بهذه الصورة ويصدقها وهي الراسخة في الأذهان هناك، أما الآن فقد انعكست الصورة تماماً فالكل قانع الآن أن العرب يريدون السلام واسرائيل ترفضه.

بالنسبة لنا لم نفاجأ لأن لدينا قناعة أن حكام اسرائيل لايريدون السلام، وقد عبرنا عن ذلك مراراً كثيرة قبل أن تبدأ عملية السلام الحالية، وهاهم الذين كانوا يقولون دائماً إننا لانريد السلام ومنذ زمن بعيد تغيرت قناعاتهم، لأنه لم يكن في أذهانهم عندما كانوا يحدثوننا عن السلام أن اسرائيل تريد السلام والأرض، بالرغم من أننا كنا نقول لهم دائماً: إن السلام الذي يريده حكام اسرائيل هو أن يأتي العرب ويوقعوا صكوك تسليم أراضيهم المحتلة وتسمى هذه الصكوك صكوك السلام. لقد تغيرت قناعات الآخرين في كل مكان ونأمل أن يتحدث الجميع علناً بقناعاتهم الجديدة، إن الكثيرين منهم يتحدثون الآن علناً وبطبيعة الحال العالم كله يعرف أن العرب لن يتنازلوا عن أرضهم لااليوم ولا في أي يوم في المستقبل القريب أو البعيد، ورئيس حكومة اسرائيل يصرح بشكل متكرر أنه متمسك بالسلام وأرض اسرائيل، وأرض اسرائيل التي يعنيها في هذه المرحلة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان فأي سلام هذا الذي يتمسكون به.

وقد أكد ذلك بنفسه عندما خطب في مؤتمر مدريد وخاطب الآخرين بأن ٢٨ألف كم٢ من الأرض هي مساحة صغيرة بالنسبة لاسرائيل. ولو بحثنا من أين جاءت هذه المساحة لوجدنا أن الـ ٢٨ ألف كم٢هي مساحة فلسطين كلها بما فيها غزة والضفة والقدس وكذلك الجولان.

على كل حال ليكشفوا أنفسهم ومطامعهم التوسعية أكثر أمام العالم وهذا بحد ذاته في مصلحة العرب، أما نحن العرب فنريد السلام عن طريق تنفيذ القرارات الدولية التي بدأت عملية السلام على أساسها، فان كان الأمر كذلك أردناه وإلا فلنترك وليتركوا الأمر للمستقبل فلسنا في عجلة من الأمر. اسرائيل هذه

التي تعرقل السلام وتعطله تطالب الولايات المتحدة الامريكية بأن تقوم بدور قرصاني في البحار وأن تعترض السفن القادمة الى سورية والى بلدان أخرى لأنها تحمل أسلحة وصواريخ تهدد الأمن في الشرق الأوسط. إسرائيل هذه هي التي تتصرف كدولة عظمى توجه الأوامر للدول العظمى الأخرى وليس العكس. اسرائيل تريد أن تأخذ بالقوة عشرة آلاف مليون دولار من الولايات المتحدة، وتريد منها أن تفرض حصاراً على العرب بالنسبة لمواضيع تحددها هي، وفي نفس الوقت تبحث مع الولايات المتحدة عن تطوير وتمويل صناعة صواريخ جديدة مضادة للصواريخ دون أن تهتم بالكيفية التي ستنفذ فيها الولايات المتحدة هذا الامر الذي وجهته اسرائيل إليها، دون أن تهتم بالقاعدة القانونية التي ستستند إليها في تصرفها ودون أن تهتم بواقع أنها هي صاحبة مبادرة السلام. فكيف يستقيم الامر في ان ترعى الولايات المتحدة محادثات السلام المستندة الى مبادرتها المستندة بدورها الى قرارات الامم المتحدة وأن تضرب حصاراً حول سورية والدول العربية الأخرى؟ كيف يمكن أن توازن الولايات المتحدة بين ماترفعه شعاراً كبيراً من أن هناك عالماً جديداً هو عالم العدل وعالم الشرعية الدولية وعالم حرية الشعوب ومساواتها وبين أن تمنع صواريخ قادمة الى سورية؟ وأنا أقول لكم إن كل ماتسمعونه حتى الآن ليس صحيحاً وهذه البواخر التي يتحدثون عنها لاتحمل صواريخ الى سورية نحن لدينا صواريخ وسنجلب صواريخ حسب حاجتنا..

كيف ستوازن الولايات المتحدة اذا افترضنا أنها ستنفذ الامر الاسرائيلي؟ بين أن تقوم بمصادرة أو منع سفن قادمة الى سورية لأنها تحمل السلاح سواءأكان صواريخ أو غير ذلك، بينما مصانع اسرائيل تصنع بشكل يومي كل أنواع السلاح، وبينما تصنع اسرائيل السلاح بأموال الولايات المتحدة وبينما تستفيد اسرائيل من صناعة هذا السلاح والصواريخ في المقدمة، وخاصة الصاروخ الذي سموه/ ارو/ أي السهم بالتعاون والاستفادة من تكنولوجيا وأموال الولايات المتحدة؟ كيف يمكن أن يفتح الباب للاسرائيليين كي يصنعوا السلاح بأنواعه وبدون أية حدود وتحاصر

سورية ويمنع عنها الاستيراد؟ انظروا الى هذا التضليل الى هذا التزييف ! . الحد من السلاح عنوان منع الصواريخ من القدوم الى سورية ، الحد من السلاح في هذه الحالة يعني تجريد العرب من السلاح ، اذا كان هذا مايعنيه الحد من السلاح أي أن تمنع هذه الاجراءات السلاح عن العرب استيراداً ، والسماح للاسرائيليين تصنيعاً فهذا في نهايته تجريد للعرب من السلاح . فكيف يستقيم هذا مع العالم الجديد الذي قيل إنه عالم الشرعية الدولية؟ وأية شرعية هذه؟ انها شرعية الغاب ، شرعية الوحوش . واذا فرض هذا الأمر فهم يعملون على فرض الاستسلام وليس من أجل السلام ، ويعملون لفرض استسلام علينا وليس من أجل أن نحقق معاً وجميعاً سلاماً عادلاً وشاملاً كما جرى الاتفاق عليه في حينه .

اذا كانوا يريدون الحد من السلاح فأول مايجب أن يفعلوه هو اغلاق المصانع الاسرائيلية ، التي تصنع القنبلة الذرية والصاروخ والالكترون والدبابة والمدفع والبارودة والمسدس وكل أنواع السلاح من صغيرها الى كبيرها . اذا كانت كثرة السلاح تؤدي الى الحرب والعالم لايريد هذا وكان الانسان بطبيعته ليس من هواة الحروب ، فإنه بطبيعته ايضاً وبغريزته هاوٍ ومحترف أن يعيد حقه . واذا كانت كثرة السلاح ضمن عملية السلام ، فيجب أن يبحثوها في موضوعية وعلمية ومنطقية ، فليمنعوا التصنيع وليمنعوا الاستيراد عند ذلك قد يكون لنا ولغيرنا موقف آخر مختلف . وقد تحترم هذه الشعارات التي نسمعها من أن العالم الجديد عالم عدل وإنصاف يتساوى فيه الناس في كل مكان ونتعاون مع هذا العالم ، ولكن يخطئ من يعتقد أننا سنفرط بذرة من إرادتنا وقرارنا إن صح أن نقسم الارادة والقرار الى ذرات .

وأريد أن أذكر اننا تناولنا بحث السلاح في لقاء مع مسؤولين امريكيين في بداية الحركة التي قاموا بها ، وسميت آنذاك حركة سلمية من أجل تحقيق السلام . وقلت للمسؤول الامريكي : نحن لانصنع مانحتاجه من السلاح ، واسرائيل تصنع ماتحتاجه وفوق ماتحتاجه من السلاح ، فعندما يطرح الأمر يجب أن يطرح بشمولية

وسنرى رأينا آنذاك. فقال: هذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار. أنا لاأستطيع أن أقول حتى الآن إن الولايات المتحدة تتفق مع اسرائيل في مفاهيمها حول هذا الموضوع، لأننا لاشيء ملموس لدينا ولكننا نرى، وواضح أن اسرائيل تريد أن تدفع الولايات المتحدة والغرب عموماً الى الموقع الذي سيعيد المنطقة زمناً طويلاً الى الوراء في كل زاوية في زوايا الحياة والتاريخ المتعددة.

نحن نريد الحد من السلاح وأن كنت أعتقد أن الظرف الموضوعي المناسب للحد من السلاح هو تحقيق السلام، واذا أرادوه قبل تحقيق السلام فلنتناقش على أساس شموليته وعدالته، أما أن نصنع ولكي نصنع يجب أن نعطى المصانع من الآخرين. وقد يبدو هذا نظرياً تماماً. إما أن يتاح لنا العرب واسرائيل التصنيع كاملاً وإما أن يمنع التصنيع كاملاً عن الجميع؟.

الأمر الآخر تسمعون كم تحدثوا عن سورية والسلاح الذي يأتيها، ومن يسمع اذاعاتهم يتصور أننا استوردنا في هذه الفترة أكثر من كل مااستوردناه في تاريخنا من السلاح، والأمر ليس كذلك بطبيعة الحال.. إن أضعاف أضعاف مااستوردناه لايساوي ماتعطيه الولايات المتحدة عسكرياً لاسرائيل في سنة واحدة، لأن امريكا تعطي اسرائيل كل عام مساعدة عسكرية كانت قبل العام الماضي ١٨٠٠ مليون دولار، فكيف يمكن أن يمنعوا استيراد الصاروخ ولايمنعون ثمن هذا الصاروخ الذي يأتي الى اسرائيل؟. هذه الـ/ ١٨٠٠/ مليون دولار سنوياً هل هي استيراد أم تصدير من قبل الموازنة الامريكية؟. إن إمكاناتنا لاتسمح بصرف هذه الأرقام الكبيرة مهما صرفنا، فقد نستطيع صرف مئات الملايين من جهدنا وعرقنا. من جهد شعبنا وعرقه، أما هم فيصرفون من جهد المواطن الامريكي وعرقه، في الوقت الذي سمعتم فيه تصريحات علنية لمسؤولين امريكيين زاروا المنطقة بما في ذلك اسرائيل، يقولون فيها إن في الولايات المتحدة ملايين الناس لايحتاجون الى الملايين بل يحتاجون الى عدد قليل من الدولارات. حتى أن/ روبرت دول/ وهو عضو في الكونغرس الامريكي صرح في اسرائيل وكانت تطالب في ذلك الوقت بـ/ ٤٠٠/

مليون دولار لبناء مساكن للمهاجرين القادمين. قائلاً: إننا سنعطيكم/ ٤٠٠/ مليون دولار في الوقت الذي لدينا ملايين الامريكيين ليس لهم بيوت. إنهم يعطونهم من أجل ان يقيموا بيوتاً لمهاجرين من أوطانهم الى المنطقة ويريدون اعطاءهم ثمن سلاح يستوردونه ويصنعونه في اسرائيل من جهد وعرق المواطنين الامريكيين. هذه ديمقراطية!!.

في كل عام كانت المساعدة ثلاثة مليارات دولار. في العام الماضي صرح الرئيس بوش أنهم أعطوهم أربعة مليارات ولا أذكر تماماً كم هو الرقم العسكري لكنني أتصور أنه بحدود المليارين ونصف المليار مساعدة سنوية للمواد العسكرية ومع ذلك يقولون إن سورية استوردت وفعلت الكثير. إن موقف الأكثرية في الغرب يبدو أكثر تفهماً وفهماً من الماضي للواقع العربي وواقع سورية وأكثر فهماً أيضاً للواقع الاسرائيلي ولنوايا اسرائيل. نحن أعلنا مرات كثيرة ونعلن الآن أننا نريد السلام. السلام الذي يعيد الأرض ويعيد الحقوق وينشر الأمن في المنطقة وأقل من ذلك هو استسلام ولن تستطيع قوة في الدنيا أن تفرض علينا الاستسلام أبداً..

أيها الأخوة .....

اذا كان أحد يظن أنه قادر على قسر ارادتنا، واغتصاب قرارنا فبئس هذا الأحد. لأنه خائب جاهل.

اذا كان أحد يظن أن المتغيرات الدولية ترضخ الشعوب لمشيئة باطلة وقوة غاشمة، فبئس هذا الأحد لأنه لم يستعد السيرة البشرية ولم يستوعب مدلولاتها، وعبرها ولم يدرك بديهية أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها تنتزع من كل ظرف جديد خلاصة العناصر والامكانات التي تجعلها قادرة على التكيف ومواجهة التحديات الجديدة. ودائماً لدى الشعوب قدرات كافية تتفجر وتثمر في المنعطفات التاريخية التي تحمل في طياتها تحدياتها.

لدى كل منكم أيها الأخوة المواطنون طاقة كامنة، وطنكم يدعوكم لاستنهاضها كي تضاف الى طاقات هذا الوطن، اذا لم تبنوا دفاعكم وتحموا وتدافعوا بأنفسكم عن بلدكم فلن يدافع عنه أحد، واذا لم تبنوا اقتصادكم بمالكم

وعرقكم وجهدكم فلن تتقوا شر الحاجة ولن تتوافر حاجاتكم، واذا لم تقووا وطنكم ببناء اقتصاده ودفاعه وثقافته ووحدته الوطنية المتراصة فلن يقوى الوطن. وأنتم وحدكم القادرون على تحقيق عملية البناء الشاملة هذه كلّ في موقعه يجد ويعمل، يصدق مع نفسه ومع مواطنيه ووطنه، الطالب في مدرسته أو جامعته والعامل في معمله والفلاح في أرضه، وهكذا الطبيب والصيدلي والمهندس والحرفي والتاجر والمحامي، وكل فرد من النساء والرجال. لتكن العلاقة بيننا كمواطنين علاقة محبة وتعاطف وهذه علامة قوة للفرد والوطن تنعكس بقوتها على كل شيء في هذا الوطن.

أيها الشعب العظيم .....

أيها الاخوة المواطنون....

إن الكلمات التي أملكها لاتعبر عما في نفسي ولاتستطيع أن تصف عواطفي نحوكم. كل واحد منكم هو بالنسبة لي ابن أو ابنة، أخ أو أخت. سأعمل كل مااستطيع من أجل خيركم وهنائكم، وأرجو الله أن يوفقني في خدمة أهدافكم وأمانيكم والله عزيز قدير. ولنسر جميعاً متعاضدين متحابين تحت راية الايمان بالله أولاً والإيمان بالوطن ثانياً . . . . . .

أيها الأخوة .....

باسمكم أوجه التحية والمحبة والعهد على الوفاء لشعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة الذي يكافح ضد الاحتلال الاسرائيلي، وباسمكم أوجه التحية لأبنائنا في الجولان السورية ونؤكد لهم أنكم أيها الأبناء عائدون وأننا عائدون، وباسمكم أوجه التحية لأبطال المقاومة في جنوب لبنان الذين أكدوا عبر السنين بطولتهم وايمانهم، وباسمكم جميعاً أوجه تحية الحب والتقدير لأبنائنا الجنود وصف الضباط والضباط في الجيش العربي السوري الذين يقفون دائماً جاهزين للفداء

دفاعاً عن وطنهم، وعن الأشقاء في لبنان وفي أي مكان من الوطن العربي يتعرض للخطر، وكل الإجلال والإكبار لشهداء هذا الوطن، الضوء الذي لاينطفئ والخير الذي لاينكفئ والزاد الذي لايفنى والرمح الذي لايحنى.

أيها الشعب العظيم.....

الشكر كل الشكر والمحبة كل المحبة لكم أيها الأخوة والأبناء الأعزاء.

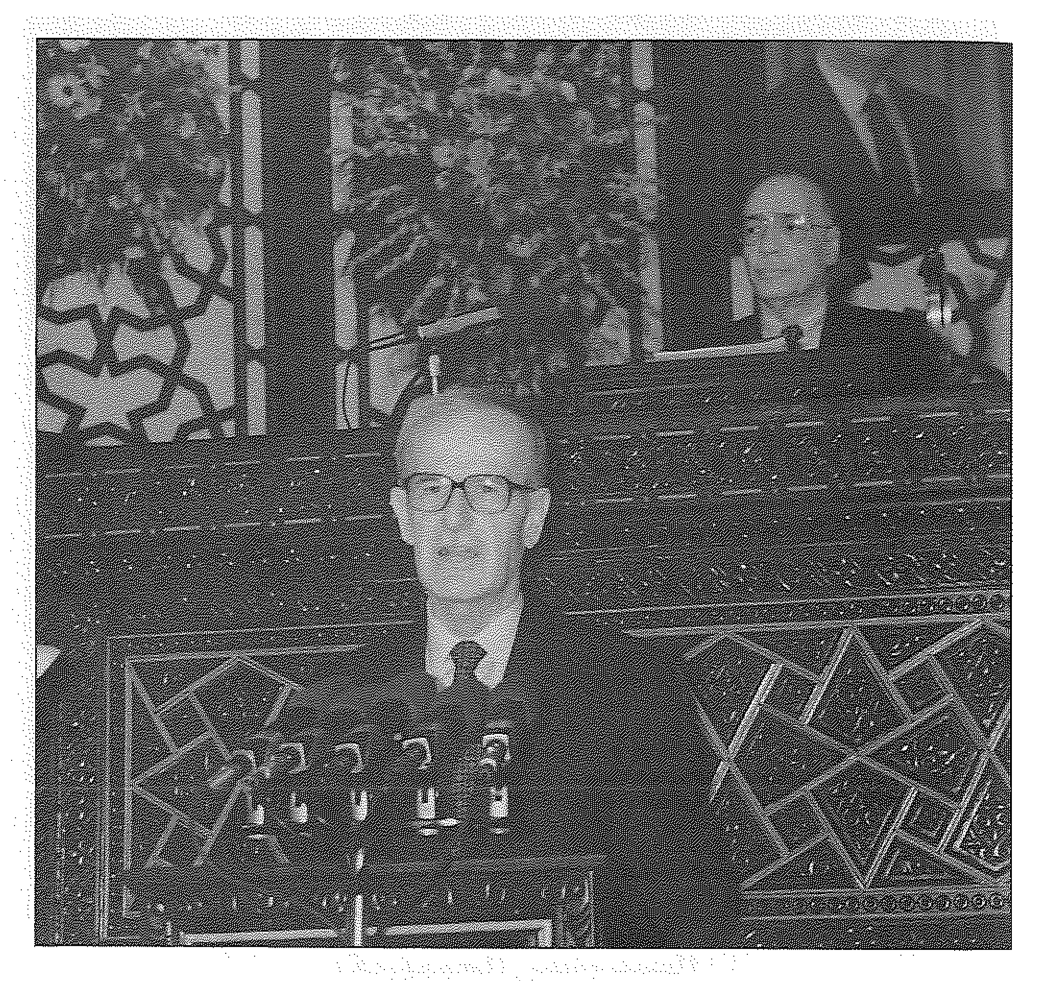
شكراً لكم أيها الأخوات والأخوة أعضاء مجلس الشعب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مَجلِسُ الشَّعب

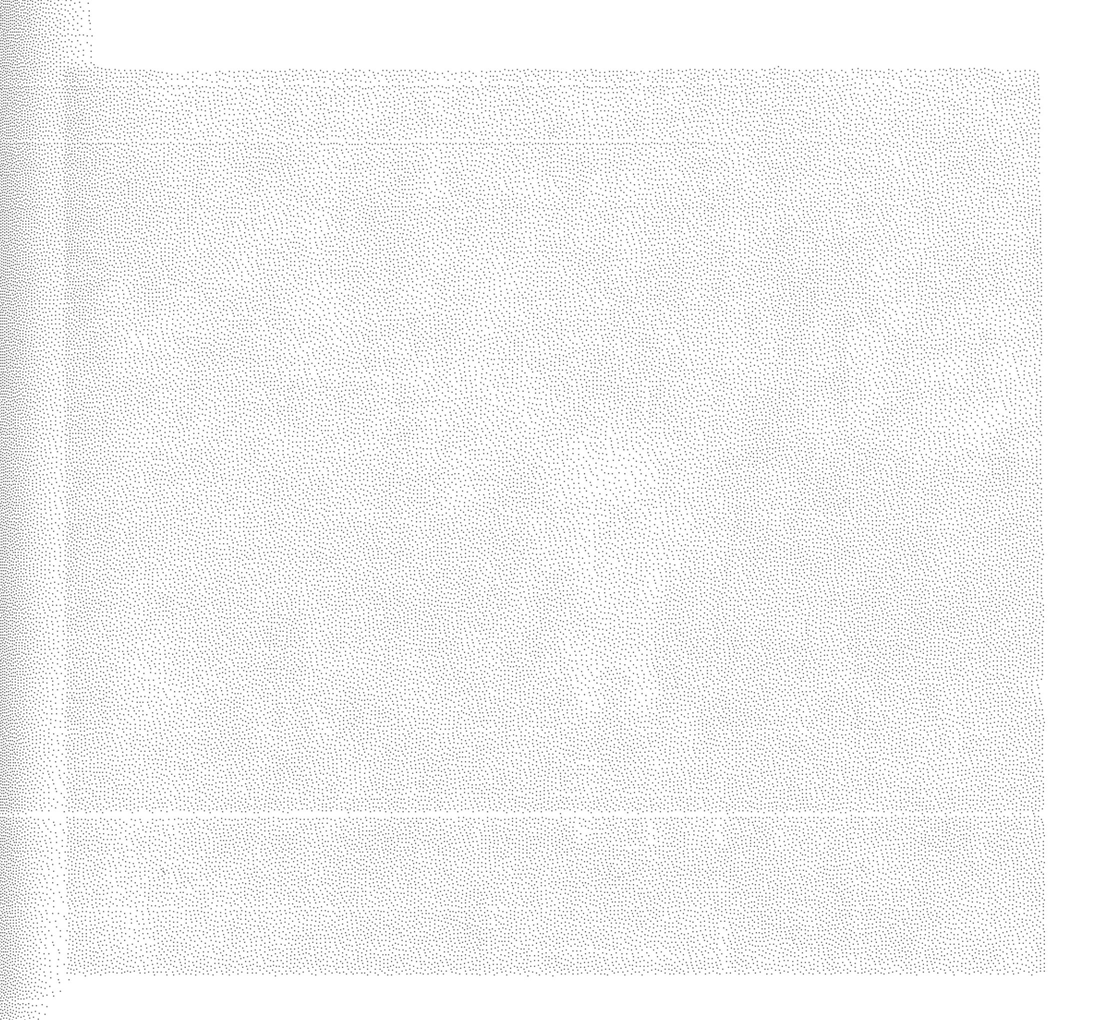
الدَّورُ التَّشرِيعيُّ السَّادِس

١٠/٩/١٩٩٤ - ٩/٩/١٩٩٨



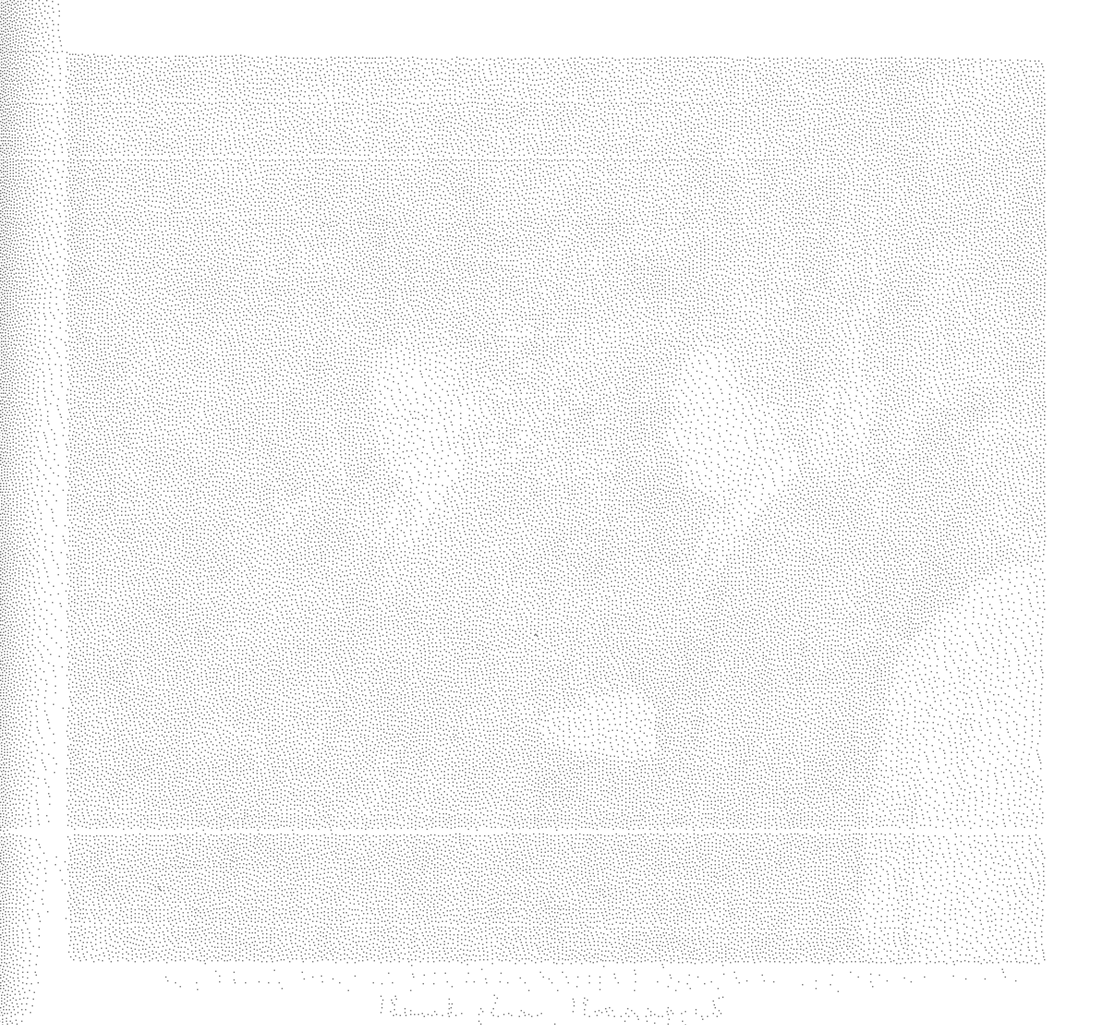
السيد رئيس الجمهورية

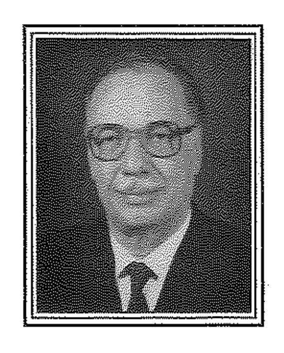
أثناء خطابه في افتتاح الدور التشريعي السادس





السيد رئيس الجمهورية
يرحب بالسادة أعضاء مجلس الشعب
بعد انتهاء جلسة افتتاح الدور التشريعي السادس





السيد عبد القادر قدورة

مجلس الشعب

الدور التشريعي السادس

١٠ / ٩ / ١٩٩٤ - ٩ / ٩ / ١٩٩٨

هيئة مكتب المجلس:

السيد عبد القادر قدورة	رئيساً للمجلس
السيد محمد عادل جاموس	نائباً للرئيس
السيد محمد سعد	أميناً للسر
السيد محمد نهاد مشنطط	أميناً للسر
السيد اسماعيل عبد الغني	مراقباً
السيد محمد مروان شيخو	مراقباً

ملاحظة : بقي مكتب المجلس على حاله حتى نهاية الدور السادس

المرسوم التشريعي رقم ٦٦ تاريخ ٣ / ٩ / ١٩٩٤ المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب.

بتاريخ ٣/ ٩/ ١٩٩٤ أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم ٦٦ المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب للدور التشريعي السادس . وفيما يلي نص المرسوم

المرسوم رقم / ٦٦/

رئيس الجمهورية:

بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ وتعديلاته

وعلى المرسوم رقم ٦٢ تاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٩٤ المتضمن تحديد موعد انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي السادس لعام ١٩٩٤

وبعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية رقم / ١٢٥٦/ تاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٩٤م المتضمن اعلان النتائج النهائية للانتخاب وأسماء الفائزين فيه .

يرسم مايلي

المادة ١ – يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيما يلي – الفائزون في الانتخاب الجاري بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩٤ أعضاء في مجلس الشعب للدور التشريعي السادس ١٩٩٤ وهم:

١- دائرة محافظة دمشق الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- نجوى قصاب حسن بنت سعد الدين
٢- عبد الرزاق آقبيق ابن صالح
٣- فاروق ثريا ابن محمد
٤- محمد مصباح بغدادي ابن عبدو
٥- أمل دكاك بنت حمدي
٦- عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي
٧- نبيل داوود ابن سليم
٨- محمد مروان شيخو ابن محمود
٩- باصيل دحدوح ابن ميلاد
١٠- محمد ياسر نحلاوي ابن عبد المولى

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمد شاكر اسعيد ابن عبد الرزاق
٢- مصباح غيبة ابن عبد القادر
٣- الياس نجمة ابن كامل
٤- محمد فتحي قنواتي ابن حمدي
٥- محمود قسومة ابن راغب
٦- جلال الدين ادلبي ابن عبدو
٧- علي التركماني ابن صبحي
٨- قريال مهايني بنت بشير
٩- محمد عدنان الخطيب ابن سعيد
١٠- وصال فرحة بنت محمد علي
١١- رياض سيف ابن مسلم
١٢- محمد مأمون الحمصي ابن عادل
١٣- هاشم عقاد ابن أنور
١٤- بهاء الدين الحسن ابن محمد
١٥- محمد احسان سنقر ابن عمر
١٦- بديع فلاحةابن صبحي
١٧- باسل حموي ابن أحمد
١٨- عدنان دخاخني ابن محمد عزت
١٩- كوليت خوري بنت سهيل

٢- دائرة محافظة ريف دمشق الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- هلال رزق ابن خالد
٢- عمر الشالط ابن محمود
٣- ظاهر أبو خليف ابن رئيس
٤- حمدان خشيني ابن خالد
٥- هند جيجان بنت محمد
٦- صباح عوض بنت محي الدين
٧- الياس مراد ابن حبيب
٨- محمد دياب ابن جميل
٩- محمود دياب ابن محمد
١٠- علي خضرة ابن غازي

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمد خير الصمل ابن مصطفى
٢- صالح القادري ابن محي الدين
٣- عبد الحفيظ القالش ابن محمود
٤- عبد الكريم الخولي ابن محمود
٥- مصطفى التجار ابن محمد رضا
٦- علي قبلان ابن محمد
٧- عبد الرحمن الأحمر ابن سعيد
٨- أحمد الترك ابن محمد
٩- علي ملحم ابن مصطفى

٣- دائرة مدينة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- رشيد اختريني ابن أحمد
٢- أحمد توفيق قرنة ابن محمد نوري
٣- أحمد سمير التقي ابن أنور
٤- حسن غازي تركماني ابن حسن
٥- سمير سالم ابن محمد نافع
٦- سيمون ابراهيم ابن آكوب

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- أحمد قزاز ابن محمد
٢- أحمد عيدو ابن علي
٣- فاروق أبرم ابن محمد
٤- جرجي عازار ابن موسى
٥- فريال صطل بنت مصطفى
٦- حسين كعكة ابن عبد الحميد

٣- تابع دائرة مدينة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

٧- عبد العزيز الشامي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

٧-محمد عقاد ابن عبد الجليل

٨- ناديا غازي بنت عبد الوهاب

٩- أحمد بدر الدين حسون ابن محمد أديب

١٠- عبد الله موصللي ابن جورج

١١- محمد عادل جاموس ابن محمد علي

١٢- محمد صالح الملاح ابن محمد ماجد

١٣- محمود بري ابن محمد شعبان

٤- دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- عبد القادر توركة ابن محمد

٢- عيسى الزامل ابن عبيد

٣- عبد الحي خالد ابن صطوف

٤- زكريا رضوان فاخوري ابن يحيى

٥- عثمان شيخ حسين ابن عبد الحميد

٦- محمد الصطم ابن موسى

٧- زكريا الحسن ابن محمد

٨- سامي الشهابي ابن محمد

٩- جاسم الابراهيم ابن حسين

١٠- وحيد أبو راس ابن طاهر

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- فاتنة أحمد بنت جميل

٢- منار ناطور بنت محمد نديم

٣- أحمد السعيد ابن شيخ سعيد

٤- محمد الحسن ابن محمد

٥- طارق قنديل ابن محمد

٦- عبد الرحمن ابريق ابن محمد

٧- بطال بطال ابن عارف

٨- محمد عصمت عمر ابن محمد

٩- عبد الفتاح مخلوف ابن يونس

١٠- فاضل كنو ابن حمي

٤- تابع دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١١- أحمد خطيب ابن محمد

١٢- عبد الله حمرة ابن علي

١٣- عبد الله شلاش ابن ابراهيم

١٤- محمد نور جنيدان ابن حسن

١٥- حسني حسين حاج حمادة ابن جميل

١٦- دياب الماشي ابن حاجي شواخ

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١١- طارق مرعي ابن جمعة

١٢- عقل الابراهيم ابن حمادين

١٣- عبد الحميد الغباري ابن خليل

١٤- محمد ابراهيم ابن خالد

١٥- محمد مأمون طالوستان ابن حسن

٥- دائرة محافظة حمص الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- تقي اليونس ابن محمد خالد

٢- علي بعيتي ابن نظير

٣- ابتسام رزوق بنت مصلح

٤- عبد الرحيم فاضل ابن فاضل

٥- محمد غسان السباعي ابن محمد خالد

٦- خضر الناعم ابن ابراهيم

٧- مصطفى العيسى ابن قاسم

٨-عبد العزيز الملحم ابن طراد

٩- محمود الفدعوس ابن فدعوس

١٠- فؤاد سلامة ابن علي

١١- طه المغربي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمد ياسر السقا ابن عبد المنعم

٢- شعبان شاهين ابن صالح

٣- عدنان خزام ابن بسيم

٤- ابراهيم حصوة ابن محمد حسن

٥- سلمى عياش بنت عبد الله

٦- مطانيوس عصفورة ابن سليم

٧- جمعة الحمود ابن محمد

٨- أحمد الشيخ ابن نزال

٩- طاهر أيوب ابن أحمد

١٠- أحمد طراف ابن ابراهيم

١١- شحادة ميهوب ابن كامل

١٢- يوسف الناصر ابن ميكائيل

٦- دائرة محافظة حماه الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- أمين أصفر ابن نوري
٢- جاويد سالمة ابن محمد
٣- خليل محفوض ابن جعفر
٤- جميلة فلاحة بنت سمعان
٥- أحمد الأحمد ابن محمد
٦- يونس سلامي ابن حبيب
٧- حسين الحسين ابن محمد
٨- حسن حسن ابن محمد مصطفى
٩- مصطفى عيسى ابن علي
١٠- عبد الكريم الاسماعيل ابن معاط
١١- ابراهيم خليل ابن خليل
١٢- مصطفى عبد الرحمن ابن عبد الرحمن
١٣- عبد الوهاب سلطان ابن عيسى

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- وليد حمدون ابن محمد راغب
٢- حسن سباهي ابن عبد الرزاق
٣- مأمون الجرف ابن نايف
٤- سعاد الشيخ بكور بنت سالم
٥- عدنان كيزاوي ابن أحمد
٦- غسان عثمان ابن عبد العزيز
٧- ياسين وقاف ابن علي
٨- عبد القادر مصطفى ابن مصطفى
٩- أحمد العموري ابن علي

٧- دائرة محافظة اللاذقية الانتخابية الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- هيفاء صقر بنت محمود
٢- جميلة شريقي بنت أحمد
٣- رفيق درويش ابن أيوب
٤- توفيق درويش ابن حسين
٥- عبد الكريم بديوي ابن محمد
٦- فؤاد مثبوت ابن مصطفى
٧- عنان شعبو ابن سلمان
٨- ابراهيم لوزة ابن حنا
٩- سهيل شحادة ابن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- جميل الأسد ابن علي
٢- أحمد أبو موسى ابن موسى
٣- محمد سعد ابن أحمد
٤- سهيل كنعان ابن أسعد
٥- فؤاد زوباري ابن علي
٦- عمر هزيم ابن مصطفى
٧-بهجت سعد ابن عزيز
٨-فائز عثمان ابن عثمان

٨- دائرة محافظة ادلب الانتخابية الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-جميل لاطه ابن أحمد
٢- عبد الرزاق الحمو ابن حسين
٣- محمد ماجد الرمضان ابن عبد العزيز
٤- عمر حساني ابن حسن
٥- محمد نذير دويدري ابن وجيه
٦- عبد اللطيف شاكر ابن شاكر
٧- محمد أسامة حلبي ابن أحمد
٨- خالد الخضر ابن عبد اللطيف

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمد نهاد مشنطط ابن عمر عوني
٢- محمد حسين لطوف ابن حسين
٣- بشيرة حامد بنت عبد الرحمن
٤- محمد رحال ابن مصطفى
٥-رفعت دقة ابن محمود

٨- تابع دائرة محافظة ادلب الانتخابية الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

٩- خالدية كبتاوي بنت محمود

١٠- محمود حاج أحمد بن أحمد

١١- نصر اليوسف ابن عيدو

٩- دائرة محافظة طرطوس الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-سليمان محمد ابن حسن

٢- أمل مرداش بنت نظام الدين

٣- عبد الله حسين ابن محمد

٤- محمد غسان طيارة ابن محمد عارف

٥- يحيى خدام ابن سعيد

٦- خرفان الهيفي ابن سلمان

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- نديم الكنج ابن عبدو

٢- رمضان عطية ابن علي

٣- محمد صالح ابن سليم

٤- محمود يوسف ابن علي

٥-نجم الدين الصالح ابن حسين

٦- نزيه بشور ابن حنا

١٠- دائرة محافظة الرقة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- اسماعيل العلي ابن حسين

٢- مصطفى العايد ابن أحمد

٣- نجوى العجيلي بنت فيصل

٤- شعبان الحمود الخلف ابن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- عبد الرزاق الظاهر ابن مصطفى

٢- ابراهيم العجيل ابن محمد

٣- اسماعيل عبد الغني ابن عبيد

٤- محمد الهويدي ابن فيصل

١١- دائرة محافظة دير الزور الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ) :

١-عبد الله صفيف ابن حسن

٢- زهرة الجاسم بنت خليل

٣- أحمد الحماد ابن حسن

٤- عبد الجبار المردود ابن عبد الرزاق

٥- عبد المجيد المرزوك ابن حاجي عبد الحميد

٦- ناجي الشيخ فارس ابن عبود

٧- فيصل الشيخ فياض الناصر ابن أحمد بك

٨- فاتح العزاوي ابن كمال

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- أحمد الفياض ابن الحاج عبد الوهاب

٢- أحمد المحمد ابن سرهيد

٣- رمزي محمد غازي ابن طاهر

٤- عماش جديع ابن عصمان

٥- خليل الهفل ابن عبود

٦- فيصل النجرس ابن خلف

١٢- دائرة محافظة الحسكة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- يوسف أحمد ابن سليمان

٢- منيفة درويش بنت سعيد

٣- حامد الجاسم ابن ابراهيم

٤- محمد العلي ابن زعال

٥- محمود الحسن ابن أحمد

٦- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي

٧- محمد العبد الرحمن ابن فارس

٨- محمود البورسان ابن شواخ

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- فواز الدقوري ابن صالح

٢- ابراهيم عبد الله ابن عبد الحميد

٣- عبد الأحد سفر ابن يوسف

٤- حمد الظاهر ابن أسعد

٥- محمد المسلط ابن أحمد

٦- زيا ملك اسماعيل ابن ملك ياقو

١٣- دائرة محافظة درعا الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-علي عبد الكريم ابن أحمد

٢- عودة القسيس ابن جريس

٣- أحمد بهجت الحريري ابن عقيل

٤- فاروق الحمادي ابن قاسم

٥- يوسف أبو رومية السعدي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمود الزعبي ابن عبد القادر

٢- محمد جميل محارب ابن عبد القادر

٣- نجاح المحاميد بنت محمد

٤- نبيل المقداد ابن ابراهيم

٥- فاروق الدخان ابن مصطفى

١٤- دائرة محافظة السويداء الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-غازي نوفل ابن ظاهر

٢- جميل الفقيه ابن حمد

٣- أحمد الزغير ابن سليمان

٤- عبد الله الأطرش ابن عبد الغفار

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- رشراش فلحوط ابن فرحان

٢-كمال عامر ابن هايل

١٥- دائرة محافظة القنيطرة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-عبد المجيد الفاعوري ابن أحمد

٢- شكيب أبو جبل ابن يوسف

٣- محي الدين العمر ابن رجا

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- شرف الدين أباظة ابن حمدي

٢- خالد العبود ابن حسن

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٨/ ٣/ ١٤١٥هـ - و٣/ ٩/ ١٩٩٤م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

- بموجب المرسوم رقم ١٩٤ تاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩٥

سمي السيد ميخائيل حجار بن الياس / عضواً في مجلس الشعب - محافظة طرطوس . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ١٩٣ تاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩٥

سمي السيد محمد أديب نجم ابن عبد القادر / عضواً في مجلس الشعب - محافظة ادلب . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٢٥١ تاريخ ٦/ ٩/ ١٩٩٥

سمي السيد داود الشاهر بن سليمان / عضواً في مجلس الشعب - محافظة دير الزور . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٢٥٢ تاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٩٥

سمي السيد كمال بلان ابن يوسف / عضواً في مجلس الشعب - محافظة السويداء . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٢٥ تاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٩٦

سمي السيد محمد فؤاد نجم / عضواً في مجلس الشعب - محافظة ادلب . بدلاً عن عضو متوفى .

- بموجب المرسوم رقم ٧٣ تاريخ ١١/ ٧/ ١٩٩٦

سمي السيد وجيه الشيخ/ عضواً في مجلس الشعب - محافظة طرطوس. بدلاً عن عضو متوفى.

- بموجب المرسوم رقم ١١ تاريخ ٥ / ١ / ١٩٩٧

سمي السيد اكرم الخوري / عضواً في مجلس الشعب - محافظة مدينة دمشق. بدلاً عن عضو متوفى.

٥٦٣

مرسوم رقم ٦٧

رئيس الجمهورية

بناء على الفقرة (١) من المادة (٦٠) من الدستور يرسم مايلي :

المادة ١ - يدعى مجلس الشعب للدور التشريعي السادس للانعقاد لاول مرة يوم السبت الواقع في ٥ / ٤ / ١٤١٥ هـ و ١٠ / ٩ / ١٩٩٤م

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق في ٢٨ / ٣ / ١٤١٥ هـ و ٣ / ٩ / ١٩٩٤

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خِطَاب
السيّد الرئيس حافظ الأسد

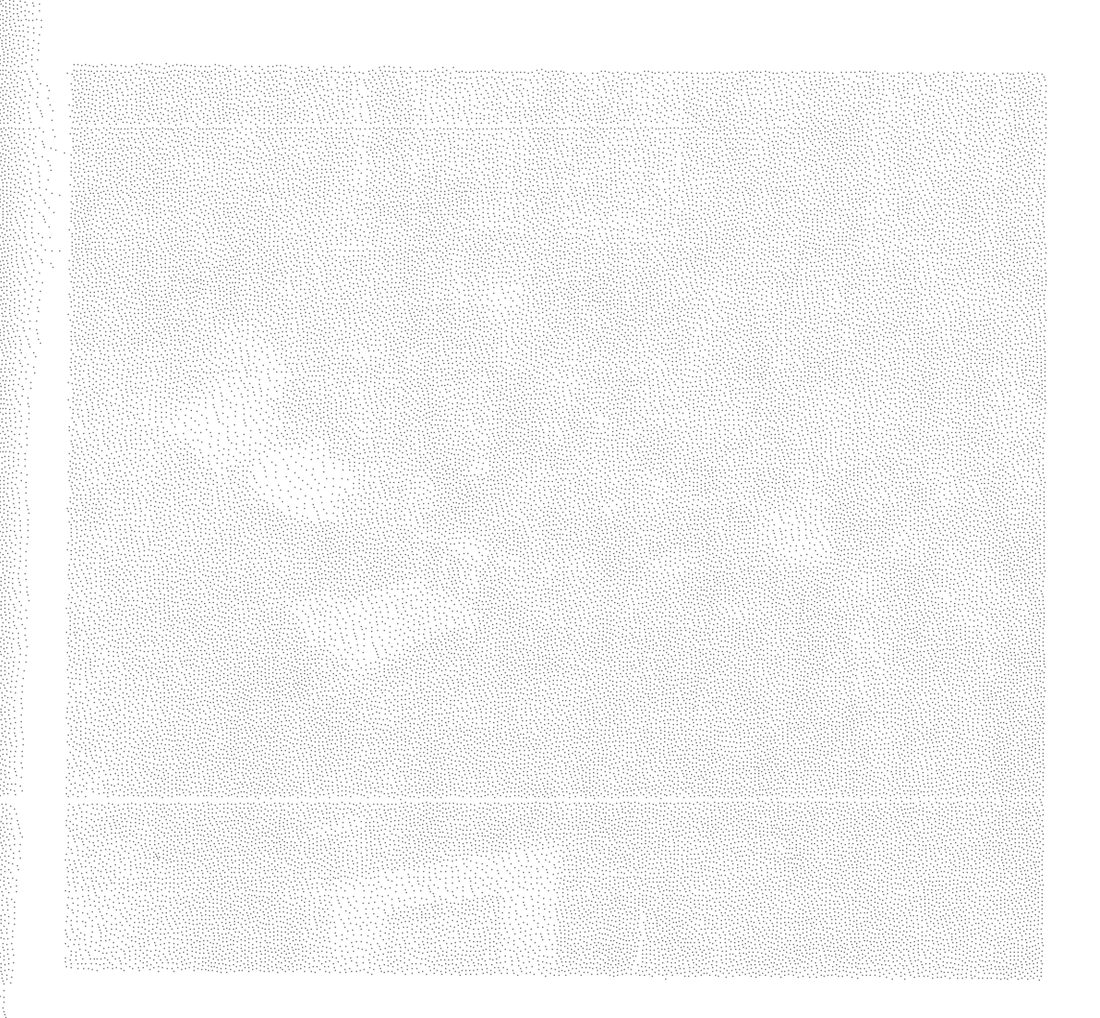
بمناسبة افتتاح الدور التشريعي السادس في مجلس الشعب

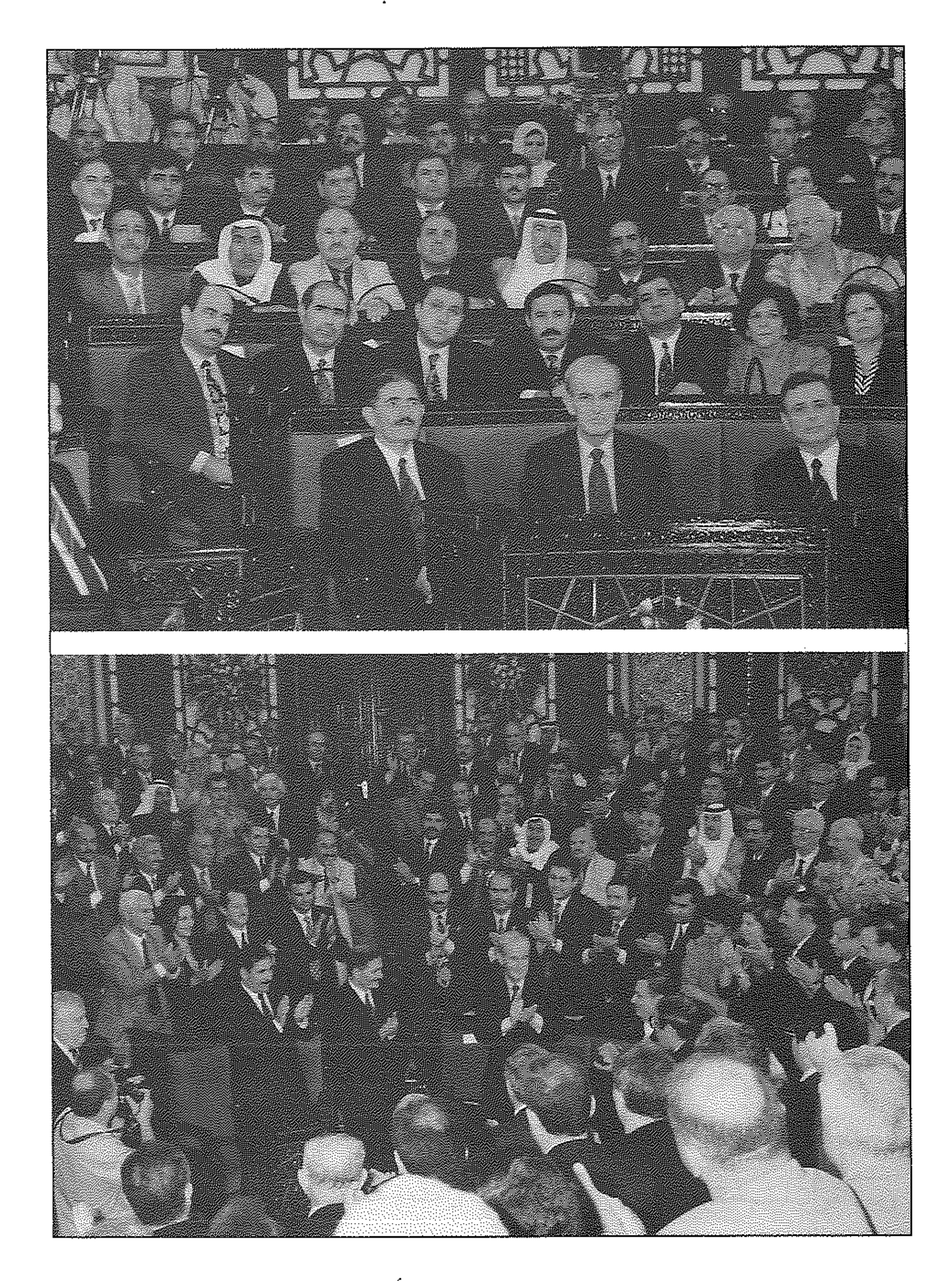
بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٩٤



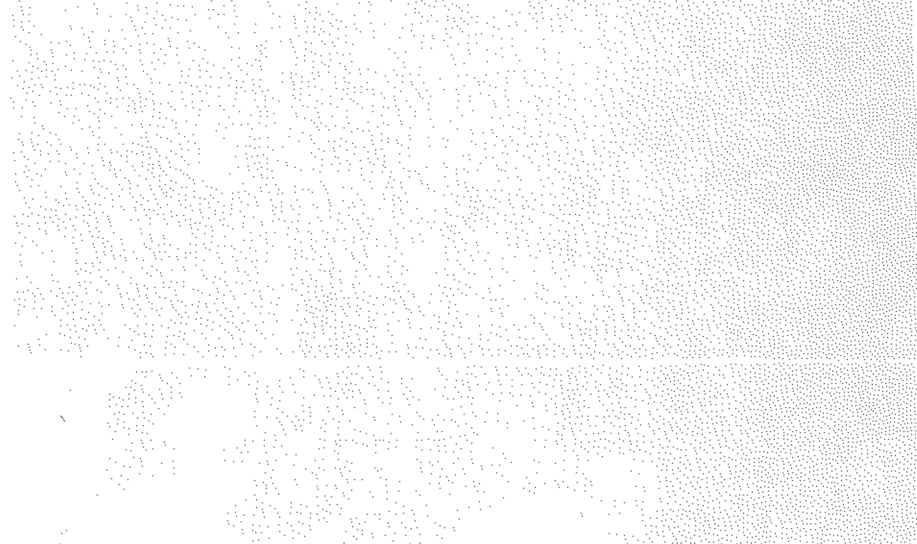


السيد رئيس الجمهورية
أثناء خطابه بمناسبة افتتاح الدور التشريعي السادس





صــــورتان للســـــادة الأعضـــــاء



خطاب

السيد الرئيس حافظ الأسد

رئيس الجمهورية

بمناسبة افتتاح الدور التشريعي السادس

في مجلس الشعب

بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٩٤

السيد رئيس مجلس الشعب.

الاخوة والاخوات أعضاء المجلس.

أيها السادة:

يطيب لي ونحن نبدأ أعمال الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب أن أنقل إليكم خالص التهاني بالفوز الذي حققتموه في الانتخابات العامة، والتي جرت في جو أصيل من الحرية والنزاهة والوعي والمسؤولية فنلتم بذلك شرف تمثيل الشعب في مجلس الشعب.

وعندما أقرن التهنئة بشرف تمثيل الشعب فلأن الثقة التي منحكم اياها الشعب هي ثقة غالية تعبر عن الترابط بين الناخبين وممثليهم، فأنتم تمثلون الان الشعب بقطاعاته المختلفة، ومطالبون بالسهر على مصالحه، لقد فزتم بالثقة عبر المنافسة الشريفة بينكم وبين أقران لكم أيضاً رغبوا في تمثيل الشعب وخدمة هذا البلد.

والثقة التي تُنال عبر منافسة شريفة لابد أن تتأكد وتتجسد من خلال العمل ليستمر العطاء، ولتزداد الثقة الممنوحة.

وإن مما يبعث على التفاؤل باستمرار نمو دور المرأة في حياتنا ومجتمعنا، والزيادة المستمرة في عدد النساء الفائزات بعضوية مجلس الشعب، وقد بلغ عددهن في هذا الدور التشريعي أربعا وعشرين. ويؤشر أو يشير إلى ذلك أيضاً عدد النساء اللواتي رشحن انفسهن، وعدد اللواتي اقبلن على صناديق الاقتراع لممارسة حقهن في الإنتخاب.

إن هذه الأرقام دليل على نضج المرأة ونضج المجتمع، ودليل أيضاً على رسوخ الديمقراطية في سورية.

كما أود في هذه المناسبة العزيزة والغالية على قلوبنا جميعاً أن أعرب عن التقدير والشكر لمجلس الشعب السابق على ما بذله اعضاؤه من جهد في انجاز المهام الموكولة اليهم بحكم الدستور والقانون.

فقد انجز المجلس في الدور التشريعي الخامس عددا هاما من القوانين التي تتفق مع التقدم والتطور، وتحقق لمزيد من التوازن بين مسارات التنمية، وتعزز مشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فصدرت قوانين تشجيع الاستثمار، وقوانين تحمي البيئة والانسان، واذكر على سبيل المثال لاالحصر، قانون الاستثمار رقم (١٠)، وقانون الحراج، وقانون المخدرات، وقانون تداول الأموال، وقانون الضريبة، وغيرها من القوانين الهامة.

وكان نشاط المجلس في الدور التشريعي السابق مستندا إلى أعراف، وأصول ديمقراطية ترسخت عبر السنوات الماضية، فكانت المناقشات جادة والمداخلات غنية والحوار موضوعيا، على نحو مرضٍ. واطلع الشعب من خلال وسائل الاعلام المختلفة على مداولات أعضاء المجلس، فتحقق الاتصال والتواصل بين مؤسستنا الدستورية وجماهير شعبنا، وكرس المجلس بذلك ما هو مُصان في الدستور، الذي يضمن حرية المواطن وكرامته، كما يضمن لممثلي الشعب حصانة لاينال منها إلا ما هو محدد بالقانون.

وتعلمون أيها الإخوة والأخوات، أنَ حرية الوطن تضمن حرية المواطن، وأن فاعلية المجالس المنتخبة هي من قدرة أعضائها على التعبير عن مصالح الجماهير وتطلعاتها بحرية كاملة، فتصبح مؤسسات الدولة مؤسسات فاعلية تستوعب التغّير وتدفع به إلى الأمام لتصل بالمجتمع إلى مرحلة التغيير الشامل والمتوازن.

إن الثقة التي نلتموها ترتب عليكم الإهتمام بحاجات وطموحات المواطنين العامة، بالتعاون مع السلطة التنفيذية، ومادامت حاجات الإنسان مشروعة وأساسية، فلابد من أن نعمل على إيجاد السبل والوسائل الممكنة والمتاحة لتلبية تلك الحاجات المشروعة.

ومعلوم أيها الإخوة والأخوات، أن حاجات الإنسان متطورة بتطور الحياة ومتزايدة بقدر الطموحات، ويتطلب تحقيق تلك الطموحات والحاجات إمكانات، وإمكانات الإنسان تنمو وتتفجر استجابة للتحديات المطروحة أمامه.

كما أن امكاناتنا في القطر وافرة، بعضها كامن والآخر فاعل، وعليكم أن تبحثوا أسباب الكمون وتعززوا ماهو إيجابي وتشيروا إلى ما هو سلبي، فينقلب الخامل إلى منتج وتتحرك عجلة التقدم بإتجاه ما هو كامن، ليصبح فاعلاً ومؤثراً في بلوغ أهداف الأمة. ولاشيء أهم وأبقى من إرادة الإنسان في التغيير وصولاً إلى تلك الأهداف.

وهكذا فإن من المهام الأساسية المنوطة بكم، إضافة إلى التشريع والرقابة، استمرار البحث عن الوسائل الممكنة لتلبية حاجات الجماهير ومساعدة السلطة التنفيذية في إيجاد تلك البدائل والوسائل، فيتكامل العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويصبح النقد والرقابة بناءين يسيران جنبا إلى جنب لدفع التنمية الشاملة نحو التحقق بعناصرها الاقتصادية، والاجتماعية، والادارية والفكرية.

أيها الأخوة،

يأتي انعقاد مجلسكم في دوره التشريعي السادس ليكرس طموحات جماهير

شعبنا في ارساء اسس الديمقراطية الشعبية الحقة، التي انتهجها القطر منذ فجر التصحيح في عام ١٩٧٠، فكان انعقاد الدورة الأولى لمجلس الشعب منطلقاً لهذه المسيرة التكاملية التي تتعزز فيها مع كل دورة تقاليد وأعراف في العمل الديمقراطي، ستبقى صرحا تبني عليه الأجيال المقبلة البناء السليم في العمل الديمقراطي.

لقد كان الجو الديمقراطي الذي تمت فيه الانتخابات، والإقبال الشديد على الترشيح، ووعي الناخبين وادراكهم لمسؤولياتهم، والحرية في اختيار المرشحين، والنزاهة في التعامل، دليلاً ساطعاً على قدرة شعبنا في المساهمة بالأعمال الكبرى التي تتعلق بمصيره وحياته.

وشعبنا في سورية شعب أصيل، يمنح الحب والعطاء لمن يتفاعل مع قضاياه بشكل سليم ودقيق، وقد عبر عن أصالته ووفائه ومحبته في مناسبات عديدة.

فكان في معارك التحرير الأمثولة في التضحية والفداء، والبذل والعطاء، تلك المعارك التي قدمت مواكب الشهداء، مواكب العز والفخار، مواكب النور والضياء، برموزهم نقتدي، وبضياء أرواحهم نهتدي.

وقدم شعبنا في معركة البناء الذاتي الجهد الممزوج بالعرق لتحقيق الخير للوطن، فكبر الوطن بمحبة ابنائه للخير، وشمخ بعزتهم وتنامى مركزه بعطائهم، وأضحت الشعارات المرتبطة بحب الوطن مقرونة بالفعل بعد أن استقرت في العقول والقلوب.

وأعطت جماهير الشعب دلالات في الوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، تعبر عن أصالتها في تفاعلها مع أحداث الوطن والأمة. وقد تجلت تلك الوحدة وذلك التفاعل في الأفراح والاتراح معاً، حيث يتحول الوطن من خلالها إلى أسرة كبيرة واحدة متماسكة، تنهل من رموز حضارية أصيلة في تراث

أمتنا، وتضيف بأعمالها التاريخية انجازات كبرى، فتتجاوز أفعال الجماهير في تعبيرها الوطني الصادق أبعاد الزمان والمكان لتستقر في المثل والوجدان.

والامة العربية تمتلك طاقات كبيرة، ويخطىء كثيراً من لايدرك عمق ومضمون هذه الطاقات. وقد أبرزت بعض طاقاتها في مناسبات عديدة، ومازالت الأمة تختزن بتراثها الحضاري طاقات هائلة. وشعبنا في سورية برهن عبر التاريخ أن عطاءه يزداد بازدياد التحدي، حيث تصقل المواهب ويتفانى الناس في البذل والعطاء.

لقد تولدت لدى جماهير شعبنا قيم اجتماعية ترقى إلى مستوى الرموز الحضارية، قيم مستلهمة من الماضي ومحققة لآمال المستقبل. وأهم ما فيها انها اضحت سلوكا اجتماعيا وجمعيا في آن واحد، سلوكاً ينبثق من الاحساس المشترك بالتماثل بين جميع افراد المجتمع، ومن الاحساس المشترك بالمشكلات العامة. فتعززت قيم التضحية والفداء، والشهادة والوفاء، وصار الولاء للوطن أغلى وأثمن ولاء.

أيها الاخوة،

لقد حقق شعبنا ما حقق من انجازات بفعل الإرادة الصلبة التي يتسلح بها المواطنون السوريون، وأنجز ما أنجز بفعل انتظام المواطنين في مؤسسات، وتنظيمات، واحزاب ونقابات تستوعب نشاطاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والفكرية المتعددة، فأضحت تجربتنا في القطر في التعددية السياسية، والاقتصادية، والديمقراطية الشعبية، تجربة رائدة نذكرها بفخر واعتزاز، وهي نهجنا ووسيلتنا في العمل منذ فجر الحركة التصحيحية، هذا النهج الذي يرى أن خصوصية كل مجتمع هي التي تحدد في النهاية مسار تطوره، وبما يتماشى مع واقعه وإمكاناته وظروفه.

والنهج السليم هو الذي يعطي الرؤية الواضحة لما هو كائن، بلوغا لما ينبغي أن يكون، ويميز بين التغير والتغيير، بين الأصالة والتقليد، بين النسخ والافادة، فحالة التغير لاتبدأ من العدم، كما أنها لاتنبت من بذور نمت وترعرعت في خارج بيئتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، . وإنما هي عملية متجددة ومتطورة، عناصرها في الماضي، وتطلعاتها نحو المستقبل. ويسير التطور حسب علاقات تتجدد عزومها باستمرار، مع تجدد الحاجات وتطور المجتمع.

لقد كانت مسيرة شعبنا مسيرة نضال تتعزز وفق نسق تطوري، تشكل كل مرحلة من مراحلها مستوى أرقى من المرحلة التي تجاوزتها، ففي حين كانت مسألة العلاقة بين القديم والجديد في المرحلة الأولى من عمر الثورة مهمة لتوضيح الهوية، كان التأكيد في مراحل تالية على أهمية تلازم الفكر مع الواقع الاجتماعي، حيث تعطي حصيلة التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي، حيث تعطي حصيلة التفاعل بين الفكر والواقع تطويراً للفكر ذاته من جهة، وفهما أوسع للواقع من جهة أخرى.

وحققت سورية عبر منهجية العلاقة بين الفكر والواقع حركة مكنتها من فهم واستيعاب الظروف والمعطيات العربية والدولية. ذلك النهج الذي وفر الامان والاطمئنان لجميع فئات الشعب، ورسخ القيم وعزز المنجزات. فالنهج الذي يتصدى للتضحيات دون أن تستوعبه الاعراض الثانوية يشحذ الهمم، ويقوي العزائم ويطور الامكانات، أما التعامل مع الأعراض والمشكلات المشابهة فيبدد الجهود ويستنفذ الطاقات.

أيها الاخوة والاخوات،

تشير قوانين الطبيعة والحياة إلى أن لكل فعل طاقة تصبح دائمة ومتجددة، إذا تم التعرف على جوهر الفعل وأساسه، ويتولد عن تلك الطاقة اهتزازات وردود أفعال. وكلّما كان الفعل كبيراً، كانت الاهتزازات أوسع والانجازات أعمق.

إن من يرصد مسيرة شعبنا عبر مراحلها المختلفة سيجد أن أفعال شعبنا وانجازاته شامخة وكبيرة، تستند إلى طاقة غير محدودة، ورصيد يمتد إلى جذور الأمة، وقد تجاوزت تجربتنا، بفعل تلك الطاقة العثرات، واستوعبت التناقضات، وهضمت ما هو أصيل، وأفرزت من صفوفها ما هو هجين. وجاءت حركة التصحيح لتصحيح المسار ولتعيد الثورة إلى جوهرها، فتجاوزت جماهير الشعب وقواعد الحزب مرحلة الانفصال بين الفكر والظروف الموضوعية، وتمت اعادة ترتيب الاولويات وارتبطت المبادىء بحركة الحياة، فتحدد المسار وتعززت الركائز وتعاظمت الانجازات، وترسخت الوحدة الوطنية، وبذلنا جهودا وقطعنا شوطا واسعا في بناء الدولة العصرية، التي تقوم على حكم القانون، وتكافؤ الفرص، وصيانة الحقوق لجميع أفراد الشعب، تلك الدولة التي تستمد أصالتها من تراث الأمة، وتضع المستقبل على ضوء معطيات الحاضر والظروف التي تشكله.

من الطبيعي أن الأمر واضح، إنني لاأعني أننا بنينا الدولة العصرية التي تحقق التكافؤ كما نريده ونشتهيه، لذلك قلت: بذلنا جهوداً وقطعنا أشواطاً وعلينا جميعاً أن نتابع الطريق.

وتعلمون أيها الاخوة، أن كل أمة تعتمد في بناء حضارتها على ركيزة ما، غير أن الأمة التي تكتسب المكانة المرموقة، هي التي تعتمد في وجودها على الإنسان بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى، فالأمة التي تبني الإنسان المتسلح بالعلم والمعرفة والمتمتع بالوعي الاجتماعي، والمتحمل للمسؤولية، والمدرك لأهمية التواصل الحضاري والإنساني، تمتلك السلاح الأمضى وتبني المستقبل الافضل.

وانطلقت الحركة التصحيحية لتعزز إنسانية الإنسان بوصفه قيمة كبرى، قيمة حضارية، تتعزز بالعلم والوعي، والادراك والشعور بالمسؤولية، ولتسمو بالولاء الاجتماعي إلى مراتبه العليا، فالولاء للوطن هو الأوسع والأجمل والأرقى من كل ولاء.

إنّ مسيرة شعبنا منذ انبلاج فجر التصحيح مسيرة غنية عظيمة بكل المعايير، وهي مسيرة مع انها محدودة بالزمن لكنها مديدة الآفاق. وما تم إنجازه هو مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا. (طبعاً أنا لا أعدد الإنجازات والمنجزات فقد عددناها مراراً وعددتموها مراراً) ومن أغلى ما نعتز به قدرة جماهيرنا على تحقيق المعادلة الصعبة، والتي تتمثل في بعث كل ما هو أصيل وخيِّر في تاريخ أمتنا، وفك الارتباط مع رواسب الماضي التي تعيق التقدم، بنهج لايفصل بين الهدف والوسيلة. فالهدف والطريق في منهجنا متلازمان، ويجب أن يلائم أحدهما الآخر شكلاً ومحتوى. والثورة كمرحلة آنية في اطار الزمن تستوجب اتخاذ قرارات حاسمة للنهوض بالواقع بلوغاً لآمال المستقبل، والانسلاخ عن رواسب الماضي التي تعيق التقدم والازدهار، إلا أن تلك السرعة في انجاز التقدم قد تسبب إرباكات على مستوى العلاقات الاجتماعية فقد حققت بعض المجتمعات تغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة، لكن الثمن على مستوى العلاقات الاجتماعية كان كبيراً، فكان الانسلاخ عن الهوية والتراث والاصالة. أما سعينا الدائم في سورية فهو لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، والانطلاق للمساهمة في بناء الحضارة الانسانية استنادا إلى طاقات الشعب المتجددة والمتطورة والمرتكزة على مباءىء ثابتة في الهوية والاصالة.

ولدينا في سورية مصادر ثابتة ومتنامية تعتمد على الأرض ومكنوناتها، والانسان وطاقاته، وبتفاعل تلك الامكانات تتولد مصادر القوة والصمود. فأرضنا خيرة معطاء، وانساننا كريم ومجد ونشيط، وعندما يقترن النشاط بالعلم يحسن التعامل مع خيرات الأرض.

إن بناء القوة الذاتية هو الذي يعطي الثقة بالمستقبل، والأمة تحتاج دوما للبحث عن مصادر طاقاتها الكامنة، فتعزز ما هو موجود فيها وتكتشف ما هو كامن. وعندما تتطلع الأمة إلى المستقبل مشدودة بالآمال وبالطموح والقيم، والمثل

العليا تربط بين ماهو واقع وموجود، وبين أحكام مستقبلية ترتبط بالوجوب. فإذا كان ما هو موجود لايرقى إلى مستوى الطموح، فإن احكام الوجوب المستقبلية تشحذ الإمكانيات أو الامكانات وتفجر الطاقات، وتغير ما هو موجود فعلاً إلى حالة أخرى تسمح بتحقيق تلك الأهداف المنشودة، ويزداد الأمل بتحقيق الأهداف بقدر زيادة ما نبذل من إرادة وجهد وعمل دؤوب.

وسورية اليوم تفخر بأن ما حققته كان كثيراً بالفعل، وكبيراً بالكم، وسامياً بالنوع. فبنيت المصانع بسواعد العمال والمهندسين والحرفيين، وهم الذ ين توافدوا إلى المصنع بتراث يحمل قيم الأباء والاجداد، بقدر ما يحمل طموح الأبناء والأحفاد. كما عمل الفلاح في أرضه وحققت له الأرض ما ينشده منها من أمن، وغذاء، وحرية وعطاء، وانتشرت الجامعات في ربوع الوطن، فكان المعلمون رسل الحضارة العربية والتقد م الإنساني، وتفاعلت الجامعات مع المجتمع وأعطت له من المعرفة بقدر ما أعطاها من الدعم والشعور بالاعتزاز. وتطورت مؤسساتنا الصحية العلاجية منها والوقائية تطوراً بارزاً فانخفض معدل الوفيات وارتقى مستوى العلاج، وتقدمت صناعة الدواء، واستوعبت المؤسسات الصحية أعداداً كبيرة من الأطباء والممرضين والممرضات، واتسعت شبكات الأتصال، وامتدت الطرق، وبنيت الجسور، وتطورت وسائل النقل الداخلي والخارجي بما يتناسب وموقع سورية الجغرافي. وعندما تتكامل النشاط الإنساني في المصنع والحقل والمدرسة والمجتمع، تقف جماهير الشعب على أرض صلبة من البناء الذاتي، تعززها قيم اجتماعية أصيلة في حضارتنا، راسخة في تاريخنا فأصبحت الشهادة والتضحية والفداء من أعز القيم التي تسير نهج حياتنا السياسية والاجتماعية. وهذه القيم هي السبيل لتحقيق الوجود في الحياة وما بعد الحياة.

أيها الاخوة،

كان عملنا في السنوات الفائتة متجهاً بشكل مباشر نحو تحسين واقع الفلاح في الريف، (أنا منحاز لكم جميعاً وليس للفلاحين)، ورفع مستوى الإنتاج الزراعي وتطوير أساليب العمل فيه، وادخال التقنيات الحديثة لتحقيق معدلات عالية في الإنتاج. فكانت تنمية الريف والنهوض بواقع الفلاحين من الاولويات الأساسية في برامج الخطط ومشاريعها.

انهم ابناء الأرض الحقيقيون، الذين التصقوا بالأرض وكللوها بجهودهم وهم الذين تحملوا الظلم عبر عصور التاريخ، ودفعوا الثمن غالياً لرصف الطريق أمام الأجيال اللاحقة، فاتجهت جهودنا اليهم بقدر ماتملك من مشاعر الحب والوفاء.

ومن الطبيعي، أيها الاخوة والاخوات، أن تجابه هذا العمل الكبير تحديات كبيرة وكثيرة تعود في جذورها إلى الماضي البعيد الذي اتسم بكثير من الجهل، وانخفاض في الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى بعض الشرائح في المجتمع.

وتشابكت الظروف الاجتماعية بالظروف الاقتصادية، وولدت تخلفا اجتماعيا حقيقياً، وكان لابد من البحث عن الأساليب والحلول المناسبة، وتم العثور عليها وتطبيقها بفضل إرادة التغيير التي تبناها وتميز بها شعبنا.

وكانت الاصلاحات والتطورات الكثيرة، واستقرت ملكية الأرض على أسس مناسبة. ووصلت الكهرباء إلى القرى النائية، وبنيت السدود، وانتشرت المدارس، والخدمات الصحية في الريف، وبدأنا لأول مرة في تاريخ المنطقة العربية نشهد ظاهرة استقرارفي الحركة السكانية من الريف إلى المدينة، وبوادر مشجعة لهجرة معاكسة من المدينة إلى الريف. إن هذا الإتجاه الإيجابي يستند إلى مقومات

ترتبط بتحسن الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية عند جماهير الفلاحين. كل ذلك هو ثمرة لجهود شعبنا العظيم.

وتبرز العلاقة وثيقة في عملية التنمية بين البناء المادي وأنماط التحول الاجتماعي المستحدثة، استناداً إلى خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فالتغيير كما هو معلوم يدخل فيه العنصر الإرادي فاعلاً من خلال عملية التخطيط للتنمية، أمّا التغير فهو المسار الذي تتم فيه عملية التنمية من جراء التغيير المستمر في الظروف الموضوعية بشكل عام، وفي بنية المجتمع والعلاقات بين الإنسان والبيئة بشكل خاص.

ويبرز اتجاه التحول من خلال هذا التفاعل المستمر بين ما هو موجود، وبين ما هو مرغوب فيه ومنشود. وهنا تكمن أهمية خطط التنمية في معالجة الأعراض التي تقف عقبة أمام التقدم الاقتصادي والإجتماعي، وحل المشكلات التي تجابه عملية التخطيط ومتابعة التنفيذ، حيث تسير التحولات الاقتصادية عادة بشكل سريع نسبياً. إلاّ أن التغير على مستوى العادات والسلوك الاجتماعي يأخذ وقتاً أرحب.

ويحق لنا أن نفخر في سورية بتلازم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمع أن التغيرات الاقتصادية احدثت تبدلات في الأسس المجتمعية، إلا أن جوهر المثل والقيم الأصيلة لشعبنا لم تتغير، لابل تعززت فتوحدت المشاعر، وتعمق الأحساس بالوحدة الوطنية، وزاد الانتماء للأرض والوطن، وتحقق الاستقرار والأمن الاجتماعي.

أذكر ذلك لاشير إلى أن مظاهر التقدم الاقتصادي في سورية تلازمت مع وعي اجتماعي كبير حقق الأمن والاطمئنان لجميع أفراد الشعب. ومثل هذا التلازم بين التقدم الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي يندر وجوده في معظم المجتمعات الإنسانية.

أيها الاخوة،

لقد تعززت مكانة المرأة ودورها في المجتمع ودائماً نعود إلى المرأة، (بس يكون الجميع جادين لأنه في السابق كان في معارضين لهذا الموضوع) لقد تعززت مكانة المرأة ودورها في المجتمع فدخلت ميادين العلم والعمل، ويتكامل نشاطها الإنساني داخل الأسرة مع نشاطها الاقتصادي والإجتماعي خارجها، وفي هذا التكامل بين النشاطات الإنسانية، والإجتماعية والإقتصادية يتحقق التوازن في العلاقات الأسرية، وتصبح الأسرة المستقرة ركيزة البناء الإجتماعي والخلية الحية التي ترفد المجتمع بالبقاء والحياة.

اننا حين نقارن الحاضر بالماضي نشعر باطمئنان لما تم انجازه، وبثقة أن الغد سيكون أفضل، لما تتمتع به سورية من طاقات تبشر بالخير. فإمكانياتنا الوطنية تزداد باستمرار بفضل سواعد ابنائنا وعقولهم، وقد حققنا في السنوات الفائتة تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، فارسى القطاع العام البناء الأساسي للتطور الإقتصادي والإجتماعي، ووفر الاستقرار الاقتصادي في مناخ دولي متقلب، كما نما القطاع الخاص واستمر في النمو بشكل مطرد.

وكذلك نما القطاع المشترك وازدهر ليسهم الجميع في تقدم البلاد وازدهارها، وتوفير احتياجات المواطنين، وهكذا ازداد حجم الاستثمارات. كما اتسعت القاعدة التعليمية. كل ذلك نتيجة الجهود الهادفة لتنمية الموارد البشرية، والمؤدية إلى تطوير الإنسان، وتحقيق الشخصية السوية القادرة على التطور الذاتي، لإنجاز عملية التنمية بوتائر متسارعة، ولتوفير احتياجات المواطنين.

ومع أهمية تلك الإنجازات الكبيرة، إلاّ أننا نتطلع دائماً إلى الأكمل والأفضل. وهذا الأكمل والأفضل هو الذي يسيّر أعمالنا وأفعالنا. فعند بلوغ

مجتمع ما حالة من الثبات والرضا بما أنجز يدخل في مرحلة الدعة والإسترخاء، ومن ثم مرحلة الضمور، وحتى لانقع في ذلك نحن لابد أن نوفر المناخ السليم لتجدد حيوية المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية، فتنشط حركتها وتتطور وتنتظم جهود العاملين فيها. وفي كل مرحلة يتحقق فيها بعض من أهدافنا لابد من شحذ الإمكانات لبلوغ أهداف جديدة، وكلما كانت الأهداف كبيرة، استوجب بلوغها حشد امكانات كبيرة بقدر ما هو ممكن.

أيها الاخوة،

بعد أن أوردت ما ذكرت سأذكر باختصار شديد بعض العناوين التي أرى الإشارة إليها، رغم أنها ليست الأهم في مجمل الكلام، وربما في مجمل اجتماعكم.

١- إن واجبكم خدمة وطنكم ومواطنيكم ولكن الخدمة الفردية التي تفرض نفسها أحياناً ليست هي السبيل الأفضل لهذه الخدمة.. هذا بشكل خاص للسادة أعضاء مجلس الشعب، وكذلك للوزراء أي خدمة الشعب، وإنما هو الاهتمام بالعام من الأمور في دراساتكم ومناقشاتكم للقضايا الوطنية بما في ذلك مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والدراسة المتأنية والمتعمقة للقوانين من خلال رؤية آنية ومستقبلية، واسترشاداً بالمصلحة العامة بعيداً عن المصلحة الذاتية الفردية.

٢- الرقابة الفعالة تريكم الخطأ والصواب فتصححون الخطأ وتطمئنون وتثنون على ما كان صواباً. ولابد من آلية، (أن هذا الأمر كررته سابقاً وأكدت عليه، ولابد من استمرار التأكيد عليه، وأنتم تذكرون وخاصة أعضاء المجلس السابق ربما يسمعون وربما كانوا من المستمعين في المجلس الحالي). ولابد من آلية ووضع أسس تسهل عملكم هذا، أي تسهل عملكم الرقابي، وتنير طريقكم إلى

رؤية الواقع على حقيقته، واستجلاء ما يمكن أن يكون غير ظاهر ولامرئي، فلا تتوهون ولا تتّوهون، فتصلون إلي مبتغاكم، تضعون يدكم على الخطأ إن وجد وتصلحونه، وعلى المخطىء وتردعونه. وهكذا تكون الرقابةهي البناء، وهذه هي مهمتها الرقابية، والرقابة تعريفاً هي البناء ومن قصر في ممارستها قصر في بناء بلاده، ومن مارسها بجد كان بناءً في بلاده. وهذا هو واجب الجميع، وقد أثرت الأمر سابقاً في هذا المجلس، وفي عدد من دورات المجلس، وسأظل أؤكد على هذا الأمر وأكرره لأنه البناء كما قلت. ومهمتنا أن نبني بلادنا في كل مجالات البناء، ولايجوز أن يكون بيننا مقصر خاصة في عملية بناء بلادنا.

٣- تحديث القوانين ضرورة وطنية، وقد حدثت قوانين كثيرة هامة خلال السنين الماضية، وصدرت مئات القوانين التي تستجيب لحاجات البلاد وتطورها. ومع ذلك لدينا بعض القوانين وأن كانت قليلة لم تعد تتلاءم بمحتواها ولابعناوينها مع مستلزمات الحاضر. فلابد من أن تتعاون الحكومة ومجلس الشعب لجعلها ملائمة لحاجاتنا الحالية.

٤- البحث العلمي وقد طرحته سابقاً، وأكدت أهمية أن نعطي للبحث العلمي ما يستحقه من اهتمام. وقد بُذلت جهود في هذا الميدان، فأمنت تجهيزات هامة، ويجري تدريب الأطر الضرورية، ويرسل موفدون إلى أمكنة مختلفة، وأجريت وتجري دراسات عدة. ورغم هذا الجهد المشكور، وإذ أشكر الذين اشرفوا وبذلوا هذه الجهود وحققوا ما تحقق، أؤكد على المزيد واطلب المزيد وتخصيص وقت أوسع وجهد أكبر لهذا الأمر لأن الزمن يتحرك والزمن الضائع يصعب تعويضه، وأحياناً يستحيل تعويضه وإذا لم نمسك بناصية البحث العلمي ونسبر اغواره فلن نملك التقدم الذي ننشد، وقد لانحافظ على منجزاتنا التي حققناها بعرق

شعبنا وتضحياته، وعلى هذا يجب أن يكون البحث العلمي في طليعة الأولويات، ولابد أن ندرك جميعاً أن الاستخفاف والتقصير هنا أمر جسيم وخطير، والبحث العلمي يهم كل مجال من مجالات حياتنا دون استثناء، وأرجو أن نرى جميعاً في المرحلة المقبلة جهوداً أكبر واهتمامات أعظم.

٥- التعليم الفني والمهني: لقد أعطينا أولوية كبرى للتعليم في مختلف مراحله، وحققنا الكثير الذي نعتز به، ولكننا لم نعط منذ البداية الاهتمام اللازم والمناسب للتعليم الفني والمهني، بل أعطينا هذا الاهتمام في وقت لاحق، ووضعنا لذلك برامج محددة تعين الهدف الذ ي سنصل إليه، وعدد السنين التي سنحققها خلالها، وقد قطعنا حتى الآن خطوات هامة. وما أريد أن أقوله أن حماسة الطلاب للتعليم الفني والمهني لم تكن كبيرة، بسبب عدم ادراك الكثيرين أهمية هذا التعليم وحاجة البلد إليه وأهميته القصوى في تلبية حاجات البلد، وجهلهم للمردود المادي أيضاً الذي ينعكس على طلاب التعليم الفني والمهني، مع العلم أن الدول المتقدمة تطورت وتقدمت أساساً عن طريق هذا النوع من التعليم، ومنذ الثمانينات توفرت لدينا دراسات احصائية تشير إلى أن عدداً من البلدان الغربية الأكثر تقدماً كان عدد الدارسين الفنيين والمهنيين فيها يتجاوز الثمانين بالمئة من مجموع الطلاب الدارسين في هذه البلدان، ويحظون بمكانة محترمة في مجتمعاتهم ويحصلون على دخول مادية جيدة.

وبهذه المناسبة أؤكد على ضرورة أن تقوم الحكومة بتزويد المدارس الفنية والمهنية، بكل الأدوات والمعدات والمدرسين والمخابر وكل مايلزم لتخريج طلاب ماهرين في اختصاصاتهم، يتقنون عملهم ويخدمون وطنهم.

٦- لقد احرزنا تقدماً كبيراً في مجال الزراعة، والأرقام الانتاجية تؤكد ذلك. وعلينا أن نعمل بوتائر أسرع مما فعلنا حتى الآن لاستصلاح الأراضي وبناء

السدود، ويجب أن يحاسب من يقصر ويهدر الزمن، حيث يجب أن تنجز مشاريع الاستصلاح والسدود ضمن البرامج والزمن المحدد، وقد تبين لي من الاطلاع على نسب التنفيذ أنها لاتتطابق مع البرامج الزمنية والحساب هو العلاج. طبعاً رئيس الوزراء بالصورة الكاملة ودائماً أطالبه بالحساب والعقاب.

٧- يجب أن تطور أنظمة القطاع العام بحيث يكون أقدر على الحركة بما يخدم زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، وهذا الأمر يحتاج إلى تمعن ومناقشة مستفيضة بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال.

- ذلك انني اسمع من الكثير من الاخوة والزملاء أنهم مقيدون بأمور لم يقيد بها القطاع الخاص والمشترك، فيريدون التساوي والتنافس بين الجميع - بين القطاعات الثلاثة - في بناء البلد تنافساً شريفاً وممتعاً ومفيداً، لذلك أنا طرحت الموضوع أمام مجلس الشعب حتى يساعدونا.

٨- القوات المسلحة سياج هذا الوطن وسيفه وترسه، هكذا كانت وهكذا ستبقى مؤمنة برسالتها، وفية لواجبها عميقة بإيمانها في الدفاع عن الوطن. شعارها الشهادة أو النصر، والشهادة حياة. ستظل القوات المسلحة موضع اهتمامنا في كل الظروف. الشعب القوي والجيش القوي ينصران الأمة في قضاياها العادلة، ويضعان الوطن حيث يجب أن يكون من العزة والرفعة. الشعب القوي هو الذي يحقق السلام.

أيها الاخوة،

عقب التطورات العالمية التي أدت إلى الحالة الدولية الراهنة، ومع هذه التطورات، برزت أوضاع على الساحة العربية، منها ما هو ذاتي يتعلق بأسباب عربية داخلية، ومنها ما هو خارجي نتيجة التبدلات الجارية في الساحة الدولية.

إن مجمل هذه التطورات أدى إلى تقهقر في العلاقات العربية، وتراجع عن

المسلمات الأساسية التي توافقت عليها الدول العربية في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مؤتمرات القمم العربية المتلاحقة، مما أضعف الوضع العربي العام، وجعل العرب عرضة لاخطار جسيمة في حقوقهم وتطلعاتهم وكرامتهم ومصيرهم.

إن استمرار هذا الوضع لن يكون في مصلحة أحد بمن في ذلك أولئك الذين خرجوا على المسلمات والقيم الأساسية للأمة، لأن الذي لايستطيع ضمان مصالحه عبر مصالح الأمة، لن يستطيع ضمان مصالحه بعيداً عن مصالح الأمة.

إننا واثقون أن هذا الذي يحيط اليوم بالوطن العربي هو أمر عارض بمنظار الزمن، لن يدوم ولن يطول، وأن الأمة العربية ستنهض وتواجه كل المخاطر والتحديات كما كان ذلك شأنها في مراحل تاريخها.

لقد بذلنا جهوداً كبيرة لاستعادة التضامن العربي خلال السنوات الماضية، ودعونا مراراً الأشقاء للبحث عن صيغة فيها المسلمات والضوابط، ومازال لدينا أمل في أن يدرك الجميع حجم المخاطر والتحديات.

إن سورية المؤمنة بأمتها والتي حملت دائماً هموم العرب، ودافعت عن تطلعاتهم لن يثنيها عن ذلك سوء الأوضاع العربية، وهي مستمرة في أداء رسالتها القومية أكثر إيماناً واصراراً.

أيها الاخوة،

منذ عشرات السنين خاضت سورية صراع العرب في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق، وتحمل شعبنا العبء الرئيسي في المواجهة وهذه حقيقة يعرفها ويجب أن يعرفها كل مواطن سوري وعربي أيضاً، وقدمنا تضحيات جسيمة في النفوس والأموال، وانعكس هذا الصراع على الحياة العامة للبلاد.

لقد خضنا الصراع خلال هذا الزمن الطويل مقبلين على التضحية، راضين باستشهاد أبنائنا دفاعاً عن الأرض التي نصارع من أجلها، والتي نرى فيها شرفنا وكرامتنا. وإن العدوان الذي احتل الأرض انما يهدد الوطن كله والشعب كله.

لقد حاربنا من أجل الأرض واستعادة الحقوق واستمر الصراع لتحقيق هذا الهدف، ولم نخض الحروب التي خضناها، ولم نقدم التضحيات التي قدمناها هواية في الحرب وحبا في الصراع، وإنما دفاعاً عن الحق والكرامة ولتحرير الأرض.

وخلال حرب تشرين وافقنا على قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وضمنه القرار ٢٤٢، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الجهود من أجل تحقيق السلام على أساس القرار المذكور، وعملنا من أجل سلام عادل وشامل يعيد الأرض والحقوق، وظهرت خلال هذه السنين مبادرات دولية مختلفة من أجل السلام، ولكنها كانت تصطدم دائماً بالموقف الاسرائيلي الرافض للسلام المرتكز على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ثم أعلن الرئيس الأميركي بُعيد حرب الخليج التي تلت غزو الكويت مبادرة سلمية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

وجرت نقاشات طويلة مع الادارة الاميركية وخاصة مع وزير الخارجية آنذاك جيمس بيكر استمرت شهوراً، وافقنا بعدها وبعد أن باتت المبادرة واضحة بأنها تهدف إلى إقامة السلام العادل والشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، بما في ذلك إيجاد حل سياسي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مع تأكيد أميركي أن الولايات المتحدة لاتوافق على ضم أية اجزاء من الأراضي التي

احتلت عام ١٩٦٧، انسجاماً مع موقف أميركي سابق يرفض تطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان.

- الولايات المتحدة في حينها وقفت ضد قرار اسرائيل بتطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان، وعلى هذا الأساس شاركنا في مؤتمر مدريد وفي المباحثات التي جرت في واشنطن.

ومنذ البدء كان قرارنا واضحاً وهو التنسيق بين الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام، وتوصلنا إلى صيغة للتنسيق عبر اجتماعات دورية لوزراء خارجية ورؤساء الوفود العربية التي تجري المباحثات، إضافة إلى الاجتماعات المستمرة بين الوفود العربية خلال المباحثات في واشنطن.

وعندما طرحنا مسألة التنسيق كنا ننطلق من أن الأطراف العربية الأخرى والتي تخوض عملية المباحثات بصورة غير متكافئة مع الجانب الاسرائيلي، يجب أن تستفيد من وضع سورية وقوتها التفاوضية وامكاناتها المختلفة في ساحة الصراع، إضافة إلى أن الجميع يدرك أن العنصر الأساسي للسلام في المنطقة هو سورية.

أردنا أن تذهب الأطراف العربية وهي مستمدة قوة من قوة سورية لأننا ندرك أنه في كل المعايير لن تكون المفاوضات المنفردة إطلاقا في صالح الطرف العربي المنفرد، وهو أصلا ضعيف وليس أمامه فرص سوى الخضوع للضغوط وتقديم التنازلات.

هكذا كانت وجهة نظرنا، أردنا أن نكون عونا للأطراف العربية وإذا بنا نفاجأ بالاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي، وبعده بالاتفاق الاردني-الاسرائيلي.

ولاأريد أن أناقش ما توصلوا إليه، ولكن مجريات الواقع توضح بصورة لالبس فيها الاضرار الكبيرة التي ألحقها الانفراد بجوهر القضايا التي حاربنا وناضلنا من أجلها طويلاً.

كما تلاحظون أنا لاأدخل في التفاصيل، ولاأريد أن يكون الأمر سجالاً في هذه المرحلة بيننا وبين الآخرين سواء كانوا من العرب أو من الأجانب. فمناقشاتنا مع الأجانب كثيرة ومستمرة وتستهدف السلام، ومواقفنا هي هي واضحة وصريحة، ومبادئنا لاغموض فيها بالنسبة لنا ولابالنسبة لهم في ضوء ما أوضحناه لهم.

سورية جادة فيما تقول، وقد أكدت ذلك في مباحثاتي مع الأميركيين هذا مرات كثيرة وقلت لهم: نحن دائماً نعني ما نقول، ونلتزم بما نعني ولكن لانعد عادة إلا بما نقتنع به، ولانفعل شيئاً إذا لم يخدم مصالح بلادنا. قد يكون في هذه الحالة لنا مصلحة وللآخرين مصلحة، ولكن لن نعمل أبداً ولن نوافق على أمر هو في خدمة الآخرين وليس في خدمة سورية.

نريد السلام فعلاً ونرى وندرك أن للجميع مصلحة في هذا السلام، ولكننا نقاوم أيضاً كل من يحاول أن يجعل السلام مصلحة محتكرة له، نقاومه ولم يستطيع أحد أن يحقق السلام أبداً مع سورية بدون قناعة سورية التي تتمسك بمصالحها وبحقوقها وفي المقدمة بأرضها المحتلة.

فيما بعد في المستقبل، إذا وصلنا إلى السلام قد أحدثكم ساعات طويلة عن الصغيرة والكبيرة عما قلنا وقالوا حتى فيما قلنا نحن في سورية وقال العرب الآخرون، ولكن الآن لامصلحة لنا في ذلك، لامصلحة في أن نفصل في الأمر.

في مباحثات واشنطن بقيت وفودنا أكثر من سنتين دون التوصل إلى أية نتائج، فوجدنا عدم جدوى الإستمرار في المباحثات مادام الجانب الاسرائيلي لايريد الانطلاق من قاعدة الشرعية الدولية، والاقرار بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

جرت لقاءات بيني وبين الرئيس الاميركي بيل كلينتون في جنيف، تعرضنا

خلالها إلى العديد من القضايا الدولية والاقليمية، وكان في مقدمتها قضية السلام وقد أكدنا معاً على دفع قضية السلام، وأكدت كما سمعتم مني حينذاك، أمام مؤتمر إعلامي كبير أن سورية تتعامل مع السلام كخيار استراتيجي.

إننا ندرك قوة موقفنا، فنحن أصحاب حق لايمكن أن نتخلى عنه، والتخلي عن أي جزء من الوطن معناه التخلي عن الوطن وعن الارادة الحرة، والإذعان على حساب الحقوق والمصير والمستقبل وهذا ليس من شيم السوريين ولامن شيمة سورية.

إننا نريد السلام العادل لاننا نريد الاستقرار للمنطقة، ولكن السلام الذي يعيد لنا الأرض.

إن الاتفاقات والصفقات غير المتكافئة والتي لاتضمن الحقوق لايمكن أن تشكل عامل أمن واستقرار في المنطقة.

إن تحميل عملية السلام (وهذا أوجهه للأخرين) أكثر مما تحتمل وماليس منها لايساعد عملية السلام بل يشكل خطراً عليها، يجب ألاّ نقحم عملية السلام في ما هو خارج اطارها.

واستمرت الادارة الاميركية عبر الاتصالات الهاتفية والرسائل بيني وبين الرئيس بيل كلينتون، وعبر زيارات وزير خارجيته وارن كريستوفر إلى المنطقة، استمرت تبذل جهوداً نشطة للوصول إلى صيغة اتفاق بيننا وبين اسرائيل، ومما عزز نشاطها هذا قناعتها أن سورية جادة في العمل من أجل السلام.

وخلال اللقاءات كنا نطرح تصوراتنا للعملية السلمية وأفكارنا حولها، وكان الجانب الاسرائيلي يقدم افكاره وتصوراته للجانب الاميركي، ولم يتحقق حتى الآن تقدم ذو مغزى في عملية السلام.

ومع ذلك فقد قدرنا الجهد الذي تبذله الادارة الاميركية وابلغناها استمرارنا في العمل من أجل السلام على الأساس الذي قامت عليه المسيرة السلمية.

اني أؤكد كما أكدت سابقاً أن سورية مدركة لعملية السلام ولاهمية السلام الذي يضمن الانسحاب الشامل كما أنها مدركة أن للسلام متطلباته الموضوعية التي ليست من خارجه، ليست من غير متطلباته الموضوعية وستفي بمتطلبات السلام الموضوعية التي يتم الاتفاق عليها.

وإنني في هذه المناسبة أحيي مرة أخرى لبنان الشقيق شعباً ورئيساً، ومجلساً نيابياً وحكومة، وأكبر فيه صموده الرائع وثباته في التنسيق مع سورية، إيماناً من البلدين بأن التفرق ضعف والتجمع قوة. أن مايغبطنا أن نرى لبنان يزداد تمسكاً بالثوابت، ويرفض السير على طريق من زاغوا عن طريق الحق، ويرفض التخلي عن المبادىء كما فعل آخرون. إن قوة سورية قوة للبنان، ولبنان القوي بناسه ومبادئه قوة لسورية. والعلاقة بين سورية ولبنان هي أنموذج يحتذى، ونتمنى أن تكون له مثيلاتها على الساحة العربية.

وفي آخر الكلام عن موضوع السلام أقول أنه رغم الصعوبات ورغم عدم التقدم الذي مازال قائماً، فهناك بعض الأمل بحيث يكبر ويتحول إلى حقيقة، أي إلى صنع السلام، ولكن على الأسس العادلة والشاملة التي أكدناها منذ البداية. ولن نخفي على أحد أمرنا أبداً ولامبادئنا.

أيها الاخوة،

إن في العالم الآن صراعات كثيرة خلالها تتصادم المصالح والبقاء في هذا الجو العالمي هو للشعوب التي تملك مقومات البقاء والتقدم ومستلزمات الاعتماد على الذات.

ومن نعم الله أن سورية تملك هذه المقومات والمستلزمات. من شعب نشيط وموارد مناسبة، وتخطيط سليم، وارادة حرة، وتصميم أكيد على متابعة مسيرتنا

وبناء بلدنا على أكمل وجه، وتعزيز قدرتنا على مواجهة التحديات والدفاع عن أرضنا وحقوقنا وقضايا أمتنا.

بهذه الخصائص، وبالاعتماد على الله، وعلى شعبنا الأبي نتجه إلى المستقبل بثقة واطمئنان.

أيها الاخوة أعضاء مجلس الشعب،

إن لكم دوراً هاماً في إنجاح هذه المسيرة، ورقي بلدنا، وتقويم ما هو معوج، وتصويب ما هو خطأ، والشعب يأمل منكم أن تقوموا بهذا الدور خير قيام وأنا متفائل بأن تقوموا به خير قيام إن شاء الله.

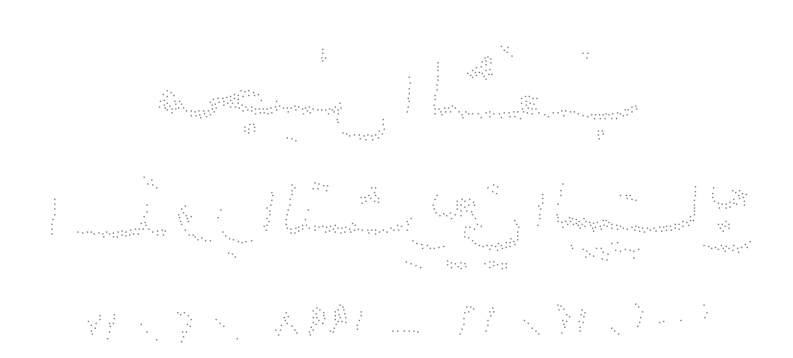
تمنياتي لكم بالنجاح في حمل مسؤولياتكم وممارسة سلطتكم.

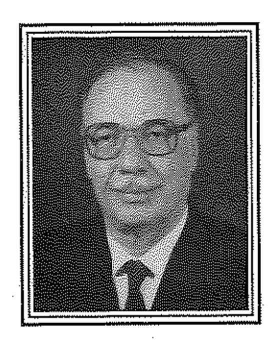
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مَجْلِسُ الشَّعْبْ

الـدَّورِ التشرِيعيِّ السَّـابع

١٧ / ٢ / ١٩٩٨ ـ ١٦ / ١٢/ ٢٠٠٢





السيد عبد القادر قدورة

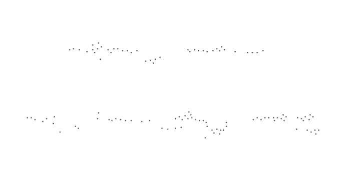
مجلس الشعب

الدور التشريعي السابع

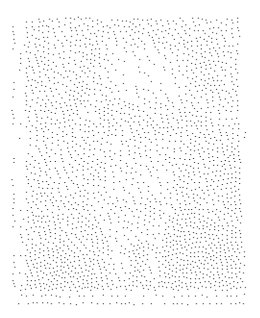
١٩٩٨/١٢/١٧ - ٢٠٠٢/١٢/١٦

هيئة مكتب المجلس:

السيد عبد القادر قدورة	رئيساً للمجلس
السيد عبد الله موصلي	نائباً للرئيس
السيد محمد سعد	أميناً للسر
السيد محمد نهاد مشنطط	أميناً للسر
السيد عبد الرزاق العواد	مراقباً
السيد محمد مروان شيخو	مراقباً







المرسوم التشريعي رقم ١٥١ تاريخ ١٧/١٢/١٩٩٨

المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب

بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٩٨ أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم ١٥١ المتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب للدور التشريعي السابع . وفيما يلي نص المرسوم .

المرسوم رقم /١٥١/

رئيس الجمهورية :

بناء على أحكام قانون الانتخابات العامة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٣ وتعديلاته

وعلى المرسوم رقم ١٢٨ تاريخ ٢٧/ ٦/ ١٤١٩ هـ الموافق ١٨/ ١٠/ ١٩٩٨م المتضمن تحديد موعد انتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي السابع لعام ١٩٩٨

وبعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية رقم ٥/ م . ن . م . ش تاريخ / ١٤١٩/ ٨/ ١هـ الموافق ٣/ ١٢/ ١٩٩٨م المتضمن اعلان النتائج النهائية للانتخاب وأسماء الفائزين فيه .

يرسم مايلي

المادة ١ - يسمى السادة المبينة أسماؤهم فيما يلي - الفائزون في الانتخاب الجاري بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨ أعضاء في مجلس الشعب للدور التشريعي السابع ١٩٩٨ .

١- دائرة محافظة دمشق الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- محمود زعترية ابن حسن

٢- محاسن الورع بنت بدر الدين

٣- عبد الرزاق آقبيق ابن صالح

٤- فاروق ثريا ابن محمد

٥- محمد رأفت الكردي ابن عبد الوهاب

٦- عبد القادر قدورة ابن ابراهيم حقي

٧- نبيل داوود ابن سليم

٨- محمد مروان شيخو ابن محمود

٩- باصيل دحدوح ابن ميلاد

١٠- محمد ياسر نحلاوي ابن عبد المولى

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- مها قنوت بنت محمد عارف

٢- أحمد سمير النوري ابن محمد

٣- هدى الحمصي بنت أحمد

٤- محمد عصام الجمل ابن محمد

٥- محمد شاكر اسعيد ابن عبد الرزاق

٦- أكرم الخوري ابن سليمان

٧- محمد بشار الشامي ابن بشير

٨- منذر موصلي ابن محمد حلمي

٩- محمود شيخ الشباب ابن سعيد

١٠- عبد الوهاب رشواني ابن محمد

١١- محمد مأمون الحمصي ابن عادل

١٢- رياض سيف ابن مسلم

١٣- هاشم عقاد ابن أنور

١٤- بهاء الدين الحسن ابن محمد

١٥- بديع فلاحةابن صبحي

١٦-محمد عارف هنانو ابن زياد

١٧-عدنان دخاخني ابن محمد عزت

١٨- محي الدين الحبوش ابن سيف

١٩- حسان النوري ابن عبد الله

٢- دائرة محافظة ريف دمشق الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- أيمن زيدان ابن غالب

٢- سميرة كشكة بنت أحمد

٣- ظاهر أبو خليف ابن رئيس

٤- عمر الشالط ابن محمود

٥- عرفان البرادعي ابن علي

٦- عبد اللطيف حسين ابن عبدو

٧- رفعات الطرشان ابن أحمد

٨- سامية الشاعر بنت مطنيس

٩- عبد العزيز معقالي ابن سعيد

١٠- محمود دياب ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- أحمد قبلان ابن محمد

٢- مأمون القسطلاني ابن محمد

٣- علي عواد ابن عبد الله

٤- سليمان موسى ابن محمد سليم

٥- مصطفى التجار ابن محمد رضا

٦- عبد الكريم الخولي ابن محمود

٧- عبد الرحمن الأحمر ابن سعيد

٨- أحمد الترك ابن محمد

٩- عثمان جمعة ابن محمد

٣- دائرة مدينة حمص الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- يوسف الشعار ابن زكريا

٢- قاسم الحرب ابن صالح

٣- محمود الدياب ابن ابراهيم

٤- نهاد ظنطح بنت مصباح

٥- محمد خالد الحراكي ابن عبد الحسيب

٦- خضر الناعم ابن ابراهيم

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- عبد الكريم الحصني ابن عبد القادر

٢- ابراهيم خصوة ابن محمد حسين

٣- أديبة حموي بنت مطانيوس

٤- أميمة خضور بنت سليمان

٥- خالد المنصور ابن محمد

٦- عبد الباري الطحان ابن عبد السلام

٣- تابع دائرة مدينة حمص الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

٧- زهير جبور ابن رفلة

٨- محمود الفدعوس ابن فدعوس

٩- اقبال ابراهيم بنت محمد

١٠- عبد العزيز الملحم ابن طراد

١١- طه المغربي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

٧-عمار دراق السباعي ابن محمد عدنان

٨- عصام المصري ابن أحمد

٩- عبد الوهاب عودة ابن شحود

١٠- أحمد الشيخ ابن نزال

١١- شحادي ميهوب ابن كامل

١٢-عبد الله طلاس ابن صالح

٤- دائرة محافظة حماه الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- أمين أصفر ابن نوري

٢- ابراهيم جرجنازي ابن عبد الرزاق

٣- سديف الاسعد ابن كامل

٤- حسين الحسين ابن محمد

٥- جودت عفور ابن فهد

٦- محمد سعيد ابن جميل

٧- ابراهيم عباس ابن عبد الكريم

٨- فاتن الشيخ خالد بنت محمد

٩- ابراهيم ابراهيم ابن علي

١٠- مصطفى عبد الرحمن ابن عبد الرحمن

١١- ابراهيم خليل ابن خليل

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- محمود عرواني ابن مصطفى

٢- أحمد الاحمد ابن محمد

٣- يونس الصالح ابن حبيب

٤- فادي عياش ابن مصطفى

٥- سعاد الشيخ بكور بنت سليم

٦- بهجات أسعد ابن علي ابراهيم

٧- بشار الحلبية ابن عبد السلام

٨- أحمد الخطاب ابن هارون

٩- ميّاد يعقوب ابن سليمان

٥- دائرة محافظة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (أ):

١- علي تلجبيني ابن محمود

٢- عبد الرحمن ابريق ابن محمد

٣- محمد جوهر ابن وحيد

٤- أحمد توفيق قرنه ابن محمد نوري

٥- جومانا رضوان بنت رضوان

٦- منير جانات ابن نايف

٧- عبد القادر زيات ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- فريال صطل بنت مصطفى

٢- معاوية عبد الواحد ابن محمد

٣- عدنان السخني ابن عبدو

٤- محمد ظافر كيالي ابن محمد سعود

٥- جرجي هزيم ابن سعد

٦- سيمون ابراهيم ابن اكوب

٧-عبد الله موصللي ابن جورج

٨-محمد منصور ابن علي

٩- أحمد بري ابن محمد شعبان

١٠- عبد العزيز الشامي ابن محمد

١١- صباح الدين ابو قوس ابن شيخ محمد

١٢- محمد صالح الملاح ابن محمد ماجد

١٣- عبد الملك بري ابن عبد الحميد

٦- دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- محمد قرعا ابن علي

٢- محمد جمال حسو ابن محمد

٣- فاتنة أحمد بنت جميل

٤- فوزية صفو بنت محمد

٥- عبد الفتاح عمر ابن علي

٦- نوري العريف ابن فيصل

٧- منار ناطور بنت محمد نديم

٨- عصمت محلي ابن علي

٩- محمد الصطم ابن موسى

١٠- أحمد الحسين ابن حسين

١١- علي السالم ابن محمود

١٢- سامي الشهابي ابن محمد

١٣- دياب الماشي ابن حاجي شواخ

١٤- محمد البش ابن أحمد

١٥- ابراهيم حوري ابن بركات

١٦- عبد القادر نعناع ابن أحمد

١٧- خليل الصفوك ابن حاجم

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- أحمد حجي محمود ابن حسين

٢- محمد غريب ابن حسين

٣- أحمد السعيد ابن شيخ سعيد

٤- محمد سعيد سعيد ابن محمود

٥- محمد الحسن ابن محمد

٦- أحمد حاج سليمان ابن نايف

٧- محمد نورس الرزوق ابن صالح

٨- علي الزوين ابن محمود

٩- نعيم العليوي ابن صبحي

١٠- عبد الحميد الغباري ابن خليل

١١- كمال آل عمو ابن علي حيدر

١٢- عبد الهادي الجمل ابن عبدو

١٣- علاء الدين شحيمه ابن شيخ محمود

١٤- محمد ملحم ابم جمعه

١٥- محمد نعسان ابن نعسان

٧- دائرة مناطق محافظة ادلب الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - علي حمدون ابن حسن

٢ - ناديا هاشم بنت محمد يسين

٣- أحمد طالب ابن موسى

٤- محمد صوفي ابن أحمد

٥- حكمت خطاب ابن محمود

٦- مالك عوض ابن أحمد

٧- سعيد عليكو ابن سليمان

٨- مجد الدين عيسى ابن ابراهيم

٩- نفيذه نبال المعلم بنت أحمد فوزي

١٠- عبد العزيز اليوسف ابن حكمت

١١- محمد العمر ابن صادق

١٢- نصر اليوسف ابن عيدو

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - وليد عبد الله ابن عبد الغني

٢- عدنان مخزوم ابن محمد

٣- أحمد شفيع كيالي ابن محمد خالد

٤- محمد نهاد مشنطط ابن عمر عوني

٥- محمد جاويش ابن حسن

٦- نجدت اليوسف ابن محمد

٨- دائرة محافظة اللاذقية الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- هيفاء صقر بنت محمود

٢- رفيق درويش ابن أيوب

٣- نوفل نوفل ابن عبد الله

٤- فارس اسكندر ابن محمد

٥- يوسف حسن ابن محمد

٦- فاروق شموط ابن عبد الرحمن

٧- محمد فخري السيد ابن رفعت

٨- ابراهيم لوزة ابن حنا

٩- نزار اسماعيل ابن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- جميل الأسد ابن علي

٢- أحمد أبو موسى ابن موسى

٣- المنذر معروف ابن فجر

٤- سهير ريس بنت محمد

٥- موفق مكية ابن محمد سليم

٦- محمد سعد ابن أحمد

٧-محمد علي ناصر ابن يونس

٨-مهدي خيربك ابن وفيق

٩- دائرة محافظة طرطوس الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١- محمد ميهوب ابن حسن

٢- نصر محرز ابن يحيى ظريف

٣- محمود عفيف ابن سليم

٤- وجيه الشيخ ابن جابر

٥- وعد خدام بنت محمد نور الدين

٦- انعام عباس بنت طاهر

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- رمضان عطية ابن علي

٢- سهيل زيدان ابن عبد الله

٣- عماد الدين سليمان ابن محي الدين

٤-عبود عبود ابن ابراهيم

٥-أحمد غزيل ابن حسن

٦- محمد سليمان ابن اسكندر

١٠- دائرة محافظة الرقة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - علي الابراهيم ابن محمد

٢ - اسماعيل العلي ابن حسين

٣- مصطفى العايد ابن أحمد

٤ - شعبان الحمود الخلف ابن أحمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ - ندوه السلوم بنت جاسم

٢- محمد جميل الحجوان ابن نجم

٣- محمد نجيب المصطفى ابن عبد الحميد

٤ - جاسم الحميدان السعدو ابن حميدان

١١- دائرة محافظة دير الزور الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ -أحمد الحماد ابن حسن

٢- زهرة الجاسم بنت خليل

٣- عديش الغضبان ابن محمد

٤- عبد الصمد نوارة ابن محي الدين

٥- عمر صليبي ابن عبد الله

٦- أيمن رجا المحمد الدندل ابن دحام

٧- ناجي الشيخ فارس ابن عبود

٨- حمد الشيخ الجيلات ابن عبد الله

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ - عبد الرزاق العواد ابن محمد

٢- عبود الصالح ابن علاوي

٣- راغب العلي الصوفي ابن حسين

٤ - نجم الدين جاويش الخريط ابن عبد الرحمن

٥- خليل الهفل ابن عبود

٦- فيصل النجرس ابن خلف

١٢- دائرة محافظة الحسكة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١ - فائق رمو ابن عبد الرحمن

٢- أسعد السهو ابن بشير

٣- عبد الاحد سفر ابن يوسف

٤- عبد الرحمن العواد ابن عبد الله

٥- محمد العلي ابن زعال

٦- حامد الجاسم ابن ابراهيم

٧- علاء الدين الحمد ابن حمد

٨- عبد العزيز العيسى ابن عبد الرحيم

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ - أحمد حسن ابن حسين

٢- نجوى طوشان بنت شمعون

٣- محمد هيثم ضويحي ابن حمادي

٤- عبد الرحمن عبد الكريم ابن محمد صالح

٥- سمير مصطفى باشا ابن دهام

٦- زيا ملك اسماعيل ابن ملك ياقو

١٣- دائرة محافظة درعا الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-محمد جميل محارب ابن عبد القادر

٢- عودة القسيس ابن جريس

٣- عبد الله الزعبي ابن محمد

٤- موسى الكراد ابن عبد الله

٥- يوسف أبو رومية السعدي ابن محمد

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١ - علي بطحه ابن بشير

٢- حسين الرفاعي ابن صالح

٣- حسنه عوض بنت جبر

٤- ناصر الحريري ابن محمد خير

٥- خلف العلي ابن ابراهيم

١٤- دائرة محافظة السويداء الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-صابر فلحوط ابن سالم

٢- شبلي جنود ابن فارس

٣- هاني الحجار ابن قاسم

٤- عبد الله الأطرش ابن عبد الغفار

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- كمال بلان ابن يوسف

٢- كمال عامر ابن هايل

١٥- دائرة محافظة القنيطرة الانتخابية

قطاع العمال والفلاحين (آ):

١-علي المزعل ابن حسان

٢- مدحت الصالح ابن صالح

٣- عبد الهادي الذياب ابن مرعي

قطاع باقي فئات الشعب(ب):

١- شرف الدين أباظة ابن حمدي

٢- خالد العبود ابن حسن

المادة ٢- ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٨/ ٣/ ١٤١٥هـ- و٣/ ٩/ ١٩٩٤م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

- سمي السيد محمد سامح جزماتي ابن محمد عطا عضواً في مجلس الشعب عن القطاع / ب/ دائرة مناطق محافظة حلب الانتخابية بموجب المرسوم رقم ٣٢ تاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٩٩ . بدلاً عن عضو متوفى .

- سمي السيد وليد اخلاصي ابن احمد عون الله عضواً في مجلس الشعب عن القطاع / آ/ لدائرة مدينة حلب الانتخابية بموجب المرسوم رقم ٣٣ تاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٩٩ . بدلاً من عضو متوفى .

المرسوم رقم /١٥٢/

رئيس الجمهورية

بناء على الفقرة (١) من المادة (٦٠) من الدستور .

يرسم مايلي :

المادة١ – يدعى مجلس الشعب للدور التشريعي السابع للانعقاد لاول مرة بتاريخ ٢٨/٨/١٤١٩هـ و ١٧/١٢/١٩٩٨م .

المادة٢ – ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٨/٨/١٤١٩هـ و ٧/١٢/١٩٩٨م .

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

خطاب

السيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة افتتاح الدور التشريعي السابع

١٠ / ٩ / ١٩٩٨



صورة للسيد عبد القادر قدوره
رئيس مجلس الشعب
أثناء إلقاءه خطاب افتتاح الدور التشريعي السابع
ممثلاً للسيد رئيس الجمهورية



[illegible]

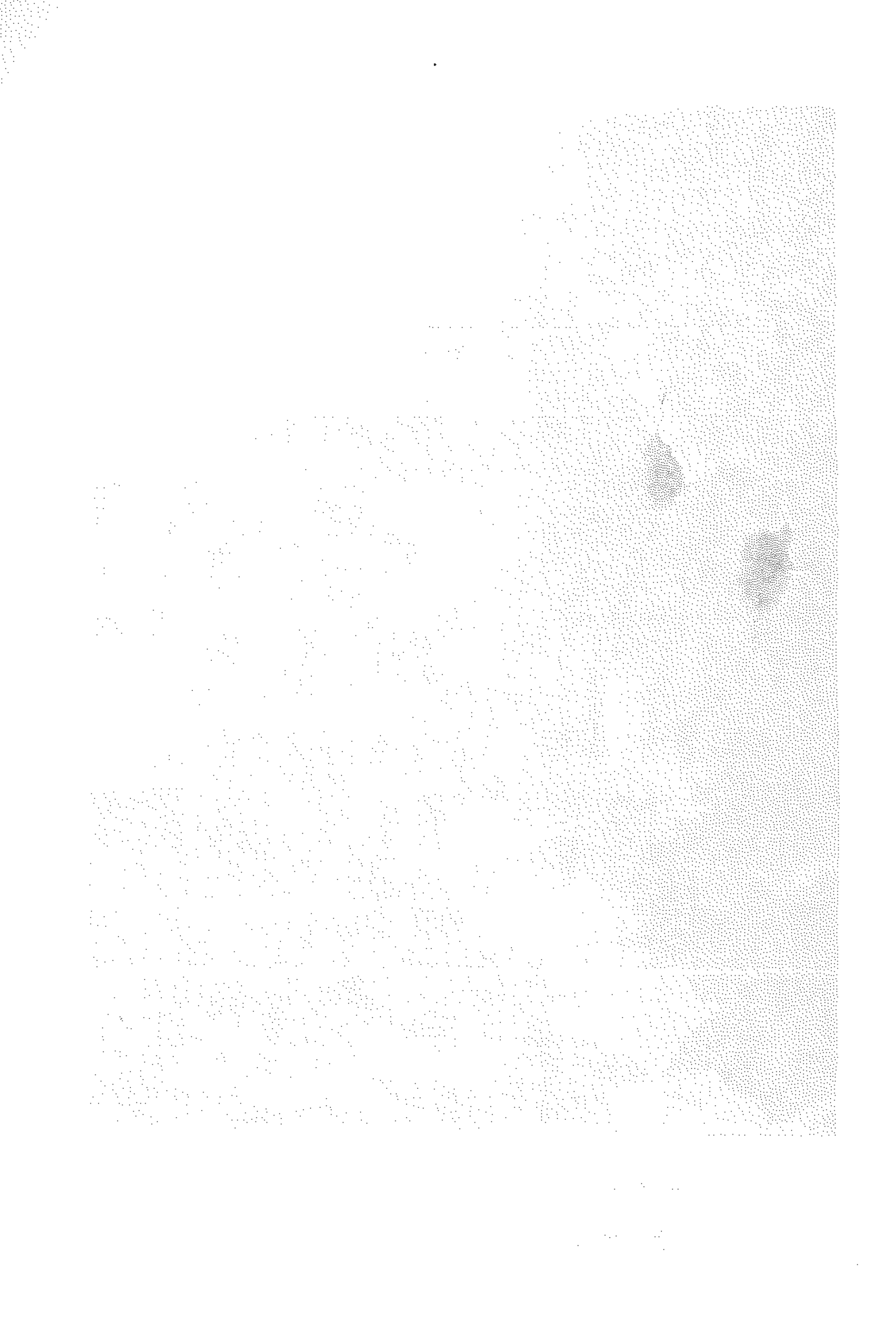
[illegible]

[illegible]

[illegible]



صورة للسادة أعضاء مجلس الشعب
أثناء افتتاح الدور التشريعي السابع



بتكليفٍ من السيّدِ الرئيسِ حافظِ الأسدْ

ألقى السيد رئيس مجلس الشعب

عبد القادر قدّوره

كلمة الافتتاح للدور التشريعي السابع

جاء فيها:

لقد شرفني السيد الرئيس القائد المناضل حافظ الاسد، أن أنوب عن سيادته بافتتاح الدور التشريعي السابع لمجلسنا، ويطيب لي في البداية أن أنقل خالص تهانيه لكم بالفوز الذي حققتموه في الانتخابات العامة، والتي جرت في جو أصيل من الحرية والنزاهة والوعي والمسؤولية، فنلتم بذلك شرف تمثيل الشعب في مجلس الشعب.

أيتها الزميلات والزملاء... أيها الضيوف الكرام،

لابد لي في البدء أن أقول أن السيد الرئيس قد اضطرته حالة زكام طارىء وشديد من عدم الحضور - كعادته دوماً - لافتتاح الدور التشريعي السابع.

وعندما قرن السيد الرئيس التهنئة بشرف تمثيل الشعب، فلأن الثقة التي منحكم إياها الشعب هي ثقة غالية تعبر عن الترابط بين الناخبين وممثليهم، وقد عكست نتائج الانتخابات أوسع تمثيل للشعب بسائر فئاته وقطاعاته، وها نحن نرى في رحاب مجلس الشعب ممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ونرى ممثلي العمال والفلاحين، ونرى أساتذة جامعات وأدباء وأطباء ومهندسين ومحاميين ونرى إعلاميين، وفنانين وممثلين من القطاع الاقتصادي الخاص. وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على أن مسيرة الديمقراطية الشعبية في سوريا قطعت أشواطاً واسعة على طريق الرسوخ والتقدم، وبرهنت هذه النتائج أيضاً أن ما حققناه من حيث تطبيق التعددية الحزبية هو إنجاز أصيل ومتقدم، وحرصنا على أن تكون ديمقراطيتنا الشعبية معبرة عن وحدتنا الوطنية.

أيها الأخوات والأخوة،

بعد فوزكم في الانتخابات أصبح كل منكم ممثلاً للشعب كله. لأن عضو مجلس الشعب لا يمثل دائرته الانتخابية فقط، بل يمثل المواطنين في كل المحافظات.

وإن مما يبعث على التفاؤل هو استمرار تنامي دور المرأة في حياتنا ومجتمعنا، والزيادة المستمرة في عدد النساء الفائزات بعضوية مجلس الشعب وقد بلغ عددهن في هذا الدور ستة وعشرين، ويشير إلى ذلك أيضاً عدد النساء اللواتي رشحن أنفسهن وعدد اللواتي أقبلن على صناديق الاقتراع لممارسة حقهن في الانتخاب.

إن هذه الأرقام تدل على نضج المرأة ونضج المجتمع، وتدل أيضاً على رسوخ الديمقراطية في سوريا.

أيها الأخوات ... والأخوة،

إن ثقة الشعب عزيزة وغالية وهي نور يضيء الطريق ويبرز الهدف القريب والبعيد، وهي سلاح فعال يجب أن يتقن استخدامه بالنية الصادقة والعزم الصادق، وهذا يكون عن طريق خدمة وطنكم ومواطنيكم، ولكن الخدمة الفردية التي تفرض نفسها احياناً ليست هي السبيل الأفضل لهذه الخدمة، وانما هو الاهتمام العام بالامور في دراساتكم ومناقشاتكم للقضايا الوطنية، بما في ذلك مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مسترشدين بالمصلحة العامة بعيداً عن المصلحة الذاتية.

والرقابة الفعالة تريكم الخطأ والصواب، فتصححون الخطأ وتطمئنون وتثنون على ما كان صواباً، ولابد من آلية ووضع أسس تسهل عملكم وتنير طريقكم إلى ذلك.

وهكذا تكون الرقابة هي البناء وهذه هي مهمتها، والرقابة تعريفاً هي البناء، ومن قصر في ممارستها قصر في بناء بلاده، ومن مارسها بجد كان بناءً في بلاده وهذا هو واجب الجميع، فالرقابة ضرورة وطنية، يجب أن يتعاون بشأنها الجميع وأن لا يرى فيها أحد استفزاز أو استيطاء أو استضرار. . . فليمارس المجلس الرقابة بحزم وإخلاص من موقع الحاجة والمصلحة الوطنية.

إن تحديث القوانين ضرورة وطنية، وقد حدثت قوانين كثيرة هامة خلال

السنين الماضية وصدرت مئات القوانين التي تستجيب لحاجات البلاد وتطورها.

والبحث العلمي يجب أن يعطى ما يستحقه من اهتمام. وقد بذلت جهود وطنية في هذا الميدان فأمنت تجهيزات هامة، ويجري تدريب الأطر الضرورية. وأجريت وتُجرى دراسات عدة. ورغم هذا الجهد المشكور فإننا بحاجة إلى المزيد وتخصيص وقت أوسع وجهد أكبر لهذا الأمر...

يجب أن تطور أنظمة القطاع العام بحيث يكون أقدر على الحركة بما يخدم زيادة الانتاج وتحسين نوعيته، وهذا يحتاج إلى تمعن ومناقشة مستفيضة بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال...

اسمحوا لي... بأن أوجه التحية لقواتنا المسلحة سياج هذا الوطن وسيفه وترسه، هكذا كانت... وهكذا ستبقى... مؤمنه برسالتها وفية لواجبها... عميقية بإيمانها في الدفاع عن الوطن، شعارها الشهادة أو النصر... والشهادة حياة...

ستظل القوات المسلحة درعنا حيث يتشكل لدينا الشعب القوي والجيش القوي ينصران الأمة في قضاياها ويضعان الوطن حيث يجب أن يكون من العزة والرفعة...

والشعب القوي... هو الذي يحقق السلام...

أيها الأخوة،

منذ عشرات السنين خاضت سورية صراع العرب في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من أجل تحرير الارض واستعادة الحقوق، وتحمل شعبنا العبء الرئيسي وقدمنا تضحيات جسيمة في النفوس والاموال، وانعكس هذا الصراع على الحياة العامة للبلاد، لقد خضنا الصراع خلال هذا الزمن الطويل مقبلين على التضحية

راضين باستشهاد أبنائنا دفاعاً عن الارض التي نصارع من أجلها، والتي نرى فيها شرفنا وكرامتنا، وأن العدوان الذي احتل الارض إنما يهدد الوطن كله والشعب كله.

لقد حاربنا من أجل الارض واستعادة الحقوق واستمر الصراع لتحقيق هذا الهدف، ولم نخض الحروب التي خضناها ولم نقدم التضحيات التي قدمناها هواية في الحروب وحباً في الصراع، وإنما دفاعاً عن الحق والكرامة ولتحرير الارض.

ودعونا العرب الى التضامن لاستعادة حقوقهم والعمل يداً واحدة من أجل ذلك.

إن التضامن العربي اليوم أيضاً لازال هو الطريق الوحيد لاستعادة الحقوق، وأن الانفراد والتفرد لن يوصل أحداً إلى حقه لأن اسرائيل عملياً ليست مع أي قرار من قرارات الامم المتحدة، ولا تفكر إلا بالتوسع عن طريق استخدام القوة. إن طريق القوة الاسرائيلي هذا طريق مسدود لأن تفوق القوة لم يثبت في الماصي، ولم يثبت في المستقبل في يد أحد ويجب أن يناضل العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية لأنها قضية هوية ومصير وإلى أن تتحقق الوحدة يجب أن يحققوا تضامناً فعالاً يقيهم شر ما تحمله الظروف.

أيها الأخوات والأخوة،

إن تأكيد سوريا الدائم- كما أكدته سابقاً هو أن عملية السلام خيار استراتيجي لها، السلام الذي يضمن الانسحاب الشامل، كما أن للسلام متطلباته الموضوعية التي ليست من خارجه ليست من غير متطلباته الموضوعية وستفي بمتطلبات السلام الموضوعية التي يتم الاتفاق عليها.

إن السلام الذي تنشده سورية لا يقبل بأن تفقد ذرة تراب واحدة من أرضها المحتلة، وبهذه المناسبة أحيي إخوتنا بالجولان السوري ونحّي نضالهم وتضحياتهم من أجل العودة إلى وطنهم الأم.

وأيضاً بهذه المناسبة أحّي مرة أخرى لبنان الشقيق شعباً ورئيساً ومجلساً نيابياً

وحكومة، ونكبر فيه صموده الرائع وثباته في التنسيق مع سورية إيماناً من البلدين بأن التفرق ضعف والتجمع قوة. إن قوة سوريا قوة للبنان ولبنان القوي بناسه ومبادئه قوة لسورية، والعلاقة بين سورية ولبنان هي نموذج يحتذى ونتمنى أن تكون لها مثيلتها على الساحة العربية.

أيها الأخوات والأخوة،

بهذه الخصائص وبالاعتماد على الله وعلى شعبنا الابي نتجه الى المستقبل بثقة واطمئنان.

أيها الأخوة أعضاء مجلس الشعب،

إن لكم دوراً هاماً في إنجاح هذه المسيرة ورقي بلدنا وتقويم ما هو معوج وتصويب ما هو خطأ، والشعب يأمل منكم أن تقوموا بهذا الدور خير قيام إن شاء الله.

أتمنى لكم النجاح في حمل مسؤولياتكم وممارسة سلطاتكم.

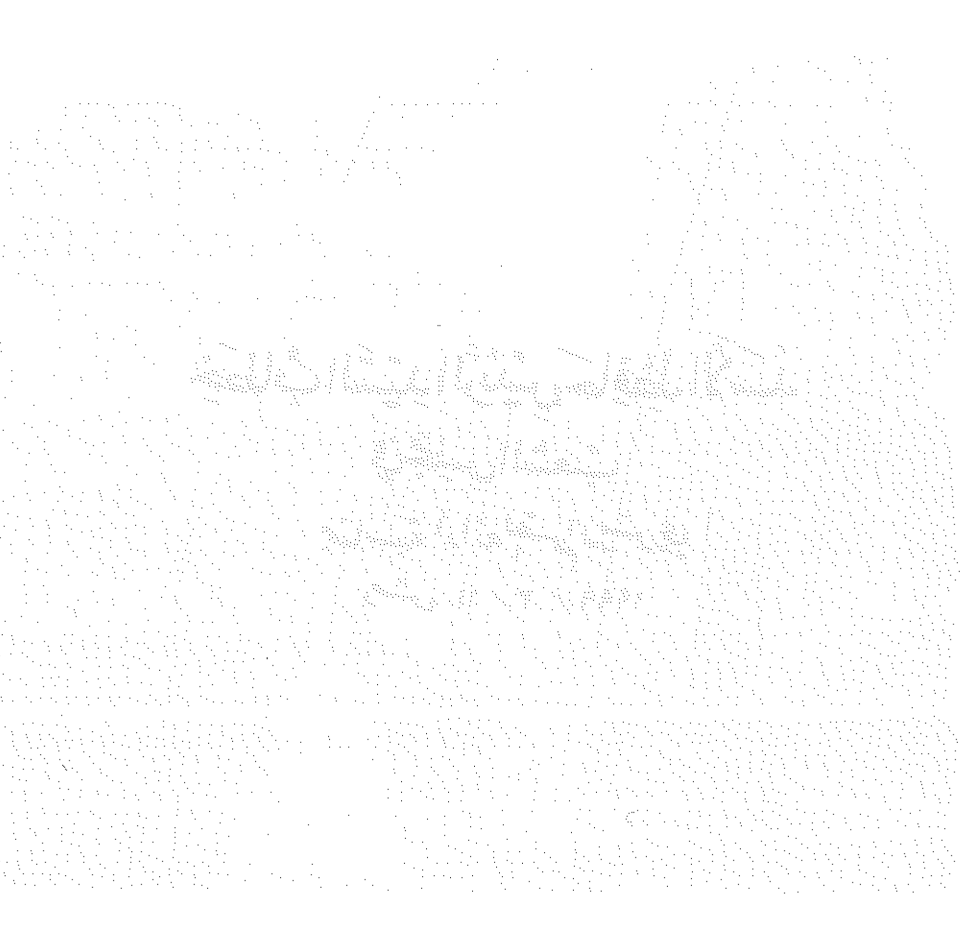
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

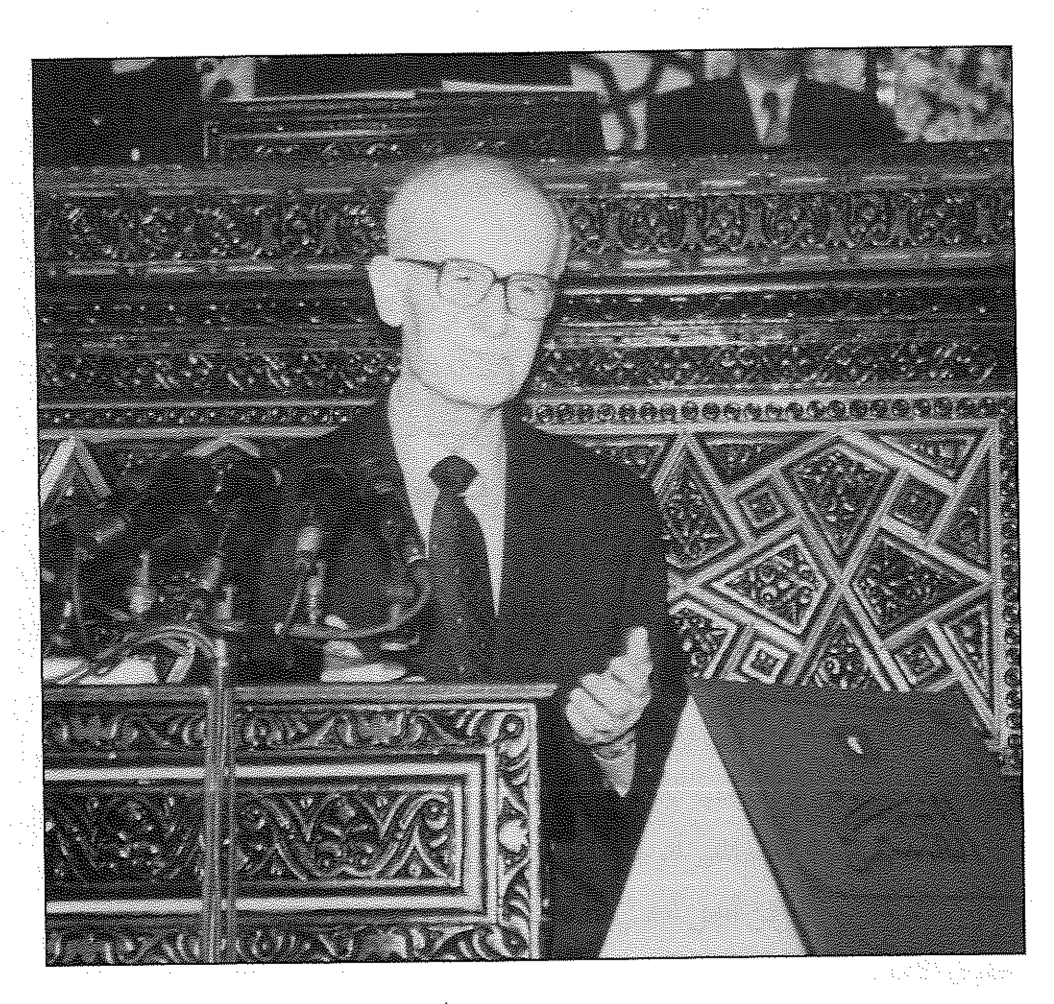
خِطَابُ السَّيِّدِ الرَّئيسِ حَافِظِ الأَسَدْ

في مجلسِ الشعبْ

بمناسبة أدائه القسم الدستوري

دمشق ١١ / ٣ / ١٩٩٩





صورة للسيد رئيس الجمهورية
أثناء أداءه القسم للولاية الدستورية الخامسة



[illegible]

[illegible]

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

يطيب لي أن آهنئكم بالثقة التي منحكم إياها الشعب، وهي ثقة غالية ومسؤولية جسيمة في الوقت نفسه، ولا شك أنها تحتاج لتحمل كبير للمسؤولية، وعمل دؤوب لخدمة الشعب من خلال المساهمة في التشريع والرقابة.

وإنه ليسعدني أن يكون مجلسكم ممثلاً حقيقياً لمختلف الشرائح الاجتماعية في بلادنا، إذ ينتمي أعضاؤه لمختلف التنوعات الإجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأعبر خاصة عن ارتياحي لازدياد عدد النساء في هذا الدور التشريعي، وكلّي أمل أن تتنامى هذه الزيادة، لتشارك المرأة مشاركة جدية في صياغة الحياة في بلادنا، مشاركة تستطيعها وتستحقها.

كما يسعدني أن التقي بكم، بعد أن منحني شعبنا ثقته الاجماعية التي جاءت تعبيراً رائعاً عن عمق وحدتنا الوطنية وقوة جبهتنا الداخلية.

إن تجديد الولاية الدستورية في العاشر من شباط الماضي، كان عهداً متبادلاً بيني وبين شعبنا، الذي أولاني ثقته ومحبته ودعمه خلال عقود ثلاثة، كانت مليئة بالعمل وزاخرة بالامل، واجهنا فيها المصاعب وتجاوزناها، وحققنا الانجازات الكبرى التي ننعم بها، وانتقلنا من موقع الضعف الى موقع القوة والكرامة، واصبحت سورية قادرة على ممارسة دورها القومي وصيانة استقلالها الوطني.

لقد آليت على نفسي وأنا في موقع قيادة البلاد، أن أكون الأمين على هذه الثقة الغاليةوالوفي لهذا الحب العظيم.

وإني من على هذا المنبر أتوجه ثانية بالشكر والمحبة لكل مواطن، مؤكداً العزم على استمرار الكفاح من أجل تحقيق طموحات شعبنا، واستمرار النضال من أجل حقوق الأمة.

لقد حققنا خلال ثلاثين عاماً إنجازات كبيرة في مختلف جوانب الحياة، في البناء الاقتصادي، وفي الخدمات، في التربية والتعليم، كما في الثقافة والعلوم

والفنون، وامتلكت سورية قاعدة متينة مكنتها من الصمود، ومن استمرار الإنطلاق نحو مستقبل اكثر إشراقاً.

كانت قناعتنا منذ البدء أن الاهتمام بالشعب يجب أن يكون في مقدمة اولوياتنا، فعملنا على ترسيخ البناء المادي، وتعزيز البناء الوطني، رغم ما يحيط بنا من مصاعب وتعقيدات فرضتها الاوضاع الاقليمية والدولية.

وسيبقى ايماننا راسخاً بالشعب، وبتوفير سبل تقدمه ونموه، وصيانة كرامته وتأمين احتياجاته، طريقاً إلى النهوض والتقدم ومواجهة الأخطار والمصاعب والتحديات.

وكنا نؤمن دائماً أن السبيل لكل نهوض، والطريق لتحقيق الطموحات الوطنية هو تحقيق نظام ديمقراطي يتيح لكل مواطن القيام بدوره، كما يتيح للشعب إقرار ما يفيده ويفيد الوطن.

ولهذا كان اختيارنا للديمقراطية الشعبية، فاقمنا نظامنا الديمقراطي المستمد من حاجات شعبنا، ومن طبيعة ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن إيمانه بالحرية واعتزازه بكرامته، فأصبح كل مواطن شريكاً في القرار وفي تحمل المسؤولية في القرية والمدينة، في المصنع كما في المزرعة، في المهنة كما في الجامعة، واقترن ذلك بترسيخ التعددية السياسية، واقامة الجبهة الوطنية التقدمية.

إن اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة، والمشاركة هي ضمانة لتحقيق المسار الديمقراطي، وقوة تزخر بها البلاد لاستمرار الإنطلاق نحو التقدم وتعزيز الصمود. وإن مشاركة الشعب في كل موقع في القرار وفي التنفيذ، وتعزيز الروح الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية، هي ضمانة الاستقرار والعطاء والتقدم.

وفي ضوء ذلك فان النقاش في المؤسسات كلها هو ظاهرة ايجابية وبناءة، فليس كالحوار والنقاش ما يطلق أفضل الافكار، وما يثير الحوافز ويدفع نحو المسؤولية.

وهنا أود أن أشير إلى أن الديمقراطية ليست فقط ممارسة المواطن لحقه في انتخابات ممثليه في المؤسسات المنتخبة، بل هي أيضاً ممارسة هذه المؤسسات لدورها وفق ما حدده الدستور والقانون. وإن تلكؤ أية مؤسسة في ممارسة دورها وفي تحمل مسؤولياتها باتخاذ القرار المناط بها، يشكل إضعافاً للبلاد وللنظام الديمقراطي الشعبي.

إنّ التعاون بين مجلس الشعب والحكومة، ومجالس الادارة المحلية والاجهزة الحكومية، أمر أساس ولكن ليس على حساب دور أي من هذه المؤسسات، خاصة مجلس الشعب الذي عليه ان يمارس بصورة فعالة دوره في الرقابة والمتابعة والمحاسبة.

فممارسة مجلس الشعب لدوره هو ليس فقط تعبيراً عن ديمقراطية سليمة، وإنما هو ايضاً حماية للحكومة من الوقوع في الخطأ، لأن الرقابة والمحاسبة عنصران أساسيان في منع الخطأ، وفي الحفز على العمل وتحمل المسؤولية.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

رغم الجهود الكبيرة التي بذلناها لتطوير اجهزة الدولة ومؤسساتها، فما زالت هناك ثغرات تجب معالجتها لتحديث الدولة، وتمكينها من أداء مهماتها في خدمة الشعب وتوفير متطلباته.

وإننا نلاحظ إنه إلى جانب أولئك الذين يعملون باخلاص ومسؤولية، هناك البعض الذي فقد الشعور بالمسؤولية، فقصر أو أهمل أو أساء، والدولة لا تستطيع النهوض في ظل استمرار مثل هذه الحالات.

إن تحديث الدولة يقتضي تنمية الشعور بالمسؤولية، ورفع الكفاءة الادارية والمهنية، وهذا يتطلب قيام كل عامل في الدولة مهما علا موقعه بتحمل مسؤوليته كاملة، وإنهاء حالة الهروب من المسؤولية سواء بالقائها على عاتق الأدنى أم الأعلى، ومحاسبة المقصر أو المتهرب واعتبار الإخلال بواجبات العمل، والتهرب

من المسؤولية سواء مسؤولية القرار أم مسؤولية التنفيذ، أم مسؤولية المراقبة والمتابعة إخلالاً بالواجبات الوطنية.

إن تطوير العمل في أجهزة الدولة ومؤسساتها ضرورة ملحة، ومسؤولية وطنية، حتى لا تتسع الفجوة بيننا وبين الآخرين، وحتى نكون شركاء أكفاء في كل ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية في الوطن العربي وفي العالم.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

منذ تشرين الثاني عام ١٩٧٠، أولينا الاقتصاد الوطني اهتماماً كبيراً، وبنينا قاعدة اقتصادية يرتكز عليها تقدم المجتمع وتطور البلاد، فقد التزمنا بالتنمية الشاملة كمسؤولية وطنية للدولة والمجتمع، فطّورنا الزراعة والصناعة، وبنينا السدود والمنشآت الصناعية الكبيرة، وأطلقنا التعددية الاقتصادية، وشجعنا المبادرات، وأتحنا الفرصة أمام الجميع للمساهمة في تنمية المجتمع، وأوجدنا القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الصلبة التي وفرت لنا انجاز البنية التحتية، من كهرباء وطرق، وسدود، ومياه شرب، ومدارس، وجامعات، ومستشفيات ومستوصفات، وخدمات اجتماعية، وتربوية وثقافية، وصحية، ساهمت في رفع مستوى حياة شعبنا وسدت حاجاته المادية والروحية.

إن ضخامة ما أنجزناه يدفعنا لمزيد من الجهد وتحمل المسؤولية، وتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي، الذي يؤهلنا لنكون شركاء أكفاء في هذا العالم، ومدافعين بصلابة عن حقوقنا ومستقبلنا.

وعلينا أن نركز في المرحلة المقبلة على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، عبر العمل على زيادة الانتاج، وتوسيع قاعدة التنمية والاستثمار، وإعادة النظر بقانون الاستثمار، لإزالة الثغرات التي حالت دون الاستفادة القصوى منه، وتوفير استثمارات جديدة.

ونرى أن تطوير الأنظمة المصرفية وتحديثها، لتكون قادرة على جذب الإدخار وجلب أموال الاستثمار والمساهمة في التنمية أصبح ضرورياً وملحاً.

وعلى الحكومة في المرحلة المقبلة، الاستمرار في تطوير الزراعة، وتحديث وسائل الاستثمار الزراعي، وخفض كلف الانتاج، وايجاد الاسواق للمنتجات الزراعية، حتى يتحول الانتاج الكبير الذي نحققه مردوداً للإقتصاد الوطني لاعبئاً عليه، كما يجب معالجة الخلل في عملية استصلاح الاراضي وبناء السدود، التي أدى التقصير بها إلى تأخير كبير في إنهاء المشاريع وزيادة الكلف بنسبة كبيرة، مما فوت على البلاد موارد إضافية.

يشكل القطاع العام الاقتصادي القاعدة الرئيسة للاقتصاد الوطني، وعامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب الإهتمام به حتى يكون قادراً على تحقيق الأهداف الاقتصادية والوطنية. ومن هذا المنطلق يتوجب على الحكومة بالتعاون مع الاتحاد العام للعمال، دراسة واقع هذا القطاع من منطلق تحرير شركاته من القيود الادارية والمالية التي تعيق تطوره، ووضع أنظمة مالية وإدراية، تتيح للشركة حرية العمل والتحرك باعتبارها شخصاً اعتبارياً مستقلاً يعمل في إطار الخطة العامة للدولة. والعمل على رفع الكفاءة الادارية لهذا القطاع، والكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيه.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

إن ما يقلقنا اليوم هو حالة الامة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات، وخوف البعض من البعض الآخر، وخوف الجميع من أخطار خارجية تهدد الجميع وتسعى للسيطرة والهيمنة على الوطن كله الى جانب العدوان الاسرائيلي.

لقد تجذرت المصالح القطرية الضيقة، وغاب الافق القومي الرحب، مما أتاح للقوى الاجنبية سهولة الهيمنة، ولاسرائيل سهولة الاستمرار بالعدوان، مما يكاد أن يفقد العرب جميعاً القدرة على النهوض والتقدم.

في عقدي الأربعينات والخمسينات كان طموح العرب التحرر من الاجنبي وتحقيق الوحدة العربية، وفي الستينات ومطلع السبعينات كان طموح العرب تحقيق

التضامن العربي، وبعد ذلك فإن الطموح اليوم هو وقف حالة الاقتتال والتنازع والصراع. فأي عربي مسؤولاً كان أو مواطناً عادياً يستطيع القول أن هذه الحالة المؤلمة لا توفر له الأمن والاستقرار والتمتع بالموارد والعيش الكريم . . . ؟

لقد وقعت أخطاء كبيرة من هذا الشقيق أو ذاك، وتركت آلاماً عميقة وهذا أمر حدث بالفعل، ولكن إلى متى وإلى أين؟ هل من مصلحة أي مسؤول عربي أن يورث الأجيال القادمة هذه الصراعات . . . ؟ وما هو الثمن الذي دفعناه والذي ستدفعه الأجيال القادمة هذا إن بقي لها شيء تدفع منه . . . ؟

إني أدعو الاشقاء المسؤولين العرب في كل مكان إلى وقفة شجاعة ومسؤولة، تساعد على تحقيق مراجعة نقدية وموضوعية للوضع العربي بهدف وضع منهج جديد للعلاقات العربية، ينقلنا من حالة الصراع الى حالة التعاون والتضامن والتعاضد.

ومع تقديري لعمق الألم لدى كل طرف، فإن الآلام الكبرى التي تصيبنا جميعاً والجروح التي تستنزفنا جميعاً، يجب أن تدفعنا إلى تجاوز الألم الأصغر لدفع الألم الأكبر.

يتكلم البعض عن السلام مع إسرائيل في الوقت الذي نرفض فيه السلام فيما بيننا، ولن يتحقق السلام مع إسرائيل موضوعياً إلا اذا تحقق السلام بين العرب أنفسهم.

إن سورية وهي مدركة وقلقة من حالة الأمة العربية، ومن أخطار استمرار هذه الحالة، ستستمر بالعمل الجاد والمسؤول لتحقيق التضامن العربي والبحث عن مخارج للوضع الراهن، ووضع أسس وضوابط جديدة للعلاقات العربية، تضمن الانتقال من هذا الوضع إلى وضع نستطيع من خلاله النهوض جميعاً وتعود الأمة لتكافح من أجل البناء والتقدم.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

إن جميع الجهود التي بذلناها وبذلها المجتمع الدولي لإقامة سلام عادل

وشامل في المنطقة، على أساس مرجعية مدريد، لم تحقق أهدافها، بسبب السياسات الإسرائيلية التي رفضت الالتزام بمرجعية السلام وتستمر في سياسة الضم والاستيطان.

لقد أمضينا سنوات من التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، وحققنا تقدماً واضحاً باتفاق الجانبين بمشاركة الولايات المتحدة على موضوعين رئيسين، هما: الإنسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، ومبادىء وأهداف الترتيبات الأمنية.

غير أن الحكومة الاسرائيلية الحالية عطلت هذا الاتفاق، لأنها رفضت استئناف المفاوضات من حيث توقفت، إضافة لرفضها قبول ماتم التوصل إليه مع الحكومة الإسرائيلية السابقة.

إن السلام ضرورة للجميع بقدر مايزيل أسباب الحروب والتوتر والعداء، ويعيد الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧، والأراضي اللبنانية المحتلة إلى أصحابها بصورة كاملة، ويضمن للشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية، وأي سلام غير هذا هو استسلام لن تقبل به سورية، ولن يوفر لا الأمن لإسرائيل ولا الإستقرار في المنطقة.

وعلى الاسرائيلين أن يدركوا أن سياساتهم الراهنة تجاه العرب، لايمكن أن تحقق لهم الأمن ولا للمنطقة السلام، فالقوة تتيح العدوان ولكنها لا توفر الامن والطمأنينة، ومفهوم القوة نسبي في الزمان والمكان، وعوامل القوة ليست ثابتة، ومايجري في الأراضي المحتلة هو برهان ساطع على ذلك. ومهما بلغت شدة القوة التي يمتلكها المعتدي فستبقى أضعف من إرادة الشعوب وتصميمها على التحرير وعلى إنهاء العدوان.

إننا واثقون أننا سنستعيد أرضنا المحتلة في الجولان مهما طال الزمان أو قصر، ومهما بلغت قوة المعتدين، ومهما ضاقت ظروف العرب.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

إن ما يجري في عالم اليوم في ظل غياب التوازن الدولي، وتحكم القطب الواحد، وازدواجية المعايير، وسيطرة قوى الاحتكارات الكبرى، والتطورات الهائلة في وسائل الاتصال والمعلوماتية، وازدياد الهوة بين الدول الغنية والمتقدمة وبين الدول النامية، وانفجارات الحروب الاقليمية والمحلية والصراعات القبلية والدينية والعرقية في مناطق متعددة من العالم، إضافة لنهج العولمة الثقافية والاقتصادية وهدم الحدود الوطنية وتدمير هويات الشعوب، وتنميط حياتها وسلوكها وسلم قيمها وأولوياتها، إن كل ذلك يثير القلق والخوف لدى شعوب العالم. إن عالم اليوم يكاد يتحول إلى غابة تتحكم فيها قواعد القوة وتغيب عنها ضوابط المبادىء والقيم التي ناضلت الشعوب من أجلها، ولاشك أن غياب الضوابط وإضعاف دور الأمم المتحدة وسياسات الهيمنة على موارد العالم الثالث، تهدد الشعوب بفقدان حريتها في تقرير مصيرها وتحديد خياراتها. ومع ذلك فان قوى الهيمنة تتحدث عن حقوق الانسان، في الوقت الذي يجري فيه انتهاك حقوق الشعوب.

إن دعوة حركة عدم الانحياز وكلا من الصين وفرنسا وروسيا الى عالم متعدد الاقطاب، مؤشر على حالة القلق والخوف في استمرار هيمنة القطب الواحد ومايمكن ان تؤدي إليه صراعات جديدة تأخذ مجالها الواسع في الحروب الاقتصادية، وفي تفجير الصراعات الاقليمية، مما يفقد العالم الاستقرار والامن والعدالة والمساواة وحرية تقرير المصير.

إننا سنعمل في الأطر العربية والإسلامية وعدم الانحياز، لدفع أذى الإنفلات الدولي وأخطاره على البلدان النامية وعلى الامن والسلم الدوليين.

إننا سنتابع العمل لتنمية علاقاتنا الدولية بما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية، وسنستمر في الحوار مع الاتحاد الأوربي لاقامة الشراكة معه وفق أسس متكافئة تخدم مصالح الجانبين، كما سنعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، وسنوظف علاقاتنا الدولية في خدمة أهدافنا وحقوقنا.

السيد رئيس مجلس الشعب - السادة الأعضاء

أمامنا في المرحلة المقبلة مهمات كثيرة تتطلبها ظروف المرحلة في داخل البلاد وخارجها، ويرتبط نجاحنا في تحقيقها بالصدق في القول، والوفاء بالعهد، والالتزام بالمسؤولية، والجدية في الممارسة، وحب الوطن والثقة بالنفس.

إن الأعباء الملقاة على عاتق سورية في هذه المرحلة كبيرة، تتطلب الارتقاء الى أعلى درجات الشعور بالمسؤولية، وإن الوطن بحاجة إلى جهد وعمل وعرق ودم كل مواطن، فالوطن مصير وحاضر ومستقبل، فلنعمل لصيانة الوطن مهما غلا الثمن ومهما تطلب من تضحيات وبذل وعطاء.

إنني أعد الأخوة المواطنين أنني سأكون معهم دائماً في حمل أعباء الوطن، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يساعدنا جميعاً في حمل العبء وصيانة الأمانة وأداء الواجب والسلام عليكم.

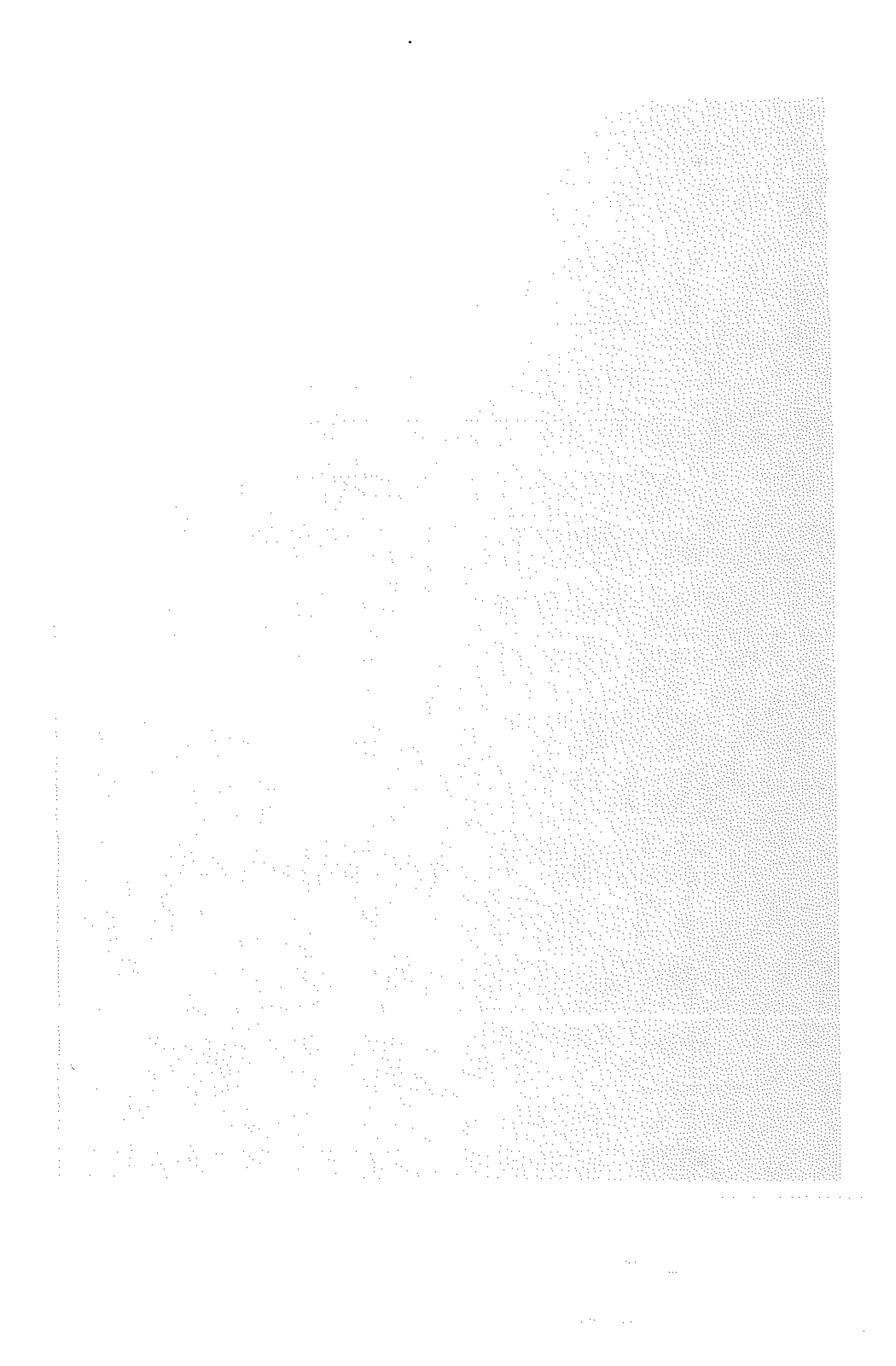
شهداء العدوان الفرنسي

من رجال الشرطة والدرك الذين سقطوا دفاعاً عن مجلس النواب

١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٤ ـ ٢٩ أيار ١٩٤٥

سعيد القهوجي	محمد خليل البيطار
محمد طيب شربك	سعد الدين الصفدي
شحادة الياس الأمير	ياسين نسيب البقاعي
خليل جاد الله	زيد محمد ضبعان
برهان باش امام	عبد فلاح شحادة
مشهور العباني	احمد مصطفى سعيد
محمود الجبيلي	احمد محمد القصاد
حكمت تسيم	ابراهيم عبد السلام
ابراهيم فضة	جورج احمر
محمد حسن هيكل	محمد عادل سعدي
يحيى محمد البالي	واصف ابراهيم هيتو
زهير منير خزنة كاتبي	عبد النبي برنية
ممدوح تيسير الطرابلسي	طارق احمد مدحت
محمد احمد ومري	سليمان ابو اسعد

لوحة شهداء العدوان الفرنسي
في مبنى مجلس الشعب



فهرس الكتاب

المراجع والمصادر

١- الجريدة الرسمية - ضبوط محاضر مجلس الشعب.

٢- النشرة الرسمية لدولة سورية الأعداد ١٤،٨،٣ لعام ١٩٣٢ .

٣- جريدة العاصمة الأعداد ٥،٣ السنة العاشرة ١٩٢٨ .

٤- مجلس الشعب في سورية لمؤلفه فضل عفاش الطبعة الأولى عام ١٩٨٨ .

٥- سورية وصراع الاستقطاب لمؤلفه ناجي عبد النبي بزي الطبعة الأولى عام ١٩٩٦

٦- النكبات والمغامرات ١٩٤٩-١٩٥٨ لمؤلفه بشير فنصه
الطبعة الأولى الجزء الأول ١٩٩٦ .

٧- كتاب ذكرى استقلال سوريا عام ١٩٢٠ .
مطبعة طه ابراهيم ويوسف برلادي - مصر.

٨- كتاب سورية والعهد الفيصلي عام ١٩٦٦ . تأليف يوسف الحكيم.

٩- كتاب سورية ولبنان تأليف محمد جميل بيهم ١٩١٨-١٩٢٢ .

١٠- كتاب غالب العياشي - اسرار الانتداب الفرنسي في سورية.

١١- كتاب الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي١٩١٥-١٩٤٦ . المؤلف حسن الحكيم.

منشورات مجلس الشعب